



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم إدارة الأعمال

العوامل المؤثرة في أداء محافظة القروص المصرفية

دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال

إعداد الطالب:

سالم كاسر ناصر

إشراف:

الدكتور غذوان علي

مشرف رئيس

الدكتور أحمد العلي

مشرف مشارك

دمشق: 2020



الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد

التصنيف:

الموضوع:

إقرار

أنا الطالب: سالم ناصر دكتوراه في إدارة الأعمال

أصرح بأن هذا البحث هو من إنجازي ولم يسبق أن نشر من قبلي أو من قبل باحثين آخرين.

دمشق في: 2020/08/11.

اسم الطالب: سالم ناصر

التوقيع:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ

الْحَكِيمُ }

سورة البقرة الآية (32)

{ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا }

سورة طه الآية (114)

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم إدارة الأعمال

العوامل المؤثرة في أداء محفظة القروض المصرفية
دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية

إعداد الطالب: سالم كاسر ناصر

نوقشت هذه الأطروحة من قبل أعضاء لجنة الحكم المشكلة بموجب قرار مجلس البحث العلمي
والدراسات العليا رقم /2128/ تاريخ 2020/07/06؛ والمؤلفة من السادة الأساتذة:

عضواً

د. علي خضر

الأستاذ في قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

عضواً

د. عدنان حميدان

الأستاذ في قسم الإحصاء التطبيقي - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

عضواً مشرفاً

د. غزوان علي

الأستاذ المساعد في قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

عضواً

د. منال صقر

المدرس في قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

عضواً

د. ياسر كفا

المدرس في قسم الإدارة المالية والمصرفية - المعهد العالي لإدارة
الأعمال - هبا

وأجيزت يوم الثلاثاء تاريخ 11- آب - 2020

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين أولاً وآخرأ على عظيم نعمه وتوفيقه في إعداد وإنجاز هذا البحث.

وبعد:

يتقدم الباحث بخالص شكره وعظيم امتنانه وتقديره لأستاذه الفاضل الدكتور: غذوان علي الأستاذ المساعد في قسم إدارة الأعمال بكلية الاقتصاد . جامعة دمشق، على قبول سيادته التكرم بالإشراف على هذا البحث وعلى الجهد والوقت الذي بذله في سبيل إتمام هذا البحث، وإنجازه بصورته النهائية جزاه الله عن الباحث كل خير .

كما يتقدم الباحث بخالص شكره وعظيم امتنانه وتقديره لأستاذه الفاضل الدكتور: أحمد العلي الأستاذ في قسم المصارف والتأمين بكلية الاقتصاد . جامعة دمشق، على قبول سيادته التكرم بالمشاركة في الإشراف على هذا البحث وعلى الجهد والوقت الذي بذله في سبيل إتمام هذا البحث، وإنجازه بصورته النهائية جزاه الله عن الباحث كل خير .

كما ويتقدم الباحث بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور: علي خضر، على قبول سيادته التفضل بالاشتراك في الحكم على هذا البحث وعلى ما بذله من جهد في قراءته ومناقشته.

كما ويتقدم الباحث بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور: عدنان حميدان، على قبول سيادته التفضل بالاشتراك في الحكم على هذا البحث وعلى ما بذله من جهد في قراءته ومناقشته.

كما ويتقدم الباحث بالشكر والتقدير للدكتورة: منال صقر، على قبول سيادتها التفضل بالاشتراك في الحكم على هذا البحث وعلى ما بذلته من جهد في قراءته ومناقشته.

كما ويتقدم الباحث بالشكر والتقدير للدكتور: ياسر كفا، على قبول سيادته التفضل بالاشتراك في الحكم على هذا البحث وعلى ما بذله من جهد في قراءته ومناقشته.

ويتوجه الباحث بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى كل أساتذته في الكلية، الذين كان لهم الفضل في وصول البحث إلى هذه المرحلة، كما ويتقدم بجزيل الشكر والعرفان لعميد كلية الاقتصاد ورئيس قسم إدارة الأعمال على تعاونهم مع الباحث.

والله ولي الأمر والتوفيق

الإهداء

والدي
(رحمه الله)

إلى من غاب عن عيني ولم تغب عن القلب ذكره

والدتي الغالية

إلى نبع المحبة والعطاء، مثال الصبر والكفاح
إلى من كان دعائها سر نجاحي

إخوتي وأخواتي

إلى من آثروني على أنفسهم وكانوا سندي وقوتي

زوجتي الحبيبة

إلى السكن الذي حباني الله إياه
إلى رفيقة الدرب والكفاح

ابنتي
(ماريتا - ليلي)

إلى قرنا عيني ونبض فؤادي، فلذتنا كبدي

أصدقائي

إلى من آسنني في دراستي ومدني بالنصح والإرشاد

فهرس المحتويات

أ.....	عنوان البحث
ب.....	إقرار
د.....	لجنة المناقشة والحكم
ه.....	شكر وتقدير
و.....	الإهداء
ز.....	فهرس المحتويات
م.....	فهرس الجداول
ن.....	فهرس الأشكال
1.....	ملخص البحث
2.....	- مقدمة:
3.....	1. الدراسات السابقة:
20.....	2. مشكلة البحث:
21.....	3. أهمية البحث:
22.....	4. أهداف البحث:
22.....	5. فرضيات البحث:
23.....	6. نموذج ومتغيرات البحث:
25.....	7. منهجية البحث:
25.....	8. مجتمع وعينة البحث:
26.....	9. التحليل والمعالجة الإحصائية:
26.....	10. حدود البحث:
28.....	الجزء النظري
29.....	الفصل الأول الإطار النظري لمحفظة القروض المصرفية
30.....	المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية
30.....	1. مفهوم القروض المصرفية:
31.....	2. أهمية القروض المصرفية:
31.....	1.2. أهمية القروض المصرفية بالنسبة للمصارف:
32.....	2.2. أهمية القروض المصرفية بالنسبة للمقترض:
32.....	3.2. أهمية القروض المصرفية على مستوى الاقتصاد الوطني:
34.....	3. أنواع القروض المصرفية:
34.....	1.3. القروض من حيث المدة أو تاريخ الاستحقاق (Terms Loans):
35.....	2.3. القروض من حيث الغرض (Loan Purpose):
36.....	3.3. القروض من حيث نوع الضمان (Insurance Loans):

37	4.3. القروض من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي (Economic Activities Loans):
38	5.3. القروض من حيث عدد المُقرضين (Loans and Loaner Number):
41	4. وظائف القروض المصرفية:
43	المبحث الثاني: الائتمان المصرفي
43	1. مفهوم الائتمان:
44	1.1 الائتمان الشخصي (الاجتماعي) Social Credit:
45	2.1 الائتمان التجاري Commercial Credit:
45	3.1 الائتمان المصرفي Banking Credit:
47	4.1 مزايا الائتمان المصرفي:
48	2. تطور الائتمان المصرفي واختلاف استخداماته:
48	1.2 النمط التقليدي للائتمان المصرفي:
49	2.2 النمط الحديث في تقديم الائتمان:
50	3. مبادئ وأسس منح الائتمان المصرفي:
51	4. السياسة الائتمانية (الإقراضية):
52	1.4 أهداف السياسة الائتمانية (الإقراضية):
53	2.4 مكونات السياسة الائتمانية (الإقراضية):
56	المبحث الثالث: إدارة محفظة القروض المصرفية
56	1. مفهوم محفظة القروض المصرفية:
58	2. أهمية محفظة القروض المصرفية:
59	3. أهداف محفظة القروض:
61	4. محفظة القروض المثلى:
62	1.4 مبادئ بناء محفظة القروض المثلى:
63	2.4 الأركان الأساسية لمحفظة القروض المثلى:
64	5. استراتيجيات الاستثمار في محفظة القروض المصرفية وسياساته:
66	6. التخطيط الاستراتيجي لإدارة محافظ القروض
68	الفصل الثاني سياسات تكوين محفظة القروض المصرفية
69	المبحث الأول: تشكيل وبناء محفظة القروض المصرفية
69	1. آلية تشكيل محفظة القروض المصرفية
69	1.1 مراحل بناء محفظة القروض المصرفية
70	2.1 خطوات بناء محفظة القروض المصرفية
71	2. طرائق بناء محفظة القروض المصرفية
71	1.2 المنهج الأول: بناء محفظة القروض من الأعلى إلى الأسفل Top- Down Portfolio
73	2.2 المنهج الثاني: بناء محفظة القروض من الأسفل إلى الأعلى Bottom-up Portfolio
73	3. مفهوم تخصيص الأموال في محافظ القروض:

4.	مداخل تخصيص الأموال في المصارف:	74
1.4.	مدخل تخصيص الموارد The Asset Allocation Approach	74
2.4.	مدخل إدارة الالتزامات Liability Management Approach	75
3.4.	مدخل كومة الأموال The Pool Funds Approach	76
4.4.	مدخل بحوث العمليات The Operation Research Approach	76
المبحث الثاني:	تنوع محفظة القروض المصرفية:	80
1.	مفهوم تنوع محفظة القروض المصرفية:	80
2.	أساليب تنوع المحفظة:	82
1.2.	أساليب تنوع المحفظة الاستثمارية:	82
2.2.	أساليب تنوع محفظة القروض المصرفية:	86
3.	إيجابيات تنوع محفظة القروض المصرفية وسلبياته:	89
1.3.	إيجابيات تنوع محفظة القروض المصرفية:	89
2.3.	سلبيات تنوع محفظة القروض:	90
المبحث الثالث:	تقييم عائد ومخاطر محفظة القروض المصرفية:	92
1.	مفهوم العائد على محفظة القروض المصرفية:	92
2.	أساليب تقييم أداء المحفظة (المحفظة الاستثمارية، محفظة القروض):	92
1.2.	قياس عائد المحفظة الاستثمارية المعدل بالمخاطرة:	93
2.2.	أسس تقييم أداء محفظة القروض المصرفية:	95
3.	نماذج تقييم مخاطر محفظة القروض المصرفية:	97
1.3.	نموذج التحليل التمييزي الخطي (Multiple Discriminant Analysis Models):	98
2.3.	نموذج التنبؤ بتعثر الشركات KMV:	103
3.3.	نموذج مدير المحفظة (PM) Portfolio Manager:	104
4.3.	نماذج تعتمد على حجم القرض:	105
الفصل الثالث	أساليب ترشيد محفظة القروض المصرفية:	107
المبحث الأول:	إدارة المخاطر الائتمانية في محفظة القروض المصرفية:	108
1.	مفهوم المخاطر المصرفية:	108
2.	أنواع المخاطر المصرفية:	109
3.	المخاطرة الائتمانية في محفظة القروض:	113
1.3.	ماهية المخاطرة الائتمانية:	113
2.3.	مفهوم المخاطرة الائتمانية:	114
4.	العوامل المؤدية لنشوء المخاطرة الائتمانية في محفظة القروض المصرفية:	114
5.	أنواع المخاطر الائتمانية:	115
6.	مؤشرات قياس المخاطرة الائتمانية لمحفظة القروض المصرفية:	117
المبحث الثاني:	المحددات الداخلية للمصرف ودورها في أداء محفظة القروض:	120

120.....	1. حجم المصرف Bank size:
120.....	1.1. إيجابيات حجم المصرف وسلبياته:
123.....	2.1. قياس حجم المصرف:
124.....	2. الودائع المصرفية:
124.....	1.2. مفهوم الودائع المصرفية:
125.....	2.2. أنواع الودائع المصرفية:
126.....	3.2. معدل توظيف الودائع:
126.....	3. السيولة Liquidity:
127.....	1.3. مفهوم السيولة المصرفية:
128.....	2.3. أهمية السيولة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها:
128.....	3.3. مصادر السيولة المصرفية:
130.....	4.3. مؤشرات قياس السيولة المصرفية:
132.....	4. كفاية رأس المال:
132.....	1.4. مفهوم كفاية رأس مال المصارف:
134.....	2.4. قياس كفاية رأس مال المصرف:
136.....	المبحث الثالث: دور لجنة بازل للرقابة المصرفية في إدارة محفظة القروض
136.....	1. مفهوم لجنة بازل للرقابة المصرفية:
137.....	1.1. الهيكل التنظيمي للجنة بازل للرقابة المصرفية:
137.....	2.1. أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية:
138.....	2. اتفاقية بازل الأولى (Basel I):
138.....	1.2. مبادئ اتفاقية بازل الأولى:
142.....	2.2. التعديلات التي أدخلت على بازل الأولى:
143.....	3. اتفاقية بازل الثانية (Basel II):
143.....	1.3. أهداف لجنة بازل 2:
143.....	2.3. دعائم اتفاقية بازل الثانية:
146.....	4. اتفاقية بازل الثالثة (Basel III):
146.....	1.4. الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3:
148.....	2.4. محاور اتفاقية بازل 3:
150.....	الجزء العملي
151.....	الفصل الأول: الأساليب القياسية المستخدمة وتصميم الدراسة التطبيقية
152.....	المبحث الأول: نماذج بانل وتصميم الدراسة التطبيقية
152.....	1. مفهوم نماذج البانل وأهميتها:
153.....	2. طرائق اختبار استقرار السلاسل الزمنية لنماذج بانل:
155.....	3. النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل:

155.....	1.3. نماذج بيانات بانل الساكن (Static Panel):
157.....	2.3. نماذج بيانات بانل الديناميكية (Dynamic Panel):
158.....	4. اختبار التكامل المشترك لنماذج بانل:
158.....	5. نموذج الانحدار الذاتي ذو المتباطئات الموزعة (ARDL):
160.....	6. الاختبارات التشخيصية لنتائج نموذج (ARDL) المطبق:
160.....	7. تصميم الدراسة التطبيقية
160.....	1.7. مجتمع البحث
167.....	2.7. عينة البحث:
169.....	المبحث الثاني: جمع ووصف بيانات متغيرات البحث
170.....	1. مصادر جمع بيانات متغيرات البحث وطرائق حسابها
170.....	1.1. معدل توظيف الودائع (LTD):
171.....	2.1. نسبة السيولة المصرفية (LQ):
172.....	3.1. نسبة المخاطرة الائتمانية (CR):
173.....	4.1. مؤشر الاستقرار المصرفي (Z):
174.....	5.1. حجم المصرف (SIZE):
174.....	6.1. مؤشر التنوع/ التركيز (HHI):
176.....	7.1. أداء محفظة القروض المصرفية (ROL):
177.....	2. الوصف الإحصائي لبيانات متغيرات البحث:
180.....	3. الارتباط بين متغيرات البحث:
181.....	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات
182.....	المبحث الأول: نتائج التحليل الإحصائي
183.....	1. اختبار استقرار (سكون) السلاسل الزمنية:
183.....	1.1. الاختبارات الكيفية (ACF, PACF) لاستقرار السلاسل الزمنية:
188.....	2.1. الاختبارات الكمية لاستقرار السلاسل الزمنية:
191.....	2. اختبار عدد فترات التباطؤ المثلى:
192.....	3. نتائج اختبار السببية:
195.....	4. تقدير نماذج (Panel):
195.....	1.4. تقدير نماذج بيانات بانل الساكنة (Static panel):
197.....	2.4. المفاضلة بين نماذج بيانات بانل الساكنة:
199.....	3.4. نتائج تقدير النموذج التجميعي (Pooled Model):
201.....	5. اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية:
202.....	6. اختبار التكامل المشترك لنموذج البحث:
204.....	7. نموذج الانحدار الذاتي ذو المتباطئات الموزعة (ARDL) لنموذج بانل:
205.....	8. الاختبارات التشخيصية لنتائج نموذج بانل (ARDL) محل البحث:

209	المبحث الثاني: اختبار فرضيات البحث.....
212	النتائج والمناقشة.....
218	التوصيات.....
218	1. التوصيات المتعلقة بالبحث الحالي:.....
219	2. توصيات تتعلق بالدراسات المستقبلية:.....
221	قائمة المراجع.....
221	1. المراجع باللغة العربية:.....
232	2. المراجع باللغة الانكليزية:.....
243	3. المواقع الإلكترونية:.....
	Research Abstract.....II
	Research Title.....I

فهرس الجداول

الجدول (1) أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....	15
الجدول (1-2-1) مؤشرات تقييم أداء محفظة القروض المصرفية.....	96
الجدول (2-2-1) يبين درجة المخاطر الائتمانية وفق نموذج Sherrod.....	102
الجدول (3-2-1) توزيع محفظة القروض المصرفية حسب القطاعات.....	105
الجدول (1-3-1) الأوزان الترجيحية لمخاطر الأصول داخل الميزانية وفق مقررات بازل.....	140
الجدول (2-3-1) أوزان المخاطرة المرجحة للعناصر خارج الميزانية.....	141
الجدول (1-1-2) عدد فروع المصارف العاملة في سورية.....	164
الجدول (2-1-2) المصارف الخاصة التقليدية عينة البحث (الأرقام بملايين الليرات السورية).....	167
الجدول (3-1-2) تنوع/ تركيز محفظة القروض للمصارف عينة البحث.....	176
الجدول (4-1-2) الوصف الإحصائي لبيانات متغيرات البحث.....	178
الجدول (5-1-2) مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث.....	180
الجدول (1-2-2) اختبار استقرار السلسلة الزمنية للعائد على محفظة القروض المصرفية.....	188
الجدول (2-2-2) نتائج اختبار استقرار السلسلة الزمنية لمعدل توظيف الودائع.....	189
الجدول (3-2-2) نتائج اختبار استقرار السلسلة الزمنية لنسبة السيولة.....	189
الجدول (4-2-2) نتائج اختبار استقرار السلسلة الزمنية لنسبة المخاطرة الائتمانية.....	190
الجدول (5-2-2) نتائج اختبار استقرار السلسلة الزمنية لمؤشر الاستقرار المصرفي.....	190
الجدول (6-2-2) نتائج اختبار استقرار السلسلة الزمنية لحجم المصرف.....	191
الجدول (7-2-2) نتائج اختبار استقرار السلسلة الزمنية لمؤشر (HHI).....	191
الجدول (8-2-2) نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ المثلى.....	191
الجدول (9-2-2) نتائج اختبار السببية بين المتغيرات.....	192
الجدول (10-2-2) نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي.....	195
الجدول (11-2-2) نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة.....	196
الجدول (12-2-2) نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية.....	197
الجدول (13-2-2) نتائج اختبار هيوسمان.....	198
الجدول (14-2-2) نتائج اختبار فيشر (F-statistic).....	198
الجدول (15-2-2) نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي.....	199
الجدول (16-2-2) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.....	200
الجدول (17-2-2) نتائج اختبار الارتباط المقطعي للبواقي.....	200
الجدول (18-2-2) نتائج اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية لمتغيرات البحث.....	202
الجدول (19-2-2) نتائج اختبارات التكامل المشترك.....	203
الجدول (20-2-2) نتائج اختبار نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة لمتغيرات البحث.....	205
الجدول (21-2-2) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج (ARDL).....	206
الجدول (22-2-2) نتائج اختبار WALD.....	208

فهرس الأشكال

46	الشكل (1-1-1) العلاقة بين المصارف وقطاعات الفائض والعجز
62	الشكل (2-1-1) الحد الكفء لتحديد محفظة القروض المثلى
72	الشكل (1-2-1) طرائق بناء محفظة القروض المصرفية
83	الشكل (2-2-1) أساليب تنويع المحفظة الاستثمارية
86	الشكل (3-2-1) تنويع القروض المصرفية حسب نوعها
144	الشكل (1-3-1) دعائم بازل 2
155	الشكل (1-1-2) مخطط هيكل الاختبارات القياسية
161	الشكل (2-1-2) تطور الودائع لدى المصارف العاملة في سورية
162	الشكل (3-1-2) نمو الودائع لدى المصارف العاملة في سورية
163	الشكل (4-1-2) توزع الودائع المصرفية بالليرات السورية بين المصارف العاملة السورية
164	الشكل (5-1-2) تطور التسهيلات الائتمانية لدى المصارف العاملة في سورية
165	الشكل (6-1-2) نمو التسهيلات الائتمانية لدى المصارف العاملة في سورية
166	الشكل (7-1-2) توزع التسهيلات الائتمانية بالليرات السورية بين المصارف العاملة السورية
170	الشكل (8-1-2) معدل توظيف الودائع للمصارف عينة البحث
171	الشكل (9-1-2) نسبة السيولة المصرفية للمصارف عينة البحث
172	الشكل (10-1-2) نسبة المخاطرة الائتمانية للمصارف عينة البحث
173	الشكل (11-1-2) مؤشر الاستقرار المصرفي للمصارف عينة البحث
174	الشكل (12-1-2) تطور حجم مصارف العينة
175	الشكل (13-1-2) مؤشر التنويع/ التركيز للمصارف عينة البحث
177	الشكل (14-1-2) العائد على محفظة القروض المصرفية للمصارف عينة البحث
183	الشكل (1-2-2) نتائج الاختبارات الكيفية لمعدل العائد على محفظة القروض
184	الشكل (2-2-2) نتائج الاختبارات الكيفية لمعدل توظيف الودائع
185	الشكل (3-2-2) نتائج الاختبارات الكيفية لنسبة السيولة
185	الشكل (4-2-2) نتائج الاختبارات الكيفية لنسبة المخاطرة الائتمانية
186	الشكل (5-2-2) نتائج الاختبارات الكيفية لمؤشر الاستقرار المصرفي
187	الشكل (6-2-2) نتائج الاختبارات الكيفية لحجم المصرف
187	الشكل (7-2-2) نتائج الاختبارات الكيفية لمؤشر (HHI)
207	الشكل (8-2-2) القيم المقدرة والفعلية لبواقي نموذج (ARDL)
207	الشكل (9-2-2) نتائج اختبار فترات التباطؤ المثلى للفروق وفق معيار (Schwarz Criteria)

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة العوامل المؤثرة في أداء محفظة القروض المصرفية، حيث شمل مجتمع البحث المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية وعددها عشرون مصرفاً سورياً، في حين تمثلت عينة البحث بالمصارف التقليدية الخاصة السورية وعددها 11 مصرفاً تقليدياً خاصاً، وذلك من خلال الاعتماد على بيانات مالية ربعية خلال الفترة الممتدة (2012:Q1 - 2018:Q4)، حيث تم الحصول عليها من القوائم المالية المنشورة للمصارف عينة البحث.

ولتحقيق هدف البحث تم تحديد ستة فروض في ضوء مشكلة البحث واختبارها، حيث تم تصميم نموذج قياسي مكوناً من عائد محفظة القروض الذي يعبر عن أداء المحفظة كمتغير تابع، والعوامل (معدل توظيف الودائع، ونسبة السيولة، ونسبة المخاطرة الائتمانية، والاستقرار المصرفي، وحجم المصرف، والتنوع بدلالة مؤشر هيرشمان هيرفندال (HHI) كمتغيرات مستقلة.

واستناداً إلى تحليل مصفوفة البيانات المقطعية- الزمنية (Panel Data) للمصارف التقليدية الخاصة السورية عينة البحث، وتحديدًا نموذج الانحدار الذاتي ذو المتباطئات الموزعة (ARDL) لتحديد العلاقة بين المتغيرات في الأجلين قصير وطويل الأجل، حيث تكون السلسلة الزمنية وفق هذه المنهجية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر، وذلك بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (Eviews 10) الذي يعد من أفضل الحزم الإحصائية لتحليل العلاقة بين المتغيرات التي تأخذ قيمها سلاسل زمنية معينة. وأظهرت نتائج البحث في الأجل الطويل وجود أثر معنوي وبصورة إيجابية لكل من (معدل توظيف الودائع، وحجم المصرف، وتركز المحفظة) في عائد محفظة القروض المصرفية، في حين تبين وجود أثر معنوي وبصورة سلبية لكل من (نسبة السيولة، ونسبة المخاطرة الائتمانية، ومؤشر الاستقرار المصرفي) في عائد المحفظة، كما يظهر البحث أنّ معامل تصحيح الخطأ معنوي وسلبى وقد بلغ (-0.62)، ما يشير إلى سرعة وقدرة المصارف في عينة البحث على المواءمة بين المتغيرات بهدف تعظيم عائد محفظة القروض المصرفية.

الكلمات المفتاحية: محفظة القروض المصرفية، المخاطرة الائتمانية، التنوع، نموذج الانحدار الذاتي ذو المتباطئات الموزعة (ARDL).

- مقدمة:

تشير معظم الأدبيات المالية في إدارة الأصول إلى أن منح القروض والتسهيلات الائتمانية يمثل النشاط الرئيس لعمل المصارف، كما أن محفظة القروض تشكل الجزء الأكبر من توظيفات المصارف وبالتالي المورد الأهم في تحقيق الإيرادات، ويتوافق ذلك مع ظهور مخاطر عدة تهدد سلامة المركز المالي للمصرف. حيث أثبتت معظم الأبحاث والدراسات إلى أن حالات تعثر وإفلاس المصارف تعود إلى الأسس غير السليمة في إدارة محفظة القروض، ويبدو ذلك جلياً في أزمة الرهن العقاري التي عصفت باقتصادات الدول الكبرى ليمتد أثرها ويشمل معظم دول العالم.

وانطلاقاً من الأبحاث التي أجراها (ماركويتز) في نظرية المحفظة الاستثمارية وتأكيداً على ضرورة تنويع أصول المحفظة كوسيلة لتخفيض المخاطر، عمدت كثير من المصارف إلى تنويع أصول محفظة القروض، في حين لجأت بعض المصارف إلى تركيز محفظتها المصرفية في قطاعات أو أنشطة معينة سعياً لتحقيق عوائد أكبر، وقد حصل تطور واضح في إدارة محفظة القروض في الآونة الأخيرة ودعت كثير من الجهات والهيئات (بازل II-III) إلى وضع ضوابط وتشريعات تنظم عملية منح القروض تجنباً لأية مخاطر يمكن أن تهدد سلامة ومثانة المركز المالي للمصارف.

تعد المصارف التقليدية الخاصة السورية من الركائز الأساسية الداعمة للاقتصاد الوطني، ويتمثل الدور الرئيس لهذا المصارف في توفير القنوات والأدوات المصرفية لتعبئة المدخرات، وتمويل مختلف الفعاليات الاقتصادية من خلال عمليات الإقراض، بما يسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من التطورات والإنجازات التي تحققت على صعيد هذه المصارف، إلا أن الأوضاع الحالية التي تشهدها سورية وما نجم عنها من تخريب وتدمير كبيرين لمختلف القطاعات الاقتصادية، إضافةً إلى العقوبات الاقتصادية الدولية والعربية على سورية، كل ذلك أدى إلى ظهور تحديات عدة أمام المصارف التقليدية الخاصة السورية وأسهمت في خلق صعوبات كبيرة في ممارسات هذه المصارف لأنشطتها: كإنخفاض حجم توظيف الودائع واقتصارها على أنشطة محددة بذاتها، وارتفاع المخاطرة الائتمانية، ووجود فائض في السيولة، وإنخفاض حجم عوائد محفظة القروض وتكبدها لخسائر كبيرة. وعلى صعيد آخر فإن تحرير العديد من المناطق السورية من المجموعات الإرهابية والتحضير لإطلاق مرحلة إعادة الإعمار،

يرتب على المصارف التقليدية الخاصة السورية بأن تقوم ببناء محافظها الإقراضية بطريقة علمية مناسبة، من خلال تحديد العوامل المؤثرة بصورة إيجابية في أداء محافظها الإقراضية، وتلك العوامل المؤثرة بصورة سلبية في أداء المحفظة والعمل على تلافيها أو تخفيضها وصولاً إلى بناء محفظة القروض المثلى.

1. الدراسات السابقة:

أولاً- الدراسات العربية:

أ) دراسة (الخالدي، 2008) بعنوان: تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية¹.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الداخلية المؤثرة في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية العراقية لمعرفة الجوانب السلبية والإيجابية المتعلقة بطبيعة عمل هذه المصارف، وقد تم جمع البيانات لعينة من المصارف العراقية وعددها ثمانية مصارف من خلال التقارير المالية السنوية، وتقارير المصرف المركزي العراقي وذلك عن الفترة (2000-2008).

واعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية (تحليل التباين، تحليل الانحدار المتدرج وغيرها) وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات (السيولة النقدية، عمر المصرف، حجم المصرف، عدد الفروع، مصاريف الدعاية والإعلان، معدل توظيف الودائع ومعدل كفاية رأس المال)، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- يؤثر كل من حجم المصرف، مصاريف الدعاية والإعلان، معدل توظيف الودائع، عمر المصرف، السيولة النقدية، معدل كفاية رأس المال في عائد محفظة القروض.
- عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية لعدد الفروع في عائد محفظة القروض.

ب) دراسة (المزاري، 2009) بعنوان: أثر السياسة الائتمانية على محفظة القروض في المصارف التجارية الأردنية¹.

¹ الخالدي، حمد عبد الحسين راضي (2008)، تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأهلية العراقية (2000-2008)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع والعشرون، أرقام الصفحات (147-168).

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر السياسة الائتمانية في محفظة القروض من خلال توزيع استبيان على عدد من العاملين في المصارف التجارية في الأردن، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة أثر إيجابية للمتغيرات المستقلة (الدورة الاقتصادية، المنافسة الخارجية، المخاطر، العلاقات المصرفية) في المتغير التابع حجم القروض الممنوحة.

(ج) دراسة (بلقاسم وقندوز، 2011) بعنوان: قياس الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية في السعودية².

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى استقرار المصارف السعودية، سواء المصارف الإسلامية منها والمصارف التقليدية، وذلك بالاعتماد على بيانات ربع سنوية خلال الفترة (2005-2009)، وشملت عينة الدراسة ستة مصارف سعودية (أربعة مصارف تقليدية ومصرفان إسلاميان)، حيث تم دراسة ثلاث أنواع من المتغيرات: على مستوى المصارف الفردية، على مستوى الاقتصاد الكلي، وعلى مستوى القطاع المصرفي، كما تم صياغة نموذج لقياس الاستقرار المصرفي في المصارف السعودية.

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين نسبة (القروض/ الأصول) ومؤشر الاستقرار المصرفي. ووجود علاقة عكسية بين مؤشر تنافسية المصارف ومعدل التضخم ومؤشر الاستقرار المصرفي، كما خلصت الدراسة إلى أن المصارف السعودية الإسلامية الصغيرة أكثر استقراراً من المصارف السعودية التقليدية الكبيرة.

(د) دراسة (فائق، 2015) بعنوان: أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة³. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تنويع محفظة القروض في عائد المحفظة ومخاطرها في المصارف الخاصة في القطاع المصرفي السوري. وقد قامت الباحثة بالاعتماد على البيانات والقوائم المالية للمصارف عينة البحث والتي شملت ستة مصارف تجارية خاصة، خلال الفترة 2009-2012، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

¹ المزراي، أحمد عارف كريم (2009)، أثر السياسة الائتمانية على محفظة القروض في المصارف التجارية الأردنية، مقالة منشورة في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد التاسع عشر، أرقام الصفحات (311-350).

² حسن، بلقاسم غسان؛ قندوز، عبد الكريم أحمد (2011)، قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية، مجلة معهد التدريب والبحوث الإسلامية، المصرف الإسلامي للتنمية، المجلد 17، العدد 2.

³ فائق، أفين (2015) أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة، دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجمهورية العربية السورية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.

- يوجد أثر معنوي إيجابي لتتويع محفظة القروض لمصرف بيبيلوس في عائد المحفظة.
 - يوجد أثر معنوي سلبي لتتويع محفظة القروض لمصرف بيمو في عائد المحفظة.
 - لا يوجد أثر معنوي لتتويع محفظة القروض في عائد المحفظة بالنسبة لمصارف: عودة، سورية والخليج، العربي، الدولي للتجارة والتمويل.
 - يوجد أثر معنوي إيجابي لتتويع محفظة القروض لمصرف بيبيلوس في مخاطر المحفظة.
 - يوجد أثر معنوي سلبي لتتويع محفظة القروض لمصرف سورية والخليج في عائد المحفظة.
 - لا يوجد أثر معنوي لتتويع محفظة القروض في مخاطر المحفظة بالنسبة لمصارف: عودة، بيمو، العربي، الدولي للتجارة والتمويل.
- هـ) دراسة (محمد، 2016) بعنوان: التنويع في محافظ قروض المصارف التجارية العاملة في سورية وأثره على مخاطر الائتمان¹.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة تنويع محافظ قروض المصارف التجارية العاملة في سورية حسب (القطاعات، الآجال، الضمانات، العملة) وتأثيرها في المخاطر الائتمانية، إضافة لاستخدام أسلوب البرمجة التربيعية لتحديد محافظ القروض المثلى، وتم الاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف التجارية خلال الفترة (2007-2013). وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- هناك علاقة ارتباط عكسية بين درجة تنويع محافظ القروض حسب القطاعات ودرجة المخاطرة الائتمانية بالنسبة لمصرفي (التجاري السوري، بيمو السعودي الفرنسي)، ووجود علاقة ارتباط طردية بين درجة تنويع محافظ القروض حسب القطاعات ودرجة المخاطرة الائتمانية بالنسبة لمصرف عودة سورية، في حين لم يكن هناك أثر معنوي لتتويع محافظ القروض حسب القطاعات ودرجة المخاطرة الائتمانية بالنسبة للمصارف الأخرى عينة البحث.

¹ محمد، رامي محمد، (2016) بعنوان التنويع في محافظ قروض المصارف التجارية العاملة في سورية وأثره على مخاطر الائتمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجمهورية العربية السورية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد.

- هناك علاقة ارتباط عكسية بين درجة تنويع محافظ القروض حسب الآجال ودرجة المخاطرة الائتمانية بالنسبة لبعض المصارف (مصرف عودة سورية، مصرف بيمو السعودي الفرنسي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل)، ووجود علاقة طردية بين درجة تنويع محافظ القروض حسب الآجال ودرجة المخاطرة الائتمانية بالنسبة لمصرفي (التجاري السوري، سورية والمهجر)، في حين لم يكن هناك أثر معنوي لتنويع محافظ القروض حسب الآجال ودرجة المخاطرة الائتمانية بالنسبة للمصارف الأخرى عينة البحث.

- هناك علاقة ارتباط عكسية بين درجة تنويع محافظ القروض حسب الضمانات ودرجة المخاطرة الائتمانية بالنسبة لمصرفي (عودة سورية، التجاري السوري)، ووجود علاقة ارتباط طردية بين درجة تنويع محافظ القروض حسب الضمانات ودرجة المخاطرة الائتمانية بالنسبة لبعض المصارف (العربي سورية، الدولي للتجارة والتمويل، بيبيلوس سورية)، في حين لم يكن هناك أثر معنوي لتنويع محافظ القروض حسب الضمانات ودرجة المخاطرة لائتمانية بالنسبة للمصارف الأخرى عينة البحث.

- هناك علاقة ارتباط عكسية بين درجة تنويع محافظ القروض حسب العملة ودرجة المخاطرة الائتمانية بالنسبة للمصرف (التجاري السوري)، ووجود علاقة ارتباط طردية بين درجة تنويع محافظ القروض حسب العملة ودرجة المخاطرة الائتمانية بالنسبة لمصرفي (الدولي للتجارة والتمويل، بيبيلوس سورية)، في حين لم يكن هناك أثر معنوي لتنويع محافظ القروض حسب العملة ودرجة المخاطرة لائتمانية بالنسبة للمصارف الأخرى عينة البحث.

ثانياً - الدراسات الأجنبية:

أ) دراسة (Kamp et al, 2007) بعنوان: التنويع وخصائص العائد والمخاطرة للمصارف، دراسة على محافظ القروض في المصارف الألمانية¹.

¹ Kamp, Andreas; Andreas Pfingsten; Andreas Behr (2007), Diversification and the Bank Risk- return characteristic, evidence from Loan portfolio of German banks, Deutsche Bundesbank, Germany, working paper, Banking and financial studies, series 2. No. 05.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المبادلة بين مزايا التنويع Diversification والتركز Concentration في محافظ القروض، وقد تم استخدام بيانات ربعية صادرة عن المصرف المركزي الألماني لتحديد درجة التنويع والتركز في محفظة القروض المصرفية، إضافةً إلى البيانات المنشورة في القوائم المالية وتقارير التدقيق المالي خلال الفترة (1993-2003) وقد عمدت الدراسة إلى استخدام مجموعة من المؤشرات مثل قياس التركيز وقياس العائد والمخاطرة وحجم المصرف ونسبة رأس المال ونسبة القروض المتعثرة ومخصص القروض، وخلصت الدراسة إلى الآتي:

- هناك تأثير معنوي سلبي لكل من حجم المصرف ونسبة رأس المال ومخصص خسائر القروض في معدل العائد على الأصول.
- هناك تأثير معنوي إيجابي لحجم المصرف في نسبة مخصص خسارة القروض.
- هناك تأثير معنوي سلبي لنسبة رأس المال في نسبة مخصص خسارة القروض.
- إن المصارف التي تعتمد سياسة التركيز في منح القروض تحقق نسب منخفضة في مخصص خسارة القروض وفي القروض المتعثرة على خلاف المصارف التي تعتمد سياسة التنويع، مما يدل على ارتفاع المخاطرة في المصارف المركزة وانخفاضها في المصارف التي تعتمد التنويع في محافظها.

ب) دراسة (Ivimić et al, 2008) بعنوان: قياس خطر الإعسار المصرفي في دول شرق أوروبا ووسطها¹.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس خطر الإعسار المصرفي في دول شرق أوروبا ووسطها خلال الفترة (1998-2006) وقد شملت عينة الدراسة سبع دول أوروبية، وتم دراسة العلاقة بين مؤشر الاستقرار المصرفي (Z_score) ونسب الربحية، ومعدل نمو الائتمان المحلي، ونسبة مخصصات القروض غير العاملة للدخل التشغيلي، التركيز المصرفي، ومعدل التضخم، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

¹ Ivimić L, Kunovac D, Ljubaj I, (2008), working paper: Measuring Bank Insolvency Risk in CEE Countries, The 14th Dubrovnik, Economic Conference, Croatian National Bank, (25- 28) June.

- وجود علاقة عكسية بين مؤشر الاستقرار المصرفي وكل من: نسب الربحية، ومعدل نمو الائتمان المحلي، ونسبة مخصصات القروض غير العاملة للدخل التشغيلي بسبب انخفاض جودة محفظة القروض المصرفية.

- وجود علاقة عكسية بين مؤشر الاستقرار المصرفي ومعدل التضخم.

- وجود علاقة طردية بين نسبة التركيز المصرفي ومؤشر الاستقرار المصرفي، فكلما زاد التركيز المصرفي ازدادت قوة المصارف بسبب خروج المصارف الضعيفة من القطاع المصرفي أو اندماجها بمصارف أخرى ذات مراكز مالية أكثر استقراراً.

ج) دراسة (Rossi et al. 2009) بعنوان: كيف يؤثر تنويع محفظة القروض على المخاطرة والكفاءة والرسملة، نموذج السلوك الإداري للمصارف النمساوية¹.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التنويع في محفظة القروض في المصارف النمساوية الكبيرة على المخاطرة والتكلفة وكفاءة الربح والرسملة، وقد تم الاعتماد على المعلومات المتحصلة من السوق المالية النمساوية والمصرف المركزي النمساوي خلال الفترة (1997-2003) وتم اختيار عينة من المصارف التجارية وعددها 100 مصرف مقاسةً بمجموع أصولها، وخلصت الدراسة إلى الآتي:

- هناك تأثير إيجابي للتنويع بصورة عامة في أداء المصارف النمساوية.
- إن التنويع الكبير في محفظة القروض يخفض المخاطر المتوقعة من ناحية المخصصات المحجوزة للقروض المتعثرة.
- التنويع له تأثير معنوي إيجابي على رسملة المصارف وله تأثير معنوي وإيجابي في مواجهة انخفاض سعر الفائدة بصورة مستمرة على أداء المصرف.

د) دراسة (Tabak et al, 2011) بعنوان: تأثيرات تركيز محفظة القروض في العائد والمخاطرة في المصارف البرازيلية².

¹ Rossi, Stefaniap, Markus Schwiger, Gerhard Winker (2009), how loan portfolio diversification affects risk efficiency and capitalization, a managerial behavior model for Austrian banks, working paper, Journal of Banking & Finance Vol 33(12) pp: 2218-2226.

² Tabak, Benjamin. M; Dimas.M Fazio; Daniel. O Cajueiro (2011), the effects of loan portfolio concentration on Brazilian bank return and risk. Working paper series 215, Journal of banking and finance, VOI. 35 (11) pp. 3065-3076.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور تنويع محفظة الائتمان في تحقيق الأداء الأفضل وتخفيض الخطر في المصارف، وقد تم استخدام بيانات شهرية (74) شهر للقطاع المصرفي البرازيلي (96) مصرف تجاري خلال الفترة 2003-2009 واستخدمت الدراسة مقاييس التركيز التقليدية ومعدل العائد للأصول ومعدل العائد للأسهم وحجم المصرف ونسبة الأسهم وملكية المصرف، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- هناك تأثير معنوي إيجابي للتركز في عائد المصرف، حيث أن تركيز محفظة القروض في بعض القطاعات يعد أكثر ربحاً من التنويع، في حين أن التنويع يؤدي إلى تكاليف مرتفعة في المراقبة مما يؤثر في الأرباح.
- يوجد تأثير معنوي إيجابي لحجم المصرف في العائد.
- يوجد تأثير معنوي إيجابي لزيادة نسبة الأسهم في عائد المصرف.
- يوجد تأثير معنوي إيجابي لملكية المصرف في عائد المصرف، حيث أن المصارف المملوكة من القطاع الخاص تحقق ربح أكبر من المصارف المملوكة من القطاع الأجنبي أو تلك المملوكة من قبل الدولة.

هـ) دراسة (Turkmen, Yigitm, 2012) بعنوان: التنويع المصرفي وأثره في أداء المصارف: دراسة ميدانية على محافظ القروض التركية¹.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التنويع القطاعي والجغرافي في أداء المصارف التركية، وشملت الدراسة بيانات 50 مصرف تركي خلال الفترة 2007-2011 واعتمدت الدراسة على مؤشر هيرفندال هيرشمان ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية كمقاييس على الأداء، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- هناك تأثير معنوي سلبي للتنويع القطاعي في أداء المصارف (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية).
- هناك تأثير معنوي سلبي للتنويع الجغرافي في أداء المصارف (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية).

¹ Turkmen. Sibel Yilmaz and Yigit Ihsan (2012), diversification in banking and its effect on banks performance; evidence from Turkey. Working paper, American international Journal of Contemporary Research. Vol. 2, No12, pp. 111-119.

و) دراسة (Ricardas Mileris, 2012) بعنوان: المحددات الاقتصادية للمخاطر الائتمانية لمحفظه القروض في المصارف¹.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور المتغيرات الاقتصادية في تفسير المخاطر الائتمانية، وتم تطبيق ذلك على المصارف العاملة في 22 بلد أوروبي كما هدفت إلى وضع نموذج اقتصادي للتنبؤ بالعجوزات والقروض غير المنتجة في هذه المصارف، واعتمد الباحث في تفسير جودة محفظة القروض على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي، التضخم، معدلات الفائدة، العرض النقدي، مؤشر الإنتاج الصناعي، الحساب الجاري) وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن النموذج المصمم يستطيع التنبؤ بنسبة التغيرات في العجوزات والقروض غير المنتجة في المصارف بنسبة تصل إلى 98.06%.
- يعتمد حجم العجوزات والقروض غير المنتجة بصورة كبيرة على التغيرات الاقتصادية في كل بلد محل البحث.
- إن النموذج المصمم يمكن أن يحذر المصارف مسبقاً بالتطورات الهامة في المخاطر الائتمانية لمحفظه القروض ولمدة سنتين مستقبلاً.

ز) دراسة (Valeria Stefanelli and Matteo Cotugno, 2012) بعنوان: دور رقابة مجلس الإدارة في جودة محفظة القروض في المصارف².

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور رقابة مجلس الإدارة في جودة محفظة القروض في المصارف الإيطالية المدرجة في البورصة الإيطالية خلال الفترة (2006-2008)، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من المؤشرات للتعبير عن جودة محفظة القروض مثل (معدل العجوزات، معدل الاسترداد من القروض غير المنتجة، معدل مخصصات القروض (المؤنات))، وقد تم قياس رقابة مجلس الإدارة من خلال (عدد الأعضاء المستقلين ولجنة التدقيق).

خلصت الدراسة إلى وجود ضعف في رقابة مجلس الإدارة على محفظة القروض وقد أدى ذلك إلى إلحاق الضرر بأصحاب المصلحة، كما أن هناك دور سلبي لرقابة مجلس الإدارة على

¹ Ricardas Mileris, (2012), Macroeconomic Determinants of Loan Portfolio Credit Risk in Banks, work paper, Kaunas University of Technology, Panevezys Institute, Panevezys, Lithuania, Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics, volume 23, issue 5, pp. 496-504

² Valeria Stefanelli & Matteo Cotugno, (2012) board monitoring role and loan portfolio quality in banks, working paper, Academy of Banking Studies Journal, Volume 11, NO 2, pp. 47-79.

معدل العجوزات في محفظة القروض. ومن جانب آخر أشارت الدراسة إلى وجود بعض المساهمات الإيجابية لرقابة المجلس، حيث يسهم استقلال أعضاء المجلس في زيادة معدل استرداد القروض غير المنتجة كما تساهم لجنة التدقيق في تعزيز نسبة مخصصات القروض ضمن المحفظة.

(ح) دراسة (Essendi L. K., 2013) بعنوان: دراسة أثر إدارة مخاطر الائتمان في محفظة القروض، دراسة تطبيقية على الجمعيات التعاونية للإدخار والائتمان في كينيا¹. هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر إدارة مخاطر الائتمان في محفظة القروض في الجمعيات التعاونية للإدخار والائتمان في كينيا، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة من الجمعيات التعاونية للإدخار والائتمان بلغ حجمها 36 جمعية من أصل 106 جمعية في مقاطعة نيروبي، وقد اعتمدت الدراسة على مصدرين للبيانات لتحقيق هدف الدراسة: الأول وهو البيانات الأولية، حيث تم تصميم استبيان لهذا الغرض وتوزيعه على الجمعيات محل البحث. والثاني البيانات الثانوية، تم الحصول عليها من التقارير التي تصدرها السلطة التشريعية والرقابية النازمة لعمل هذه الجمعيات في كينيا، وقد استخدمت الدراسة نمط CAMEL في تقييم السلامة المالية للجمعيات التعاونية. خلصت الدراسة إلى أن صياغة السياسة الائتمانية في الجمعيات التعاونية للإدخار والائتمان تتم من قبل أعضاء هذه الجمعيات ومن قبل السلطة التشريعية وبمشاركة معتدلة من قبل المدراء والموظفين، كما أن هذه السياسة تأخذ بالاعتبار اتجاهات ورغبات الدائنين ومبدأ التكلفة بصورة عامة. كما أن اعتماد أسلوب CAMEL يلعب دوراً هاماً في تقييم سلامة الوضع المالي في الجمعيات المذكورة وفي الحد من مخاطر الائتمان، حيث أن الملاءة المالية والإيرادات والسيولة لها أثر معنوي كبير في تفسير جودة محفظة قروض الجمعيات التعاونية في حين أن الإدارة وجودة الأصول ليس لها نفس الأثر الهام للعوامل الثلاثة السابقة في تفسير جودة محفظة قروض.

(ط) دراسة (Manta and Bădîrcea, 2013) بعنوان: أثر العوامل الاقتصادية الكلية في جودة محفظة القروض¹.

¹ Essendi Lillian Kisivuli (2013), the effects of credit risk management on the loans portfolio among Saccos in Kenya, a research project submitted in partial fulfillment of the requirements of the degree of masters of business administration (MBA), Nairobi University, REG.D61/66681/.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في محفظة القروض المصرفية في المصارف التجارية الرومانية خلال الفترة (2000-2011) وقد استخدمت الدراسة معدل المخاطرة الائتمانية لقياس جودة محفظة القروض، في حين تم الاعتماد على (معدل نمو الناتج المحلي، سعر الفائدة وسعر الصرف الحقيقي) في التعبير عن المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتم استخدام نموذج VAR وطريقة المربعات الصغرى في تحليل البيانات والوصول إلى النتائج وهي كالآتي:

- يوجد تأثير معنوي سلبي لنمو الناتج المحلي في المخاطرة الائتمانية حيث أن زيادة النمو بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض المخاطرة الائتمانية بمقدار 9%.
- يوجد تأثير معنوي سلبي لسعر الفائدة في المخاطرة الائتمانية حيث أن زيادة سعر الفائدة بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض المخاطرة الائتمانية بمقدار 0.32%.
- يوجد تأثير معنوي إيجابي لسعر الصرف الحقيقي في المخاطرة الائتمانية حيث أن زيادة سعر الصرف الحقيقي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة المخاطرة الائتمانية بمقدار 1.72%.

(ي) دراسة (Sara Adugna, 2014) بعنوان: جودة محفظة القروض في مؤسسات التمويل الصغير في أثيوبيا².

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات جودة محفظة القروض في مؤسسات التمويل الصغير في أثيوبيا خلال الفترة (2003-2012)، واستندت الدراسة على أربعة متغيرات لقياس جودة محفظة القروض وهي على التوالي: معدل خسائر القروض، مخاطر المحفظة لمدة 30 يوم، مخاطر المحفظة لمدة 90 يوم، ونسبة شطب الديون المعدومة، في حين كانت محددات جودة محفظة القروض (حجم المؤسسة، النفقات التشغيلية، عمر المؤسسة، جنس المقترض، معدل توظيف الودائع، معدل الإدخار، العائد على حقوق الملكية) واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية والمجموعة في تحليل البيانات الإحصائية وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

¹ Alina Georgiana Manta & Roxana Maria Bădîrcea, (2013), the Effects of the Macroeconomic Variables on the Loan Portfolios Quality of the Romanian Banking Sector, University of Craiova, Faculty of Economics and Business Administration, Finance – Challenges of the Future, working paper NO (15), pp. (96-103).

² Adugna, Sara, (2014).Determinants of Microfinance Institutions Loan Quality An Empirical Evidence from Ethiopia, a Thesis Submitted to the Department of accounting and Finance Presented in Partial fulfillment of the requirements for the Degree of master of science in Accounting and Finance, publisher: Addis Ababa University, digital library.

- يوجد تأثير معنوي سلبي لحجم المؤسسة في معدل خسائر القروض ونسبة شطب الديون.
- يوجد تأثير معنوي سلبي للنفقات التشغيلية في معدل خسائر القروض ونسبة شطب الديون ومخاطر المحفظة لمدة 30 يوم.
- يوجد تأثير معنوي إيجابي لعمر المؤسسة في مخاطر المحفظة لمدة 90 يوم.
- يوجد تأثير معنوي إيجابي لنسبة المقترضين (النساء) في مخاطر المحفظة لمدة 30 يوم.
- يوجد تأثير معنوي إيجابي لنسبة توظيف الودائع في معدل خسائر القروض ونسبة شطب الديون.
- يوجد تأثير معنوي سلبي لنسبة إجمالي قروض المحفظة إلى إجمالي الأصول في معدل خسائر القروض ونسبة شطب الديون.
- يوجد تأثير معنوي سلبي لنسبة الإذخارات في معدل خسائر القروض ومخاطر المحفظة لمدة 90 يوم ونسبة شطب الديون.
- أظهرت نتائج التحليل وجود تأثير معنوي سلبي لمعدل العائد على حقوق الملكية في معدل خسائر القروض ومخاطر المحفظة لمدة 30 يوم ومخاطر المحفظة لمدة 90 يوم.
- هناك تأثير معنوي إيجابي لمعدل نمو الدخل المحلي في مخاطر المحفظة لمدة 30 يوم ومخاطر المحفظة لمدة 90 يوم.

(ك) دراسة (Faïçal Belaid, 2014) بعنوان: محددات جودة القروض في المصارف التونسية¹. هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر سياسات المصارف من حيث (التكلفة، والرسملة، وتنويع الأنشطة، حجم الائتمان والربحية) وبعض العوامل الاقتصادية الكلية في جودة محفظة القروض في المصارف التونسية، وقد عمد الباحث إلى جمع البيانات الإحصائية لأكثر من 9000 شركة ضمن محافظ قروض أكبر عشرة بنوك في القطاع المصرفي التونسي خلال الفترة (2001-2010).

خلصت الدراسة إلى أن بعض المصارف لديها تكاليف غير فعالة وبعضها يعاني من انخفاض في رأس المال والبعض الآخر لديها خلل في تنويع أنشطتها مما أدى إلى انخفاض في جودة محفظة القروض، كما أشارت الدراسة إلى أن الربحية وحدها لا تحدد جودة محفظة القروض

¹ Faïçal Belaid, (2014), Loan quality determinants: evaluating the contribution of bank-specific variables, macroeconomic factors and firm level information, Graduate Institute of International and Development Studies Working Paper, No: (4).

وإنما يجب على المصارف أن تولي اهتماماً أكبر للعوامل الاقتصادية الكلية وإلى طبيعة عمل الشركات طالبة الائتمان عند تقييم جودة محفظة القروض.

(ل) دراسة (Ahmed and Malik, 2015) بعنوان: إدارة مخاطر الائتمان وأداء القروض، دراسة تطبيقية على مصارف التمويل الصغير في باكستان¹.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير إجراءات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان في أداء القروض، حيث عمدت إلى تحديد مجموعة من المتغيرات التي تعبر عن ممارسات إدارة مخاطر الائتمان (سياسة وشروط الائتمان، ضمان العميل، سياسة التحصيل، الرقابة على مخاطر الائتمان)، وقد اعتمدت الدراسة على جمع البيانات الإحصائية من خلال تصميم استبيان لهذا الغرض وتوزيعه على 157 من مديري دوائر الائتمان ضمن مستويات الإدارة المختلفة في مصارف التمويل الصغير الموزعة ضمن أسلام آباد وروالبندي في باكستان، وقد خلصت الدراسة إلى أن شروط الائتمان وضمانات العميل لها تأثير معنوي وإيجابي في أداء القروض، بينما سياسات التحصيل والرقابة على مخاطر الائتمان لها تأثير إيجابي ولكن غير معنوي في أداء القروض.

(م) دراسة (Ricardas Mileris, 2015) بعنوان: تأثير الانكماش الاقتصادي في ربحية محفظة القروض المصرفية².

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الانكماش الاقتصادي في ربحية محفظة القروض في المصارف الليتوانية في الفترة 2009-2010، وقد استخدم الباحث القروض غير المنتجة لقياس ربحية محفظة القروض. في حين اعتمد الباحث على بعض العوامل الاقتصادية مثل (الناتج المحلي، الصادرات، الاستهلاك والاستثمار) لقياس أثر الانكماش الاقتصادي حيث تم ذلك بمقارنة هذه المؤشرات مع بعضها قبل فترة الانكماش الاقتصادي وأثناء الانكماش. وبناءً عليه خلصت هذه الدراسة إلى أن الانكماش الاقتصادي أثر بصورة سلبية على قدرة المقترضين في الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصارف مما أدى إلى زيادة القروض غير المنتجة

¹ Sufi Faizan Ahmed, Qaisar Ali Malik (2015), Credit Risk Management and Loan Performance: empirical Investigation of Micro Finance Banks of Pakistan, work paper, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol 5, Issue 02, pp. (574-579).

² Ricardas Mileris, (2015) The Impact of Economic Downturn on Banks' Loan Portfolio Profitability, Kaunas, Lithuania, Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics, Volume 26, Issue 1, pp. 12-22

وانخفاض الطلب على النقود وبدأت معدلات الفائدة بين المصارف (interbank) بالانخفاض، كل هذه العوامل ساهمت في انخفاض دخل الفوائد وبالتالي انخفاض ربحية محفظة القروض.

(ن) دراسة (Meryem Bellouma & Houda Belguith, 2017) بعنوان: تأثير تنويع محفظة القروض على ربحية المصارف التونسية¹.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير تنويع محفظة القروض في ربحية المصارف التونسية خلال الفترة (2000-2015) واستخدمت الدراسة مؤشر هيرفندال هيرشمان لقياس تنويع محفظة القروض كما استخدمت مؤشرات عدة لقياس ربحية المصارف (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد المعدل للمخاطر على الأصول، العائد المعدل للمخاطر على حقوق الملكية)، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن تركيز القروض بصورة عامة في قطاعات معينة يكون أكثر ربحاً بالنسبة للمصارف التونسية من تنويع القروض على قطاعات مختلفة. وأشارت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لتنويع محفظة القروض على ربحية المصارف الخاصة في تونس، في حين أن هناك تأثير إيجابي لتنويع محفظة القروض في ربحية المصارف الأجنبية العاملة في تونس، كما خلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لتنويع محفظة القروض على المخاطر الائتمانية لدى المصارف التونسية.

ثالثاً- اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

يظهر الجدول رقم (1) أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

الجدول (1) أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
دراسة (الخالدي، 2008) • اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات في تفسير عائد المحفظة (السيولة النقدية، عمر المصرف، حجم المصرف، عدد الفروع، مصاريف الدعاية، معدل توظيف الودائع	• اعتمدت على مجموعة من المتغيرات (معدل توظيف الودائع، ونسبة السيولة، ونسبة المخاطرة الائتمانية، والاستقرار المصرفي، وحجم المصرف، والتنويع). • تم تطبيق هذه الدراسة على المصارف التقليدية

¹ Houda Belguith & Meryem Bellouma, (2017), The Impact of Loan Portfolio Diversification on Tunisian Bank's Profitability, Faculty of Economic and Management of Nabeul, Tunisia, Belguith et al. international Journal of Emerging Research in Management & Technology, Volume 6, Issue 6, pp. (35-45).

ومعدل كفاية رأس المال). • تم تطبيق الدراسة على المصارف الأهلية العراقية في الفترة (2000-2008)	الخاصة السورية في الفترة (2012-2018).
دراسة (المزاري، 2009): • اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة للدراسة من خلال توزيعه على مجموعة من العاملين في المصارف التجارية الأردنية، لمعرفة أثر السياسة الائتمانية (الدورة الاقتصادية، المنافسة الخارجية، المخاطر، العلاقات المصرفية) في محفظة القروض (حجم القروض الممنوحة).	• تعتمد الدراسة على مجموعة من المتغيرات الخاصة بالمصرف (معدل توظيف الودائع، ونسبة السيولة، ونسبة المخاطرة الائتمانية، والاستقرار المصرفي، وحجم المصرف، والتنوع). • تم تطبيق الدراسة على المصارف التقليدية الخاصة السورية في الفترة (2012-2018).
دراسة (بلقاسم، 2011): ركزت على قياس استقرار المصارف السعودية الإسلامية والتقليدية، بالاعتماد على بيانات ربعية خلال الفترة (2005-2009). من خلال دراسة متغيرات: نسبة القروض إلى الأصول، ومؤشر تنافسية المصارف، ومعدل التضخم وأثرها في مؤشر الاستقرار المصرفي.	• تعتمد الدراسة على مجموعة من المتغيرات الخاصة بالمصرف (معدل توظيف الودائع، ونسبة السيولة، ونسبة المخاطرة الائتمانية، والاستقرار المصرفي، وحجم المصرف، والتنوع). • تم تطبيق الدراسة على المصارف التقليدية الخاصة السورية في الفترة (2012-2018).
دراسة (فائق، 2015): دراسة (محمد، 2016): • ركزت كلتا الدراستين على التنوع في محفظة القروض في المصارف التجارية السورية وأثر ذلك على العائد والمخاطرة، وقد تم ذلك باستخدام مؤشر التنوع هيرفندال هيرشمان وقد اعتمدتا على البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية للمصارف السورية في فترتين مختلفتين.	تعتمد الدراسة على مجموعة من المتغيرات المستقلة في تفسير أداء المحفظة ولم تقتصر على التنوع وحده، كما تم تطبيق الدراسة على المصارف السورية في فترة زمنية مختلفة عن الفترة التي تناولتها هاتين الدراستين.
دراسة (Kamp et al, 2007): ركزت هذه الدراسة على إبراز دور المبادلة بين مزايا التنوع Diversification والتركيز concentration في محافظ القروض، وقد تم	• لم تقتصر الدراسة الحالية على التنوع في تفسير العائد وإنما تم الاعتماد على هذا المتغير إلى جانب متغيرات أخرى لتفسير العائد على محفظة القروض. • اعتمدت الدراسة على بيانات ربعية صادرة عن

المصارف التقليدية الخاصة السورية خلال الفترة (2012-2018).	استخدام بيانات رבעية خلال الفترة (1993-2003) صادرة عن المصرف المركزي الألماني لتحديد درجة التنويع والتركز في محفظة القروض.
• تعتمد الدراسة على مجموعة من المتغيرات الخاصة بالمصرف (معدل توظيف الودائع، ونسبة السيولة، ونسبة المخاطرة الائتمانية، والاستقرار المصرفي، وحجم المصرف، والتنويع). • تم تطبيق الدراسة على المصارف التقليدية الخاصة السورية في الفترة (2012-2018).	دراسة (Ivicić et al, 2008): عمدت إلى قياس خطر الإعسار المصرفي في دول شرق أوروبا ووسطها خلال الفترة (1998-2006). وتم دراسة العلاقة بين مؤشر الاستقرار المصرفي ونسب الربحية، ومعدل نمو الائتمان المحلي، ونسبة مخصصات القروض غير العاملة للدخل التشغيلي، التركيز المصرفي، ومعدل التضخم.
• استخدمت التنويع في المحفظة إلى جانب حجم المصرف والمخاطرة وغيرها من المتغيرات في تفسير عائد المحفظة. • هناك اختلاف في بيئة التطبيق حيث تم الاعتماد على البيانات المتحصلة من القوائم المالية للمصارف التقليدية الخاصة السورية.	دراسة (Rossi et al, 2009): ركزت على تحليل أثر التنويع في محفظة القروض في المصارف النمساوية على المخاطرة والتكلفة وكفاءة الربح والرسولة، وقد تم الاعتماد على المعلومات المتحصلة من السوق المالية النمساوية والمصرف المركزي النمساوي خلال الفترة (1997-2003).
• استخدمت التنويع في المحفظة إلى جانب حجم المصرف والمخاطرة وغيرها من المتغيرات في تفسير عائد المحفظة. • هناك اختلاف في بيئة التطبيق حيث تم الاعتماد على البيانات المتحصلة من القوائم المالية للمصارف التقليدية الخاصة السورية.	دراسة (Tabak et al, 2011): ركزت على بيان دور تنويع محفظة الائتمان في تحقيق الأداء الأفضل وتخفيض الخطر في المصارف، مستخدمةً بيانات شهرية خلال الفترة 2003-2009 واستخدمت الدراسة مقاييس التخصص التقليدية ومعدل العائد للأصول ومعدل العائد للأسهم وحجم المصرف ونسبة الأسهم وملكية المصرف.
• استخدمت التنويع في المحفظة إلى جانب حجم المصرف والمخاطرة وغيرها من المتغيرات في تفسير عائد المحفظة. • هناك اختلاف في بيئة التطبيق حيث تم الاعتماد على البيانات المتحصلة من القوائم	دراسة (Turkmen, Yigitm, 2012): ركزت على معرفة تأثير التنويع المصرفي على الأداء وقد اعتمدت الدراسة على معايير مختلفة للتنويع متمثلة بالتنويع الجغرافي والصناعي.

المالية للمصارف التقليدية الخاصة السورية. • ركزت الدراسة الحالية على مجموعة من المحددات المالية (معدل توظيف الودائع، ونسبة السيولة، ونسبة المخاطرة الائتمانية، والاستقرار المصرفي، وحجم المصرف، والتنوع) لتفسير العائد على المحفظة وليس جودة المحفظة. • اختلاف بيئة التطبيق، حيث سيتم تطبيق هذه الدراسة على المصارف التقليدية السورية الخاصة في الفترة (2012-2018).	دراسة (Ricardas Mileris, 2012): • اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المحددات الاقتصادية (الناتج المحلي، التضخم، معدلات الفائدة، العرض النقدي، مؤشر الإنتاج الصناعي، الحساب الجاري) لتفسير جودة محفظة القروض المصرفية تم تطبيق الدراسة على مجموعة من المحافظ في بلدان الاتحاد الأوروبي.
• ركزت الدراسة على مجموعة من العوامل في تفسير أداء محفظة القروض وليس دور رقابة مجلس الإدارة، كما أن الدراسة الحالية اعتمدت على نسبة الفوائد الدائنة إلى إجمالي القروض والتسهيلات في تفسير عائد المحفظة. • اختلاف بيئة التطبيق؛ حيث سيتم تطبيق هذه الدراسة على المصارف التقليدية الخاصة السورية في الفترة (2012-2018).	دراسة (Valeria Stefanelli, 2012): عتمدت هذه الدراسة إلى بيان دور رقابة مجلس الإدارة في جودة محفظة القروض في المصارف الإيطالية المدرجة في البورصة الإيطالية خلال الفترة (2006-2008) وقد تم قياس الدور الرقابي من خلال (عدد الأعضاء المستقلين) أما جودة المحفظة فتم التعبير عنها بـ (معدل العجوزات، معدل الاسترداد من القروض غير المنتجة، معدل مخصصات القروض (المؤنات)).
• اعتمدت الدراسة الحالية على متغيرات خاصة بالمصرف كمتغيرات تفسيرية وتحديد درجة ارتباطها وقدرة كل متغير في تفسير عائد المحفظة، كما سيتم الاعتماد على مصفوفة البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data) وعدداً من الأساليب الإحصائية الأخرى. • اختلاف بيئة التطبيق، حيث سيتم تطبيق هذه الدراسة على المصارف التقليدية الخاصة السورية في الفترة (2012-2018).	دراسة (Alina Georgiana, 2013): عتمدت الدراسة إلى بيان أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في محفظة القروض المصرفية في المصارف التجارية الرومانية خلال الفترة (2000-2011) وقد استخدمت الدراسة معدل المخاطرة الائتمانية لقياس جودة محفظة القروض، في حين تم الاعتماد على (معدل نمو الناتج المحلي، سعر الفائدة وسعر الصرف الحقيقي) في التعبير عن المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتم استخدام نموذج VAR وطريقة المربعات الصغرى في تحليل البيانات والوصول إلى النتائج
• اعتمدت على مجموعة من المتغيرات (معدل توظيف الودائع، ونسبة السيولة، ونسبة المخاطرة الائتمانية، والاستقرار المصرفي،	دراسة Essendi. L. K., 2013 دراسة Sara Adugna, 2014

• وحجم المصرف، والتنويع). وقد تم صياغتها وفق نموذج رياضي بهدف معرفة درجة تأثير كل متغير ودرجة ارتباطه في أداء محفظة القروض. • اختلاف بيئة التطبيق: حيث تم تطبيق هذه الدراسة على المصارف التقليدية الخاصة السورية وليس مؤسسات التمويل الصغير، إضافة لاختلاف الفترة الزمنية للدراسة.	• ركزت هذه الدراسات على محفظة القروض المصرفية في مؤسسات التمويل الصغير وعلى الجمعيات التعاونية، واستخدم بعضها الاستبيان كوسيلة للدراسة من خلال توزيعه على العاملين في هذه المؤسسات كما استخدم بعضها القوائم المالية وتحليلها لتفسير أداء المحفظة. • اعتمدت بعض الدراسات على عوامل محددة (سياسة وشروط الائتمان، ضمانات العميل، سياسة التحصيل، الرقابة على مخاطر الائتمان) لتفسير أداء المحفظة. كما اعتمد بعضها على نموذج CAMEL في تفسير أداء المحفظة. إضافة إلى اعتماد بعضها على (حجم المؤسسة، النفقات التشغيلية، عمر المؤسسة، معدل توظيف الودائع، معدل الادخار، معدل العائد على حقوق الملكية) في تفسير أداء المحفظة. • تم إجراء هذه الدراسات في دول مختلفة مثل باكستان وأثيوبيا، وكينيا.
• ركزت الدراسة الحالية على مجموعة من العوامل (معدل توظيف الودائع، ونسبة السيولة، ونسبة المخاطرة الائتمانية، والاستقرار المصرفي، وحجم المصرف، والتنويع). وتمت صياغتها وفق نموذج رياضي لمعرفة أثرها في المتغير التابع (العائد على المحفظة)، وقد تم استبعاد المتغيرات الاقتصادية الكلية. • تم جمع البيانات من القوائم المالية للمصارف التقليدية الخاصة السورية عن الفترة (2012-2018).	دراسة (Faïçal Belaid, 2014): ركزت هذه الدراسة على أثر سياسات المصارف من حيث (التكلفة، والرسمة، وتنويع الأنشطة، حجم الائتمان والربحية) وبعض العوامل الاقتصادية الكلية في جودة المحفظة في المصارف التونسية، وقد تم جمع البيانات لمحافظ قروض أكبر عشرة بنوك في القطاع المصرفي التونسي خلال الفترة (2001-2010)
• اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات وقد تم صياغتها وفق نموذج رياضي بهدف معرفة درجة تأثير كل متغير ودرجة ارتباطه في أداء محفظة القروض.	دراسة (Houda Belguith, 2017) & Meryem Bellouma): ركزت الدراسة على مؤشر هيرفندال هيرشمان لقياس تنويع محفظة القروض، كما استخدمت

• اختلاف بيئة التطبيق: حيث تم تطبيق هذه الدراسة على المصارف التقليدية السورية الخاصة، إضافة لاختلاف الفترة الزمنية للدراسة.	مؤشرات عدة لقياس ربحية المصارف التونسية خلال الفترة (2000-2015): العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، العائد المعدل للمخاطر على الأصول، العائد المعدل للمخاطر على حقوق الملكية
--	--

بناءً على ما تقدم يمكن إيجاز اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بالنقاط الثلاث الآتية:

- إن جميع الدراسات السابقة تناولت أثر بعض العوامل في عائد محفظة القروض، ولكن لم تأخذ بأثرها الإجمالي أو العام في أداء محفظة القروض، وإن هذه الدراسة سوف تتناول تأثير العوامل المحددة في متن الرسالة في أداء محفظة القروض وذلك وفق المنهج العلمي المعتمد والتحليل الإحصائي الذي سيتم استخدامه.
- اقتصر أغلب الدراسات السابقة على دراسة أثر المتغيرات التفسيرية في المتغير التابع وتقدير العلاقة في الأجل الطويل فقط، في حين يعتمد هذا البحث على تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، بغرض تفسير أداء محفظة القروض المصرفية لدى المصارف التقليدية الخاصة السورية بصورة دقيقة.
- يختلف هذا البحث أيضاً عن الأبحاث السابقة بميدان تطبيقه، حيث تم تطبيقه على المصارف التقليدية الخاصة السورية ولا يقتصر على مصرف محدد بذاته، كما يعتمد البحث على بيانات فترة زمنية (2012:Q1 - 2018:Q4) تختلف عن الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسات السابقة.

2. مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في تحديد ودراسة العوامل المؤثرة في أداء محفظة القروض المصرفية في المصارف التقليدية الخاصة السورية، وبيان دورها الإيجابي أو السلبي بغية التوصل إلى محفظة القروض المثلى، ومن بين هذه العوامل نذكر: معدل توظيف الودائع، نسبة السيولة، نسبة المخاطر الائتمانية، مؤشر الاستقرار المصرفي، حجم المصرف، تنوع القروض. ومعرفة مدى واتجاه تأثير تلك العوامل في أداء محفظة القروض المصرفية للمصارف المذكورة.

3. أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث وفق الآتي:

أولاً- من الناحية العلمية:

تتبع أهمية هذا البحث كون محفظة القروض من أهم مجالات الاستثمار ومصدراً رئيساً لإيرادات المصارف التقليدية الخاصة السورية.

كما تعد إدارة محفظة القروض من المواضيع الحديثة نسبياً التي شاع استخدامها في الآونة الأخيرة، حيث تستند إدارة محفظة القروض في كثير من جوانبها على نظرية المحفظة الاستثمارية، وقد شكلت أبحاث Markowitz عام 1952 في المحفظة المالية منطلقاً أساسياً لأبحاث عدة تناولت موضوع المحفظة المالية ومن بعده أبحاث Turner، حيث عمد Markowitz في نظريته عن المحفظة الاستثمارية ومن بعده من الباحثين في مجال إدارة المحافظ إلى التركيز على أهمية التنوع وأثره في عائد المحفظة، لكن نظرية Markowitz تجاهلت عوامل كثيرة أخرى مؤثرة في أداء المحفظة، آخذين بالحسبان أن أداء المحفظة الاستثمارية بصورة عامة ومحفظة القروض بصورة خاصة يتأثر بمتغيرات كثيرة بالإضافة إلى التنوع، كما أن التنوع ذاته يختلف أثره في الأداء مع وجود متغيرات أخرى أغفلتها نظرية Markowitz، حيث عمد الباحث إلى دراسة أثر كل من: معدل توظيف الودائع، ونسبة السيولة، ونسبة المخاطرة الائتمانية، والاستقرار المصرفي، وحجم المصرف، إضافة إلى التنوع الذي أشار إليه Markowitz، وذلك في أداء محفظة القروض المصرفية. كما تتجلى أهمية هذا البحث في سد الفجوة العلمية القائمة نتيجة قلة الدراسات العربية التي تناولت موضوع محافظ القروض والعوامل المؤثرة فيها، مما يجعل هذا البحث مرشحاً ليكون مرجعاً إضافياً للمكتبة العربية ويشكل منطلقاً للقيام بأبحاث مستقبلية تتعلق بموضوع البحث أو أحد جوانبه.

ثانياً- من الناحية العملية:

تشجيع المصارف التقليدية السورية على اتباع أسلوب علمي وحديث في إدارة محفظة القروض بما يمكنها من تحديد أهم العوامل المؤثرة في منح القروض وعلى نحو يضمن تحقيق عوائد جيدة عند مستويات مخاطرة مقبولة، الأمر الذي يخفف من حجم الديون غير المنتجة وحجم المخصصات اللازمة لمواجهة المخاطر.

كما تأتي أهمية هذا البحث من خلال النتائج والتوصيات المرجوة، التي يمكن أن تسهم بطريقة فعالة في تعزيز مراكز المصارف التقليدية الخاصة السورية من خلال التركيز على نقاط القوة التي يوفرها النموذج المقترح وتعزيزها والعمل على تلافي نقاط الضعف ومعالجتها وصولاً إلى بناء محفظة القروض المثلى وتحسين أدائها بصورة مستمرة.

4. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى صياغة نموذج يتكون من مجموعة من المتغيرات الرئيسة المفسرة لأداء محفظة القروض، واختبار ذلك النموذج بالتطبيق على محافظ القروض في المصارف السورية لتحديد درجة المعنوية بين كل متغير من المتغيرات التي يتضمنها النموذج وأداء محفظة القروض، بما يساعد في صياغة مجموعة من السياسات الاستثمارية الملائمة وبناء محفظة القروض المثلى، وذلك من خلال اختبار أثر كلٍ من: معدل توظيف الودائع، ونسبة السيولة، ونسبة المخاطر الائتمانية، ومؤشر الاستقرار المصرفي، وحجم المصرف، وتنوع القروض في أداء محفظة القروض للمصارف التقليدية الخاصة السورية، إضافةً إلى تحديد مدى واتجاه أثر تلك العوامل المذكورة سابقاً في أداء محفظة القروض.

5. فرضيات البحث:

استند البحث إلى ست فرضيات، تعبر جميعها عن جوهر هذا البحث، وتتسق مع المنهج العلمي المتبع ومع مشكلة البحث وأهميته وأهدافه، ويمكن عرضها وفق الآتي:

- **الفرضية الأولى:** يؤثر معدل توظيف الودائع في أداء محفظة القروض في المصارف التقليدية الخاصة السورية.
- **الفرضية الثانية:** تؤثر نسبة السيولة المصرفية في أداء محفظة القروض في المصارف التقليدية الخاصة السورية.
- **الفرضية الثالثة:** تؤثر نسبة المخاطرة الائتمانية في أداء محفظة القروض في المصارف التقليدية الخاصة السورية.
- **الفرضية الرابعة:** يؤثر الاستقرار المصرفي في أداء محفظة القروض في المصارف التقليدية الخاصة السورية.

- **الفرضية الخامسة:** يؤثر حجم المصرف في أداء محفظة القروض في المصارف التقليدية الخاصة السورية.

- **الفرضية السادسة:** يؤثر تنويع القروض في أداء محفظة القروض في المصارف التقليدية الخاصة السورية.

وتجدر الإشارة إلى أن اختبار الفرضيات الست السابقة يحتوي ضمناً تحديد مدى واتجاه أثر المتغيرات المستقلة المدروسة في أداء محفظة القروض للمصارف التقليدية الخاصة السورية.

6. نموذج ومتغيرات البحث:

استند البحث إلى نموذج قياسي يبين العوامل المؤثرة في أداء محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية، وتم صياغة النموذج وفق الآتي:

$$\gamma_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث أن: (γ): المتغير التابع، (i): المصرف المدروس من عينة البحث، (t): عدد سنوات الدراسة، (α) قيمة المعامل الثابت، (β) الميل الحدي أو قيمة معامل الانحدار للمتغيرات المستقلة في البحث، (X) تشير إلى مصفوفة المتغيرات المستقلة في البحث، (ε) تشير إلى الخطأ العشوائي أو بواقي النموذج.

وصنفت متغيرات الدراسة إلى مجموعتين على النحو الآتي:

أ) المجموعة الأولى (المتغير التابع): **العائد على محفظة القروض المصرفية (ROL)**: ويعبر عنه بنسبة الفوائد الدائنة / إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية (Cornett & McNutt, 2006)¹.

ب) المجموعة الثانية (المتغيرات المستقلة): وهي تعبر عن المتغيرات الآتية:

- **معدل توظيف الودائع (LTD)**: ويعبر عنه بنسبة إجمالي التسهيلات والقروض/إجمالي الودائع (Tram Nguyen et al, 2018)².

¹ Cornett, Marcia Millon & Jamie John McNutt, (2006), Performance changes Around Bank Mergers: Revenue Enhancements Versus cost Reductions, Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 38, No. 4, pp. 1013-1050.

² Nguyen, Tram et al (2018), Operational Efficiency of Bank Loans and Deposits: A Case Study of Vietnamese Banking System, Article, International Journal of Financial Studies, Vol. 6, Issue 1, pp.1-33.

- السيولة (LQ): ويعبر عنها بنسبة الموجودات السائلة/ إجمالي الموجودات (Angora et al, 2011)¹.
- المخاطرة الائتمانية (CR): ويعبر عنها بنسبة القروض غير المنتجة / إجمالي التسهيلات والقروض (Rahman Ataur et al, 2017)².
- الاستقرار المصرفي (Z): ويعبر عنه بنسبة (العائد على حقوق الملكية + نسبة كفاية رأس المال) / الانحراف المعياري للعائد على حقوق الملكية (Li, et al, 2017)³.
- حجم المصرف (Size): ويعبر عنه باللوغارتم الطبيعي لإجمالي موجودات المصرف (Adusei Michael, 2016)⁴.
- تنوع القروض (HHI): ويعبر عنه باستخدام مؤشر هيرشمان هيرفندال (HHI)، والذي يتم حسابه من خلال نسبة مجموع مربعات نسبة كل قرض إلى إجمالي القروض وفق المعادلة الآتية (Hayden, et al, 2006)⁵:

$$HHI = \sum_{i=1}^n \left(\frac{\chi_i}{X} \right)^2$$

حيث أن: HHI قيمة مؤشر هيرشمان هيرفندال، χ_i : حجم القروض الممنوحة من قبل كل مصرف للقطاع الاقتصادي (i)، X : إجمالي القروض الممنوحة من قبل كل مصرف للقطاعات كافة، n : عدد القطاعات الاقتصادية. وتتراوح قيمة مؤشر HHI بين (0-1) ويشير ذلك إلى وجود تنوع في محفظة القروض للمصارف في حال تراوحت قيمة HHI بين (0-50) % وإلى وجود تركيز في محفظة القروض للمصارف في حال كانت قيمة مؤشر HHI تتراوح بين (50-100) %.

وبالتعويض في المعادلة (1) يتم صياغة نموذج البحث على النحو الآتي:

¹ Angora Alain, (2011), Liquidity Assessment and the Use of Liquidity Ratio as. Defined in the Basel III Accords to Identify Bank Distress. Article, Université de Limoges, LAPE, 5 rue Félix Eboué, 87031 Limoges Cedex, France.

² Rahman Ataur et al, (2017). Impact of Financial Ratios on Non-Performing Loans of Publicly Traded Commercial Banks in Bangladesh, working paper, International Journal of Financial Research, Vol. 8, No. 1, pp. 181-188.

³ Xiping Li, David Tripe, Chris Malone (2017), Measuring bank risk: An exploration of z-score, Massey University, Palmerstone North, New Zealand, 38 pages. Electronic copy available at: <https://ssrn.com/abstract=2823946>

⁴ Adusei Michael, (2015), The impact of bank size and funding risk on bank stability, working paper, Journal of Cogent Economics & Finance, Vol. 3, Issue. 1, pp. 24-39

⁵ Hayden, E, Porath, D, Westernhagen, V.N, (2006), Does Diversification Improve the Performance of German Banks? Evidence from Individual Bank Loan Portfolios, Deutsch Bundesbank, Discussion Paper, Series 2: Banking and Financial Studies, No 05, 34 pages.

$$ROL_{it} = \alpha + \beta_1 LTD_{it} + \beta_2 LQ_{it} + \beta_3 CR_{it} + \beta_4 Z_{it} + \beta_5 Size_{it} + \beta_6 HHI_{it} + \varepsilon_{it}$$

7. منهجية البحث:

لقد برهنت بعض الدراسات على وجود أثر مباشر لبعض العوامل المؤثرة في أداء محفظة القروض وبنسب متفاوتة، في حين عزت دراساتٍ أخرى أداء محفظة القروض لعوامل اقتصادية كلية ولإجراءات إدارية مختلفة. انطلاقاً من ذلك اعتمد البحث على المنهج العلمي الإستنتاجي القائم على جمع البيانات وتحليلها، بغية اختبار فرضيات البحث المحددة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، بالإضافة إلى اعتماد البحث على المنهج الكمي التحليلي وذلك من خلال استخدام بعض النماذج الكمية والحزم البرمجية الإحصائية في دراسة متغيرات البحث واختبار فرضياته من واقع التقارير المالية المنشورة للمصارف التقليدية الخاصة السورية.

8. مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث بالمصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية والبالغ عددها 20 مصرفاً، أما بالنسبة لعينة البحث فقد تم الاعتماد على عينة قصدية مكونة من 11 مصرفاً تقليدياً خاصاً سورياً، نظراً لتوافر بيانات رבעية منشورة وموحدة لجميع هذه المصارف من حيث التصنيف والتبويب المحاسبي، وتقوم بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لمختلف الفعاليات الاقتصادية. اقتصرت عينة البحث على المصارف الخاصة التقليدية في الجمهورية العربية السورية للأسباب الآتية:

- تم استبعاد المصارف العامة لأنها مملوكة من الدولة وهي تخضع لإجراءات وسياسات الحكومة عند منح القروض والتسهيلات الائتمانية بغية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، كما لا تتوفر لهذه المصارف في قوائمها المالية بيانات رבעية منشورة، إضافة إلى عدم التزامها بالمعايير المحاسبية الدولية عند نشر بياناتها المالية.
- تم استثناء المصارف الإسلامية لعدم توافر محافظ قروض لديها، حيث تستخدم أدوات وصيغ مصرفية تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية فقط.

9. التحليل والمعالجة الإحصائية:

استند البحث إلى تحليل مصفوفة البيانات المقطعية- الزمنية (Panel Data) واستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو المتباطئات الموزعة (ARDL)، بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي للبيانات (Eviews 10)، وذلك من خلال اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات واختبار التكامل المشترك للتأكد من معنوية واستقرار العلاقة في الأجل الطويل، إضافةً إلى استخدام حزمة من المقاييس الإحصائية في تحديد مؤشرات الدراسة.

10. حدود البحث:

يمكن الإشارة إلى حدود البحث وفق الآتي:

- **الحدود الزمانية:** اقتصر البحث على الفترة ما بين العام 2012 إلى العام 2018، وهي فترة غاية في الأهمية نظراً لطبيعة الأوضاع التي شهدتها سورية في تلك الفترة، ولم يتم إدخال عام 2019 لأن المصارف التقليدية الخاصة السورية لم تقم بعد بنشر كامل تقاريرها المالية، كما أنها عمدت إلى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (9) في بداية 2019، مما أدى إلى وجود اختلافات في التصنيفات والتبويبات المحاسبية للمصارف التقليدية الخاصة في هذا العام عن الأعوام السابقة.
- **الحدود المكانية:** اقتصر البحث على المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية، دون التطرق للمصارف العامة أو المصارف الإسلامية، حيث أن المصارف الخاصة تتماثل فيما بينها في أمور عدة كالحجم وطبيعة النشاط وفي تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية، مما يسهم في تجانس المجتمع ويقود إلى نتائج أكثر منطقية، أما المصارف العامة فتختلف فيما بينها نظراً لتخصص كل منها في مجال محدد إضافةً إلى اختلافها عن المصارف التقليدية من حيث الحجم وطبيعة النشاط، كما تم استبعاد المصارف الإسلامية لغياب محافظ القروض التقليدية فيها.
- **الحدود العلمية:** اعتمد الباحث على مجموعة من المتغيرات وتطبيقها على المصارف السورية التقليدية الخاصة لمعرفة أثرها في عائد محفظة القروض المصرفية، وقد تم ذلك من خلال صياغة نموذج رياضي صمم خصيصاً لهذا الغرض. كما تم استبعاد متغيرات أخرى (النمو الاقتصادي، التضخم وغيرها من العوامل النقدية والمالية) يصعب قياسها

لعدم توافر بيانات منشورة عنها حالياً، نتيجة للتعاميم الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء التي تقضي بعدم نشر أية بيانات إحصائية في الوقت الراهن.

الجزء النظري

يهدف هذا الجزء إلى دراسة الإطار النظري لمحفظة القروض المصرفية، كونها تمثل أحد أهم الأنشطة الاستثمارية جاذبية للقطاع المصرفي ومصدراً مهماً لتوليد الأرباح، كما تشكل رافداً أساسياً لتمويل الأنشطة الاقتصادية واستمرارها، كما يتطرق هذا الجزء إلى سياسات تكوين محفظة القروض المصرفية ومراحل بناء المحفظة، وذلك بالاعتماد على النماذج والأساليب المالية المختلفة التي تسهم في تحديد العائد والمخاطرة المتوقعة من استثمار أصول محفظة القروض وبما يتيح بناء محفظة القروض المثلى.

وبغرض ترشيد إدارة محفظة القروض المصرفية وإدارتها بصورة سليمة، تم دراسة أهم محددات محفظة القروض مثل: معدل توظيف الودائع، المخاطر الائتمانية، ونسبة السيولة، والاستقرار المصرفي، وحجم المصرف، وتنوع أو تركيز القروض. كما أنه وفي ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق المالية واتساع حدة المنافسة بين المصارف وظهور مخاطر مصرفية جديدة، تمت الإشارة إلى أهم القواعد والمعايير الاحترازية للمصارف التي تضعها الجهات الرقابية والإشرافية الدولية لمواجهة المخاطر الناشئة عن الأزمات المالية العالمية المحتملة وبهدف زيادة متانة وسلامة المراكز المالية للمصارف. وسوف نركز في هذا الجزء على الفصول الرئيسة الآتية:

- **الفصل الأول:** الإطار النظري لمحفظة القروض المصرفية.
- **الفصل الثاني:** سياسات تكوين محفظة القروض المصرفية.
- **الفصل الثالث:** أساليب ترشيد محفظة القروض المصرفية.

الفصل الأول

الإطار النظري لمحفظه القروض المصرفية

تعد محفظة القروض المصرفية من أهم الأنشطة الاستثمارية جاذبيةً للقطاع المصرفي، ومصدراً مهماً لتوليد الأرباح، كما تشكل مصدراً أساسياً لتمويل الأنشطة الاقتصادية ونموها، وبالمقابل تعتبر محفظة القروض من أكثر الاستثمارات حساسية ومخاطرة، الأمر الذي يدفع أغلب المصارف إلى توفير إدارة ذات كفاءة عالية تتولى إدارة محفظة القروض، حيث أن الفشل في إدارة المحفظة لا يقف بتأثيراته الضارة على المصرف فحسب وإنما يمتد ليشمل مختلف الأنشطة الاقتصادية، كما تعد مؤشراً جيداً على كفاءة المصرف في إدارة أصوله، وبناءً عليه سوف نركز في هذا الفصل على المباحث الرئيسة الآتية:

- المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية.
- المبحث الثاني: الائتمان المصرفي.
- المبحث الثالث: إدارة محفظة القروض المصرفية.

المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية

تشكل القروض الجزء الأكبر من أصول المصرف وتعود على المصرف بنسبة كبيرة من الإيرادات الإجمالية، كما أن قدرة المصرف على أداء وظيفته الإقراضية بصورة جيدة، تنعكس إيجاباً على وضعه المالي وتزيد من ثقة المودعين والمقترضين على حد سواء، كما ينعكس ذلك في تطور القطاع أو المنطقة الجغرافية التي تغطيها أنشطة المصرف.

1. مفهوم القروض المصرفية:

إن ظهور خدمات الصرافة ونقل الأموال، وتطور الوساطة والخدمات المالية المصرفية، أدى في مرحلة متقدمة لظهور الإقراض المصرفي كأحد أهم الأنشطة المصرفية المعاصرة، حيث ظهرت المصارف في العصور الوسطى وقد اقتصرت وظيفتها في تلك المرحلة على إتمام معاملات التجار النقدية والقيام بعمليات الصرافة، وعمد التجار في مرحلة لاحقة إلى إيداع أموالهم لدى المصارف خشية الضياع أو السرقة مقابل شهادات أو وثائق تثبت ملكيتهم للودائع مع احتفاظهم بحق سحبها في أي وقت، ونتيجة لذلك تكونت لدى المصارف أموالاً تفوق السحوبات التي يتم سحبها في فترة معينة، لتعتمد المصارف على إقراض جزء من هذه الودائع إلى جهات تعاني من نقص في تمويل أنشطتها الاقتصادية، لتصبح فيما بعد عمليات الإقراض النشاط الرئيس للمصارف، وفي الوقت نفسه المصدر الأول لربحيته، كما أن الإقراض يمثل أكبر مجالات التوظيف جاذبيةً للمصارف¹.

وتعرف القروض المصرفية (Gallick)²: بأنها "تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تضمن للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر".

¹ كمال طه، مصطفى (2005)، عمليات البنوك، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، ص 3.

² Gallick, Edward (2007), Bank profitability and bank size, work papers, Journal of banking and Finance, Amsterdam, Netherlands, Vol 31, NO 02, pp 1-2

وعرف (آل شبيب)¹ القروض المصرفية: بأنها "مبلغ من المال يمنحه المصرف للعميل، ويتعهد العميل بسداد كامل مبلغ القرض وفوائده وأية مبالغ أخرى تستحق على القرض في المستقبل".

كما يعرف (Adhikary)² القروض: بأنها "اتفاق مكتوب أو شفهي ينص على نقل مؤقت للملكية، وعادةً ما يكون القرض بصورة نقدية، يتعهد المقرض بإعادته للمقرض وفقاً لشروط متفق عليها (سعر الفائدة، تاريخ السداد وطريقة السداد)".

وبناءً على ما تقدم يمكن للباحث الإستنتاج بأن القروض المصرفية: تعد أداة وخدمة تمويلية تُبنى على أساس الثقة، تقدمها المصارف للأفراد أو الوحدات الاقتصادية التي تعاني من نقص في التمويل بموجب عقد يتم تنظيمه مسبقاً، ويترتب على هذه الخدمة فائدة وأقساطاً تستحق الوفاء بموجب اتفاق بين المصرف والمقرض في تاريخ محدد، كما ينجم عن هذه الخدمة مخاطرة يتم تغطيتها بضمانات أو بصورة ارتفاع في أسعار الفائدة أو كليهما معاً.

2. أهمية القروض المصرفية:

تتجلى أهمية القروض من خلال الجهة المستفيدة من التمويل، حيث يتم تزويد الأفراد والوحدات الاقتصادية بالإحتياجات التمويلية، وتتوقف أهمية القروض حسب الجهة المانحة أو المستفيدة، كما تعتبر القروض المصرفية أهم مصدر للإيرادات بالنسبة للمصرف، إضافةً إلى كونها محركاً للنشاط الاقتصادي، وبناءً عليه يمكن النظر إلى أهمية القروض المصرفية من ثلاث نواحي وفق الآتي:

1.2. أهمية القروض المصرفية بالنسبة للمصارف:

تشكل المصارف وعاءً جيداً لتجميع المدخرات المالية، وأحد أهم القطاعات لتوجيه الموارد المالية وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية، وتولي المصارف السياسات الإقراضية أهمية كبيرة لما لها من دور مهم في تحقيق أهداف المصرف من الربحية والنمو والاستقرار ويمكن توضيح ذلك وفق الآتي:

¹ آل شبيب، دريد كامل (2015)، إدارة العمليات المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 230.

² Adhikary, B. Kumar. (2006), Nonperforming Loans in the Banking Sector of Bangladesh: Realities and Challenges, Ritsumeik an Journal of Asia Pacific Studies, Japan ,Vol 21, pp 25.

- تعد القروض أحد أهم الأدوات الاستثمارية للمصارف، نظراً للعائد الكبير المتولد عنها والذي يمثل المصدر الرئيس للإيرادات لأي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر إيرادات العمليات المصرفية الأخرى¹.
- إن النظر إلى القوائم المالية للمصارف، يبين لنا وبصورة واضحة أن القروض تمثل الجانب الأكبر من أصول المصرف.
- تنامي وتيرة العوائد المتحققة من مزاوله نشاط منح القروض والتسهيلات الائتمانية يشكل مبعث اطمئنان للمستثمرين والمالكين والمساهمين على حد سواء، ودليلاً على كفاءة تشغيل موارد المصرف، وضمانة قوية في حصول المساهمين على عوائد مالية سنوية مجزية².
- بناءً على ما تقدم يمكن القول: إن المصارف تعتمد اعتماداً كلياً على عوائد القروض في دفع تكاليف الودائع (العوائد المستحقة للمودعين)، وأن الإيرادات المتحققة من القروض تلعب دوراً مهماً في زيادة القيمة السوقية لأسهم المصرف وتداولها في الأسواق المالية.

2.2. أهمية القروض المصرفية بالنسبة للمقترض:

يسعى العديد من الشركات والأفراد إلى الحصول على القروض والتسهيلات المصرفية بغرض تغطية العجز المالي أو بغرض تنويع مصادر الأموال لديهم، الأمر الذي يمكنهم من إتمام العمليات التجارية والتشغيلية وفتح المجال أمام حركة الانتاج والنمو في مجالات العمل المختلفة بصورة تمكن الشركات والأفراد من تحقيق أهدافهم واستمرار أنشطتهم وبقائهم في السوق³.

3.2. أهمية القروض المصرفية على مستوى الاقتصاد الوطني:

تلجأ كثير من الشركات والمنظمات إلى الاقتراض من المصارف نظراً لعدم كفاية مصادر التمويل الذاتية، كما أن كثير من المشروعات لا تدفع بجميع أموالها الذاتية لتمويل

¹ انجرو، إيمان (2006)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد 3، المجلد 28، ص 1.

² خريوش، حسني علي؛ صيام، وليد زكريا (2002)، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في الأردن، مجلة الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، العدد 2، المجلد 16، ص 63.

³ محمد الزوام، السنوسي؛ محمد ابراهيم، مختار (2009)، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة، تاريخ (10-11) تشرين الثاني، ص 6.

استثماراتها، وإنما تقوم بتحقيق نوع من التوازن بين مصادر التمويل الذاتية وغير الذاتية، وبهذه الطريقة تتمكن المشروعات من تحقيق زيادة في عائد الملكية، كما أنها بهذه الطريقة تؤدي إلى تخفيض الدخل الخاضع للضريبة نتيجة لخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة.

وتبدو أهمية القروض على مستوى الاقتصاد الوطني على النحو الآتي:

- تقوم القروض بدور هام في الحياة الاقتصادية، إذ تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية لتوفير احتياجاتها من السيولة اللازمة لتغطية عملياتها الداخلية والخارجية المختلفة (شراء المواد الأولية، دفع أجور العاملين، تمويل المبيعات الآجلة).
- يؤثر حجم القروض في الحالة الاقتصادية العامة، حيث أن المبالغة في حجم القروض يمكن أن يؤدي إلى آثار تضخمية ضارة، كما أن الانكماش في منح القروض قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها، ومنه الحد من التنمية الاقتصادية الفعلية للاقتصاد القومي بما يؤدي لزيادة معدلات التنمية المنشودة¹.
- تمويل خطة التنمية الاقتصادية القومية، إذ يكون التمويل لغرض محدد وموأكب لسياسة الدولة، وذلك بتوفير الأموال اللازمة مثلاً لقطاعي الزراعة والصناعة، لما لهذين القطاعين من دور حيوي في توفير احتياجات المواطنين والمجتمع، ورفع معدل نمو الصادرات والحد من الاستيراد، إضافةً إلى تمويل التجار بصورة تمكنهم من تنمية أنشطتهم بسهولة ويسر وتجنب التعرض للاختناقات أو الأزمات المالية².
- تمويل التجارة الدولية سواءً بالنسبة لاعتمادات الاستيراد أو التصدير، وإصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية.
- المساهمات في مشروعات ربحية (المساهمة في المصارف، شركات تابعة، السياحة، الملاحة) أو المساهمة في شركات لتحقيق بعد اجتماعي (إنتاج الأدوية، الغذاء، الملابس وغيرها)³.

¹ حسين، عصام (2007)، أسواق الأوراق المالية (البورصة)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 71.

² السيسي، صلاح الدين (2004)، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص 14-15.

³ حسين، عصام (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 17.

3. أنواع القروض المصرفية:

توجد تصنيفات عدة لأنواع القروض تسهم في عملية تنويع محفظة القروض المصرفية، ويمكن تصنيف القروض من حيث المدة أو تاريخ الاستحقاق، الغرض، الضمان، ومن حيث طبيعة النشاط الاقتصادي، وهي على النحو الآتي:

1.3. القروض من حيث المدة أو تاريخ الاستحقاق (*Terms Loans*):

تنقسم القروض من حيث المدة أو تاريخ الاستحقاق إلى الأنواع الرئيسية الآتية¹:

أ) قروض قصيرة الأجل (*Short – Term Loans*):

تعد هذه القروض من أهم القروض المصرفية، وتشكل نسبة كبيرة من مجموع القروض، ومدة هذه القروض أقل من سنة، وتستخدم أساساً لتمويل الأنشطة التشغيلية للمنشآت ك شراء المخزون أو لتسديد المصروفات التشغيلية، وتتصف بأنها ذاتية التصفية من خلال التدفق النقدي الإيجابي للعملية الممولة والذي يساوي أو يفوق مبلغ القرض، وتسهم القروض قصيرة الأجل في زيادة مستويات السيولة في المصرف وتسمى قروض رأس المال العامل². ويمكن التميز هنا بين نوعين من القروض قصيرة الأجل:

- قروض رأس المال العامل الموسمية (*seasonal loans*): ويقصد بها القروض الممنوحة من قبل المصارف للمنشآت التجارية التي تواجه زيادة موسمية في الطلب على منتجاتها ويمكن التنبؤ بها³.

- قروض رأس المال العامل غير الموسمية (*non-seasonal loans*): ولا يرتبط هذا النوع من القروض بالعوامل الموسمية، وتتم هذه القروض بواسطة السندات قصيرة الأجل التي يمكن تجديدها في تاريخ الاستحقاق أو يتم سدادها بالاقتراض من مصرف آخر.

ب) قروض متوسطة الأجل (*Intermediate – Term Loans*):

¹ لطرش، طاهر (2005)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر العاصمة، الجزائر، ص74-75.

² الشماخ، خليل (2005)، أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ص615.

³ Murfin, J., Petersen, M., (2016), Loans on Sale: Credit market seasonality, borrower need, and lender rent seeking, Journal of Financial Economics, Northwestern University and NBER, Volume 121, Issue 2, P:310.

وهي القروض التي تمتد آجالها من سنة إلى خمس سنوات، وتمنح لتمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المنشآت مثل: تطوير الإنتاج، وإجراء بعض التعديلات الجوهريّة أو لأغراض التوسع، ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل:

- قروض قابلة للتعبئة: حيث يمكن للمصرف المقرض إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى المصرف المركزي قبل تاريخ استحقاقها بهدف تأمين احتياجات السيولة، وعادةً ما يتم منح هذه القروض من قبل المصارف (بضمانة المصرف المركزي أو أحد المؤسسات المالية) للمصدرين من أجل تمويل إنتاج صادراتهم، مما يسمح لهم بتغطية العجز الناجم عن الدورة التشغيلية في المرحلة مابين الانتاج وتحصيل قيمة الصادرات من المستورد أو المشتري¹.
- قروض غير قابلة للتعبئة: حيث لا يمكن للمصرف إعادة خصمها في حال تعرض لنقص في السيولة قبل موعد استحقاقها، مما يزيد من احتمال تعرضه لأزمات السيولة في حال التوسع في منح هذه القروض.

ج) قروض طويلة الأجل (Long – Term Loans):

وهي القروض التي يمكن أن تصل إلى 10 سنوات أو 20 سنة، وتستخدم بغرض تمويل المشروعات التي تتطلب مبالغ ضخمة كمشاريع: الإسكان، والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية، وإنشاء المصانع واستصلاح الأراضي، وتتميز هذه القروض بفوائدها العالية ومخاطرها المرتفعة، وتتطلب وجود ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية².

2.3. القروض من حيث الغرض (Loan Purpose):

تتنوع القروض وفقاً للغرض الذي تمنح له وفق الآتي:

أ) القروض الإنتاجية والاستثمارية (Investment & Productivity Loans):

¹ العايب، وليد؛ بوخاري، لحلو (2013)، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة حسن العصرية، ط 1، بيروت، لبنان، ص 242.

² الصيرفي، محمد (2016)، إدارة العمليات المصرفية: العادية- غير العادية- الإلكترونية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 155.

الهدف من هذه القروض هو استخدامها لأغراض إنتاجية أو استثمارية؛ أي لغرض زيادة الإنتاج والمبيعات، ك شراء المواد الخام والآلات لتدعيم الطاقة الإنتاجية للمنشأة، ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل المشروعات الكبيرة التي تدعم الاقتصاد الوطني¹.

ب) القروض الاستهلاكية (Consumer Loans):

هي القروض التي تمنح لفئات معينة من المجتمع، بهدف استخدامها في الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي أو لمقابلة نفقات معينة، ك شراء سيارة أو أثاث أو شراء السلع الاستهلاكية الأخرى، وتطلب المصارف عادةً سعر فائدة مرتفع على هذه القروض لما تتضمنه هذه القروض من مخاطر، تتمثل بعدم قدرة العميل على السداد نظراً لتعرضه لحادث أو مرض أو وفاته.

ج) القروض لأغراض المضاربة (Speculation loans)²:

ويمنح المصرف هذا النوع من القروض للمضاربين بغية تنفيذ عمليات المضاربة.

3.3. القروض من حيث نوع الضمان (Insurance Loans):

يعد الضمان الوسيلة التي يضمن بها المصرف استرداد أمواله (التأمين ضد مخاطر عدم السداد)، وتقسم القروض في هذا المجال إلى قسمين رئيسيين³:

أ) القروض بضمان (Secured Loans):

وهي القروض المضمونة بضمانات شخصية وعينية، ويطلب المصرف من العميل الضمان استكمالاً لعناصر الثقة المطلوبة، ومن أمثلة القروض بضمان: (قروض بضمان شخصي، قروض بضمان البضائع، قروض بضمان الأوراق المالية، قروض بضمان الكمبيالات).

ب) القروض من دون ضمانات (Unsecured Loans):

وهي القروض التي يقف وراءها المركز الائتماني للعميل وسمعته المالية ومكانته الاجتماعية.

¹ إبراهيم عبد الباقي، اسماعيل (2016)، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 259.

² السامرائي، يسرا؛ الدوري، زكريا (2006)، البنوك المركزية والسياسات النقدية، عمان، الأردن، ص 81.

³ الجميل، سرمد كوكب (2017)، مقدمة في إدارة المؤسسات المالية: نظريات وتطبيقات، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 94.

4.3. القروض من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي (Economic Activities Loans):

يمكن تقسيم القروض من حيث القطاعات الاقتصادية إلى أنواع عدة على النحو الآتي¹:

أ) القروض التجارية (Business loans):

تمثل القروض التجارية نسبة لا بأس بها من أنشطة المصرف الاقراضية، وتكون هذه القروض عادة لمدة قصيرة (أقل من سنة)، وتستخدم لأغراض تمويل التجارة الداخلية والخارجية.

ب) القروض العقارية (Real Estate Loans):

تمنح القروض العقارية للأفراد والمشروعات لتمويل شراء الأراضي أو بناء مبنى وغيرها، وتكون مدة هذا النوع من القروض عادة لفترة طويلة قد تصل إلى أكثر من (15) سنة، وغالباً ما تكون هذه القروض مضمونة بالعقار الذي تم شراؤه، وتقوم المصارف المتخصصة (المصرف العقاري) بتقديم هذا النوع من القروض.

ج) القروض الصناعية (Industrial Loans):

وهي القروض التي يطلبها الحرفيون والمصانع، ويتم منحها لآجال متوسطة أو طويلة، وذلك وفقاً للدورة الصناعية للجهة المقترضة، وتقوم المصارف الصناعية بهذه المهمة.

د) القروض الزراعية (Agricultural Loans):

تعد القروض الزراعية ذات أهمية كبيرة وخاصةً في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الزراعة كمورد أساسي لها، والقروض الزراعية هي تلك التي تقدم للمزارعين لشراء بذور أو أسمدة أو جرارات، وتمنح القروض الزراعية لآجال قصيرة أي لأقل من سنة حسب الموسم، ولاشك أن هناك مخاطر عالية لهذا النوع من القروض، وذلك بسبب أثر العوامل المناخية في المحاصيل، إضافة إلى تأثير الأمراض إذا لم يتم التحكم فيها والقضاء عليها، وقد تعطى هذه القروض لعدة سنوات في حالة تمويل شراء آلات زراعية، أو شراء حيوانات أو في حالة إجراء تحسينات جذرية، وفي كثير من الدول توجد هناك مصارف متخصصة (المصارف الزراعية) تقوم بمنح القروض بشروط مسهلة وبأسعار فائدة منخفضة وذلك مساهمة منها في التنمية الاقتصادية.

5.3. القروض من حيث عدد المقرضين (Loans and Loaner Number):

تقسم القروض من حيث عدد المقرضين إلى نوعين رئيسيين اثنين:

¹ أرشيد، عبد المعطي؛ محفوظ، جودة (1999)، مرجع سبق ذكره، ص 40.

أ) قروض يقدمها مصرف واحد (Loans Given by Single Bank):

يفضل كل مصرف أن يقوم وحده بمنح القرض، وذلك بهدف الاستفادة الكاملة من الفوائد، وقد أسهمت المنافسة بين المصارف إلى تقديم أنواع مختلفة من القروض بغية الحصول على حصة أكبر من السوق المصرفي، كما أسهمت عمليات التحرر المصرفي، والتكنولوجيا المصرفية، والاندماجات والحيازات، وعمليات توريق القروض، في زيادة قدرة المصارف على تقديم قروض ومنتجات مصرفية عدة¹.

ب) قروض يقدمها أكثر من مصرف:

تسعى المصارف فيما بينها إلى تقديم أنواع مختلفة من القروض نظراً لعدم قدرتها على تقديم هذه الأنواع من القروض، أو لأنها لا ترغب بأن تتحمل خطر قرض كبير مع مقترض واحد أو مشروع واحد²، من هذه القروض:

1. القروض المشتركة (Syndicated Loans):

تعرف القروض المشتركة³: بأنها قروض كبيرة القيمة نسبياً تنظم لصالح مقترض معين، بمشاركة مجموعة من المصارف والمؤسسات التمويلية، وذلك إما لوجود قيود ائتمانية تحد من قدرة المصرف الواحد على تقديم مبالغ كبيرة، أو بغرض توزيع المخاطر أو كلاهما معاً. قد ازداد استخدام القروض المشتركة في السنوات الأخيرة نظراً للنمو الكبير في حجم المشروعات واتساع أنشطتها وحاجتها إلى تمويل ضخم، إضافةً إلى حجم المخاطر الكبيرة والتي لا يمكن لمصرف واحد أن يتحملها بمفرده في هذا النوع من القروض. تحظى القروض المشتركة باهتمام بالغ من قبل الشركات، حيث تسهم هذه القروض بتحقيق غايات عدة أهمها⁴:

- دعم عمليات الاندماج أو الاستحواذ المالي وإتمام الصفقات التجارية.
- دعم عملية إعادة الرسملة.

¹ العايب، وليد؛ بوخاري، لحلو (2013)، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة حسن العصرية، ط 1، بيروت، لبنان، ص 12.

² متري، موسى خليل (2014)، عقد القرض المصرفي المجمع في القانون السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 1، ص 145.

³ معهد الدراسات المصرفية (2015)، القروض المشتركة، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، الكويت العاصمة، دولة الكويت، السلسلة السابعة، العدد 12، ص 2.

⁴ C.Miller, Steven (2015), A Syndicated Loan Premier, Managing Director, S&P Capital IQ, New York, August, p 4.

- إعادة تمويل الدين.
 - تمويل المشاريع الكبيرة أو تمويل أغراض محددة تهدف الشركة إلى تحقيقها.
- وتدار القروض المشتركة من قبل مصرف واحد يقع على عاتقه إجراء الدراسات الائتمانية اللازمة ولا يمنع ذلك من قيام كل مصرف مشارك بإجراء هذه الدراسات، كما أن التزام كل مصرف نحو القرض يكون بمقدار مشاركته فيه كل بما يخصه¹.
- كما تحقق القروض المشتركة العديد من المزايا والسمات للجهات المقترضة²:
- تنوع مصادر الاقتراض: بحيث يتم موازنة المصادر المالية مع الحاجات المالية للمشروع، بالإضافة إلى توطيد العلاقات المصرفية بين المشروع والمصارف التي يتعامل معها.
 - الدعاية المالية (Financial Publicity): تعد القروض المشتركة من الوسائل الممتازة التي تعطي الدعاية والترويج في الأسواق المالية، نظراً لعلاقتها مع أكثر من جهة مصرفية.
 - السرعة: يمكن عن طريق القروض المشتركة الحصول وبسرعة على كمية كبيرة من الأموال اللازمة.
 - التكلفة: إن قيام أكثر من مصرف بتقديم القرض سوف يخفض التكلفة (بالنسبة للمصرف)، ويعود ذلك لانخفاض حجم المخاطر التي يتحملها كل مصرف، واختلاف تكاليف الإقراض من مصرف إلى آخر.
 - المبلغ: يمكن من خلال القروض المشتركة تدبير مبالغ كبيرة وبكفاءة عالية من مقرضين متعددين ومن خلال قرض مشترك واحد لا يستطيع مصرف واحد بمفرده تدبيره.
2. قروض التجمع البنكي (القروض المجمعة): وهي تشبه إلى حد كبير القروض المشتركة، لكنها تختلف عنها في أمور عدة نذكر منها الآتي:

¹ رمضان، محمود محمد مرسي (2016)، أثر تمويل المشروعات القومية الكبرى على إدارة المخاطر المالية بالبنوك التجارية، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، ص 11.

² شكري، ماهر كنج؛ عوض، مروان (2004)، المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية، ط1، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، ص 124-125.

- **من حيث البناء التعاقدى:** في قروض التجمع البنكي يتم إعداد مسودة القرض ووثائقه من قبل المصرف المنظم، وتسهم المصارف المشاركة في مناقشة القرض وشروطه مع المقترض. أما في القروض المشتركة فيتم تنظيم ومناقشة شروط القرض مع المقترض من قبل المقرض الرئيس. كما يحكم قرض التجمع البنكي وثيقة تعاقدية واحدة يوقع عليها المقترض مع جميع المصارف المشاركة في عملية تقديم القرض، أما في القروض المشتركة يتم التوقيع على عقود عدة مع كل مصرف مشارك¹.
- **من حيث تنظيم وإدارة القرض:** في قرض التجمع البنكي يوجد مصرف منظم ومصرف وكيل وقد يكون المصرف مصرفاً منظماً ووكيلاً في آن واحد، وقد لا يشارك البنك المنظم أو الوكيل في عملية التمويل. أما في القروض المشتركة فإن المصرف المقرض الرئيس يقوم بدور المصرف المنظم والمصرف الوكيل.
- **من حيث تطبيقات سوق القرض:** تعد قروض التجمع البنكي من تطبيقات السوق الأولية للقروض، أما عقود القروض المشتركة فتعد من تطبيقات السوق الثانوية².
- **من حيث مخاطر الإفلاس:** في عقد القرض المشترك إذا أفلس المقرض الرئيس فإن المصارف المشاركة تتعرض لمخاطر كبيرة جداً، حيث تربطها علاقة تعاقدية مع المصرف الرئيس فقط ولا تربطها علاقة تعاقدية مباشرة مع المقترض. أما في قرض التجمع البنكي إذا أفلس المقترض فإن جميع المصارف المشاركة تدخل في طابق الإفلاس لوجود علاقة تعاقدية مباشرة مع المقترض. وبالمقابل إذا أفلس أحد المصارف المشاركة أو تخلف عن دفع الحصة في عقد القروض المشتركة، فإن المصرف المشارك الرئيس ملزم بدفع المبلغ إلى المقترض نيابةً عن المصرف المُفلس أو المتخلف، لاقتصار العلاقة التعاقدية بين المصرف المشارك الرئيس والمقترض. أما في حالة قرض التجمع البنكي إذا أفلس أحد المصارف أو تخلف

¹ الخطيب، محمد شاهين؛ أبو غزالة، شيرين (2016)، ماهية قرض التجمع البنكي، دراسات، علوم الشريعة والقانون، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 43، الملحق 4، ص 1506.

² Gadanecz, Blaise (2004), The syndicated loan market: structure, development and implications, BIS Quarterly Review, p 83.

عن دفع حصته، فإن المصارف الأخرى المشاركة غير ملزمة بدفع الحصة، حيث أن حصة كل مصرف منفصلة ومستقلة عن الأخرى¹.

4. وظائف القروض المصرفية:

تقوم المصارف من خلال القروض المقدمة بوظائف عدة يمكن ذكرها على النحو الآتي:

- **وظيفة تمويل الانتاج:** غالباً ما يتعذر على المنتجين أو المستثمرين توفير احتياجاتهم التمويلية من مدخراتهم الخاصة، وبالتالي يلجؤون إلى المصارف والمؤسسات المالية المختلفة بغية الحصول على القروض وتمويل العمليات الانتاجية والاستثمارية المختلفة².
- **وظيفة تمويل الاستهلاك:** تسهم القروض المصرفية في تمكين المستهلكين من أصحاب الدخل المتدنية في الحصول على بعض السلع الاستهلاكية والمعمرة وغيرها من السلع، كما تسهم القروض في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني³.
- **وظيفة تسوية المبادلات Settlement function exchange:** تستخدم القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة على شكل تسهيلات ائتمانية تمنحها المصارف لعملائها كحسابات الجاري مدين، والسحب على المكشوف، تعد من أهم الوظائف الحيوية للقروض في زيادة حجم المبادلات وتسويتها⁴.
- **وظيفة تمويل الاستهلاك:** أيضاً تسهم القروض في تمويل المستوردات والصادرات إضافة إلى مساهمتها في تمويل شراء الآلات وغيرها من متطلبات العمليات الاستثمارية.

¹ الخطيب، محمد شاهين؛ أبو غزالة، شيرين (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 1506.

² السيسي، صلاح الدين حسن (2011)، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، الجزء الثاني، ط1، دار مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ص 330.

³ الدوري، زكريا؛ السامرائي، يسرا (2013)، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 63.

⁴ معهد الدراسات المصرفية (2011)، مفهوم القروض المصرفية ومعايير منحها، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، الكويت العاصمة، دولة الكويت، العدد 11، ص 2.

المبحث الثاني: الائتمان المصرفي

يشير الواقع إلى أنه قلما نجد مشروعاً استثمارياً يعتمد في تمويل أنشطته على موارده المالية الذاتية، وإنما يعتمد بصورة كبيرة على أشكال الائتمان المختلفة كأحد أهم مصادر التمويل لا سيما في ظل بيئة أعمال تفتقر إلى سوق مالي فعال، كما هو الحال في الجمهورية العربية السورية.

1. مفهوم الائتمان:

يتباين مفهوم الائتمان حسب المجال أو الجهة التي تقوم بتقديمه، لكن إذا ما بحثنا في خلفية هذا المصطلح (الائتمان) بصورته المجردة، لوجدنا أنه مشتق من كلمة الأمانة والتي تعني وضع شيء ما (أموال، وثائق، شهادات وغيرها) لدى شخص آخر على أن يرده عند الطلب، أما الائتمان فهو تعريب للمصطلح الإنكليزي (Credit) وهذا المصطلح مشتق من عبارة *Credo* اللاتينية المتضمنة تركيبين اثنين¹:

- (Crad) ويعني باللغة السنسكريتية (ثقة).

- (Do) ويقصد به باللغة اللاتينية (أضع).

ومن خلال ما سبق أعلاه، نجد أن أصل كلمة ائتمان هو لاتيني ويعني (أضع الثقة). كما وردت في الائتمان تعريفات عدة فقد عرفه (Maitah)² بأنه: "قيام المصرف بمنح العميل تسهيلات مصرفية بضمان حسن علاقة العميل مع المصرف أو بضمان المشاريع الجاري تمويلها أو بضمانات شخصية أخرى، وهي تختلف من عميل إلى آخر". وعرفه (البشير)³ بأنه "عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها أو أكثر، وغالباً ما تكون هذه القيمة نقداً".

¹Jonthan, Golin; Philippe, Delhaise (2013), The Bank Credit Analysis Handbook, Second Edition: A Guide for Analysts, Bankers, and Investors, Publisher: John Wiley & Sons, Singapore, p 6.

² Maitah, Mansoor; Zeda, Khalid and Galalh, Abudeltef (2012), The Utilizing of Financial Analysis in Credit Decision in Palestinian Commercial Banks, Journal of Money, Investment and Banking, Vol. 24, No.12, P. 114.

³ البشير، ابراهيم فضل المولى؛ ابراهيم كرار، عمر محمد أحمد (2016)، دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف، دراسة على عينة من المصارف التجارية السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد 17، الإصدار رقم 1، ص 19.

من خلال ماسبق يمكن أن يستنتج الباحث أن للائتمان عناصر محددة يمكن ذكرها وفق الآتي:

- الائتمان المصرفي: عملية تتم بين طرفين (إحدهما دائن والآخر مدين) ولمدة محددة.
- يعتمد الائتمان المصرفي على الثقة المتبادلة بين الدائن والمدين.
- يتطلب الائتمان المصرفي وجود ضمانات معينة يقدمها الطرف المدين.
- يترتب على الائتمان المصرفي مخاطر معينة، يتم تغطيتها بالضمانات أو بصورة ارتفاع في سعر الفائدة أو كليهما معاً.

كما أن طبيعة العلاقة بين الطرف الدائن والمدين أدت إلى وجود أنواع عدة للائتمان من أهمها:

1.1 الائتمان الشخصي (الاجتماعي) Social Credit:

وهو ائتمان يزاوله الأفراد بصورة أكبر من المنشآت، ويستند على المنظور الاجتماعي للأفراد فيما بينهم ويحده الآتي¹:

- الرابطة الشخصية بين الدائن والمدين (درجة القرابة) أو نوع الصلة الاجتماعية.
- الاعتبار الاجتماعي والذي يؤثر إلى حد بعيد على موضوعية القرار.
- عدم الاستناد إلى أسس علمية محددة في تقدير الجدارة الائتمانية للمدين.
- يقدم هذا الائتمان في أغلب الأحيان لأغراض اجتماعية مثل (الزواج، الوفاة، المرض، وغيرها).
- محدودية مبلغ الائتمان وعدم توثيق المديونية لاعتبارات اجتماعية.

وقد حظي هذا النوع من الائتمان باهتمام كبير من الحكومات والفعاليات الاقتصادية، حيث عمدت الحكومة الصينية إلى تطبيق الائتمان الاجتماعي بصورة نشطة مع بداية عام 2020 م.

¹ Yu, Lean, et al. (2015), Social credit: a comprehensive literature review, Financial Innovation a Springer open Journal, School of Economics and Management, Beijing University. China, VOL. 1, Issue 6, p 9.

يعتمد نظام الائتمان الاجتماعي الصيني¹: على تقييم كل مواطن صيني، وسوف يتم نشر نتيجة التقييم بحيث تكون متاحة للجميع لكي يراها. ويستند هذا النظام في تقييمه على آلية مراقبة السلوك الاجتماعي للفرد، ويشمل عاداته المفرطة، والتزامه بدفع فواتيره، وتفاعله الاجتماعي. كما سوف تؤثر هذه النتيجة على مدى جدارة الفرد وأحقيته بالحصول على عدد من الخدمات الاجتماعية (نوع العمل، القروض التي يستطيع الفرد الحصول عليها، بالإضافة إلى تحديد نوع المدرسة التي سوف يلتحق بها أبناء هذا الفرد).

2.1 الائتمان التجاري *Commercial Credit*:

يعرف الائتمان التجاري على أنه تمويل قصير الأجل يمنحه التجار أو الشركات إلى زبائنهم على شكل بضاعة².

ويمتاز الائتمان التجاري على هذا النحو بالخصائص الآتية³:

- انتقاء صفة الرابطة الشخصية والاعتبار الاجتماعي لدى التعامل.
- إن القرار الائتماني في هذه الحالة ليس لديه أسس علمية محددة، إلا أنه غالباً ما يركز إلى الخبرة المتراكمة بين الدائن والمدين وهو ما يطلق عليه (السمعة التجارية).

وقد يكون الائتمان التجاري موثقاً بعقد مكتوب وبضمانة أوراق تجارية، تستحق بتاريخ محدد مسبقاً.

3.1 الائتمان المصرفي *Banking Credit*:

يعد أحدث هذه الأنماط على الإطلاق، وقد ارتبط هذا النمط من الائتمان وغيره من الأدوات الائتمانية الأخرى بظهور المصارف، حيث أن المصارف هي المصدر الرئيس للائتمان، ومن هنا شاعت تسميته بالائتمان المصرفي (Bank Credit).

يشكل الائتمان المصرفي أحد أهم مصادر التمويل الأساسية الخارجية بالنسبة للدول التي تعتمد في تركيبها اقتصادها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لتمويل أنشطتها الرئيسية

¹ Ibid, p 2.

² الصائغ، نبيل دنون (2018)، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 17-18.

³ Mc. Guinnes, Gerard; Hogan, Teresa (2014), Bank credit and trade credit: Evidence from SMEs over the financial crisis, article, International Small Business Journal, Vol 34, issue 4, P. 3.

مقارنةً مع المشروعات الكبيرة التي لديها القدرة في الوصول إلى مصادر التمويل المختلفة وبصورة خاصة الأسواق المالية¹.

الشكل (1-1-1) العلاقة بين المصارف وقطاعات الفائض والعجز



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجانب النظري

ومن خلال الشكل (1-1-1)، يمكننا القول أن المصارف تشكل وعاءً ادخارياً يسعى إلى تعبئة المدخرات واستثمارها في مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المختلفة. ويتسم الائتمان المصرفي بالخصائص الآتية²:

1. استخدام المنهج العلمي عند منح القروض، وانتفاء صفة الاعتبار الشخصية أو الاجتماعية لدى التقييم.
2. الاعتماد الكامل على المعلومات الموثقة والمتاحة عن المقترضين، والاستعلام عنهم سواء من خلال المؤسسات المالية الذي سبق لهم التعامل معها (كالمصارف مثلاً) أو بيوت الخبرة والتمويل المختلفة، كما يستند القرار الائتماني إلى تحليل المراكز المالية للعملاء، إضافةً إلى دراسة متأنية للهيكل الإداري في حالة المنشآت طالبة الاقتراض.
3. الاعتماد على الكشوفات الرسمية لحركة حسابات طالب الائتمان، سواء داخل المصرف نفسه (إذا كان عميلاً قائماً ويود تجديد أو زيادة تسهيلات له لدى المصرف) أو لدى المصارف الأخرى المتعامل معها.
4. الاعتماد على دراسة متكاملة وتحليل متأنٍ للسوق والصناعة التي يعمل من خلالها العميل للتعرف على الظروف التي تمر بها هذه الصناعة أو النشاط، كظاهرة الكساد أو الراج والتعرف على المركز التنافسي للعميل.

¹ Gordon Mills, Karen; McCarthy, Brayden (2016), The State of Small Business Lending: Innovation and Technology and the Implications for Regulation, Working Paper (17-042), Harvard Business school, p: 5.

² الزبيدي، حمزة محمود، (2002)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ص18.

5. الأخذ بعين الاعتبار إلى الضمانات التي يتعين أن يوفرها المدين للمصرف.

وبناءً على ما تقدم يمكن للباحث أن يستنتج: إن المنهج العلمي هو الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ قرار منح القرض أو منعه، ولعل ذلك هو أهم ما يميز الائتمان المصرفي عن باقي أنواع الائتمان.

كما أن الائتمان المصرفي يعد الاستثمار الأكثر قسوةً على إدارة المصرف، نظراً لما يحمل في طياته من مخاطر قد تؤدي إلى نشوء القروض أو الديون المتعثرة، ويمكن أن تهدد استمرارية المصرف وتطوره، حيث أن مصدر الائتمان هو الودائع المملوكة للغير وليست ملكاً للمصرف، لكن في ذات الوقت يبقى الائتمان الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة المصرف والذي من خلاله تضمن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح، وبدونه تفقد المصارف دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

4.1 مزايا الائتمان المصرفي:

يتخذ الائتمان المصرفي دوراً فريداً في الحياة الاقتصادية، ومن خلاله تتمكن المصارف من تحقيق مستويات متقدمة، نظراً لما يحققه الائتمان من المزايا الآتية:

1. يؤدي الائتمان المصرفي إلى عدم الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة دون استعمال، انتظاراً

لاستعمالها المتوقع في المستقبل، فالفائض النقدي قابل للاستخدام عن طريق الائتمان،

وبهذه الطريقة تستفيد منه المنشآت والأفراد وقت الحاجة إليه.

2. يساعد الائتمان المصرفي في تعزيز رأس المال التشغيلي للمنشآت والمشروعات وفي

مواكبة التقنيات الحديثة، وذلك من خلال تمكين هذه المشروعات من شراء واستبدال

الآلات والمعدات القديمة، وزيادة قدرتها على التطور والمنافسة¹.

3. يخفف الائتمان المصرفي الكثير من الصعوبات المالية التي تتعرض لها المنشآت

المختلفة تحديداً الصغيرة والحديثة في الحصول على الائتمان الكافي، بسبب ضعف

الثقة في مركزها الائتماني من الجهات الممولة الأخرى².

¹ الصائغ، نبيل ذنون (2018)، الائتمان المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² آل علي، رضا صاحب أبو أحمد (2002)، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، ص 215- 216 .

4. يضاف إلى ذلك أنه بدون الائتمان المصرفي تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة لن تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية دون وجود الائتمان المصرفي.

2. تطور الائتمان المصرفي واختلاف استخداماته:

اتسع مفهوم الائتمان واختلقت استخداماته ولم يعد يقتصر على التمويل قصير الأجل، وإنما اتسع ليشمل منح خطابات الضمان، والبيع التأجيري (التقسيط) وبطاقات الائتمان والقروض المشتركة، والتأجير التمويلي (*Leasing*). وهذه الأنواع تختلف فيما بينها من حيث الهدف والعائد المتحقق بالنسبة للمصرف.

وقد ظهر نمطان مختلفان لإدارة الائتمان المصرفي شكلا سلوك المصارف التجارية في أغلب اقتصاديات العالم، يمكن توصيفهما على النحو الآتي:

1.2. النمط التقليدي للائتمان المصرفي:

ينحصر تركيز اهتمام المصارف وفقاً لهذا النمط على الائتمان الذي يتسم بالتصفية الذاتية (*Self Liquidation*) أو بمعنى آخر التركيز على الائتمان قصير الأجل بحيث لا تتجاوز مدته السنة الواحدة¹.

وبعد هذا النمط وليد المدرسة الانكليزية في الإدارة المصرفية، والذي يولي عامل السيولة (*Liquidity*) الأهمية القصوى في توظيف الأموال، وقد ساعد الحرص الشديد على السيولة في ظهور ما يعرف بنظرية القروض التجارية (*Commercial Theory*)^{*} والتي تعد الأساس في السياسة الائتمانية للمصارف التجارية في انكلترا، وتمخض عنها ما يعرف بالتقليد المصرفي الانكليزي.

ويمكن القول إن انحياز أنصار هذا النمط إلى الائتمان القصير الأجل، مرده إلى أن الموارد المالية للمصرف هي عبارة عن أموال (ودائع) مملوكة للغير يمكن أن تخضع للسحب المفاجئ، ومن غير المنطقي توجيه هذه الموارد إلى الائتمان طويل الأجل².

¹ عفانة، محمد كمال (2018)، إدارة الائتمان المصرفي، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 20.
^{*} نظرية القروض التجارية: تدعو لخصر النشاط الائتماني المصرفي في القروض قصيرة الأجل ذات القدرة على التصفية الذاتية، كالقروض الممنوحة لتحويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية ومتطلبات رأس المال العامل للأفراد وشركات الأعمال.
² طه، طارق (2000)، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دار الحرمين للكمبيوتر، الانيطية، القاهرة، مصر، ص 306.

ويرى الباحث أن اتباع المصارف المنهج التقليدي سوف يؤدي إلى اقتصرها على حصة سوقية ضيقة، وحرمانها جزء كبير من الأرباح، وبالمقابل إذا تمكن المصرف من التنبؤ بالجزء المستقر من ودائعه الجارية فإنه يمكنه توظيفها في استثمارات طويلة الأجل والحصول على عوائد جيدة، لا سيما إذا تمكنت إدارة المصرف من تحقيق التوافق بين الهدفين المتعارضين (السيولة والربحية).

2.2. النمط الحديث في تقديم الائتمان:

جاء هذا النمط كرد على النمط السابق (التقليدي) وأكد على ضرورة قيام المصارف بالوظيفة الائتمانية طويلة الأجل، وقد ظهر هذا الاتجاه ليكون منهجاً لسياسة المصارف في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث برهنت ظروف الكساد الاقتصادي في أوروبا الغربية في الثلاثينيات من القرن الماضي على أن قصر آجال القروض لا يضمن بالضرورة تأمين السيولة لدى المصارف¹.

ومن جانب آخر أدى ظهور المصارف المركزية إلى قيامها بدور كبير في تشجيع المصارف المتخصصة وجعلها تتخلى تدريجياً عن النمط التقليدي والتحول إلى الائتمان طويل الأجل، وذلك من خلال قيام المصرف المركزي بتوفير السيولة اللازمة لمواجهة عمليات السحب المفاجئ التي يمكن أن تواجهها المصارف المتخصصة.

وازدادت أهمية الائتمان طويل الأجل في مرحلة الحرب العالمية الثانية، وعمدت كثير من المصارف وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية بالتحول من النمط التقليدي إلى النمط المعاصر في مجال تقديم الائتمان، ويعزى ذلك إلى حاجة المؤسسات الصناعية إلى القروض طويلة الأجل التي تعتبر ملائمة لإنعاشها وتمويل توسعها، وقد وصل حجم هذه القروض في عام 1946 إلى ما يقارب ($\frac{1}{3}$) من إجمالي حجم القروض التي تمنحها المصارف الأعضاء في نظام الاحتياطي الفيدرالي بالولايات المتحدة الأمريكية².

¹ - Buane, B. and Austin J. Spencer (1994), Managing Commercial Banks, Prentice-Hall International, London, P. 420.

² غالب الشرجي، جمال عبد الواسع عبد الله (2006)، مدى الاعتماد على القوائم المالية في قرارات الإقراض في البنوك التجارية، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية اليمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سورية، ص 83.

ولم يقتصر الأمر على الولايات المتحدة الأمريكية، فقد عمدت كثير من الدول ومنها انكلترا (مصدر النمط التقليدي) في التحول إلى الائتمان طويل الأجل، إذ شكلت لجنة تدعى (Radclif committee) من شأنها تحقيق المواءمة بين الائتمان القصير والطويل الأجل ضمن الحدود المعقولة¹.

3. مبادئ وأسس منح الائتمان المصرفي:

تلتزم المصارف وهي تقوم بمنح الائتمان المصرفي إلى تطبيق عدداً من المبادئ الأساسية، رغبةً منها في تحقيق مجموعة من الأهداف الضرورية لاستمرار عملها وتطوره ومن هذه المبادئ:

أ) الأمان: يشير هذا المبدأ إلى ضرورة حرص المصرف واطمئنانه بأن الشركات والأفراد التي تحصل على القروض سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك².

ب) الربحية: تواجه المصارف وهي تقوم بمنح القروض مجموعة من المخاطر المختلفة، الأمر الذي يفرض عليها بأن تحقيق أرباحاً تتناسب مع تلك المخاطر، وبما يمكنها من تغطية تكاليف فوائد الأموال المودعة لديها، إضافةً إلى تحقيق عوائد جيدة تضمن بقائها وتطورها³. ج) السيولة: ويتوقف هذا المبدأ على مدى قدرة المصرف واستمراره في مقابلة التزاماته تجاه المودعين وتأمين السيولة الكافية، الأمر الذي يستدعي قيام المصرف باستخدام جزء من موارده في أصول تتمتع بقدر كاف من السيولة، وبما يتيح له إمكانية استرداد قيمتها أو تحويلها بسرعة دون التعرض للخسارة⁴.

د) الانتشار (Varity): تعمل أغلب المصارف وهي تقوم بمنح القروض إلى تغطية المناطق الجغرافية كافةً وأن تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية. وتهدف المصارف من الانتشار الواسع للقروض إلى تقليل المخاطر من خلال تنويعها وتوزيعها على مختلف القطاعات

¹ المرجع السابق نفسه، ص 84.

² عفانة، محمد كمال (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 28.

³ الشمري، صادق راشد (2018)، إدارة العمليات المصرفية: مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 38.

⁴ عبد الرحيم، عاطف جابر طه (2008)، تنظيم وإدارة البنوك: منهج وصفي تحليلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 282 .

والشرائح الاجتماعية، كما يضمن ذلك للمصرف الحصول على أكبر حصة سوقية ومنافسة المصارف العاملة الأخرى¹.

هـ) تلبية احتياجات المجتمع: يسعى المصرف إلى تقديم القروض التي تتناسب مع أهدافه وتطلعاته ومع احتياجات المجتمع، وبما يتفق مع السياسات العامة للدولة والضوابط المحددة لمنح القروض²، ومن الأمثلة على ذلك: القروض الزراعية وبخاصة في الفترات الموسمية، يضاف إلى ذلك بقية القروض العقارية والصناعية وغيرها.

ويستنتج الباحث أن المبادئ السابقة (الأمان، الربحية، السيولة، الانتشار) ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمخاطر الائتمانية وبصورة متغايرة، وتحدد هذه المبادئ طبيعة العمل في إدارة القروض، ومن خلالها ترسم المصارف سياساتها واستراتيجياتها في منح القروض المصرفية.

4. السياسة الائتمانية (الإقراضية):

تشكل السياسة الائتمانية القاعدة أو الأساس التي تعتمد عليها المصارف في قراراتها الإقراضية، وهي التي تحدد مسبقاً الأسس والمعايير والشروط والسلطات لكافة الأقسام والعاملين في إدارة الائتمان، بالإضافة إلى تحديد حجم الائتمان ونوعه وطريقة منحه وسداده. وهناك العديد من التعاريف التي تناولت مفهوم السياسة الائتمانية (الإقراضية) فقد عرفها (Chen.et.al)³ بأنها " الإطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار الائتمان، وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها وما يتصل بها من سقوق ائتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعدها، والشروط المتعين استيفائها لكل نوع من أنواع الائتمان.

¹ الزبيدي، حمزة محمود، (2002)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ص 181.

² عفانة، محمد كمال (2018)، إدارة الائتمان المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

³ Chen, Xiaohong A., Xiaoding Wang a, Desheng Dash Wu b.(2010). Credit risk measurement and early warning of SMEs: An empirical study of listed SMEs in China. Decision Support Systems, Vol. 49, No. 10, P. 303.

ويعرفها (Stefanescu, et. al)¹ بأنها "مجموعة من القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للمصرف وتحدد فيها معايير وشروط ونطاق وحدود وأنواع وسلطات منح الائتمان المصرفي الذي يمنحه المصرف".

كما تعرف السياسة الائتمانية²: بأنها "السياسة التي ترسمها الإدارة العليا للمصرف، تحدد من خلالها كيفية توجيه القروض والشروط الواجب مراعاتها عند منحها، وذلك بعلم كل المستويات والمسؤولين عن نشاط الإقراض في المصرف".

تحاول جميع التعاريف السابقة الوصول إلى تعريف شامل للسياسة الائتمانية، يتضمن جوانبها ومكوناتها كافةً. ويستنتج الباحث أن السياسة الائتمانية تشير إلى "مجموعة المبادئ والأسس التي تحددها الإدارة العليا للمصرف، وتتضمن وضع معايير وأنواع وشروط وإجراءات منح الائتمان، التي يجب إتباعها من قبل إدارة الائتمان في المصرف، بما يتفق مع الاستراتيجية العامة للمصرف والضوابط الموضوعية من قبل المصرف المركزي". مع الإشارة إلى أن السبب الرئيس في تسمية السياسة الائتمانية بالسياسة الإقراضية، هو أن القروض تشكل الجزء الأكبر من حجم الائتمان الممنوح من قبل المصرف.

1.4. أهداف السياسة الائتمانية (الإقراضية):

تعتمد أغلب المصارف إلى وضع سياسة إقراضية مكتوبة، رغبةً منها في إيجاد إطار عام يسترشد به موظفي الائتمان، إذ إن غياب السياسة الإقراضية المكتوبة يؤدي إلى الكثير من القرارات الخاطئة، وكل ذلك يتطلب وقتاً واهتماماً أكبر من قبل الإدارة العليا للمصرف. فوجود سياسة إقراض مكتوبة يحقق أغراض عدة، كضمان المعالجة الموحدة، وخلق الثقة لدى موظفي الإقراض وتوفير المرونة الكافية في اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى الإدارة العليا، على أن يتم ذلك ضمن نطاق السلطة المفوضة إليهم. ويمكن تحديد أهداف السياسة الائتمانية على النحو الآتي³:

¹ Stefanescu, Catalina A. , Tunaru, Radu B., Turnbull, Stuart C. (2009).The Credit Rating Process and Estimation of Transition Probabilities. Management Science and Operations, London Business School., Vol. G21-C52, No.09, P. 4.

² بوعبدلي، أحلام (2016)، سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 75.

³ النشترتي، مصطفى (2003)، السياسات النقدية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر، ص

- سلامة القروض المقدمة من قبل المصرف.
- تخفيض المخاطر الائتمانية قدر الإمكان والعمل على تجنبها، والوصول إلى محفظة قروض ذات تصنيف مرتفع.
- تنمية أنشطة المصرف وتحقيق عائد مرضي.
- إعطاء معلومات عن مستوى السيولة لدى المصرف، ويزيد ذلك من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته.
- تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها.

2.4. مكونات السياسة الائتمانية (الإقراضية):

تختلف مكونات السياسة الائتمانية (الإقراضية) من مصرف لآخر، لكنها تجمع على مكونات أساسية للسياسة الائتمانية يمكن حصرها كالاتي:

(أ) **تحديد حجم المنطقة التي يخدمها المصرف:** حيث يتوقف حجم المنطقة التي يغطيها نشاط المصرف على العوامل الآتية¹:

- حجم الموارد المتاحة.
 - المنافسة التي يواجهها المصرف.
 - طبيعة كل منطقة ومدى حاجتها للائتمان.
 - مدى قدرة المصرف على منح القروض وإدارتها.
- ووفقاً لهذا المكون قد يمتد نشاط الائتمان الذي يقدمه المصرف إلى خارج المنطقة التي يتواجد فيها أو إلى دول أخرى.

(ب) **تحديد الحجم الإجمالي للقروض:** حيث تقوم إدارة المصرف بتحديد حجم الأصول الممكن إقراضها، مع مراعات اعتبارات عدة مثل حجم الودائع وتركيباتها لمقابلة طلبات السحب المفاجئة من الودائع ولمقابلة النفقات الأخرى ومتطلبات السيولة².

(ج) **تحديد الضمانات المقبولة من جانب المصرف:** يجب أن تشمل السياسة الإقراضية على تحديد طبيعة الضمان وأنواعه ونسبة القروض إلى قيمة الضمانات المرهونة (حسب

¹ بوعبدلي، أحلام (2016)، سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، مرجع سبق ذكره، ص 81.

² عبد الحميد، عبد المطلب (2005)، المصارف الشاملة (إدارتها وعملياتها)، دار جامعة الاسكندرية، مصر، ص 119.

أنواعها) وشروط الضمانات المقدمة من قبل العملاء مقابل القرض الممنوح لهم، كما يجب أن تتأكد من مدى كفاية الضمانات، وكل ذلك لغرض تسهيل الإقراض وتقليل المخاطرة¹. وتختلف الضمانات بين ضمانات شخصية وعينية (عقارات، أوراق مالية وغيرها)، وتجدر الإشارة إلى أن وجود الضمانات لا يجعل من المخاطر معدومة عند منح القروض، بل هي عوامل مساعدة لدفع المصرف بأن يكون أكثر ميلاً لتحمل المخاطر وتحقيق الأرباح. كما تعتمد المصارف في ظل الظروف الاقتصادية المستقرة واتساع حدة المنافسة إلى جعل مسألة الضمانات ضمن الشروط الأخيرة عند منح القروض، وتختلف الضمانات من مصرف إلى آخر ومن بلد إلى آخر تبعاً للقواعد الاسترشادية التي يضعها المصرف المركزي، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف تلك الضمانات من حيث سهولة التعريف، وثبات القيمة السوقية ومدى قابليتها للتلف وغيرها من العوامل.

د) **مستويات اتخاذ القرار:** يجب أن تحدد سياسات الإقراض مستوى اتخاذ القرار في مجال منح القروض والتسهيلات الائتمانية في الإدارات والفروع للمصرف، بما يضمن سرعة إنجاز الأعمال واتخاذ القرارات بمنح الموافقة على منح القروض أو عدم الموافقة، ويتوقف ذلك على الفرع وحجم نشاطه ونوع القرض المطلوب².

هـ) **تحديد تشكيلة القروض:** تمثل أنواع القروض الأسس المهمة التي يجب أن تعمل إدارة الائتمان بموجبها، ويمكنها ذلك من خلال انتقاء الائتمان الذي يتسم بالجودة العالية والمقارنة بين العائد المتوقع والمخاطرة المحتملة، وترجع أهمية تحديد أنواع القروض لمعرفة طبيعة نشاط المقرض ومدى تطابقها مع سياسة الائتمان لدى المصرف³.

و) **مجالات الإقراض المسموح بها أو غير المسموح بها:** تعمل السلطات النقدية على تحديد نوع القروض المسموح بها وتوجيهها إلى قطاعات إنتاجية أو خدمية معينة، أو عدم السماح بها إذا كانت موجهة لغايات غير أخلاقية أو غايات خطيرة مثل: تمويل صناعة الأسلحة والإرهاب أو مجالات تحتل تعرضها إلى أزمات⁴.

¹ سلطان، محمد سعيد (2005)، إدارة المصارف، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، ص 403.

² حنفي، عبد الغفار؛ أبو قحف، عبد السلام (2000)، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر، ص 145.

³ الزبيدي، حمزة محمود (2002)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سبق ذكره، ص .

⁴ إبراهيم عبد الباقي، اسماعيل (2016)، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 271.

ز) **تحديد مستندات القرض:** تقوم سياسة الإقراض لأي مصرف بتحديد المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض.

ح) **متابعة القرض:** حيث يتم تحديد الإجراءات الواجب اتباعها لاكتشاف أي صعوبات محتملة مثل مراقبة التزام العميل بشروط القرض وتعهداته في السداد وأيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط، وحالات التفاوض مع العميل المتأخر مثل تعديل شروط القرض أو طلب ضمانات إضافية، وموضوع فض المنازعات والإجراءات المتعلقة بمعالجة الديون المتعثرة¹.

¹ عقل، مفلح (2012)، الائتمان المصرفي ومخاطره، منشورات اتحاد المصارف العربية، المجلد الأول، الجزء الأول، بيروت، لبنان، ص 40.

المبحث الثالث: إدارة محفظة القروض المصرفية

تعد محفظة القروض المصرفية من أهم الأنشطة الاستثمارية جاذبيةً للقطاع المصرفي، ومصدراً مهماً لتوليد الأرباح، كما تعد مؤشراً جيداً على كفاءة المصرف وانعكاس ذلك على القيمة السوقية لأسهمه وحصته السوقية في القطاع المالي.

1. مفهوم محفظة القروض المصرفية:

يعود أصل كلمة محفظة إلى الجذر اللاتيني (Folium) والذي يعني ورقة، وقد عرف قاموس (Webster) المحفظة بأنها عبارة عن أوراق مالية يمسكها المستثمر أو أوراق تجارية تمسكها البيوت المالية¹.

وتقوم فكرة المحفظة على المقولة الشهيرة " لاتضع كل البيض في سلة واحدة"، وبالتالي تسعى معظم الشركات إلى تنويع استثماراتها في أنشطة مختلفة بما يمكنها من تقليل المخاطرة إلى الحدود المقبولة، ويعد الاقتصادي * Markowitz أول من وضع نظرية واضحة عن المحفظة الاستثمارية في عام 1952، وتعد نظريته بمثابة ثورة فكرية في عالم التمويل والاستثمار، حيث أشار لوجود علاقة بين العائد المتوقع للاستثمار ومستوى المخاطرة، وذلك من خلال تقديمه طريقة قياس كمية لحساب كل من عائد وخطر المحافظ الاستثمارية، وبين كيفية استخدام التنويع (Diversification) للوصول إلى العائد المتوقع الأمثل ضمن مستوى مخاطر معين².

وتتكون المحفظة الاستثمارية من أصلين أو أكثر وتتنوع المحافظ حسب أصولها إلى أنواع عدة³:

- المحافظ ذات الأصول المالية (أسهم، سندات، الخيارات، القروض وغيرها).
- المحافظ ذات الأصول الحقيقية (الذهب، السلع وغيرها).

¹ <https://www.merriam-webster.com/dictionary/portfolio>, date 02/07/2018.

* Harry Max Markowitz: اقتصادي أمريكي، وأستاذ التمويل في كلية رادي للإدارة، جامعة كاليفورنيا، اشتهر بعمله الرائد "نظرية المحفظة الحديثة"، حاصل على جائزة جون فون نيومان عام 1989 وعلى جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1990.

² Low, R.K.Y, et, al (2016). Enhancing mean-variance portfolio selection by modeling distributional asymmetries . Journal of Economics and Business, Vol. 85 , pp: 49-50

³ ال شبيب، دريد كامل (2010)، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار البازري للنشر، عمان، الأردن، ص 284.

- المحافظ ذات الأصول المختلطة والتي تجمع بين الأصول الحقيقية والأصول المالية، ويعد هذا النوع الأكثر انتشاراً بين أنواع المحافظ.

وتناولت تعريفات عدة مفهوم المحفظة يمكن إبراز أهمها على النحو الآتي:

عرف (الصيرفي)¹ **المحفظة الاستثمارية** بأنها: "مجموعة من الأصول والاستثمارات المجمعة في كيان استثماري واحد مع مراعاة العلاقة بين مكوناتها بهدف تحقيق أعلى عائد ممكن في ظل مستويات المخاطرة المحيطة بالأسواق أو تحقيق أقل درجة من المخاطرة في ظل مستويات مختلفة من العوائد".

وبالنظر إلى **محافظ القروض** فقد عرف (رزق، عادل)² محفظة القروض على أنها "تشكيلة محددة من قروض عدة مختلفة النوع، وتواريخ استحقاق، يحتفظ بها المصرف ويقوم بإدارتها إدارة كفوءة والمحافظة على الاختيار الناجح لتشكيلة القروض، مما يسمح بتخفيض المخاطر دون التضحية بالعائد المتوقع من ذلك الاستثمار".

ويعرفها (Phip)³ بأنها: "المبالغ الإجمالية الممنوحة في شكل منتجات إقراضية مختلفة، لأنواع مختلفة من المقترضين، وتشمل قروض الراتب والقروض المضمونة من قبل الجماعة وقروض الأفراد وقروض المؤسسات، وإنها تنظر إلى عدد العملاء المقترضين والمبلغ الإجمالي الممنوح للقروض".

مما سبق يستنتج الباحث: أن محفظة القروض المصرفية تحتوي بصورة عامة على:

- أصول مالية متمثلةً بالقروض والتسهيلات الائتمانية.
- تتكون من جانبين أحدهما مقرض (المصرف) والآخر مقترض (العميل أو العملاء).
- يتم منح القروض لمجموعة مختلفة من العملاء وبموجب أسس معينة تحددها السياسة الائتمانية للمصرف (الأفراد، الشركات، قروض الراتب، طبيعة الضمانات وغيرها).
- يتم تصميم محفظة القروض بغية تحقيق مكاسب معينة عند مستوى محدد من المخاطر.

¹ الصيرفي، محمد (2007)، البورصات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، مصر، ص 209.

² رزق، عادل (2006)، دعائم الادارة الاستراتيجية للاستثمار، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ص 152.

³ PHIP, Mulema .S (2011). Credit Policy and Loan Portfolio Performance in Microfinance Institutions: Case study of Uganda Finance Trust Central Branch, Kampala. M.SE. Makerere University, pp: 1

ويستنتج الباحث إلى أنه يمكن تعريف محفظه القروض بأنها: محفظه استثمارية تتضمن تركيبة من القروض والتسهيلات الائتمانية، يمنحها المصرف لعملائه وفق آجال وعوائد محددة، ويتم اتخاذ قرار التنويع أو التركيز فيها استناداً إلى الظروف الموضوعية المحيطة وبما يحقق أفضل عائد عند أقل مخاطرة.

وتجدر الإشارة إلى وجود بعض العقبات التي تعيق تطبيق نظرية المحفظه الحديثة على محفظه القروض المصرفية من أهمها¹:

- أ) لا تتبع مكونات محفظه القروض التنويع الطبيعي بخلاف مكونات المحفظه الاستثمارية التقليدية، حيث أن مدير الموجودات الرأسمالية في المحفظه التقليدية يهتم بالعوائد المتوقعة على الموجودات والتي تتبع التنويع الطبيعي، في حين أن مدير محفظه القروض يركز على الخسائر المتوقعة (الانكشاف عن التعثر، احتمال التعثر) والتي لا تتبع التنويع الطبيعي.
- ب) إن عدد الأصول المكونة لمحفظه القروض يفوق وبصورة كبيرة عدد أصول المحفظه الاستثمارية، ويسهم ذلك في زيادة أثر التنويع بصورة أكبر في محافظ القروض منها في محافظ الاستثمار التقليدية.

2. أهمية محفظه القروض المصرفية:

تتجلى أهمية محفظه القروض المصرفية في الآتي:

- أ) إن محافظ القروض هي إحدى أهم أسس نجاح عمل المؤسسة المالية، وذلك من خلال إدارة جزء كبير من أصول المصرف وتحقيق الأهداف الأساسية لخطط واستراتيجيات الأعمال المصرفية كما حددها مجلس الإدارة.
- ب) تشمل إدارة محافظ القروض على الأنظمة والعمليات كافة التي تطبقها الإدارة لجهة تطبيق وضبط ومراقبة عمليات الإقراض التي يقوم بها المصرف².
- ج) تضمن إدارة محافظ القروض التحكم والسيطرة الفعالة بكافة الجوانب المالية المتعلقة بعمليات الإقراض مقارنةً بقدرة المصرف على تحمل المخاطر.

¹ Smithson, Charles (2003). Credit Portfolio Management. John Wiley & sons Inc. Hoboken, New Jersey. P. 34.

² محمد، رامي (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 31.

د) مساعدة المديرين في الحد من تكاليف منح القروض في ضوء المخاطر المرتبطة بهذه القروض¹.

3. أهداف محفظه القروض:

يسعى المصرف عند تكوين محفظه القروض إلى تحقيق عائد مقبول يتناسب مع طبيعة المخاطر المتوقعة، وبناءً عليه تهدف محفظه القروض إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في ضوء السياسة الائتمانية للمصرف من أهمها:

أ. جودة محفظه القروض:

ينبغي على المصرف أن يتعامل مع قروض ذات جودة عالية، بهدف تحقيق عوائد جيدة والمحافظة على أصول المصرف وأموال المودعين، ويجب أن يتم ذلك وفقاً لمعايير ترتبط بمنح القروض والتخفيف من درجة غموض جودة أصول محفظه القروض للعديد من الأطراف والمراقبين الخارجيين، كما يجب أن يحدد المصرف ما هي القروض التي سوف تدخل إلى المحفظه وتلك التي سيتم الإستغناء عنها².

ويمكن للمصارف أن تقوم بالتأثير على مكونات ونوعية المحفظه من خلال تعديل الأهداف والمعايير المتعلقة بجودة القروض المكونه للمحفظه، وتجدر الإشارة إلى أن جودة محفظه القروض لأي مصرف يمكن أن تتغير من وقت لآخر في المستقبل، ويتطلب ذلك القيام بالرقابة المستمرة لكل قرض على حدا، ومراقبة تطور القطاعات التي تستهدفها قروض المحفظه، وإجراء مراجعة دورية للخسائر المتوقعة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف، وينسحب ذلك على الإحتياطات والمخصصات المعدة لمواجهة هذه الخسائر المتوقعة³.

ب. تنوع أصول المحفظه:

يتم وضع سياسة تنوع القروض كخطوة لاحقة لتصميم أو تعديل إجراءات منح الائتمان، ويمكن التشدد أو التساهل في تنوع القروض في ضوء تبدل الظروف أو احتمال تعديل وضبط

¹ Light, M; Hayward.,S (2005), Realizing The Benefits of Project and Portfolio Management. P. 29.

² الربيعي، حاكم محسن؛ راضي، حامد عبد المحسن (2011)، حوكمة البنوك وأثرها في الاداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 45.

³ Stephany Griffith-Jones, et al (2004), Basel II and Developing Countries: Diversification and Portfolio Effects, Institute of Development Studies University of Sussex, Article in CEPAL review, researchgate, p 151

حجم ونوعية القروض المقبولة والمعتمدة ضمن كل محفظة، وتتجلى أهمية التنوع في أن معظم المشاكل المصرفية لمحفظه القروض تعود إلى تركيز المحفظة وحدوث تعقيدات ائتمانية بسبب الترابط الكبير بين مكونات المحفظة المركزة وإن زيادة المخاطر لأحد هذه العناصر ستؤدي إلى زيادة المخاطر للمحفظة ككل¹.

ج. نمو محافظ القروض:

يتجسد هدف النمو في زيادة رأس المال وتعظيم الثروة وبالتالي تضخيم قيمتها الرأسمالية²، ويعتبر نمو رأس المال الهدف الجوهرى الذي ينبغي لكل مصرف تحقيقه، كما يعد مؤشراً للنجاح في العملية الاستثمارية، وذلك وفقاً لشروط السوق ومستوى المنافسة التي يواجهها المصرف.

د. الربحية:

تعد الربحية الحافز الأساسى والأكبر لاستثمار مكونات محفظة القروض، حيث أن تحقيق الربحية وتعظيمها هو سمة النجاح لمحفظه القروض، وذلك ضمن الحدود الممكنة وبناءً على سياسات تسعير القروض في المصرف. كما أن تحقيق الربحية هدف يتطلع إليه المساهمون بالدرجة الأولى، ويشكل ضماناً أساسية لحماية المودعين، وبالتالي تدعيم موقف المصرف لضمان بقائه واستمراره³.

هـ. تلبية احتياجات السيولة:

يعد هدف السيولة أمر غاية في الأهمية لإدارة محفظة القروض وذلك لمواجهة الطلبات الطارئة للمودعين والمقرضين، وهذا ما يدفع المصرف إلى بناء محفظة قروض تضم قروض قصيرة الأجل، بحيث يتم تأمين تدفقات نقدية بصورة مستمرة. وبناءً على ما تقدم يخلص الباحث إلى أن تحقيق أهداف محفظة القروض تتطلب من مدير المحفظة أن يراعى التناقض بين هذه الأهداف، وأن يرتب أولياته بطريقة تتناسب وتتسجم مع أهداف وتطلعات المصرف وفقاً للخطط الموضوعية من قبل إدارة المصرف.

¹ David, Csongor. Dionne, Curtis. (2005), Banks Loan Portfolio Diversification, Master's and Bachelor's Thesis, School of Economics and Law, University of Gothenburg, p21.

² جلال، أحمد (2016)، إدارة الأزمات المالية، دار خالد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ص 93.

³ Greg, N., Hoppe, CH., (2009), The Handbook of Credit Portfolio Management, published by the McGraw Hill Companies, New york, USA, p: 200.

4. محفظة القروض المثلى:

يختلف مفهوم محفظة القروض المثلى من مصرف لآخر وفقاً لمتطلبات العائد ومستوى المخاطرة ودرجة السيولة والقطاعات الاقتصادية المستهدفة، حيث يصعب تحديد نموذجاً عاماً يرسم كياناً محدداً للمحفظة المثلى من وجهة نظر جميع المصارف.

تعرف المحفظة المثلى بأنها¹: "تلك المحفظة التي تحقق أعلى عائد ممكن لمستوى معين من المخاطرة، أو تلك التي تتخفف فيها المخاطرة إلى الحد الأدنى ولمستوى معين من العائد المتوقع".

وتعرف محفظة القروض المثلى بأنها²: "تلك المحفظة التي تحقق أعلى عائد بالمقارنة مع المحافظ الأخرى التي لها نفس الانحراف المعياري، أو عدم وجود محافظ أخرى لها نفس العائد المتوقع مع انحراف معياري أقل".

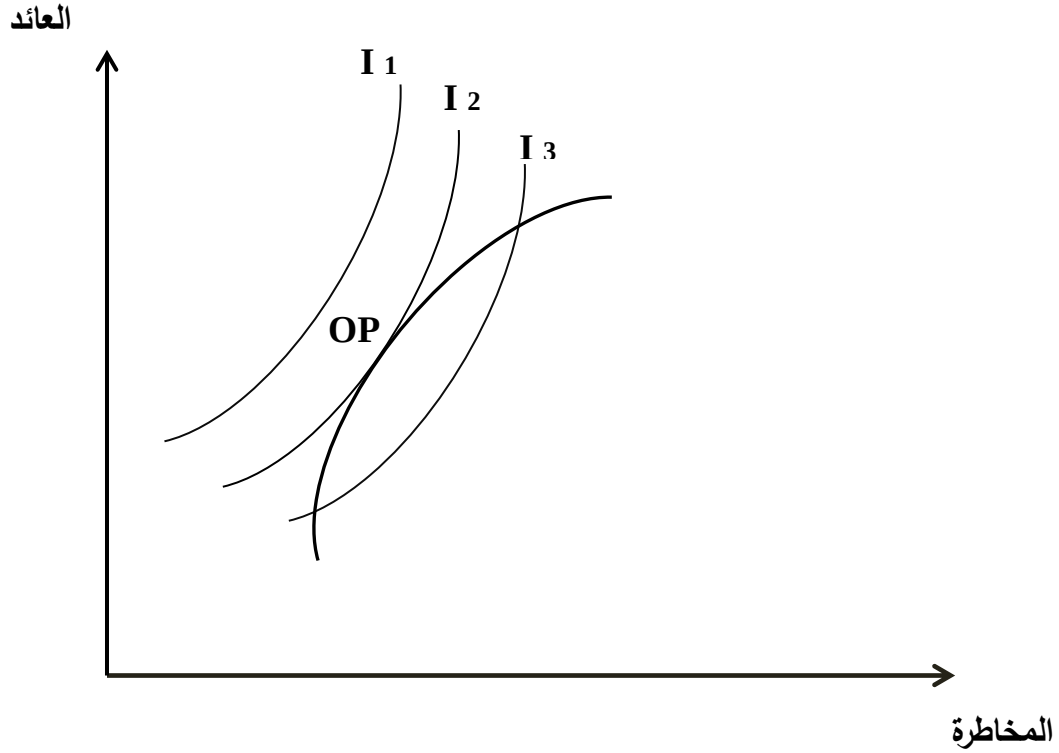
وتستخدم عادةً منحنيات السواء Indifference Curves كأحد أهم المفاهيم الاقتصادية لتحديد محفظة القروض المثلى بالنسبة للمصرف³، ويتم ذلك من خلال الجمع بين منحنيات سواء (العائد، المخاطر) بالنسبة للمصرف للوصول إلى ما يسمى الحد الكفاء Efficient Frontier الذي تمثل كل نقطة من نقاطه محفظة قروض مثلى، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (1-1-2):

¹ جعفر، زيد عبد الحارث (2016)، إدارة المحفظة الاستثمارية المثلى: بحث تطبيقي في شركات القطاع الصناعي العراقي الخاص، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثانية عشر، المجلد 14، العدد 38، ص 258.

² عيسى، مهند حنا نقولا (2007)، دور التكنولوجيا في تحسين جودة محافظ الائتمان، دراسة الواقع الإردني، إطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الإردن، ص 68.

³ برغام، أجين (2010)، الإدارة المالية: مفاهيم أساسية، تقييم الأدوات المالية، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سورية، ص 324.

الشكل (2-1-1) الحد الكفاء لتحديد محفظة القروض المثلى



Source: Gareth, D., (2003), Investment Analysis, University of Exeter, England, United Kingdom, P: 68.

ويظهر الشكل السابق اتجاه منحنيات السواء من الأسفل إلى الأعلى ومن اليسار إلى اليمين لتعكس العلاقة الطردية بين العائد والمخاطرة والتي تجعل المصرف يطلب عائداً أعلى مقابل أية زيادة في درجة المخاطر.

وبناءً على ما تقدم تتحدد المحفظة المثلى للمصرف عن نقطة التماس (OP) لأحد منحنيات سواء المصرف المستثمر مع الحد الكفاء أو منحنى المحافظ المثلى، ويعني ذلك أن نقطة التماس تمثل أعلى مستوى من مستويات الرضا التي يمكن أن يحققها المصرف.

1.4. مبادئ بناء محفظة القروض المثلى:

يستند المصرف الرشيد في بناء محفظة القروض المثلى على مجموعة من المبادئ الأساسية من أهمها:

(أ) **مبدأ السيطرة:** يتخذ مدير محفظة القروض قراراته في ضوء متغيرين أساسيين هما العائد والمخاطر، ويجسد مبدأ السيطرة الحالات الآتية¹:

- إذا خير المصرف بين محفظتي قروض تحققان نفس العائد ولكن مع اختلاف درجة المخاطرة المصاحبة لكل منهما، فإنه سيختار المحفظة ذات المخاطرة الأقل.
- وبالمقابل إذا خير بين محفظتين بنفس درجة المخاطرة ولكن مع اختلاف العائد المتوقع لكل منهما، فإنه سيختار المحفظة ذات العائد الأعلى.

(ب) **مبدأ المنفعة والتفضيل:** يسعى المصرف كبقية المؤسسات الاقتصادية إلى تعظيم المنفعة، ويتطلب ذلك من المصرف تحديد موقفه تجاه المخاطر، كما أن قرارات المصارف تختلف تبعاً لتفضيلاتهم، وأن تفضيل المصرف نفسه يختلف تبعاً للمواقف التي يتبناها من جهة أخرى².

2.4. الأركان الأساسية لمحفظة القروض المثلى:

تختلف محفظة القروض المثلى من مصرف لآخر، فالمحفظة المثلى بالنسبة لمصرف معين قد لا تغدو ذات أهمية بالنسبة لمصرف آخر، وبالرغم من درجة النسبية والكفاءة لمحفظة القروض المصرفية، يمكن تحديد الإطار العام لمواصفات المحفظة المثلى وفق الآتي:

أ. تحقيق العائد الملائم:

يعد عائد المحفظة حافزاً أساسياً للمصرف في عملية الاستثمار، حيث يمثل العائد مؤشراً مهماً على مدى نجاح المحفظة أو إخفاقها، ولا يقتصر هدف المصرف على تحقيق العائد المناسب فحسب وإنما يجب أن تحقق محفظة القروض توازناً معقولاً بين عنصري العائد والمخاطرة³.

ب. التنوع والتوزيع الجغرافي:

يقوم المصرف بتمويل أنشطة اقتصادية مختلفة، وبناءً عليه قلما تقتصر محفظة القروض على نوع محدد من القروض أو تمويل نشاط معين دون غيره، ويجب أن تتسم أصول المحفظة

¹ المغربي، محمد فاتح محمود (2016)، التمويل والاستثمار في الإسلام، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 305.

² مطر، محمد (2009)، إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، مرجع سبق ذكره، ص 113.

³ المومني، غازي فلاح (2008)، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 100.

بقدر كافٍ من التنوع الإيجابي وتراعي التوزيع الجغرافي في تقديم القروض بما في ذلك آجال القروض ونوع العملة والفئات المستهدفة، حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض معظم المخاطر غير المنتظمة التي تتعرض لها المحفظة بما فيها المخاطر السياسية ومخاطر تقلبات أسعار الصرف¹.

ج. ملاءمة مكونات المحفظة:

يسعى المصرف إلى ضمان جودة وسلامة القروض التي تتركب منها المحفظة، وبالتالي يجب أن تتضمن محفظة القروض أصول استثمارية وفق آجال مختلفة بما يضمن الاستمرارية وتحقيق عوائد دورية. وقد لا تحقق المحفظة نتائج مرضية في بداية تشكيلها، حيث أن التركيز على تحقيق العائد السريع قد يؤدي إلى إهمال جانب الملاءمة وهذا ما يجعل من محفظة القروض ذات بنية هشّة يصعب استمرارها².

ويتم تقدير ملاءمة المحفظة بمراجعة أصولها كافة لمعرفة المركز المالي للمقترضين والتوصل إلى درجة قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق.

د. الحد الأدنى من السيولة:

ينبغي أن تحقق أصول المحفظة حداً أدنى من السيولة، وبالمقابل لا يمكن أن يكون مستوى السيولة مرتفعاً جداً بحيث يتناقض ذلك مع جوهر الاستثمار في المحفظة، كما يجب أن يتناسب حجم السيولة مع طبيعة وحجم الالتزامات التي تعهدت بها المحفظة والمتمثلة بأموال المودعين التي تشكل الأساس في بناء محفظة القروض³.

5. استراتيجيات الاستثمار في محفظة القروض المصرفية وسياساته

تسعى إدارة المصرف وهي تقوم ببناء محفظة القروض المصرفية إلى تحديد استراتيجيات الاستثمار المناسبة، وتعد هذه الاستراتيجيات الخطوة الأهم في تحديد هيكل وشكل محفظة القروض كما تحدد هذه الاستراتيجيات خارطة الطريق التي يتم بها إدارة المحفظة ومن أهم هذه الاستراتيجيات الآتي:

¹ Morgan D., Samolyk K.(2003), Geographic Diversification in Banking and its Implications for Bank Portfolio choice and Performance, journal of Banking, Feb, P3.

² مطر، محمد؛ تيم فايز (2005)، إدارة المحافظ الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص 208.

³ المومني، غازي فلاح (2008)، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 100.

أ) الاستراتيجية الحذرة (المتحفظة) Passive Strategy: ويتطلب تبني هذه الاستراتيجية توفر عنصرين أساسيين (مدى كفاءة السوق، وتجانس التوقعات)، حيث أنه وفي ظل كفاءة السوق تكون الأصول مسعرة بصورة صحيحة وتعكس القيمة الحقيقية للأصل المالي، أما في حالة تجانس التوقعات بشأن العوائد والمخاطر فإن المصرف يسعى إلى أن تتضمن محفظة القروض مجموعة من الأصول الخالية من المخاطر¹.

ب) الاستراتيجية النشطة Active strategy: وتفترض هذه الاستراتيجية عدم كفاءة السوق وبالتالي فإن القيمة السوقية للأصول المالية لا تعكس قيمتها الحقيقية، ويسعى المصرف إلى أن تتضمن المحفظة قروضاً ذات عوائد مرتفعة، وأهم ما يميز هذه الاستراتيجية وجود مخاطر مرتفعة للمحفظة².

أما بالنسبة لسياسات الاستثمار المتبعة في إدارة محافظ القروض، فهناك مجموعة من السياسات التي تتبناها إدارة المحفظة وتؤثر في نوعية مكونات المحفظة ويمكن ذكرها على النحو الآتي:

- السياسة الاستثمارية الدفاعية: يعتمد المصرف إلى تبني هذه السياسة في إدارة محفظة القروض بغرض تجنب المخاطر الاستثمارية ويرغب في الحصول على عائد منتظم في الأجل الطويل. كما يتم استخدامها في من قبل المصرف لمواجهة التقلبات الاقتصادية (قيام المودعين بسحب ودائعهم، أو عندما يكون هناك طلب كبير على القروض)³. ويعتمد المصرف على مواجهة ذلك من خلال تشكيل محفظة قروض متحفظة تضم قروض تجارية قصيرة الأجل ومنخفضة المخاطر مثل قروض التجزئة بالإضافة إلى القروض المقدمة لقطاع الحكومة التي تتميز بثبات معدلات الفائدة حتى ولو امتدت لفترة طويلة.

¹ عصران، جلال (2010)، الاستثمار غير المباشر في محافظ الأوراق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص 220.

² Christopher C. Cox (2017), A Comparison of Active and Passive Portfolio Management, University of Tennessee Honors Thesis Projects, Tennessee Research and Creative Exchange, USA, p;2.

³ هدى، عيو (2017)، سياسات واستراتيجيات إدارة المحافظ الاستثمارية بالتطبيق على محافظ بنك الرياض السعودية، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، مجلة مراجعة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد الرابع، ص 121.

- **السياسة الاستثمارية الهجومية:** ويتم تبني هذه السياسة عندما يرغب المصرف في تحقيق عوائد مرتفعة، وغالباً ما يترافق ذلك بوجود مخاطر عالية¹. ووفقاً لهذه السياسة يعتمد المصرف إلى إعادة هيكلة أصوله وخصومه بما يتوافق مع الأهداف المرغوبة.
- **السياسة المتوازنة:** يعتمد المصرف وفقاً لهذه السياسة إلى خلق نوع من التوازن بين العائد والمخاطرة، ويقوم بتشكيل محفظة قروض متنوعة تضم قروضاً بآجال مختلفة وتشمل قطاعات عدة².

وبناءً على ما تقدم يستنتج الباحث: إن تبني المصرف لهذه السياسات في إدارة المحفظة يبقى مرهوناً بالخبرة الإدارية والاستثمارية للقائمين على إدارة المحفظة والوضع الاقتصادي للبلد الذي ينشط به المصرف، إضافةً إلى القرارات والقوانين التي تحددها السلطات النقدية والرقابية المتمثلة بالمصرف المركزي فيما يخص منح القروض.

6. التخطيط الاستراتيجي لإدارة محافظ القروض

تسعى إدارة المصرف إلى وضع خطط استراتيجية متوسطة وطويلة المدى لا سيما لمحفظة القروض، بحيث تكون منسجمة مع الأهداف الاستراتيجية الشاملة وقدرة المصرف على تحمل المخاطر مع ضرورة الإدراك الكامل لطبيعة وأثر هذه الخطط على تطور عمل المصرف، كما يتطلب ذلك ضرورة مراجعة وتدقيق هذه الخطط وتعديلها كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك وبصورة دورية³.

كما يجب أن تولي إدارة محفظة القروض عند تحديد الأهداف والخطط الاستراتيجية مزيداً من الاهتمام للاعتبارات الآتية⁴:

- نسبة أو حجم محفظة القروض من الميزانية العمومية للمصرف.
- أهداف المصرف بالنسبة لجودة القروض.

¹ المغربي، محمد فاتح محمود (2016)، التمويل والاستثمار في الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص 304.

² الموسوي، حيدر يونس (2012)، المصارف الإسلامية: أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 92.

³ الكراسنة، إبراهيم (2013)، الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان لدى البنوك، منشورات معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 26، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 13.

⁴ Comptroller of The Currency Administrator of National Banks, (2017), Loan Portfolio Management, Comptroller's Handbook A- LPM, p14.

- مدى مساهمة المحفظة في تحقيق الأهداف المالية للمصرف.
- الهدف من تنويع محفظة القروض.
- مكونات أو مزيج محفظة القروض المصرفية.
- تخصيص بعض قروض المحفظة.
- الهدف من نمو محفظة القروض، من حيث حجم الناتج، وظروف السوق، وخصائص المحفظة.
- الأسواق أو المناطق الجغرافية التي تغطيها محفظة القروض.
- تحديد الأنشطة والصناعات المستهدفة من قبل المحفظة.
- الحصة السوقية المستهدفة من قبل المحفظة.
- مراعاة احتياجات وخدمات المجتمع.
- الأهداف المالية العامة مثل الزيادة في دخل الأجور.

ويتوجب على الإدارة التأكد من الالتزام بالخطط الموضوعة وبالإجراءات التنفيذية والأداء، ومراجعة سير الأعمال وأوضاع السوق وخطط التعويض للتأكد من مدى مطابقة الأهداف في الأجل القصير مع الأهداف الإستراتيجية للمحفظة وحجم المخاطر المرتبطة بها.

وبناءً على ما تقدم يستنتج الباحث: إن التخطيط الاستراتيجي يعد عنصراً مهماً في إدارة محفظة القروض، من خلال تحليل العوامل الداخلية والخارجية وتحديد نقاط القوة والضعف، ليتم وضع خطط سليمة تضمن وجود آلية فعالة لترشيد وضبط عمليات الإقراض والمخاطر المرتبطة بها وصولاً إلى تحقيق الهدف العام للمصرف.

الفصل الثاني

سياسات تكوين محفظة القروض المصرفية

تسعى المصارف إلى تكوين محافظ القروض الخاصة بها وفق الأهداف والسياسات المحددة من قبل كل مصرف ويتوقف تكوين المحفظة على مصادر الأموال المتوافرة ونوعية القروض كأحد أهم الاستثمارات بالنسبة للمصارف، ويعتمد المصرف أثناء تكوين محفظة القروض إلى المفاضلة بين العائد والمخاطرة المتوقعة، الأمر الذي يدفع بعض المصارف إلى تنويع (Diversification) أو تركيز (Concentration) القروض ضمن المحفظة. ويبقى العائد المحفز والمحرك الأساسي للاستثمار في أي نشاط اقتصادي، الأمر الذي دفع الكثير من المصارف إلى استخدام أساليب ونماذج مختلفة تمكنها من تحديد العائد المتوقع عند مستوى المخاطرة المناسب. وسوف نركز في هذا الفصل على المباحث الآتية:

- المبحث الأول: تشكيل وبناء محفظة القروض المصرفية.
- المبحث الثاني: تنويع محفظة القروض المصرفية.
- المبحث الثالث: تقييم عائد ومخاطر محفظة القروض المصرفية.

المبحث الأول: تشكيل وبناء محفظة القروض المصرفية

يهدف المصرف من تشكيل وبناء محفظة القروض المصرفية إلى تحقيق منافع إضافية، وذلك بعد أن يقوم بتحديد المكونات الحقيقية التي تتضمنها المحفظة، ويتوقف بناء المحفظة؛ على نوعها وعلى نمط واتجاهات الإدارة المستخدمة وبصورة أساسية على مدير المحفظة، كما يعد مزيج الأصول التي تتشكل منها محفظة القروض من أكثر المحددات في بناء المحفظة، الأمر الذي يدفع بالمصرف إلى معرفة كافة الجوانب المناطة بطبيعة هذه الأصول.

1. آلية تشكيل محفظة القروض المصرفية

تسعى المصارف ومديرو محافظ القروض إلى اتباع آلية خاصة أثناء سعيهم إلى تشكيل المحفظة بغية تخفيض المخاطر التي يمكن أن تنشأ خلال استثمار أصول المحفظة، وتنطوي هذه الآلية على الخطوات الآتية:

1.1 مراحل بناء محفظة القروض المصرفية

يعتمد المصرف إلى بناء محفظة القروض المصرفية من خلال ثلاث مراحل وفق الآتي:

أ. اختيار الأفق الزمني:

يقوم المصرف أو مدير المحفظة بتحديد أفق زمني للمحفظة كخطوة أولية لبناء المحفظة يبين فيه احتياجات المصرف من السيولة والقطاعات التي ستشملها القروض والظروف الاقتصادية المحيطة ببيئة عمل المحفظة، وإعداد تقارير دورية عن مستوى العائد والمخاطرة ورفعها إلى مجلس الإدارة.

ب. تهيئة المدخلات الحساسة:

تعتبر مرحلة تهيئة المعلومات والمدخلات الحساسة من أهم المراحل، حيث أن مخرجات هذه المرحلة تعد مدخلات للمرحلة التالية في بناء وتشكيل المحفظة التي تحقق رغبات وتطلعات المصرف من حيث العائد والمخاطرة، ويعد التحديد الدقيق للمتغيرات التي تقيس العائد والمخاطرة أمر غاية في الأهمية أثناء بناء محفظة القروض المصرفية¹.

¹د: حميد النعيمي شهاب الدين (2004)، إدارة المعرفة وتطور وسائل بناء المحفظة المالية، المؤتمر السنوي العلمي الرابع، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، العدد (26-28)، ص (7-8).

ج. نموذج تقدير المحفظة:

هناك العديد من الدراسات التي أسفرت عن نماذج ونظريات في مجال بناء وإدارة المحافظ المالية، مثل نموذج البرمجة التربيعية "Markowitz"، ونموذج المؤشر الواحد "Sharpe" الذي يعتمد على تبسيط المعلومات والإجراءات الحسابية، وغيرها من النماذج، وتساعد هذه البرامج مدير المحفظة على بناء محافظ مالية وإدارتها بصورة مناسبة¹.

2.1 خطوات بناء محفظة القروض المصرفية

تعتمد إدارة المصرف إلى تحديد الأسواق والقطاعات والأصول التي ستشملها محفظة القروض المصرفية، كما تعتمد إلى تحديد الوزن النسبي لكل أصل (قرض) ضمن محفظة القروض، وتتم عملية بناء محفظة القروض بخطوات عدة يمكن حصرها بالعناصر الرئيسية الآتية:

- (أ) **وضع الأهداف:** إن الخطوة الأولى في بناء محفظة القروض تكمن في تحديد الأهداف الرئيسية لمصادر التمويل المتوفرة لدى المصرف ومستوى العائد المتوقع من توظيف القروض، حيث أن لك مصرف أهداف ومواقف محددة تختلف من مصرف لآخر².
- (ب) **تحديد سياسة واضحة للمحفظة:** يعد وضع سياسة واضحة أحد أهم العناصر الرئيسية في بناء المحفظة، حيث أن هناك معايير محددة يجب أن تكون محل اهتمام بالنسبة للمصرف عند انتقائه لأصول المحفظة (قروض قصيرة الأجل، قروض طويلة الأجل، الضمانات، العوائد، المخاطر وغيرها) والوصول إلى مزيج جيد لمحفظة القروض³.
- (ج) **وضع استراتيجية للمحفظة:** يتم إدارة محفظة القروض وفق استراتيجيات معينة، وبناءً عليه يتم التنبؤ بالاتجاهات والتوقعات الاحتمالية للإداء المستقبلي لمختلف فئات الأصول المكونة لمحفظة القروض، بغية تحقيق العائد الأمثل، فعندما يتوقع مدير المحفظة ارتفاعاً في أسعار الفوائد يعتمد إلى أخذ ذلك بعين الاعتبار عند تسعير القروض وبناء المخصصات وحجم الضمانات وغيرها من التدابير الاحترازية الأخرى⁴.

¹ John B. Guerard, Jr. (2009), Handbook of Portfolio Construction: Contemporary Applications of Markowitz Techniques , Springer Science & Business Media, p: 54.

² Frank J. Fabozzi (2008), Fixed Income Securities, 2nd edition, John Wiley and Sons, USA, p. 395

³ Brentani; Christine, (2004), OP Cit, p. 85.

⁴ Frank J. Fabozzi (2008), Fixed Income Securities, OP Cit, p. 397.

(د) **اختيار الأصول:** يعتبر تحديد الوزن النسبي لكل قرض في محفظة القروض من أهم القرارات في تكوين المحفظة، وينبغي عند اختيار قروض المحفظة مراعاة الأمور الآتية: (العائد المتوقع من القروض، مخاطر القروض، معامل الارتباط بين القروض، مخاطر العميل طالب القرض)¹.

(هـ) **تقييم الأداء:** يجب أن يعتمد مدير المحفظة إلى إجراء تقييم دوري وفقاً للمعايير والأهداف المحددة مسبقاً أو أن يتم مقارنة المحفظة مع محافظ قروض مماثلة للحكم على أداء المحفظة².

وبناءً على ماتقدم يخلص الباحث إلى أن عملية بناء محفظة القروض يجب أن تتم بصورة مستمرة لتعكس التغيرات الداخلية والخارجية، كضعف أداء مدير المحفظة أو التغيرات في أسعار الصرف وغيرها من الأمور الأخرى التي تستوجب إحداث تغيير في مكونات المحفظة.

2. طرائق بناء محفظة القروض المصرفية

يتم بناء محفظة القروض وفق منهجين مختلفين كما هو موضح في الشكل (1-2-1):

1.2. المنهج الأول: بناء محفظة القروض من الأعلى إلى الأسفل Top- Down

Portfolio

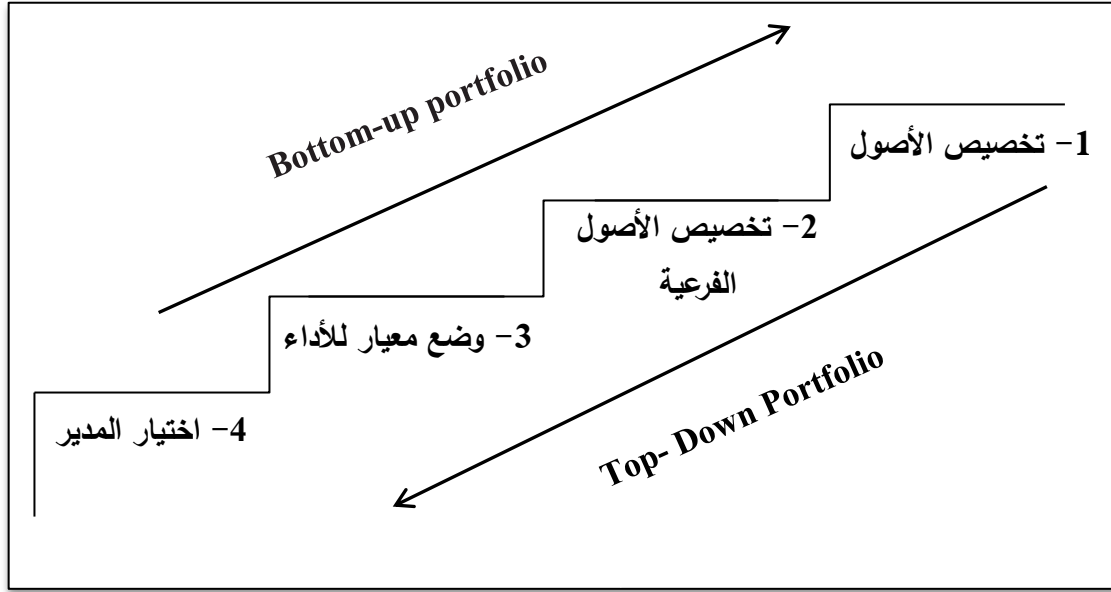
يعتمد المصرف وفقاً لهذا المنهج إلى دراسة العوامل الاقتصادية كافةً مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والسياسة النقدية المتبعة من قبل المصرف المركزي (أسعار الفائدة) وغيرها، كما يقوم المصرف بتقييم أداء القطاعات أو الصناعات المستهدفة في عملية منح القروض، فإذا كان أداء القطاع أو الصناعة جيداً فإن منح القروض لهذه القطاعات يعد أمراً جيداً³.

¹ محمد شاهين، محمد عبدالله (2017)، محافظ الأوراق المالية: إدارة- تحليل - تقييم، دار حميثرا للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ص 221.

² Dash, Ambika Prasad, (2009), Security Analysis and Portfolio Management, 2nd edition, I. K. International Pvt. Ltd, New Delhi, India, p: 19.

³ Chris B, Murphy (2018), How do top-down and bottom-up investing differ?, <https://www.investopedia.com/ask/answers/193.asp>

الشكل (1-2-1) طرائق بناء محفظة القروض المصرفية



Source¹: Portfolio construction guide, vanguard group (2015), p 5.

يتم استخدام هذا المنهج من قبل مستثمرين على درجة عالية من الكفاءة، بحيث يتم تحديد الأهداف الاستثمارية وهيكل المحفظة الشامل ومن ثم اختيار مدير المحفظة وذلك وفق الآتي:

(أ) **تخصيص الأصول (Assets allocation):** يجب أن تضم محفظة القروض مزيج متنوع من الأصول (قروض) وفقاً لآجال مختلفة وغير مرتبطة مع بعضها البعض بصورة كبيرة، كما يجب أن تتناسب هذه القروض مع طبيعة الظروف الاقتصادية والأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها عند مستوى مخاطرة معين².

(ب) **تخصيص الأصول الفرعية (Sub-Assets allocation):** بعد أن يتم تحديد الأصول المكونة لمحفظة القروض، يتم التركيز على الأصول الفرعية التي يجب أن يتضمنها كل نوع من الأصول، بحيث يقوم المصرف بمنح قروضاً لشركات معينة أو أنشطة محددة دون غيرها من الشركات التي تعمل في نفس الصناعة.

(ج) **وضع معيار أداء للمحفظة:** يتم وضع معيار محدد لمحفظة القروض يتم الاستناد إليه في عمليات المقارنة والحكم على مدى نجاح أو إخفاق مدير المحفظة.

¹ Guide of Portfolio construction, A systematic approach to investing, (2015), Issued by Vanguard Asset Management, the vanguard group, USA, p 5.

² Cullen O. Roche (2016), Understanding Modern Portfolio Construction, working papers Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2740027> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2740027>.

د) اختيار المدير: يقوم المصرف بتحديد مدير لمحفظة القروض المصرفية يتولى مهمة تحليل مكونات المحفظة وتضمين أصول جديدة واستبعاد بعضها وفقاً للظروف الاقتصادية، ويقوم برفع تقارير دورية لإدارة المصرف حول وضع المحفظة.

2.2. المنهج الثاني: بناء محفظة القروض من الأسفل إلى الأعلى Bottom-up Portfolio

وهو منهج استثماري يركز على تحليل الأوضاع الفردية ويرفض التأكيد على أهمية الدورات الاقتصادية على المستوى الكلي ودورة السوق، ووفقاً لهذا المنهج ينصب اهتمام المصرف على شركات محددة عوضاً عن التركيز على الصناعة أو النشاط التي تنتمي إليه هذه الشركات، ويفترض هذا المنهج أن الشركات الفردية يمكن أن تحقق نتائج أفضل من نتائج الصناعة ككل، ويعتمد المصرف عند بناء محفظته إلى التركيز على العوامل الاقتصادية الجزئية ومدى صحة البيانات المالية للعميل والخدمات والمنتجات التي يقدمها. يتم استخدام هذا المنهج من قبل مستثمرين عاديين، ويقوم المصرف ببناء المحفظة بصورة تدريجية، حيث تبدأ باختيار مدير محفظة القروض المصرفية وانتهاءً بتخصيص الأصول.

3. مفهوم تخصيص الأموال في محافظ القروض:

تسعى المصارف وهي تقوم ببناء وتشكيل محفظة القروض إلى تخصيص الأموال المتوفرة لديها (الودائع) وتوظيفها في صورة قروض وتسهيلات ائتمانية يتم تقديمها إلى العملاء والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتختلف خيارات وأولويات تخصيص الأموال في محفظة القروض وفقاً لمداخل تخصيص الأموال إلا أنها تجتمع على ركيزة أساسية وهي تحقيق الموازنة بين العائد والمخاطر.

يعرف تخصيص الأموال بأنه: الاستراتيجية الاستثمارية التي تهدف إلى موازنة المخاطر والعائد من خلال تخصيص أصول المحفظة، وذلك وفقاً لأهداف المصرف ودرجة تحمله للمخاطر ونطاق الاستثمار¹.

¹ Bodie, Z., Kane, A., Marcus, A. J., (2009), Investment, Eight Edition. New York: Mc. Graw-Hill Companies, Inc, P. 21.

وقد أثبتت الدراسات العلمية أنه يمكن تخصيص الأصول في محفظة القروض بصورة مثلى عند تحديد الآتي¹:

- العائد المتوقع من كل أصل مالي.
- مخاطر الأصل المالي.
- معامل الارتباط بين العائد لكل زوج من الأصول المالية.
- أهداف الاستثمار وقيود المخاطر.

4. مداخل تخصيص الأموال في المصارف:

تتعدد الطرائق والأساليب التي يتم بها تخصيص الأموال في المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، وذلك وفقاً للأهداف المرجوة، ويمكن توضيح ذلك وفق الآتي:

1.4. مدخل تخصيص الموارد The Asset Allocation Approach

يقوم المصرف وفقاً لهذا المدخل بإيلاء أهمية خاصة لكل مصدر من مصادر الأموال، مع التركيز على هدفي السيولة والربحية، حيث يتم تخصيص الأموال على أساس الموازنة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة².

ويتم عادة موازنة تواريخ الاستحقاق بين الموارد والاستخدامات من خلال نموذج الفجوة Gap Model، حيث يشير هذا المدخل إلى وجود فجوة موجبة وأخرى سالبة بين تواريخ استحقاق الموارد وتواريخ استحقاق الاستخدامات على النحو الآتي³:

(أ) **الفجوة الموجبة:** وتحدث عندما تكون فترة استحقاق الموارد المالية المتاحة لدى المصرف أطول من فترة استحقاق الأموال المستثمرة من قبل المصرف، وبالتالي فإن زيادة أسعار الفائدة على الاستثمارات بمعدلات أسرع من زيادة أسعار الفائدة على الموارد المالية المستخدمة في تمويل تلك الاستثمارات، ويقود ذلك إلى زيادة مستمرة نحو الارتفاع في معدلات الفائدة على القروض الممنوحة وثباتها على الموارد المالية لدى المصرف وتكون الفجوة الموجبة في صالح المصرف.

¹ محمد شاهين (2017)، محافظ الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 124-125.

² اتحاد المصارف العربية (2002)، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، لبنان، ص 32.

³ Rahul Chaudhury (2013), Interest Rate Risk modeling for Banks , Indian Institute of Technology Patna, published by IDRB, Hyderabad, India, p 13-14.

ب) **الفجوة السالبة:** وتحدث عندما تكون فترة استحقاق الموارد المالية المتاحة للمصرف أقصر من فترة استحقاق الأموال التي استثمرها المصرف، حيث أن زيادة أسعار الفائدة على الموارد المالية تكون بمعدلات أسرع من زيادة أسعار الفائدة على الاستثمارات التي يتم تمويلها من تلك الموارد، ولا تكون الفجوة السالبة في صالح المصرف.

وبناء على ما تقدم يستنتج الباحث: إن الميزة الأساسية لمدخل تخصيص الأموال تتمثل في إدارة السيولة والتركيز على تحقيق الربحية وسهولة استخدامه، بحيث يتم استخدام المصادر المالية طويلة الأجل في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل كالقروض طويلة الأجل، واستخدام الودائع تحت الطلب وودائع التوفير في تمويل الاستثمارات قصيرة الأجل كالسندات والأوراق المالية قصيرة الأجل. وبالمقابل يعد هذا النموذج غير مناسب بالنسبة لبعض المصارف المتخصصة التي لديها محافظ قروض محددة مثل محفظة القروض الزراعية فهي تخضع لعوامل موسمية قد يكون الطلب على القروض في أعلى مستوياته مقابل مستوى محدود من الودائع، كما يفتقد هذا النموذج إلى المرونة الكافية للتغيرات التي تحصل في البيئة الاقتصادية عند تخصيص الأموال.

2.4. مدخل إدارة الالتزامات Liability Management Approach

يقوم هذا المدخل على فكرة إعطاء القائمين على محفظة القروض صلاحيات واسعة في توظيف الأموال بصرف النظر عن مصادر وتكاليف وآجال هذه الأموال.

ويتطلب تطبيق هذا المدخل توافر مؤشرات ومقومات السلامة المالية للمصرف، كما يتطلب توافر تصنيفات ائتمانية جيدة لتوظيفات المصرف وبناء سمعة جيدة في السوق المصرفي المحلي والخارجي، كما أن تطبيق هذا المدخل يترافق عادةً بوجود مخاطر مرتفعة مما يدفع المصارف إلى زيادة تشكيل المخصصات والمؤنات لمقابلة الديون غير المنتجة. الأمر الذي ينعكس سلباً على مدى إمكانية توفير مصادر الأموال الضرورية لعملية التوظيف¹.

وبناء على ما تقدم يمكن للباحث الإشارة إلى أن هذا المدخل يركز على عنصر الربحية أكثر من تركيزه على السيولة، كما يركز المصرف وفقاً لهذا المدخل على الموضوعات التي تتعلق بالملاءة المالية الجيدة للعملاء والضمانات الضرورية للحصول على الائتمان، ويمكن أن

¹ اتحاد المصارف العربية (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 32.

يتم تطبيق هذا المدخل من قبل المصارف الكبيرة ذات السمعة الممتازة في السوق المصرفية التي تمتلك أصول ضخمة ولديها المرونة الكافية في تأمين الموارد المالية عند الطلب.

3.4. مدخل كومة الأموال The Pool Funds Approach:

تقوم فكرة هذا المدخل على استقطاب المصارف للموارد المتاحة من مصادرها المتنوعة ووفقاً لتواريخ استحقاق مختلفة بغض النظر عن تكاليف هذه الموارد، ومن ثم استخدام هذه الأموال وفق أولويات تحددها إدارة المصرف وفق الآتي¹:

- متطلبات أولية، وتشمل النقد في الصندوق.
- متطلبات ثانوية، وتشمل الأصول السائلة السريعة (الأوراق الحكومية وغيرها).
- محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى، حيث يقوم المصرف بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية بما ينسجم مع التعليمات والضوابط المحددة من قبل السلطات النقدية².
- استثمارات مالية أخرى: ويقصد بها الاستثمارات التي يمكن تحويلها بسرعة كافية إلى سيولة، لمواجهة الحالات الطارئة.

وبناءً على ما تقدم يمكن للباحث الإشارة إلى أن هذا المدخل يمتاز ببساطته ويناسب المصارف حديثة العهد في العمل المصرفي والمصارف صغيرة الحجم، وبالمقابل يركز هذا المدخل على توفير السيولة أكثر من تحقيق الربحية، كما يتطلب هذا المدخل إدارة على مستوى عالٍ من الخبرة والكفاءة لتحقيق التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها، حيث أن محفظة القروض وفقاً لهذا المدخل أكثر عرضة لمخاطر تغير أسعار الفائدة.

4.4. مدخل بحوث العمليات The Operation Research Approach

يستند هذا المدخل إلى تطبيق الأساليب الكمية المختلفة مثل البرمجة الخطية أو البرمجة التربيعية أو برمجة الأهداف لتحليل العلاقات المتشابكة بين مختلف مكونات قائمة المركز المالي للمصرف واتخاذ قرارات رشيدة عند تخصيص الموارد على الاستخدامات المختلفة في ظل قيود السيولة وتعظيم هدف الربحية.

¹ اتحاد المصارف العربية (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 31.

² Reilly, F., Brown, K., (2002), Investment analysis Portfolio Management, published by South-Western College, the 7th edition p. 60.

وتبدو أهمية هذا المدخل بالنسبة لإدارة المصرف في تحديد بدائل الاستثمار الجيدة واختيار أنسبها لاستثمار الأموال المتاحة فيه، ويتطلب ذلك تحديد نطاق الاستثمارات وحدودها من خلال استخدام إدارة الأصول والخصوم في المصرف أساليب التحليل الكمي والتنبؤ ويتم ذلك وفق الآتي¹:

- تحديد دالة الهدف المتمثلة إما بتعظيم الربحية أو بتخفيض التكاليف.
 - تحديد العلاقات المتداخلة بين مختلف عناصر المركز المالي في شكل كمي وفي صورة خطية.
 - حصر العناصر المتغيرة التي تخضع لسيطرة متخذ القرار وتلك الخارجة عن سيطرته (تغير الطلب على القروض).
 - تحديد القيود المفروضة على الإدارة سواءً الداخلية منها (نسبة السيولة، مستوى المخاطر) أو الخارجية (قرارات السلطة النقدية كنسبة الاحتياطي القانوني، كفاية رأس المال وغيرها).
 - اختبار مثالية التركيب المقترح للأصول والالتزامات عن طريق إعادة تركيب النموذج بمجموعة افتراضات مختلفة لاختبار حساسية النتائج للتغيرات في القروض.
- وقد تعرض هذا المنهج لانتقادات عدة يمكن ذكر أهمها²:
- ارتفاع تكاليفه، ويتطلب تطبيقه توافر كوادر متخصصة على مستوى عالٍ من الخبرة في بحوث العمليات، وبالتالي يصعب تبنيه في المصارف الصغيرة والمتوسطة.
 - يتطلب نجاح هذا المدخل أن يتمتع المصرف بالاستقرار المالي أو أن يكون هناك سلامة في التنبؤات لمدى التغيرات في معدل العائد وحجم الطلب على القروض وسلوك الودائع.
 - يشير الواقع العملي إلى عدم تطبيق هذا المدخل بصورة واسعة لاعتماده على نماذج رياضية معقدة.

¹ اتحاد المصارف العربية (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 34.

² الشاهد، سمير (2002)، إدارة الأموال: أهدافها وسياساتها ومناهجها وإدارة المخاطر الائتمانية، اتحاد المصارف العربية، بيروت لبنان، ص 34-35.

وبالمقارنة بين المداخل المذكورة أعلاه، يتبين أن تطبيق منهج محدد دون غيره، تكمن في توافر القدرات والخبرات اللازمة لعملية التخصيص، وطبيعية الأوضاع التي تشهدها البلاد أو القطاعات الاقتصادية، حيث يشير تقديم القروض للشركات في البلدان التي تعاني من اضطرابات سياسية إلى انخفاض في مستوى كفاءة تخصيص الموارد في المصرف، كما أن طبيعة العلاقات السياسية والمراكز المالية للعملاء لها دور كبير في إمكانية الحصول على التمويل مثل المؤسسات الحكومية التي تلقى المزيد من القروض طويلة الأجل بمعايير إقراض منخفضة وشروط ميسرة¹.

وهناك دور فعال للحكومة في ضبط تخصيص موارد المصرف في الاستثمارات المتعددة، وذلك من خلال التشريعات والضوابط الصادرة عن السلطات النقدية التي تقوم بتوجيه تخصيص الموارد في المصارف، وقد يتعارض ذلك مع سياسة المصارف التي تهدف إلى تحقيق عوائد مرتفعة بالتزامن مع مخاطر كبيرة، الأمر الذي يدفع بالحكومة إلى فرض قيوداً على تخصيص الموارد².

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من فعالية تخصيص الأصول في تعظيم قيمة المحفظة، إلا أن تخصيص الأصول ينطوي على مشاكل عدة يمكن إبراز أهمها على النحو الآتي:

(أ) **تكاليف المعاملات:** يتم تغيير تركيبة أصول المحفظة مع مرور الوقت نتيجة حدوث تغيرات طارئة أو معينة، حيث يتم زيادة أو سحب أصول معينة من الأصول التي تنطوي عليها المحفظة، ويترتب على ذلك دفع تكاليف إضافية تؤدي إلى الحد من فعالية تخصيص الأصول وتآكل قيمة المحفظة³.

(ب) **المعلومات التاريخية:** يعتمد معظم مديرو المحافظ إلى بناء محافظهم بالاعتماد على نماذج محوسبة تستند إلى البيانات التاريخية، وقد تنطوي هذه البيانات على أخطاء أثناء عملية التسجيل بصورة مقصودة أو غير مقصودة، إضافةً إلى الأخطاء المحتملة في تحليل

¹ Sun, Z., Liu, F.W., Li, Z.Q., (2005), Market development, government influence and corporate debt maturity structure. Evidence from China, Economic Research Journal, Vol 5, P 53.

² Xiuli Z., et al, (2012), working paper; Banking system reform, earnings quality and credit allocation. University of Hong Kong, China Journal of accounting Research, Volume 5, Issue 3, P 228.

³ David P. Keeley, (1995), Asset Allocation: Objectives, Implementation, Performance and Constraints, Toronto, working paper, The Philanthropist journal Volume 13, No.1, p. 61.

البيانات، وأن تفسير هذه البيانات بصورة غير نظامية يؤدي إلى نتائج خاطئة وسوء في توزيع الأصول ضمن المحفظة¹.

(ج) **اختلاف المخاطر:** تختلف المخاطر المرتبطة بأصول المحفظة من مصرف إلى آخر ومن بلد إلى آخر، حيث أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أن 50% من المصارف على مستوى العالم لا تتوافق فيما بينها بخصوص نزاهة ودقة البيانات المتعلقة بالمخاطر²، وبالتالي لا يمكن اللجوء إلى المخاطر المقيمة لأصل معين في مصرف ما أو بلد معين والإستناد إليه عند تخصيص الأصول.

(د) **المشاكل المتعلقة بالسيولة:** تعتبر السيولة من أهم محددات تخصيص الأصول، حيث أن انعدام السيولة يقود إلى خسائر كبيرة في عائد المحفظة، ولجوء المصرف إلى بيع أصل أو أكثر من أصول المحفظة، الأمر الذي يتطلب إعادة تركيب المحفظة وموازنتها من جديد، وينجم عن ذلك تكاليف كبيرة تخفض من عائد المحفظة.

(هـ) **الفرص الضائعة لتبديل الأصول:** تتصف الأسواق المالية والبيئة الاقتصادية بسرعة تغيرها، وإذا كانت استجابة مدير المحفظة لهذه التغيرات منخفضة، سيؤدي ذلك إلى فقدانه فرصة تخصيص الأصول من جديد وانعكاس ذلك على الأداء العام للمحفظة³.

¹ Dong, X. L. and Srivastava, D. (2013). Big data integration: 29th International Conference on Data Engineering (ICDE), Vol. 1, pp: 1245-1248.

² Basel Committee on Banking Supervision (2015). Report: Progress in adopting the principles for effective risk data aggregation and risk reporting, <http://www.bis.org/bcb/publ/d308.htm>.

³ David P. Keeley, (1995), Asset Allocation Op, Cit, p. 62.

المبحث الثاني: تنويع محفظة القروض المصرفية

تسعى المصارف إلى تنويع محفظة القروض لديها بغرض تقليل المخاطر المصاحبة لمنح القروض للشركات والأفراد، وتبقى مسألة التنويع مسألة جدلية بين مؤيد ومعارض، حيث يؤكد البعض على فكرة تنويع محفظة القروض المصرفية وأنه ضرورة أساسية لتخفيض المخاطر أسوةً بالمحافظ الاستثمارية التقليدية، في حين يرى البعض أن تنويع محفظة القروض سيزيد من التكاليف الإدارية وتكاليف المراقبة والمخاطر، كما سيحرم المصرف من تحقيق عائد أعلى في المحافظ المركزة أو المتخصصة.

1. مفهوم تنويع محفظة القروض المصرفية:

يعد مصطلح التنويع حديثاً نسبياً، وأول من دعى إلى استخدامه هو العالم ماركويتز في نظريته عن المحفظة الاستثمارية (نظرية اختيار المحفظة)¹ في عام 1952، ويشكل التنويع الميزة الأساسية لتكوين المحافظ الاستثمارية، بحيث يتمكن المصرف أو المستثمر من اختيار توليفة متنوعة من القروض أو الأصول المالية الأخرى بهدف تخفيض المخاطر.

وعمدت العديد من الدراسات والمراكز البحثية المتخصصة بالتمويل والإدارة الاستراتيجية إلى دراسة وتطبيق أثر التنويع على أداء المؤسسات المالية وغير المالية، حيث أشارت بعض الدراسات إلى هيمنة الشركات المتنوعة على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1990 - 1996)، واستحوذت الشركات المتنوعة على 50% من العمالة وحوالي 60% من إجمالي الأصول الأمريكية².

كما خلصت العديد من الدراسات إلى أن المصارف تواجه صعوبات عدة في تطبيق مبدأ التنويع نتيجة تذبذب عوائدها، وقد أعزى هذا التذبذب بصورة رئيسية إلى محافظ القروض، على الرغم من وجود عوامل أخرى تفقد لهذا التذبذب غير محافظ القروض مثل قوى السوق وضعف قياس المخاطر³.

¹ Markowitz, H.M., (1952) "Portfolio Selection" The Journal of Finance Vol. 7, No. 1: pp. (77-91).

² John D. Martin , Akin Sayrak, (2003), Corporate diversification and shareholder value: a survey of recent literature, Journal of Corporate Finance 9, U.S.A, p:38.

³ غرابية، محمد؛ (2016)، أثر التنويع في محافظ القروض على عائد البنوك، دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 22، العدد 2، ص 246.

كما اختلفت وجهات النظر ما بين مؤيد لفكرة التنوع في محافظ القروض تماشياً مع نظرية المحافظ الاستثمارية التقليدية، حيث يعمل التنوع على التقليل من تكاليف المراقبة والمخاطر¹، كما أشار العالم (Legrand) إلى أن 9 من أصل 10 مصارف تعثرت في بداية الثمانينات من القرن الماضي بسبب نقص التنوع في محافظ القروض، إضافةً إلى أن تعثر أكبر 10 مصارف في إنكلترا في نهاية الثمانينات كان بسبب التركيز العالي في محافظ القروض². وبالمقابل هناك وجهات نظر تتبنى مبدأ التركيز في محافظ القروض بسبب أثرها الإيجابي على أداء المصارف، وبصورة خاصة إذا ما عمدت المصارف إلى التركيز على قطاعات تمتلك فيها خبرة ومعرفة جيدة³.

وفي الواقع العملي هناك ثمة مصارف تتبنى التنوع وأخرى تتبنى التركيز في محافظ القروض، كما أن هناك مصارف تتبنى حالة وسط بين التنوع والتركز، وتخضع مسألة التنوع أو التركيز إلى سياسة المصرف نفسه، ولا يقتصر ذلك على المصارف فحسب فقد تعتمد بعض الدول من خلال تشريعاتها أو من خلال السلطة النقدية إلى منع أو تشجيع التنوع في محافظ القروض للمصارف التي تخضع لإشرافها ورقابتها⁴.

وعرف (عبد الحميد)⁵ تنوع محفظة القروض بأنه: قيام المصرف بتوزيع قروضه على أكبر قدر ممكن من العملاء، وعدم الاقتصار على نوع معين من المقترضين في نشاط اقتصادي محدد، وإنما توزيع القروض على صناعات وأنشطة تجارية ومناطق جغرافية مختلفة، ويترتب على هذا التنوع انخفاض في المخاطرة.

ومن جهة أخرى عرف (Rose, Hudging)⁶ تنوع المحفظة: بأن تشمل المحفظة على توزيع حسابات الائتمان والودائع بين عدد كبير من العملاء، وأن تضم حسابات للأعمال الكبيرة والصغيرة ولصناعات مختلفة، وتنوع مصادر الدخل والضمانات.

¹ المرجع السابق نفسه، ص 247.

² LeGrand, E. Jean, (1993), Diversity: Strength in Numbers, The Bankers' Magazine, volume 176, Issue 2, p 65.

³ علي، غذوان علي (2015)، أثر تركيز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد 2، ص 143.

⁴ Chen Yibing, Wei Xianhua, Zhang Lingling (2013), op. cit, pp1235-1236.

⁵ عبد الحميد، عبد المطلب (2005)، مرجع سبق ذكره، ص 111.

⁶ ROSE, Sylvia .p ; C.s. Hudging, (2008), Bank Management & Financial services. Ed , McGraw- Hill , New york, p;487.

بناءً على ما تقدم يمكن للباحث النظر إلى مفهوم تنويع محفظة القروض من زوايا عدة وفق الآتي:

- إن التنويع هو استراتيجية أو وسيلة لإدارة مخاطر محفظة القروض المصرفية.
- يقوم التنويع على فكرة مفادها: أن تضم المحفظة عدد كبير من القروض أو الأصول، بحيث تغطي مناطق اقتصادية وأنشطة مختلفة وأن تشمل عدد كبير من العملاء.
- يمكن أن يتم تنويع المحفظة باستثمارات داخلية وخارجية وبالتالي يمكن تجنب المخاطر بطرائق مختلفة.
- يمكن أن يتم التنويع وفقاً لسياسة المصرف نفسه أو وفقاً للسياسات الحكومية من خلال السلطات النقدية التي تشرف وتراقب أنشطة المصارف.

2. أساليب تنويع المحفظة:

تختلف الأساليب المستخدمة في تنويع محفظة القروض عما هو عليه في المحفظة الاستثمارية التقليدية، لكنهما يشتركان في بعض الأساليب، ويمكن توضيح ذلك وفق الآتي:

1.2. أساليب تنويع المحفظة الاستثمارية:

يتم تنويع المحفظة الاستثمارية بطرائق عدة كما هو موضح بالشكل رقم (1-2-2):

أ. التنويع بغرض تخفيض المخاطر:

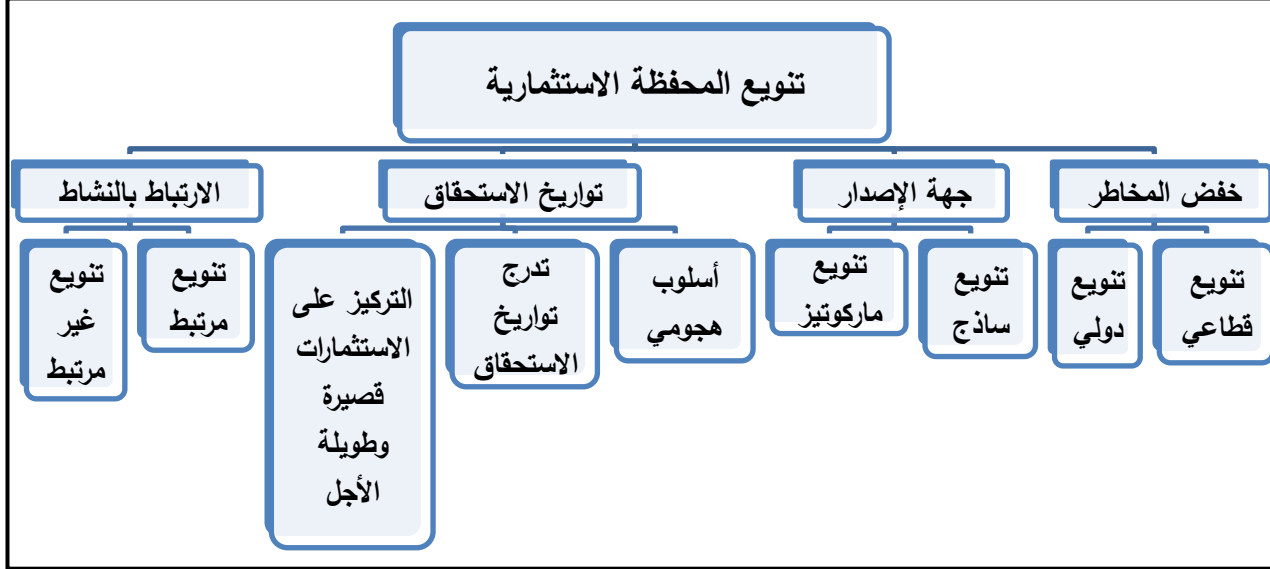
يعتمد المصرف أو المستثمر إلى تنويع توليفة الاستثمارات التي تضمها محفظته، بغرض تخفيض درجة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، ويمكن تصنيف المخاطر الكلية التي تتعرض لها المحفظة الاستثمارية إلى نوعين أساسيين وفق الآتي:

- **المخاطر المنتظمة:** وهي المخاطر المرتبطة بعوامل سوقية تؤثر على جميع الشركات ويصعب تنويع هذا النوع من المخاطر، وترتبط العوامل السوقية بالحروب، وحالات الكساد، والتضخم، تغير أسعار الفائدة، والأحداث السياسية¹.
- **المخاطر غير المنتظمة:** وهي المخاطر المرتبطة بعوامل خاصة بالشركة نفسها كالمخاطر المتعلقة بأصل أو مجموعة أصول معينة للشركة، ومخاطر عدم كفاءة

¹ Gitman, Lawrence's, (2000), principles of Managerial, 9th, ed., N.Y, Donnelly and sons company, p.202.

الإدارة، أو تلك المخاطر الناشئة من قبل المنافسين المباشرين للشركة وظهور منتجات جديدة منافسة. ويمكن تخفيض المخاطر غير المنتظمة من خلال التنوع¹.

الشكل (2-2-1) أساليب تنوع المحفظة الاستثمارية



المصدر²: رزق، عادل محمد (2004)، ص 78.

ب. التنوع جهة الإصدار:

يتم بناء المحفظة الاستثمارية وفقاً لهذا النوع من التنوع، بحيث تضم أوراق مالية تصدرها جهات عدة، ويتدرج هذا النوع من التنوع من الأسلوب العشوائي إلى الأسلوب المخطط، ويعد أسلوب التنوع الساذج (البسيط) وأسلوب تنوع ماركوتيز من أشهر الأساليب التي تستخدم التنوع جهة الإصدار، ويمكن توضيحهما على النحو الآتي:

- **التنوع الساذج (البسيط):** يقوم هذا التنوع على فكرة مفادها أنه كلما زاد نوع الاستثمارات التي تتضمنها المحفظة انخفضت المخاطر التي تتعرض لها. ويعتبر هذا النوع من التنوع ملائماً عندما يكون المستثمر غير قادر على التمييز بين العوائد المتوقعة للأصل المالي والانحرافات المعيارية أو معاملات الارتباط³. وبالمقابل فإن

¹ Brealey, Richard & Myers, Stewart, Marcus, Alen, (2001), Fundamental of Corporate Finance, 3th ed. McGraw – hill , INC, p. 187.

² رزق، عادل محمد (2004)، الاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية من منظور إداري ومحاسبي، دار طيبة، القاهرة، مصر، ص 78.

³ الراوي، خالد وهيب (2009)، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 205.

المغالاة في التنويع الساذج لها آثار عكسية تتمثل في صعوبة إدارة المحفظة واتخاذ قرارات استثمارية غير سليمة، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى تكاليف الشراء¹.

- **تنويع ماركوتيز:** يعتمد تنويع ماركوتيز على الاختيار الدقيق للاستثمارات المكونة للمحفظة وذلك بمراعاة درجة الارتباط المتولدة عن هذه الاستثمارات، فكلما كانت هذه العلاقة عكسية أو مستقلة بين هذه العوائد فإن المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة تكون أقل مما لو كانت هناك علاقة طردية بين عوائد تلك الاستثمارات. وقد خلص ماركوتيز إلى أنه كلما انخفض معامل الارتباط بين عوائد الاستثمارات الفردية والذي تتراوح قيمته بين $(1-، 1+)$ ، أدى ذلك إلى انخفاض المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة، وبالتالي الوصول إلى أفضل استثمار مقترح².

ويمكن التمييز بين ثلاث حالات لمعامل الارتباط بين عوائد الاستثمارات الفردية على النحو الآتي³:

- **ارتباط سالب ($R = -1$):** العلاقة بين العوائد هي علاقة عكسية تامة، وتشير حالة الارتباط السالب إلى انخفاض مخاطر المحفظة وأن التنويع شديد الفعالية.
- **ارتباط موجب ($R = +1$):** العلاقة بين العوائد هي علاقة طردية تامة، وفي هذه الحالة (الارتباط الموجب) بين العوائد لا يؤدي إلى تخفيض المخاطر وهنا لا يفيد التنويع.
- **ارتباط معدوم ($R = 0$):** لا وجود لعلاقة محددة وواضحة بين العوائد.

ج. تنويع تواريخ الاستحقاق:

ترتبط درجة المخاطرة ارتباطاً وثيقاً بتاريخ الاستحقاق، فكلما زادت المدة زادت احتمالات التغير في معدلات الفائدة السائدة، الأمر الذي يكون له تأثير قوي على تذبذب عائد المحفظة. كما أن تقلب أسعار الفائدة على القروض يترتب عليه تقلباً أكبر في قيمة القروض طويلة الأجل بالمقارنة مع القروض قصيرة الأجل⁴. ويوجد ثلاثة أنواع وفق هذا الأسلوب من التنويع،

¹ المومني، غازي فلاح (2008)، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 131.

² Marling, H., Emanuelsson, S., (2012), The Markowitz Portfolio Theory, Journal of Finance, Volume 7, P3.

³ مطر، نيم (2005)، مرجع سبق ذكره، ص 172.

⁴ محمد، عمرو (2010)، اتخاذ القرارات الاستثمارية في القطاع المالي، دار طلاس للنشر والترجمة، ط 1، دمشق، سورية، ص 43.

تعتمدها المصارف التجارية في هيكله استحقاقات أصول محفظتها ضد التغيرات في معدلات الفائدة، يمكن ذكرها وفق الآتي¹:

- الأسلوب الهجومي: يقوم هذا الأسلوب على التحول من الاستثمار في السندات قصيرة الأجل إلى الاستثمار في السندات طويلة الأجل وفقاً للاتجاهات المتوقعة، ويتطلب تطبيق هذا الأسلوب وجود إدارة محفظة على درجة عالية من الكفاءة.
- تدرج تواريخ الاستحقاق: يتم توزيع موارد المحفظة وفقاً لهذا الأسلوب على استثمارات ذات تاريخ استحقاق متدرج، وذلك من خلال وضع حد أقصى لتاريخ الاستحقاق الذي يمكن قبوله، ويعد ذلك تقوم إدارة المحفظة بوضع هيكل لتواريخ الاستحقاق توزع على أساسه الموارد المتاحة للاستثمار.
- التركيز على الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل: يتم التركيز في هذا الأسلوب على الاستثمارات قصيرة الأجل (الأوراق التجارية، وشهادات الإيداع، والقبولات المصرفية وغيرها من الاستثمارات) واستثمارات طويلة الأجل (الأسهم والسندات)، حيث أن الاستثمارات قصيرة الأجل مخصصة لمواجهة متطلبات السيولة، أما الاستثمارات طويلة الأجل مخصصة لزيادة الأرباح.

د. التنوع من حيث درجة الارتباط:

- يمكن تصنيف التنوع وفقاً لهذا الأسلوب إلى نوعين رئيسيين وفق الآتي²:
- **التنوع المرتبط:** يتم استخدام هذا الأسلوب من التنوع في الشركات التي لديها أنشطة مختلفة ترتبط مع بعضها البعض بطرائق معينة، حيث توجد سمة مشتركة بين واحد أو أكثر بين مكونات كل نشاط، ويتجسد ذلك الارتباط في عناصر التصنيع والتسويق والتكنولوجيا. ويؤدي هذا الأسلوب من التنوع إلى نقل متبادل للمعلومات بين الإدارة والفروع التي تتبع لها.
 - **التنوع غير المرتبط:** ويستخدم في الشركات التي لديها تشابه قليل في أنشطتها، ويستهدف مجالات عمل جديدة لا ترتبط بأي علاقة واضحة مع أنشطة الشركة القائمة.

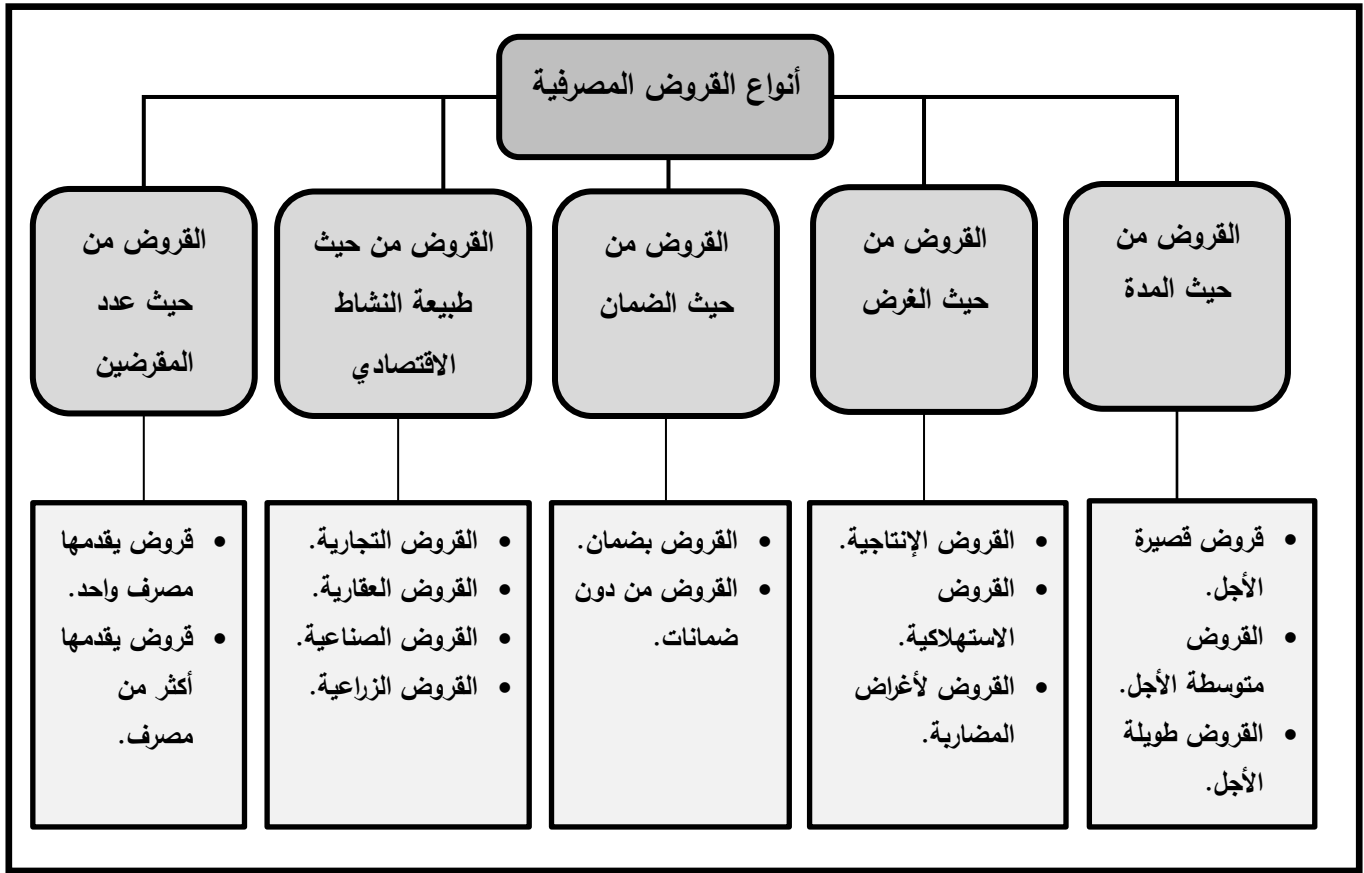
¹ جعفر، زيد عبد الحارث (2016)، إدارة المحفظة الاستثمارية المثلى، مرجع سبق ذكره، ص 248.

² Chirani Ebrahim; Effatdoost Mona, (2013), Diversification Strategy, a way toward the competitive advantage, Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review Vol. 3, No.1, p:24.

2.2. أساليب تنويع محفظة القروض المصرفية:

يتم تنويع محفظة القروض المصرفية وفقاً لأساليب عدة حسب أنواع القروض، ويتم ذلك: حسب مدة القرض أو تاريخ الاستحقاق وحسب الغرض من القروض أو من حيث الضمانات كما يتم تنويع القروض وفقاً لطبيعة النشاط الاقتصادي أو وفقاً لعدد المقرضين كما هو موضح في الشكل رقم (1-2-3)، وقد تم التطرق لذلك في المبحث الأول من الفصل الأول.

الشكل (1-2-3) تنويع القروض المصرفية حسب نوعها



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجانب النظري

إضافةً لذلك يمكن أن يتم تنويع المحفظة باستخدام التنويع الجغرافي، وتنويع الصناعة وتنويع العملاء والتنويع في الشركات مختلفة الحجم والتنويع حسب العوامل الديموغرافية وذلك وفق الآتي:

أ. التنويع الجغرافي:

تسعى المصارف للتنويع الجغرافي في محافظ القروض عن طريق فتح الفروع والمكاتب في المناطق الجغرافية والدول المختلفة التي يسعى المصرف إلى تطوير نشاطه فيها والتواجد في

الأسواق لديها. فكلما كان المصرف قريباً من الشركات التي يتعامل معها قلَّ الاختلاف في المعلومات التي يحصل عليها المصرف عن هذه الشركات وهذا ما يسمى بمبدأ (Church Tower Principle) الذي يعتمد على أساس أن مراقبة الشركات تصبح أكثر صعوبة كلما زادت المسافة الجغرافية ما بين المصرف والشركات المقترضة¹.

ب. تنوع الصناعة:

تعتمد المصارف إلى التنوع بين الصناعات المختلفة من خلال قياس تحركات وتطور الجدارة الائتمانية للمقترضين في الاقتصاد بصورة كاملة، ويتم ذلك بالاستناد إلى قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية للشركات التي تطلب القروض، فعندما تتعرض صناعة محددة إلى صدمة مفاجئة فإن معدل دوران النقد للشركات المنطوية ضمن هذه الصناعة سوف ينخفض وبالتالي فإن مقدرة الشركة على تسديد إلتزاماتها سوف تتأثر، ومن هنا تأتي أهمية التنوع في محافظ القروض بحسب الصناعات وتقليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المحفظة في حال تعرضت صناعة ما لصدمة مفاجئة².

ج. التنوع في الشركات مختلفة الحجم:

تعتمد المصارف إلى هذا النوع من التنوع بسبب أن الشركات الكبيرة لديها موجودات وأنشطة متنوعة بصورة أكبر من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم. كما أن قدرة الشركات على سداد قروضها غير مترابطة، ويعود ذلك لأسباب عدة من أهمها التشريعات والقوانين النازمة لعمل الشركات، حيث يمكن أن تراعي التشريعات أوضاع الشركات من أحجام مختلفة لجهة الضرائب المتوجبة على الشركة أو الإعفاءات الضريبية أو التسهيلات الحكومية، وبالتالي فإن ربحية الشركات ذات الأحجام المختلفة لا تعتمد على الوضع الاقتصادي للبلد فقط، ويعود ذلك لتنوع أنشطتها وتجاوز هذه الأنشطة للحدود الجغرافية، حيث يمكن أن يكون معظم نشاط شركة ما هو في بلد غير بلد الإقامة (أوروبا مثلاً) فإن الركود

¹ David, Csongor; Dionne, Curtis (2005), Banks' loan portfolio diversification, Master's Thesis, Industrial and Financial Economy, School of Economics and Commercial Law, University of Gothenburg, Sweden, pp: 21.

² Kamp ,Andreas; Andreas Pfingsten; Daniel Porath, (2005). Working papers: Do Bank Diversify Loan Portfolios ? A tentative Answer Based on Individual Bank Loan Portfolios, pp: 2-3. Electronic copy on (<http://www.business.uiuc.edu/finance/papers/2005/pfingsten.pdf>).

الاقتصادي في بلد الإقامة لا يمكن أن يؤثر بصورة كبيرة على أرباح الشركة على افتراض إمكانية تحقيق الأرباح في أوروبا.

وبناءً عليه تكون ربحية الشركة التي تمتلك هذه الخصائص أقل تقبلاً، ولديها مخاطر أقل من الشركات التي لديها تركيز في محفظة القروض¹.

د. تنوع العملاء:

تسعى المصارف إلى تنوع محافظ القروض لديها بالاعتماد على العملاء والأفراد، وتحقيق درجة التنوع المثلى في مثل هذا الأسلوب من التنوع، إذا كان معامل الارتباط بين قدرة هؤلاء المقترضين على السداد أو الوفاء بالتزاماتهم منخفض، وبمعنى آخر لا يوجد ارتباط بين هؤلاء العملاء من حيث القدرة على السداد، ومن الأمثلة على هذا النوع من التنوع قيام المصارف بالتوسع في أعمال قروض التجزئة².

هـ. التنوع حسب العوامل الديموغرافية:

ويتم ذلك بأن تقوم إدارة محفظة القروض بتقديم منتجاتها بناءً على مجموعة من العوامل الديموغرافية (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، الدخل، المستوى التعليمي، المعتقدات الدينية، الجنسية وغيرها من العوامل الأخرى)³، حيث تؤثر هذه العوامل وبصورة كبيرة على حاجات العملاء للقروض، والمنافع المرجوة منها.

كما أن اختلاف الخصائص الديموغرافية والنفسية يؤدي إلى نشوء حاجات متباينة لدى العملاء، ويعتبر هذا الأسلوب في تنوع المحفظة من أكثر الأساليب المستخدمة في المصارف، نظراً لسهولة تحديد الخصائص الديموغرافية وسهولة استخدامها في تصنيف العملاء وفقاً لاحتياجاتهم المختلفة، إضافةً إلى أنها تعطي المصارف ميزة كبيرة في سوق شديدة المنافسة من خلال تقديم القروض المناسبة وإشباع رغبات وحاجات الأسواق المختلفة⁴.

¹ David, Csongor; Dionne, Curtis (2005), OP, Cit, P: 23.

² Ibid. p: 23.

³ HODA, N, C, GUPTA, S, L, (2014). Loan Portfolio of a Faith-based Microfinance Institution: An Empirical Analysis from Saudi Arabia, working paper, Lumen Publishing House, Postmodern Openings journal, Volume 5, Issue 1, March, pp. 65-94.

⁴ عثمان، محمد داود (2008)، أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة المصارف، دراسة حالة المصارف التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ص 53-54.

3. إيجابيات تنوع محفظة القروض المصرفية وسلبياته:

هناك جدل كبير حول تركيز أو تنوع محفظة القروض المصرفية لدى الجهات المسؤولة عن مراقبة ومتابعة عمل القطاع المصرفي، وقد تم إجراء دراسات تجريبية عدة بهذا الخصوص.

وقد خلصت العديد من هذه الدراسات إلى أن هناك دوراً مهماً لتنوع محفظة القروض في تحقيق مستويات مخاطر منخفضة نسبياً بالمقارنة مع المحافظ التي تعتمد تركيز القروض، وبالمقابل توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن عوائد المحافظ المركزة تبدو أعلى من عوائد المحافظ المتنوعة، وخلص الباحثون إلى أن المبادلة بين العائد والمخاطرة قد تكون هي الحل الأمثل، وأنه يجب على المصارف أن تختار استراتيجيتها الخاصة بما يتناسب مع الأهداف الموضوعية¹.

1.3. إيجابيات تنوع محفظة القروض المصرفية

(أ) يؤدي التنوع الجيد لمحفظة القروض وفقاً لنظرية المحفظة بصورة عامة إلى تخفيف احتمالية حدوث المخاطر، ويتم ذلك من خلال الحد من التذبذبات في عوائد المحفظة، الأمر الذي يمكن المصرف من المحافظة على جودة الأصول الائتمانية².

(ب) يسهم التنوع في تصنيف العملاء ضمن فئات متعددة بصورة تمكن المصرف من تحديد احتياجات كل فئة على حدة وتحديد المخاطر الخاصة بها، وبالتالي المساعدة في تحديد اتجاه المخاطر المرتبطة بمحفظة القروض، وتحديد حجم المحفظة بناءً على أوزان ودرجة المخاطر.

(ج) يستطيع المصرف من خلال عملية التنوع تحديد الوقت المناسب لاتخاذ الإجراءات الفعالة وتخفيف المخاطر الائتمانية، وذلك بناءً على أوزان المخاطر ضمن المحفظة الائتمانية.

(د) يساعد التنوع في تحديد الأسواق والقطاعات المستهدفة في عملية الائتمان، ودرجة المخاطر المرتبطة بها، وطرح منتجات مصرفية جديدة، ويتم ذلك من خلال دراسة العوامل

¹ Tabak ,Benjamin .M ; Dimas.M Fazio ; Daniel.O Cajueiro (2011). The Effects Of loan portfolio Concentration On Brazilian Banks Return And Risk. Journal of Banking & Finance, VOI. 35 Issue 11, p; 5.

² عثمان، محمد داوود (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 51.

المرتبطة بهذه الأسواق والقطاعات (المخاطر، معدل النمو السنوي، الربحية وغيرها من العوامل)، ومدى توافقها مع أهداف وموارد المصرف¹.

هـ) تعتمد المصارف إلى استخدام عملية التنوع كاستراتيجية لإدارة السيولة، حيث يمكنها ذلك من توظيف أموالها في قروض ذات آجال مختلفة ووفقاً لأنشطة وأغراض متعددة، الأمر الذي يمكنها من توفير تدفقات نقدية بصورة مستمرة تلبي احتياجاتها من الأموال وتغطية عمليات السحب والمصاريف التشغيلية اليومية².

2.3. سلبيات تنوع محفظة القروض:

أ) بينت دراسات عدة أن التنوع يخفض احتمال تعثر المصرف في حالة المخاطر المعتدلة فقط، أما عندما تكون المخاطر منخفضة تعد استراتيجية التركيز هي الأفضل بالنسبة للمصارف بالمقارنة مع التنوع، ويتم ذلك عندما تكون مخاطر التعثر منخفضة، كما أنه وفي حالة احتمالات التعثر المرتفعة فالتنوع قد يفاقم الوضع نتيجة تعرض المصرف إلى قطاعات اقتصادية عدة، وبهذا فإن الركود في أحد هذه القطاعات قد يقود المصرف إلى الإفلاس أو تكبده لخسائر كبيرة³.

ب) يؤثر التنوع سلباً في فعالية وكفاءة الرقابة المصرفية، فقد تزيد نسبة القروض غير المنتجة، حيث أن التركيز في محافظ قروض يمكن المصرف من متابعة القروض بسهولة أكبر نسبياً ويخفض من تكاليف المراقبة مقارنة مع المحافظ المتنوعة⁴.

ج) يؤدي تنوع محفظة القروض إلى زيادة المنافسة في القطاع المصرفي، مما قد يدفع المصرف إلى اتخاذ قرارات خاطئة فيما يتعلق بمنح القروض، وقد يتعرض إلى مشكلة الاختيار المعاكس (Adverse selection) وتعريض المصرف لخسائر كبيرة. وقد أوصت لجنة بازل (II) ضمن مبادئ إدارة مخاطر الائتمان بأن تكون المصارف حذرة أو على

¹ Mohamed Hassan Suleiman et al (2015), working papers: Diversity in Remittances on the Performance of Financial Institutions: Case of Dahabshiil Bank in Hargeisa Somaliland, International Journal of Business Management and Economic Research, Mount Kenya University, Kenya, Vol 6, Issue 6, p:341.

² Winton, A., (1999), Don't Put All Your Eggs in One Basket? Diversification and Specialization in Lending, University of Minnesota: Twin Cities. P: 4.

³ Ibid. p:4.

⁴ Ibid. p:16.

دراية كافية عند تنويع محافظها، وأن لا تقوم بمنح قروض للعملاء الجدد وهي لا تملك معلومات كافية عنهم بهدف تنويع المحفظة¹.

(د) يمكن أن يتم تنويع محفظة القروض في ظل عدم امتلاك المصرف للخبرة الكافية للتنويع، واقتناده للكوادر والمهارات الإدارية الضرورية لعملية التنويع، أو يمكن أن تتوفر لدى القائمين على عملية التنويع خبرات ومهارات في قطاع أو نشاط محدد دون باقي القطاعات الأخرى، مما يترتب على المصرف التزامات وخسائر جراء عملية التنويع².

(هـ) يترتب على زيادة تنويع محفظة القروض تكاليف إدارية كبيرة، ويؤدي إلى نشوء حالة من البيروقراطية، وعدم قدرة المصرف أو مدير المحفظة على متابعة كافة التغيرات التي تحصل ضمن كل قطاع اقتصادي أو تلك التغيرات التي تتعلق بعمل الشركات المنطوية ضمن هذه القطاعات، إضافةً إلى اختلاف معدل العائد والمخاطرة في كل قطاع أو شركة، حيث أن هذه التغيرات وغيرها تؤثر على قدرة الشركات في الوفاء بالتزاماتها اتجاه المصرف وتعرضه لخسائر كبيرة³.

بناءً على ما تقدم يستنتج الباحث: إن عملية التنويع تتوقف على السياسة الائتمانية الخاصة بكل مصرف وإن نجاحها مرهوناً بمدى قدرة المصرف على تحديد درجة التنويع التي تتناسب مع وضعه المالي وعملية المبادلة بين العائد والمخاطر، إضافة إلى القوانين والجراءات الحكومية التي تفرضها السلطات النقدية المتمثلة بالمصرف المركزي، حيث أن السلطات الرقابية في بعض الدول تشجع على عملية التنويع في محافظ القروض، في حين أن دول أخرى تحد من هذا النشاط.

¹ BIS, Basel Committee on Banking Supervision (2000 September), principles for the Management of credit Risk, p:17.

² Charles W. L. Hill; Gareth R. Jones (2008), Strategic Management: An Integrated Approach, 8nd Houghton Mifflin company, Boston, USA, p: 346.

³ Ibrahim Anil and Ihsan Yigit (2011), The Relation between Diversification Strategy and Organizational Performance: A Research on Companies Registered to the Istanbul Stock Exchange Market, 7th International Strategic Management Conference, Published by Elsevier Ltd, Procedia Social and Behavioral Sciences, VOL 24, pp: 1500-1501.

المبحث الثالث: تقييم عائد ومخاطر محفظة القروض المصرفية

يعتبر العائد المحفز والمحرك الأساسي للاستثمار في أي نشاط اقتصادي، وعادة ما يترافق الاستثمار بمخاطر مختلفة، ومن المتعارف عليه إنه كلما ارتفع العائد ترتفع معه المخاطرة، الأمر الذي دفع بالكثير من المصارف إلى ربط دراسة وتقييم العائد بالمخاطر، ولجأت إلى استخدام أساليب ونماذج مختلفة تمكنها من تحديد العائد المناسب عند مستوى محدد من المخاطر.

1. مفهوم العائد على محفظة القروض المصرفية

يعد تقييم أداء محافظ القروض باستخدام معدل العائد أحد أهم المنافع الرئيسة للتعرف على مدى جدوى توظيف الموارد المالية، وتهدف إدارة الاستثمار في المصرف بصورة عامة إلى إخضاع القرارات والسياسات الاستثمارية كافةً والانجازات المحققة منها لعملية تقييم مستمرة ودورية، لتحديد مواطن الضعف والانحرافات وتصويبها، والوقوف على مكان القوة وتدعيمها. ويعرف العائد بأنه: "المردود الذي يحققه الاستثمار، ولكي يكون لهذا المردود معنى، فإنه يجب نسبه إلى الأموال التي ولدته"¹.

ويسهم معدل العائد لمحفظة القروض في تحديد مواطن الخلل والتحكم بها طيلة عملية الائتمان، والتركيز على القضايا الائتمانية الحساسة (زيادة القروض غير المنتجة) وتجنب الوصول إلى مرحلة الإفلاس².

2. أساليب تقييم أداء المحفظة (المحفظة الاستثمارية، محفظة القروض):

إن إحدى طرائق تقييم أداء المحفظة هو الاعتماد على عائد المحفظة كمقياس للأداء، إلا أن المقارنة في هذه الحالة تكون غير منطقية كون محافظ القروض تختلف في درجة مخاطرتها، الأمر الذي دفع بالعديد من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى إلى التركيز على مخاطر

¹ محصول، نعمان؛ محرز، نور الدين (2018)، تقييم الاستثمار في الأوراق المالية في ظل نظرية المحفظة، جامعة الأغواط، مجلة دراسات- العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 2، ص 52.

² Jerop, Toroitich, (2017), Credit Risk Management and Performance of Loan Portfolios among SACCOs in Kisumu County, Kenya, The International Journal Of Business & Management, Vol 5, Issue 11, p: 441.

المحفظة إلى جانب العائد عند تقييم أداء المحفظة ومقارنتها مع بعضها البعض¹. ومن أجل تحقيق هذا الغرض تم الاعتماد على مقياس العائد المعدل بالمخاطرة. ويقصد بالعائد المعدل بالمخاطرة؛ بأنه ذلك العائد المحسوب ليعكس نسبة إلى المخاطرة، وبمعنى آخر قسمة عائد المحفظة على الانحراف المعياري الخاص بها².

1.2. قياس عائد المحفظة الاستثمارية المعدل بالمخاطرة:

توجد ثلاثة مداخل رئيسية لحساب العائد المعدل بالمخاطرة وهي كالآتي:

أ. مقياس شارب أو نسبة شارب Sharpe Measure or Sharpe ratio:

تحتسب نسبة شارب بقسمة متوسط العائد الإضافي للمحفظة على الانحراف المعياري وفق الصيغة الآتية³:

$$SR = \frac{\bar{R}_p - R_f}{\sigma_p}$$

حيث أن: SR : نسبة شارب، $\bar{R}_p$: معدل عائد المحفظة خلال الفترة، R_f : معدل العائد الخالي من المخاطرة خلال الفترة، σ_p : الانحراف المعياري لعوائد المحفظة خلال الفترة.

ومن خلال الصيغة السابقة؛ يتضح أن نسبة شارب تقيس مستوى كفاءة أداء المحفظة بمدى قدرتها في تحقيق عائد إضافي عن معدل العائد الخالي من المخاطرة، والذي عادة ما يعرف بأنه سعر الفائدة على أذون الخزينة أو سعر الفائدة على ودائع التوفير، كما يشير وجود الانحراف المعياري في مقام النسبة إلى أخذ المخاطرة الكلية بعين الاعتبار، وكلما كانت نتيجة النسبة عالية فإن ذلك يعني أداء أفضل للمحفظة، ويمكن وصف هذه النسبة بأنها عائد لكل وحدة مخاطرة، فضلاً عن ذلك فإن العوائد السلبية سوف تولد نسبة شارب سالبة وعادةً ما يصعب تفسير نسبة شارب إذا كانت سلبية.

¹ الحمدوني، الياس خضير (2011)، تقييم أداء المحافظ الاستثمارية (بالنظر إلى سوق عمان المالي)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الموصل، المجلد 4، العدد 7، ص 319.

² Bacon, R. Carl, (2004), Practical Portfolio Performance Measurement and Attribution, Wiley & Sons, England, p 69.

³ Brentani; Christine, (2004), Portfolio Management in Practice, Elsevier Ltd, Oxford, 200 Wheeler Road, Burlington, UK, The First published, p 43.

ب. مقياس ترينو أو نسبة ترينو **Treynor Measure or Treynor ratio**:

يقوم نموذج ترينو على الفصل بين المخاطرة المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة، حيث يفترض النموذج أن المحافظ يتم تنويعها تنويعاً جيداً، وبالتالي تم استبعاد المخاطر غير المنتظمة ويتم التركيز على المخاطر المنتظمة باستخدام معامل بيتا لمخاطر المحفظة، وتحسب نسبة ترينو وفق الصيغة الآتية¹:

$$TR = \frac{R_p - R_f}{B_p}$$

حيث أن: **TR**: نسبة ترينو، **R_p**: معدل عائد المحفظة خلال الفترة، **R_f**: معدل العائد الخالي من المخاطرة خلال الفترة، **B_p**: معامل بيتا للمحفظة خلال الفترة.

ويحدد نموذج ترينو العائد الإضافي الذي تحققه المحفظة نظير كل وحدة من وحدات المخاطر المنتظمة التي ينطوي عليها الاستثمار في المحفظة، حيث كلما زاد العائد الإضافي الذي تحققه محفظة الاستثمار نظير كل وحدة من وحدات المخاطر المنتظمة يكون أداء المحفظة أفضل.

ج. مقياس جنسن **Jensen Measure**:

يسمى هذا المقياس أيضاً بمقياس جنسن ألفا Jensen alpha أو العائد التفاضلي لجنسن Jensen differential return، ويعتمد هذا المقياس على نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM ويحسب عائد المحفظة وفق هذا النموذج بالصيغة الآتية²:

$$(1) \quad R_p = R_f + B_p(R_m - R_f)$$

حيث أن: **R_p**: معدل عائد المحفظة خلال الفترة، **R_f**: معدل العائد الخالي من المخاطرة خلال الفترة، **B_p**: معامل بيتا للمحفظة خلال الفترة، **R_m**: معدل العائد على محفظة السوق أو مؤشر السوق.

وعندما تكون العوائد الفعلية للمحفظة أعلى أو أقل من العائد المتوقع حسب نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، عندها يمكن القول أن الانحراف يعود إلى الأداء الجيد أو السيئ للمحفظة. ويحسب مقياس جنسن وفق الصيغة الآتية¹:

¹ Lawton, Philip; Jankowski, Todd (2009), Investment performance measurement, John Wiley & Sons, Inc, New Jersey, USA, p: 60.

² Marhfor, Ahmed (2016), Portfolio Performance Measurement: Review of Literature and Avenues of Future Research, American Journal of Industrial and Business Management, Vol. 6, pp: 432-438.

$$(2) \quad A_p = R_p - R_f - B_p(R_m - R_f)$$

حيث أن: A_p : مقياس أو نسبة جنسن، وتشير باقي الرموز إلى ما هي عليه في المعادلة (1).

ويمكن أن نلاحظ التشابه بين الصيغة السابقة وصيغة العائد التفاضلي الآتية²:

$$D_r = R_p - R_f \left(\frac{\bar{R}_m - R_f}{\sigma_m} \right) \sigma_p$$

حيث أن: D_r : العائد التفاضلي، σ_m : الانحراف المعياري لعوائد محفظة السوق خلال الفترة ، σ_p : الانحراف المعياري لعوائد المحفظة خلال الفترة، وتشير باقي الرموز إلى ما هي عليه في المعادلة (2)، وكلما كانت قيمة ألفا أكبر دلّ ذلك على الأداء الجيد للمحفظة.

كما يمكن استخدام بعض المؤشرات الأخرى مثل معامل الاختلاف **Coefficient of Variation** الذي يربط بين عائد ومخاطر المحفظة، ويبين عدد وحدات المخاطرة الخاصة بكل وحدة من وحدات العائد، ويتم حسابه بقسمة المخاطرة الكلية على معدل العائد المتحقق وفق الآتي³:

$$C.V = \frac{\sigma_p}{R_p}$$

حيث أن: $C.V$: معامل الاختلاف، R_p : معدل عائد المحفظة، σ_p : الانحراف المعياري لعائد المحفظة. ويستخدم هذا المؤشر عندما ترغب إدارة المصرف القيام بإجراء مقارنات بين فترات زمنية متتالية أو عند المقارنة بين عوائد ومخاطر المحافظ الاستثمارية.

2.2. أسس تقييم أداء محفظة القروض المصرفية:

تقوم إدارة محفظة القروض بإخضاع جميع قراراتها الاستثمارية لعملية تقييم دورية، بغرض تحديد نقاط الضعف والانحرافات وتصويبها وتعزيز نقاط القوة الموفرة لديها لتحقيق ميزة تنافسية إضافية تمكن المصرف من زيادة نشاطه وتطوره.

وتتطلب عملية تقييم أداء محفظة القروض إدراك مستوى التركيز في المحفظة ومستوى العائد إضافةً لعوامل أخرى تتحدد وفقاً لأهداف المصرف، وتعتمد العديد من المصارف إلى استخدام

¹ Kidd, Deborah (2011), Investment Performance Measurement: Measures of Risk-Adjusted Return, CFA Institute. Reproduced and republished from the Investment Risk and Performance Newsletter, p: 2.

² Redman, Arnold L ; N.S Gullet; Herman M. (2000).The Performance Of Global and International Mutual Funds, Journal Of Financial and Strategic Decisions.VOL.13 .NO.2. p: 77

مؤشرات عدة لتقييم محفظة القروض بعد تقسيمها إلى محافظ فرعية على أساس التصنيفات الداخلية، ويمكن توضيح بعض هذه المؤشرات من خلال الجدول (1-2-1):

الجدول (1-2-1) مؤشرات تقييم أداء محفظة القروض المصرفية

المؤشر	يستدل عليه من خلال:
مؤشر كمية القروض في المحفظة	إجمالي القروض الممنوحة وحجم القروض غير المضمونة
مؤشر عائد المحفظة	إجمالي الفوائد الدائنة
مؤشر تركيز الإقراض في المحفظة	مؤشر تنوع محفظة القروض: مؤشر هيرشمان هيرفندال
مؤشر كمية مخاطر المحفظة	خسائر القروض المتوقعة: مؤشر القروض المشكوك بتحصيلها وصافي أعباء القروض
مؤشر العائد المعدل بالمخاطر	معدلات العائد بعد الأخذ بالاعتبار تكاليف الإقراض

Source¹: Guill, G,(2007), p. 14.

كما يمكن تقدير العائد المتوقع على محفظة القروض المصرفية بطريقة إحصائية بعد تحديد العوائد المتوقعة لجميع القروض الداخلة في المحفظة، حيث كل منها مضروب بنسبة الاستثمار وفق المعادلة الآتية²:

$$E(R)_p = W_a R_a + W_b R_b + \dots + W_n R_n$$

حيث أن:

- $E(R)_p$: العائد المتوقع على محفظة القروض المصرفية.

- W_a & W_b : الوزن النسبي لكلا القرضين A,B.

- R_a : العائد المتوقع على الاستثمار في القرض A.

- R_b : العائد المتوقع على الاستثمار في القرض B.

كما يمكن قياس عائد محفظة القروض بالاعتماد على أحد مقاييس الربحية المحاسبية وهو معدل العائد على محفظة القروض، ويشير هذا المعدل على مدى قدرة المصرف في توليد الأرباح من استثمار موارده المالية في مجال الإقراض، ويعبر عنه بالصيغة الآتية¹:

¹ Guill, G,(2007), Credit Portfolio Management at Japanese Financial Institutions Current Status and Challenges- Study Group on Credit Portfolio Management, The RMA journal, P. 14.

² فرحات جمعة، السعيد (2000)، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، كلية التجارة، ص 304.

معدل عائد محفظة القروض = الفوائد والعمولات من القروض / إجمالي القروض

وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح.

وتبقى عملية تقييم أداء المحفظة مرهونةً بالقائمين على إدارة المحفظة، مع الأخذ بالاعتبار مجموعة من المبادئ الجوهرية، يمكن إيجاز بعضها كالآتي²:

- يجب أن يتم قياس قيمة صافي القروض المكونة للمحفظة على أساس القيمة الحالية أو العادلة، وليس على أساس تكلفتها التاريخية، وذلك من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستخدام معدل الخصم أو معدل الفائدة السائد في السوق.
- يجب أن يكون العائد على الاستثمار المعتمد أساساً لتقييم أداء المحفظة هو عائدها الإجمالي، بحيث يشمل إيراد القروض التي تتضمنها المحفظة مضافاً إليه المكاسب أو الخسائر الرأسمالية المتحققة والتي تنشأ بفعل تقلب القيمة السوقية للقروض.
- يجب احتساب العائد على الاستثمار بعد ترجيحه بالقيمة الزمنية للتدفقات النقدية، ووفقاً لذلك يتم تقدير العائد على الاستثمار بعد الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم ومعدل الفائدة السائد في السوق.
- يجب أن تتم عملية تقييم المحفظة بعد ربط العائد بالمخاطرة بهدف تحقيق التوازن بينهما.
- مقارنة أداء كل محفظة بأداء محافظ قروض مماثلة استناداً إلى مؤشرات معيارية توضح الفروق فيما بينها.

3. نماذج تقييم مخاطر محفظة القروض المصرفية:

تواجه المصارف أثناء منحها القروض للشركات أو للأفراد العاديين مخاطر متعددة، منها مخاطر عدم سداد القروض مع الفوائد المترتبة عليها في المواعيد المتفق عليها، إضافة إلى مخاطر الإفلاس والتوقف عن الدفع. بناءً عليه تعتمد المصارف إلى استخدام نماذج متعددة لتقييم المخاطر، يمكن ذكرها وفق الآتي:

¹ الخالدي، حمد (2008) مرجع سبق ذكره، ص 11.

² الخطيب، سمير (2005)، مرجع سبق ذكره، ص 165.

1.3. نموذج التحليل التمييزي الخطي (Multiple Discriminant Analysis Models):

هو تقنية إحصائية تستخدم لأجل تقييم القرارات المالية التي تقترح جملة من الخيارات البديلة مثل (وجود حصص مختلفة من رأس المال في المحفظة)، وينبغي على المحلل أن يأخذ بعين الاعتبار عوامل متعددة منها وجود نسب مالية مختلفة لدى الاختيار بين رؤوس الأموال لأجل تصميم محفظة قروض فعالة¹.

هناك العديد من الطرائق التقييم الائتماني الكمي (نماذج الاحتمالات، logit/probit، MDA recursive partitioning algorithm، الشبكات العصبية، وغيرها من الطرائق الأخرى)، وعلى الرغم من بعض أوجه القصور في طريقة تحليل التمايز الخطي MDA فإنها من أفضل طرائق التصنيف الائتماني التي تستخدم للطرائق البارومترية أو غير البارومترية، وبصورة خاصة في بيئة الإقراض المصرفي، وذلك في الحالات التي يكون فيها الإقراض المصرفي في الأجل القصير².

يساعد نموذج MDA المصارف في تحديد التصنيف الائتماني للعملاء بصورة صحيحة، كما يمكنها من تحديد المخصصات والمؤونات المناسبة لمواجهة الديون المعدومة وتقليل حجم القروض غير المنتجة³. وهناك نماذج عدة استندت إلى تحليل التمايز الخطي يمكن ذكرها وفق الآتي:

أ. نموذج (ALTMAN, 1968)⁴:

اعتمد Altman بدايةً في بناء وتطوير نموذج على التحليل التمييزي الخطي المتعدد للمتغيرات⁵، وذلك من خلال استخدام خمس نسب مالية على النحو الآتي:

X_1 : رأس المال العامل/ مجموع الأصول.

X_2 : الأرباح المحتجزة/ مجموع الأصول.

¹ ADU, Augusina (2011). Optimal Loan Portfolio (Case Study: Prudential Bank Ltd Asante Akyem Rural Bank). MA. DISS, University of Science and Technology, P: 30.

² Mvula Chijoriga, M. (2011). Application of multiple discriminant analysis (MDA) as a credit scoring and risk assessment model. International Journal of Emerging Markets, VOL. 6, NO. 2, pp. 133–134.

³ Ibid, p.144.

⁴ Altman E (1968), Financial ratios discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy, Journal of Finance, Vol. 23. No 4. P. 594.

⁵ Orabi M.M (2014). Empirical Tests on Financial Failure Prediction Models, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol. 5. No 9. P.32.

X_3 : الأرباح قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الأصول.

X_4 : القيمة السوقية للأسهم/ القيمة الدفترية للدين.

X_5 : المبيعات/ مجموع الأصول.

صاغ Altman نموذجاً رياضياً وقام بتطبيقه على الشركات المساهمة الصناعية المدرجة في البورصة، واستطاع أن يتنبأ بفشل هذه الشركات عند درجة ثقة 95% كحد أدنى، وقد أخذ نموذج Altman الشكل الآتي:

$$Z = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + 0.6X_4 + 0.999X_5 \quad (1)$$

حيث تشير Z إلى مؤشر الفشل المالي، وإذا كانت Z أقل من (1.81) فإن النموذج يتوقع إفلاس الشركة، أما إذا كانت Z أكبر من (2.99) فإن النموذج يتوقع أن الشركة تتمتع بمركز مالي جيد وبعيدة عن الإفلاس، أما إذا كانت Z تقع بين (1.81-2.99) فإن النموذج لا يستطيع الحكم بدقة على احتمال إفلاس الشركة من عدمه، وقد أشار Altman إلى أنه إذا كانت Z أقل من 2.76 فإن ذلك مؤشراً إلى أن الشركة تتجه إلى الإفلاس، وبالمقابل إذا كانت Z أكبر من 2.76 فإن الشركة في وضع جيد وتتجه إلى النجاح.

عمد Altman إلى تطوير نموذجه بحيث يمكن تطبيقه على جميع الشركات ولا يقتصر على الشركات المساهمة الصناعية المدرجة في البورصة فقط، بحيث يصبح على الشكل الآتي¹:

$$Z = 6.56X_1 + 3.26X_2 + 6.72X_3 + 1.05X_4 \quad (2)$$

يختلف هذا النموذج عن سابقه النموذج (1) في أن X_4 أصبحت تساوي القيمة الدفترية لحقوق الملكية/ إجمالي الديون، وعمد Altman إلى حذف X_5 لاستبعاد أثر الصناعة، كما عمد Altman إلى تغيير معاملات المتغيرات جميعها في النموذج الثاني، في حين بقيت X_1, X_2, X_3 تعبر عن نفس النسب كما في النموذج رقم (1).

وفي هذا النموذج: عندما تكون قيمة Z أكبر أو تساوي 3.75 فإن النموذج يتوقع أن الشركة في وضع مالي جيد وبعيدة عن الإفلاس، وعندما تكون قيمة Z أصغر أو تساوي 1.1 فإن النموذج

¹ Altman E, (2000), Predicting financial distress of companies: revisiting the Z-score and ZETA® models. New York University, USA, p.54.

يتوقع إفلاس الشركة، أما إذا كانت قيمة Z تقع في المجال (1.1-3.75) فإن الشركة في حالة غموض والنموذج لا يستطيع توقع احتمال إفلاس الشركة من عدمه.

كما عمد Hotchkiss & Altman إلى وضع نموذج خاص للشركات في الأسواق الناشئة وذلك من خلال إضافة الحد الثابت (3.25) إلى معادلة النموذج الثاني ليصبح النموذج الجديد على الشكل الآتي¹:

$$\text{EM Score (Z)} = 6.56X_1 + 3.26X_2 + 6.72X_3 + 1.05X_4 + 3.25 \quad (3)$$

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الحد الثابت تمت إضافته إلى النموذج الجديد (النموذج الثالث) نتيجة لوجود اختلافات وإجراءات محاسبية في إعداد التقارير المالية بين الولايات المتحدة والأسواق الناشئة، ويبقى الحكم على وضع الشركة وفق قيمة Z كما في النموذج رقم (2).

وبناءً على ما تقدم يستنتج الباحث: إن Altman استطاع أن يضع نموذجاً رياضياً للتنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المدرجة في البورصة ونموذجاً آخرًا للشركات غير الصناعية أو غير المدرجة في البورصة، كما تمكن من وضع نموذجاً خاصاً بالشركات في الأسواق الناشئة، الأمر الذي أكسب هذا النموذج مصداقية أكبر في التطبيق العملي من قبل الشركات والأفراد واتساع نطاق استخدامه في المجالات العلمية.

ب. نموذج (Kida, 1981)²:

عمد Kida إلى وضع نموذج هام للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، بالاعتماد على خمس نسب مالية وصاغ نموذجه وفق الشكل الآتي:

$$Z = 1.042X_1 + 0.427X_2 + 0.461X_3 + 0.463X_4 + 0.271X_5$$

X_1 : صافي الربح بعد الضرائب/ إجمالي الأصول.

X_2 : إجمالي حقوق المساهمين/ إجمالي الالتزامات.

X_3 : الأصول السائلة/ الالتزامات المتداولة.

X_4 : المبيعات/ إجمالي الأصول.

X_5 : النقدية / إجمالي الأصول.

¹ Altman E, and Hotchkiss E, (2006), Corporate Financial Distress and Bankruptcy. 3rd edition, John Wiley & Sons, Inc., New Jersey, USA, p. 267.

² KIDA T (1980), An investigation into auditors' continuity and related qualification judgments, University of Chicago, USA, Journal of Accounting Research, Vol. 18. No 2. P. 513.

وأشار Kida إلى أنه عندما تكون قيمة Z سالبة يكون احتمال فشل الشركات مرتفعاً، أما الشركات التي تكون فيها قيمة Z موجبة فهي غير مهددة بالفشل المالي، وقد أثبت هذا النموذج القدرة على التنبؤ بفشل الشركات بنسبة 90% وذلك قبل سنة من حالة الإفلاس¹.

وبناءً على ماتقدم يمكن القول أنه على الرغم من أن نموذج Kida لم يعتمد إلى تحديد دلالات قيمة Z بصورة تفصيلية، إلا أن هذا النموذج له أنصاه الكثر نظراً لقدرته على التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه بسنة، إضافةً إلى أنه يستخدم نسب مالية تتشابه إلى حد ما مع النسب المستخدمة في نموذج Altman.

ج. نموذج (SHERROD, 1987):

يستخدم هذا النموذج من قبل المصارف لتقييم المخاطرة الائتمانية عند منح القروض للشركات ويعتمد عليه كأساس في تسعير القروض وفي تقييم نوعية وجودة محفظة القروض، كما يستخدم أيضاً للتأكد من استمرار المشروع في الحياة الاقتصادية من خلال التعرف على مدى قدرة المشروع على الاستمرار في مزاولة نشاطه في المستقبل². وصاغ Sherrod نموذجاً وفق الشكل الآتي³:

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.1X_6$$

X_1 : رأس المال العامل/ إجمالي الأصول.

X_2 : الأصول السائلة/ إجمالي الأصول.

X_3 : إجمالي حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول.

X_4 : صافي الربح قبل الضرائب/ إجمالي الأصول.

X_5 : إجمالي الأصول/ إجمالي الالتزامات.

X_6 : إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول الثابتة.

¹ علي، غذوان علي (2014)، تباين نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تحديد المركز المالي للشركات: دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة البعث، المجلد 36، العدد 1، ص 209.

² السيدية، موفق أحمد علي؛ محمد الهاشمي، ليلى عبد الكريم (2016)، قياس مخاطر التعثر المصرفي باستخدام نموذج Sherrod: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، مجلة تكتيك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 36، العراق، ص 272.

³ Islam S. T. Babela and Renas I. Mohammed (2016): Business Failure Prediction using Sherrod and Kida Models: Evidence from Banks Listed on Iraqi Stock Exchange (2011 – 2014), Humanities Journal of University of Zakho, Vol. 4, No. 2, p.36.

ومن خلال عدد النقاط التي تحققها قيمة Z المحتسبة وفق هذا النموذج يتم تقييم المخاطر الائتمانية وقدرتها على الاستمرار، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (1-2-2):

الجدول (1-2-2) يبين درجة المخاطر الائتمانية وفق نموذج Sherrod

الفئة	درجة المخاطرة	قيمة Z
الأولى	الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	$25 \leq Z$
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس	$20 \leq Z < 25$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	$5 \leq Z < 20$
الرابعة	الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس	$-5 \leq Z < 5$
الخامسة	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	$Z < -5$

المصدر¹: الحمداني، رافعة ابراهيم؛ القطان، ياسين طه ياسين (2013)، ص 464.

وبعد الاطلاع على نموذج Sherrod يتبين أن هذا النموذج استخدم عدداً أكبر من النسب المالية المستخدمة في نموذج Altman ولم يميز بين الشركات الصناعية وغير الصناعية أو الشركات المدرجة أو غير المدرجة في البورصة، وإنما يمكن استخدامه للشركات كافة، الأمر الذي جعل المصارف تعتمد عليه بصورة كبيرة عند تقييم المخاطر الائتمانية.

وتشير العديد من الأبحاث إلى ضرورة عدم الاعتماد على نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات كمؤشر وحيد لتحديد المركز المالي ومدى كفاءة نشاط هذه الشركات، نظراً لوجود تباين في قيمة Z للنماذج الثلاثة السابقة².

وبناء على ما تقدم، يستنتج الباحث: إن النماذج السابقة والخاصة بالتنبؤ بالفشل المالي تتشابه فيما بينها من حيث شكل النموذج واعتمادها على نسب مالية عدة لتقييم المخاطر الائتمانية ومدى قدرة المشروع على الاستمرار في المستقبل، ولكنها تختلف عن بعضها البعض في مضمون النموذج، وذلك من حيث الوزن النسبي الذي أعطته لكل نسبة من تلك النسب المالية التي يشتمل عليها كل نموذج، وينبغي توخي الدقة والحذر عند تطبيق هذه النماذج للوصول إلى قرارات سليمة.

¹ الحمداني، رافعة ابراهيم؛ القطان، ياسين طه ياسين (2013)، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي،: دراسة تطبيقية في الشركات العامة للصناعات الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10، العراق، ص 464.

² علي، غزوان علي (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 220.

2.3. نموذج التنبؤ بتعثر الشركات KMV:

تأسست شركة (KMV) في عام 1989 وقد أصبح يطلق عليها لاحقاً Moody's KMV وهي شركة التصنيف الائتماني الشهيرة، ويحسب هذا النموذج تكرارات احتمالية التعثر بالاعتماد على هيكل رأسمال الشركة ومقدار التذبذب في عوائد الأصول والقيمة الحالية للموجودات، ويفضل تطبيق هذا النموذج على الشركات المساهمة العامة التي يتم تداول أسهمها في الأسواق المالية، ويتم ترجمة البيانات والمعلومات عن الشركة إلى احتمالية التعثر وفق ثلاث مراحل كالتالي¹:

(أ) يتم تقدير قيمة الأصول ومقدار التذبذب في عوائدها من خلال القيمة السوقية العادلة للأصول وليس على أساس القيمة الدفترية للأصول، ويستخدم نموذج KMV نماذج مختلفة من نماذج تسعير الخيارات في عملية تقييم الخصوم (الالتزامات).

(ب) احتساب البعد عن التعثر (DD) Distance to Default: ويفترض نموذج KMV أن التعثر يحدث عندما تنخفض قيمة الموجودات إلى مستوى معين مقابل قيمة جميع المطلوبات وقيمة الديون قصيرة الأجل، ويسمى هذا المستوى بنقطة التعثر (Default Point) ويمكن تحديد هذه النقطة وفق نموذج KMV من خلال المطلوبات قصيرة الأجل مضافاً إليها 50% من المطلوبات طويلة الأجل، أما البعد عن التعثر DD يتم حسابه على أنه عدد الانحرافات المعيارية ما بين الوسط الحسابي لتوزيع قيمة الموجودات ونقطة التعثر.

(ج) اشتقاق احتمالية التعثر: وذلك من خلال تحديد خارطة البعد عن التعثر لعينة كبيرة من الشركات خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم يتم تقييم محتويات الأصول الخالية من مخاطر التعثر، وتقييم محتويات الأصول المعرضة للمخاطر الائتمانية.

وتلجأ المصارف إلى نموذج KMV لتحديد الحدود الفعالة للقروض، وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الآتية للقروض المقدمة لمختلف الشرائح المقترضة²:

• العائد على القرض (R_i): ويتم حسابه وفق المعادلة الرياضية الآتية:

$$R_i = AIS_i - EGL_i = AIS_i - (EDF_i * LGD_i)$$

¹ عيسى، مهدي حنا نقولا (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 76.

² KIM, Juno (2005). A credit Risk Model For A agricultural Loan Portfolios Under The New Basel Capital Accord. PHD thesis, university of Texas, p. 34.

AIS_i: الأجر السنوية المترتبة على القرض ويعبر عنها: (الأجر السنوية المستحقة على القرض لصالح المصرف المقرض + الفاصل الزمني بين مواعيد تسديد أقساط القرض التي يسددها المقرض كلفة الأموال للمصرف).

EGL_i: الخسارة المتوقعة من القرض.

EDF_i: الاحتمال المتوقع لتخلف المقرض عن سداد الأقساط.

LGD_i: مقدار المبلغ المتوقع أن يخسره المصرف في حال تخلف المقرض عن السداد.

- **مخاطر القرض σ_i** : وتتمثل هذه المخاطر في احتمالية تبدل معدل التخلف عن سداد القرض SD_i حول قيمته المتوقعة ويمكن حساب مخاطر القرض وفق المعادلة الآتية:

$$\sigma_i = SD_i * LGD_i = \{EDF_i(1 - EDF_i)\}^{1/2} LGD_i$$

- **علاقة الارتباط بين حالات التخلف عن السداد P_{ij}** : يستخدم نموذج KMV مكونات العائد المنتظمة من عوائد الأسهم أو رأس المال لجهتين مقترضتين لأجل قياس مدى ارتباط خطر عدم السداد بين طرفين مقترضين، ويتم ذلك بناءً على العلاقة التاريخية المشتركة بين هذه العوائد.

3.3. نموذج مدير المحفظة (PM) Portfolio Manager:

يستند هذا النموذج على فكرة مفادها أن المدخلات تتبع التوزيع الطبيعي أي أنه يفترض أن جميع عوائد الأصول لكافة الشركات تتبع التوزيع الطبيعي، وإذا انخفضت عوائد الأصول فإن الشركة سوف تتعثر.

ويتكون نموذج مدير المحفظة من العمليات الآتية¹:

- رسم نماذج عدة من منحنيات التوزيع الطبيعي متعدد التباينات.
- تسجيل الشركات التي تتعثر عند كل عملية رسم لكل نموذج، بحيث يتم تعديل التصنيف الائتماني للمدخلات.
- تجميع الخسائر الناجمة عن تكرار هذه العملية بافتراض نتيجة خسارة التعثر (LGD).
- احتساب التوزيع الاحتمالي لخسائر المحفظة وقيمة التعرض للمخاطر (VAR).

¹ عيسى، مهند حنا نقولا (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 81.

وبما أن هذا النموذج يتبع التوزيع الطبيعي فإن نوعين فقط من المدخلات المستخدمة يجب أن تتوفر في هذا النموذج وهي كآلاتي:

- احتمالية التعثر (PD) لكل المقترضين خلال الفترة الزمنية المحددة.
- درجة ارتباط الموجودات داخل المحفظة.

يعتمد نموذج مدير المحفظة على ما يسمى بتكرارات التعثر المتوقعة Expected Default Frequencies (EDFs) وهي عبارة عن احتماليات تعثر مستخرجة من نموذج (Merton) للمخاطر الائتمانية، وبناءً عليه يمكن اعتبار مجموع تكرارات احتماليات التعثر المتوقعة (EDFs) هي أول مدخل في هذا النموذج¹.

4.3. نماذج تعتمد على حجم القرض:

تم تصميم هذا النموذج من قبل الباحثين (Anthony Saunders, Marcia Cornett)، حيث عمداً إلى تفسير هذا النموذج من خلال مقارنة حجم القروض في مصرفين مستقلين (A, B) مع حجم القروض في مصرف وطني كمعيار للمقارنة²، كما هو موضح في الجدول (3-2-1).

الجدول (3-2-1) توزيع محفظة القروض المصرفية حسب القطاعات

المصرف B	المصرف A	المصرف الوطني	البيان
10%	15%	10%	قروض عقارية
25%	75%	60%	قروض استهلاكية
55%	5%	15%	قروض الأفراد
10%	5%	15%	قروض أخرى

المصدر: ADU, Augusina (2011)

وعمد الباحثان إلى حساب مقدار انحراف أداء المصرفين A, B عن المصرف الوطني، وذلك بالاعتماد على حجم الأموال المخصصة في كل مصرف، وتم حساب الانحراف المعياري لمخصصات القروض في المصرفين وفق الصيغة الآتية³:

¹ De Servigny, Arnauds and Renault, Oliver, (2004), Measuring and Managing Credit Risk, New York, McGraw Hill. P. 225

² ADU, Augusina (2011). Op. Cit. p. 34-35.

³ شاهر، ثائر فيصل (2010)، الإحصاء في العلوم الإدارية والمالية (إحصاء 1)، ط: 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 145.

$$S = \sqrt{\frac{\sum(X_{ij}-X_1)^2}{N-1}}$$

- وبعد التطبيق نجد أن الانحراف المعياري للمصرف A هو 10.61% والمصرف B هو 26.69%، ومن تحليل الانحراف المعياري في كل مصرف نخلص إلى النتائج الآتية:
- الانحراف المعياري للمصرف A أقل من المصرف B، حيث أن تركيبة محفظة القروض في المصرف B تختلف بصورة واضحة عن تركيبة محفظة القروض للمصرف الوطني وتتركز محفظة قروض المصرف B على القروض الموجهة للأفراد.
 - يوفر الانحراف المعياري للمدير أو للمصرف أداة مناسبة لقياس درجة وحدود انحراف تركيبة محافظ القروض عن المعدل أو المعيار المحدد وهو في هذه الحالة المصرف الوطني.
 - الاستخدام الجزئي لنظرية المحفظة الحديثة يؤمن لمدير المصرف انطباعاً بدرجة تركيز القروض النسبي في محفظة القروض.

بناءً على ما تقدم يستنتج الباحث: إن جميع النماذج السابقة رغم اختلاف طبيعة وخصائص كل نموذج منها، فإنها تسعى إلى تقييم المخاطر الائتمانية وتقييم مدى قدرة المشروع على الاستمرار في نشاطه الاقتصادي. حيث تستخدم المصارف أو الشركات نماذج التمييز الخطي (Altman, Kida, Sherrod) لتقييم وضع الشركة ومدى إمكانية منحها للقروض، أو قد تلجأ إليه المصارف لتتبع نشاط الشركة المتحصلة على القرض ومعرفة مدى قدرتها واستمراريتها في تسديد الأقساط المترتبة عليها. في حين تلجأ المصارف إلى نماذج (KMV، PM)، النموذج المعتمد على حجم القرض) في المرحلة التي تم فيها منح القروض للشركات والوقوف على المخاطر الائتمانية المرافقة لمنح هذه القروض، وتبقى أفضلية تطبيق أو ملائمة نموذج دون غيره من النماذج السابقة لتقييم المخاطر الائتمانية وتحديد المركز المالي للشركات مرهونةً بخبرة وكفاءة القائمين على إدارة محفظة القروض المصرفية.

الفصل الثالث

أساليب ترشيد محفظة القروض المصرفية

تسعى المصارف إلى ترشيد إدارة محفظة القروض المصرفية وإدارتها بصورة سليمة، نظراً لتركز أغلب استثماراتها في هذه المحفظة، وتعد المخاطرة الائتمانية من أهم محددات محفظة القروض، الأمر الذي دفع بالمصارف إلى إيلائها اهتماماً بالغاً بغرض المحافظة على متانة وسلامة مراكزها المالية، إلى جانب مجموعة من المحددات الأخرى لمحفظة القروض كحجم المصرف، ومعدل توظيف الودائع، والسيولة، وكفاية رأس المال. كما أنه وفي ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق المالية واتساع حدة المنافسة بين المصارف وظهور مخاطر مصرفية جديدة، أصبح الاستقرار المالي والمصرفي من الأولويات التي تحظى باهتمام المصارف والجهات الإشرافية والرقابية في مختلف دول العالم، حيث عمدت لجنة بازل إلى وضع قواعد ومعايير احترازية للمصارف بهدف زيادة متانة وسلامة المراكز المالية للمصارف في مواجهة المخاطر الناشئة عن الأزمات المالية العالمية المحتملة. وسوف نركز في هذا الفصل على المباحث الرئيسة الآتية:

- **المبحث الأول:** إدارة المخاطر الائتمانية في محفظة القروض المصرفية.
- **المبحث الثاني:** المحددات الداخلية للمصرف ودورها في أداء محفظة القروض.
- **المبحث الثالث:** دور لجنة بازل للرقابة المصرفية في إدارة محفظة القروض.

المبحث الأول: إدارة المخاطر الائتمانية في محفظة القروض المصرفية

تعد المخاطرة الائتمانية من أهم المخاطر المصرفية التي تتعرض لها محفظة القروض، والسبب الرئيس لغالبية المشاكل التي يتعرض لها القطاع المصرفي وتعرّضه، لذلك ينبغي إدراك مفهوم المخاطر المصرفية بصورة عامة والمخاطرة الائتمانية بصورة خاصة وكيفية التحكم بها من أجل المحافظة على متانة وسلامة المركز المالي للمصارف وسلامة الاقتصاد بصورة عامة.

1. مفهوم المخاطر المصرفية:

يعود أصل كلمة **مخاطرة** إلى المصطلح اللاتيني Rescare أو Risque، ويعرف الخطر اصطلاحاً "بأنه ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الربية وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر، حيث يكون هذا الأخير إما تدهوراً أو خسارة"¹.

تعرف المخاطر بأنها: "حدوث شيء غير مرغوب به أو احتمال الانحراف عن المسار المحدد الذي يوصل إلى نتيجة غير متوقعة أو مألوفة"².

ومن منظور الإدارة المالية والمصرفية؛ يمكن تعريف المخاطر بأنها "حالة عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية، وينظر إليها كمقياس نسبي لمدى التقلب في العائد أو التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلاً"³.

كما تعرف المخاطر بأنها: "احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، ينتج عنه آثار سلبية لها قدر من التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح"⁴.

وبناءً على ما سبق يمكن القول: إن المخاطر المصرفية قد تؤدي إلى أحداث غير مرغوبة، ينتج عنها آثار سلبية تؤثر في تحقيق المصرف لأهدافه أو تعيق تطوره واستمراره، الأمر

¹ فرح، شعبان (2013)، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الويرة، الجزائر، ص 60.

² سلام، أسامة عزمي؛ موسى، شقيري نوري (2015)، إدارة الخطر والتأمين، ط 2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 20.

³ عيساوي، سهام؛ مرغاد لخضر (2014)، استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 5، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 152.

⁴ Keegan, M., (2004), Management of Risk, Principles and Concepts, Hm Treasury, The Orange Book, working paper, Crown copyright, London, UK, p. 9.

الذي يتطلب وجود إدارة متخصصة تعنى بالمخاطر وتضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة لمواجهتها أو إدارتها بصورة جيدة.

2. أنواع المخاطر المصرفية:

تواجه المصارف أنواع عدة من المخاطر المصرفية التي تؤثر على أنشطتها وعلى العائد من استثماراتها، يمكن ذكرها على النحو الآتي:

(أ) **مخاطر الائتمان:** تنشأ مخاطر الائتمان بصورة عامة من عمليات منح القروض، وتشتمل في الديون المعدومة، أي احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض على الوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة، الأمر يكبد المصرف أعباء مالية وخسائر اقتصادية وتكاليف إضافية لمتابعة القروض المتعثرة وخسارته للعديد من الفرص الاستثمارية¹.

(ب) **مخاطر السوق:** وهي المخاطر التي تواجه المصرف نتيجة التغيرات أو التوقعات المغايرة في أسعار السوق والمخالفة لتوقعات المصرف، أو نتيجة أداء ضعيف للمصرف في بيع أصول وأدوات مالية بصورة غير سليمة، وتصنف مخاطر السوق ضمن فئة مخاطر المضاربة، حيث أن هذا النوع من المخاطر يمكن أن ينتج عنه ربح أو خسارة للمصرف². وتتجسد مخاطر السوق في أحد المظاهر الآتية:

- **مخاطر التقلبات في سعر الصرف:** وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات في أسعار الصرف بين العملة المحلية والعملات الأخرى، حيث أن المصارف التي تتداول بهذه العملات لصالحها أو لصالح عملائها تتعرض لمخاطر التقلبات المعاكسة في أسعار الصرف وقد يؤدي ذلك إلى خسائر كبيرة سواءً بشراء العملات الأجنبية أو بيعها³. وقد تنتج مخاطر أسعار الصرف نتيجة لوجود تغيرات في أسعار الفائدة الأجنبية والمحلية أو نتيجة عوامل اقتصادية تؤثر على قيمة العملة مثل حجم المبادلات التجارية وتدفقاتها النقدية، أو نتيجة أحداث سياسية وتغير الأطراف المشاركة في السوق ولجوء

¹ البلتاجي، محمد (2012) المصارف الإسلامية: النظرية، التطبيق، التحديات، ط 1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ص 115.

² بدران، علي (2005)، الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2، مجلة الحاسب المجاز، الفصل الثالث، العدد 23، بيروت، لبنان، ص 11.

³ المالكي، زهراء ناجي عبيد؛ سعيد، أحمد محمد فهمي (2013)، دور معايير كفاية رأس المال المصرفي وفق مقررات بازل 1-2 في المخاطرة الائتمانية، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، جامعة بغداد، العدد 24، ص 235.

المضاربين إلى المتجارة بالعملات، الأمر الذي ينجم عنه تغيرات في حجم الطلب والعرض على العملة الأجنبية¹.

• **مخاطر التقلبات في سعر الفائدة:** تؤثر التقلبات في أسعار الفائدة على المصدر الأساس لربح المصرف والمتمثل في هامش الفائدة، والذي هو عبارة عن الفرق بين الفوائد المدفوعة على الودائع والفوائد المقبوضة على القروض والتسهيلات الائتمانية، وقد تؤثر التقلبات في سعر الفائدة على استثمارات المصرف في الأوراق المالية (السندات مثلاً) وبالتالي فإن هذه التقلبات تؤثر على عوائد المصرف وتجعله يجني مزيداً من الأرباح أو تجعله عرضة للخسارة².

• **مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية:** وتنشأ هذه المخاطر نتيجة تقلبات أسعار الأوراق المالية في أسواق رأس المال، سواء كانت هذه التقلبات بفعل عوامل حقيقية، أو عوامل مصنعة وغير أخلاقية كالإشاعات والاحتكار وهو ما يؤثر على القيمة السوقية لاستثمارات المصرف³.

• **مخاطر تقلبات أسعار السلع:** ويعد هذا النوع من أصعب أنواع المخاطر، نتيجة انخفاض السيولة في الأسواق السلعية مقارنةً بسوق العملات، وقد تلجأ المصارف إلى الاستثمار في سوق السلع (مشتقات نفطية، ذهب وغيرها من السلع)، حيث أن التغيرات في الطلب والعرض له تأثير كبير على الأسعار وبالتالي تعرض المصرف لمخاطر ارتفاع أو انخفاض السلع⁴.

وبناءً عليه يمكن القول بأن مخاطر السوق تعد من أكثر أنواع المخاطر التي يمكن أن تواجه المصرف وهي غير خاضعة لسيطرته، الأمر الذي يتطلب منه دراسة الأسواق بصورة جيدة ووضع الخطط المناسبة للتأقلم مع المخاطر الناشئة عنها.

¹ الفارس، عبد الرحيم فؤاد؛ الرفاعي، فراس أكرم (2013)، مدخل إلى الأعمال الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 134.

² محمد شاهين، محمد عبدالله (2018)، أسواق المال بين الأرباح والخسائر (العوائد والمخاطر)، ط:1، دار حميثرا للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ص 142.

³ محمد شاهين، محمد عبدالله (2017)، محافظ الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 253.

⁴ قندوز، عبد الكريم (2017)، الخيارات، المستقبليات والمشتقات المالية الأخرى، ط:1، إصدارات E-kutub Ltd، لندن، المملكة المتحدة، ص 97.

(ج) **مخاطر التشغيل:** وهي مخاطر الخسارة المباشرة وغير المباشرة نتيجة عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية للمصرف، وترتبط المخاطر التشغيلية بالعمليات التي تتم بصورة يومية والتي تتصف بأنها منخفضة الشدة وتكرر بوتيرة مرتفعة¹. وتشتمل المخاطر التشغيلية على العناصر الآتية²:

- الاحتيال الداخلي: وهو تلك الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية.
- الاحتيال الخارجي: وهو تلك الأفعال التي يقوم بها طرف ثالث بهدف الغش أو إساءة استعمال الممتلكات والتحايل على القانون.
- ممارسات العمل وأمان موقع العمل، والممارسات المتعلقة بالزبائن والمنتجات.
- الأضرار المرتبطة بالموجودات المادية، وتوقف العمل والخلل في الأنظمة التشغيلية.

ويرى الباحث أن المخاطر التشغيلية تعد من أصعب أنواع المخاطر من حيث الرقابة والقياس نظراً لتنوعها واحتوائها على كم هائل من الأمور الجزئية التي يصعب قياسها.

(د) **مخاطر السيولة:** تسعى المصارف إلى حجز مبالغ مالية بصورة أموال جاهزة لمقابلة احتياجاتها المتوقعة وغير المتوقعة، وتشير السيولة إلى مدى قدرة المصرف على إتمام معاملاته المالية ومواجهة أي زيادة في عمليات التمويل المفاجئة.

ويقصد بمخاطر السيولة: عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين أو المقترضين وقد يترتب على ذلك نشوء مخاطر أخرى كفقدان ثقة المودعين والمقرضين ومخاطر السمعة وتأثير كل ذلك على أرباح المصرف³.

(هـ) **مخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية:** تعتمد المصارف إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة وتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية سواء عبر شبكة الانترنت أو الخدمات الإلكترونية المقدمة عن طريق الهواتف النقالة، وقد غدت هذه الخدمات من أهم المزايا التنافسية بين المصارف، ومن المتوقع أن تزداد وتتطور هذه الخدمات بين المصارف والعملاء أو بين

¹ Matthews K. and Thompson J., (2008), The Economics of Banking, 2nd ed ,John Wiley & Sons, LTD, pp. 210-211

² الحمدوني، إلياس خضير؛ أحمد، عمار شهاب (2011)، تقدير الأخطار التشغيلية باستخدام منهج القياس الداخلي، مجلة تنمية الرافدين، العدد 111، بغداد، العراق، ص 53.

³ Stavroula, K., (2009), Risk management in banking; The case of Greek banking industry, Master Thesis, University of Macedonia, p. 20.

المصارف نفسها، وهذه الخدمات تحمل في طياتها العديد من المخاطر المصرفية، حيث أقرت لجنة بازل 2 بضرورة أن يكون هناك توازن بين المخاطر والفوائد الناجمة عن الخدمات الإلكترونية عن طريق تحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي تلازم الأنشطة الإلكترونية من خلال التركيز على أمن المعلومات ومتابعة العمليات الإلكترونية بصورة مستمرة¹.

(و) **مخاطر الالتزام والمخاطر القانونية:** ينشأ هذا النوع من المخاطر نتيجة التغيرات الطارئة في الأنظمة والقوانين النازمة لبنية العمل المصرفي، إضافةً إلى مخالفة أو انتهاك القوانين والتشريعات والقواعد والممارسات المفروضة من قبل الجهات الرقابية، كما تنجم هذه المخاطر نتيجة مخالفة أخلاقيات العمل، ويترتب عليها غرامات كبيرة وتصل إلى حد إيقاف المصرف عن مزاوله نشاطه².

وفيما يتعلق بالمخاطر القانونية، فهي المخاطر التي يتعرض لها المصرف جراء نقص أو قصور في المستندات أو عدم كفاية توثيق العقود، وقد يحدث هذا القصور نتيجة قبول ضمانات غير مستوفية للشروط القانونية مما يجعلها غير مقبولة أثناء فض المنازعات لدى المحاكم³.

(ز) **مخاطر السمعة:** وتنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم قدرة المصرف على بناء علاقات جيدة مع العملاء، كما تنشأ هذه المخاطر نتيجة إخفاق المصرف في الالتزام بالقوانين والأنظمة وقواعد السلوك والمعايير والممارسات السليمة⁴.

(ح) **المخاطر الاستراتيجية:** وتنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم انسجام الأهداف الاستراتيجية للمصرف مع الاستراتيجيات التي تم تطويرها والموارد التي تم توظيفها⁵.

وبعد هذا النوع من أهم المخاطر التي تتعلق بنشاط المصرف، وترتبط أساساً بالقرارات والسياسات التي تتخذها الإدارة العليا، وتختلف عن باقي المخاطر الأخرى في كونها أكثر عمومية واتساعاً، كما أنها ذات تأثير كبير على أنواع المخاطر الأخرى كافة.

¹ بدران، علي (2005)، مرجع سبق ذكره، ص12.

² Kondabagil, Jayaram (2007), Risk Management in Electronic Banking: Concepts and Best Practices, John Wiley & Sons (Asia) Pte. Ltd. P: 13

³ Ghosh, Amalendu (2012), Managing Risks in Commercial and Retail Banking, John Wiley & Sons Singapore Pte. Ltd. P: 12.

⁴ الشمري، صادق راشد (2011) الصناعة المصرفية الإسلامية: مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 48.

⁵ بوراس، أحمد؛ بريكة، السعيد (2014)، أعمال الصيرفة الإلكترونية: الأدوات والمخاطر، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ص277.

بناءً على ما تقدم يستنتج الباحث: إن المصرف يواجه مخاطر متعددة ويجب أن يكون هناك إدارة خاصة للمخاطر بصورة عامة ووحدة أو دائرة متخصصة بكل نوع من هذه المخاطر، بما يضمن سلامة أنشطة المصرف وأعماله وتحقيق عوائد جيدة، كما يضمن ذلك المحافظة على أموال المودعين والعملاء وتجنب الوقوع في خسائر كبيرة.

3. المخاطرة الائتمانية في محفظة القروض

تقوم إدارة المصرف بمنح القروض أولاً بتحقيق عائد جيد، وتعتمد محفظة القروض على أموال المودعين كمصدر أساس للتمويل وتقديم القروض، وتبقى إدارة المحفظة غير قادرة على تحديد العائد المتوقع بصورة دقيقة، نتيجة عدم قدرتها على الإحاطة بظروف المستقبل، مما يجعل قرار منح القروض مرتبط بدرجة المخاطر المتوقعة، وتعد المخاطر الائتمانية من أهم هذه المخاطر.

1.3. ماهية المخاطرة الائتمانية:

تسعى إدارة المحفظة إلى خلق حالة من التوازن بين العائد والمخاطرة، بحيث يكون العائد المتوقع من محفظة القروض كافٍ لتعويض المصرف عن المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها جراء تقديم القروض.

يمكن تصنيف عملية اتخاذ قرار منح القروض وفقاً لدرجة التأكد إلى ثلاث حالات وفق الآتي¹:

- **التأكد Certainly:** ويقصد بها قدرة متخذ القرار على تحديد نتيجة واحدة ومعروفة لقراره، ويكون فيها متخذ القرار على معرفة ودراية كاملة بالمستقبل.
- **حالة المخاطرة Risky:** وهي الحالة التي يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى واحدة من مجموعة نتائج ممكنة، وأن متخذ القرار يستطيع مسبقاً تقدير احتمالات كل هذه النتائج، وفي هذه الحالة يكون متخذ القرار على معرفة جزئية بالمستقبل.
- **حالة عدم التأكد Uncertainly:** وتعني أن اتخاذ القرار سيؤدي إلى مجموعة من النتائج الممكنة، إلا أن احتمال حدوث كل منها خارج إطار ما يتوقعه متخذ القرار، وفي هذه الحالة يكون متخذ القرار غير قادر على معرفة المستقبل.

¹ الراوي، خالد وهيب (2000)، الأسواق المالية والنقدية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، لبنان، ص 78-79.

وبناء على ما تقدم يمكن القول: إن حالة المخاطرة هي الحالة الأكثر شيوعاً واستخداماً من قبل إدارة المحفظة، حيث أن معظم قراراتها تترافق بدرجة من المخاطر، وأن هذه الأخيرة تتفاوت درجتها واحتمالاتها وفقاً لنوع القرض ومدته ومقداره وغيرها من الأمور التي تتعلق بالقرض.

2.3. مفهوم المخاطرة الائتمانية:

تشكل المخاطر الائتمانية تهديداً مباشراً لملاءة المصرف، حيث أنها لا تؤثر في قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته فحسب، وإنما يمكن أن تؤدي إلى خسائر كبيرة نتيجة خسارة مبالغ القروض الممنوحة وقد تصل إلى حد الفشل المالي للمصرف¹.

تعرف المخاطرة الائتمانية بأنها: "تلك المخاطر المرتبطة بحالات عدم التاكيد التي تؤثر في قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية"².

كما تعرف المخاطرة الائتمانية بأنها: "المخاطر الناشئة عن احتمال تعرض المصرف لخسائر كبيرة نتيجة عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في الموعد المحدد"³.

وبناء على ما تقدم يستنتج الباحث: إن المخاطرة الائتمانية تشكل النسبة الأكبر من المخاطر المصرفية التي تواجه المصرف بسبب طبيعة عمله القائمة على الإقراض، كما أنها تركز على عنصر الخسارة وتوقع المستقبل، وتنشأ المخاطرة الائتمانية نتيجة إخفاق أو توقف العملاء عن سداد التزاماتهم المستحقة تجاه المصرف، وقد تمتد آثارها إلى توقف المصرف عن الوفاء بالتزاماته تجاه الغير.

4. العوامل المؤدية لنشوء المخاطرة الائتمانية في محفظة القروض المصرفية:

تنشأ المخاطرة الائتمانية في محفظة القروض نتيجة عوامل خارجية تتعلق بالظروف الاقتصادية العامة وعوامل داخلية تتعلق بالبيئة الداخلية للمصرف، ويمكن ذكر هذه العوامل وفق الآتي:

¹ Ahmed, S. F; Malik, Q.A (2015), Credit Risk Management and Loan Performance: Empirical Investigation of Micro Finance Banks of Pakistan, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 5, Issue. 2. P. 575.

² McNeil, A., et al, (2005), Quantitative Risk Management, Concepts, Techniques and Tools, Princeton University press, USA, p. 4.

³ المكاوي، محمد محمود (2015)، الاحتياط ضد مخاطر التمويل المصرفي، دار الفكر والقانون، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ص 85.

أ. العوامل الخارجية¹:

- تغيرات في الأوضاع الاقتصادية: اتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد، حدوث انهيار غير متوقع في الأسواق المالية.
- تغيرات في حركة السوق، الأمر الذي يربط آثار عكسية على العميل بصورة مباشرة.

ب. العوامل الداخلية²:

- ضعف إدارة الائتمان في المصرف نتيجة عدم الخبرة أو عدم التدريب الكافي.
- عدم توافر سياسة ائتمانية واضحة أو رشيدة.
- ضعف سياسات تسعير القروض.
- ضعف الإجراءات المتعلقة بمتابعة القروض والمخاطر المتعلقة بها.

5. أنواع المخاطر الائتمانية:

تضم المخاطر الائتمانية أنواعاً متعددة من المخاطر، يمكن عرضها وفق الآتي:

- (أ) **مخاطر السيولة:** يعتمد المصرف إلى تقديم قروض ذات آجال مختلفة، وإبرام اتفاقيات جدولة أو تسويات لا تتناسب مع مصادر أموال المصرف، ويشكل ذلك عوامل ضاغطة ويزيد من مخاطر السيولة للمصرف وبصورة خاصة عندما يعتمد على الودائع الجارية في تمويل جزء كبير من القروض طويلة الأجل، وبالتالي فإن تقديم القروض أو التسهيلات الائتمانية يجب أن يتناسب مع مصادر أموال المصرف وتدفقاته النقدية لتجنب الاختناقات والأحداث المفاجئة³.
- (ب) **مخاطر تقلب أسعار صرف العملات:** تسعى إدارة المحفظة إلى الاهتمام بهذا النوع من المخاطر أثناء منحها للقروض والتسهيلات بالعملات الأجنبية، ويجب أن يراعى توافر مصادر

¹ الخطيب، سمير (2008)، قياس وإدارة المخاطر بالمصارف: منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف للنشر، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، ص 144.

² الفاموسي، ضياء عبد الحسين؛ هاشم، محمد هادي (2017)، دور التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني: دراسة حالة في مصرف الرشيد، مجلة التقني، المجلد 30، العدد 4، ص 273.

³ Jasiene, Meile, et al, (2012), Bank Liquidity Risk: Analysis And Estimates, Business, Management and Education, Vol. 10, Issue. 2. pp. 186 -204.

سداد ذات صفة مستقرة للعملاء، والتحقق من دورية هذه المصادر ومدى ملاءمتها مع آجال الديون بنفس العملة، وضرورة التحوط لتقلبات أسعار الصرف¹.

(ج) **مخاطر الاسترداد:** لا يستطيع المصرف توقع الاسترداد التي يمكن أن يحصل عليها في حالة عجز العميل عن السداد، حيث يتوقف ذلك على نوعية العجز والضمانات المقدمة من العميل، كما تنشأ مخاطر الاسترداد نتيجة تخلف كل العملاء عن الدفع في الوقت نفسه، ويقع المصرف بهذه المخاطر عندما يركز معظم قروض المحفظة في قطاع أو نشاط معين، وبالتالي فإن تدهور القطاع سيكون له آثار كارثية وسلبية على محفظة القروض².

(د) **مخاطر التركيز Concentration Risk:** وتنشأ هذه المخاطر نتيجة اعتماد المصرف في قروضه على التعامل مع زبائن محددين أو التركيز على صناعة أو قطاع اقتصادي معين في مناطق جغرافية واحدة³. ويسعى المصرف إلى دراسة جوانب التركيز الآتية⁴:

- **العملاء:** يجب توزيع قروض المحفظة بصورة جيدة من حيث عدد العملاء، كما يجب أن يراعى حجم القروض المقدمة للعميل الواحد بالنسبة لإجمالي المحفظة، وأن يتم وضع سقف محدد للتسليفات لا يمنح العميل فوق هذا الحد أية قروض.
- **النشاط:** يجب أن تقوم إدارة المحفظة بتقديم قروضاً إلى قطاعات اقتصادية أو صناعات مختلفة في مناطق متعددة، ووضع حدود إقراض واضحة لكل قطاع مع مراعاة تعليمات الجهات الرقابية بشأن تحديد السقوف الائتمانية.
- **الضمانات:** يجب أن تعكس الضمانات حالة السوق والمؤشرات الاقتصادية الكلية، كما يجب أن لا يتم التركيز على نوع معين من الضمانات.

¹ شاهين، علي عبدالله (2005)، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، فلسطين، ص 6.

² عيسى، مهند حنا نقولا (2004)، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، السلسلة 4، عمان، الأردن، ص 56.

³ Dullmann, Klaus; Nacny Masschelein (2006). Sector Concentration in Loan Portfolios and Economic Capital, Banking and Financial Studies, No. 9, Deutsche Bunds Bank. p.1.

⁴ مفتاح، صالح؛ معارفي، فريدة (2007)، المخاطر الائتمانية: تحليلها - قياسها - إدارتها والحد منها، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، جامعة الزيتونة، الأردن، ص 6.

- **الاستحقاقات:** يجب أن تضم المحفظة قروضاً باستحقاقات مختلفة سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، بحيث يمكن للمصرف الحصول على تدفقات نقدية بفترات مختلفة، الأمر الذي يضمن توفر سيولة كافية لدى المصرف وتقديم قروض جديدة.

(هـ) **مخاطر تبادل المعلومات:** وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة عدم الحصول على معلومات دقيقة عن العميل أو إخفاء حقائق عن المصرف، وتسعى أغلب المصارف والعاملين في مجال الائتمان إلى تبادل المعلومات عن العملاء، وقد عمدت أغلب السلطات الرقابية على المصارف على إنشاء وحدة متخصصة للإستعلام المصرفي عن العملاء، يمكن للمصارف الاستعانة بها في إدارة المخاطر وتقليل ممارسات الإقراض الخاطئة، إضافةً إلى ضبط السلوك الإقراضي وخفض حالات التعثر¹.

(و) **مخاطر تآكل الضمانات:** يقوم المصرف بالتحقق المستمر والدوري من عدم تراجع قيمة الضمانات وبصورة خاصة ضمانات (العقارات، الأوراق التجارية والمالية، التنازلات)².

(ز) **مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان:** يواجه المصرف أثناء منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم فحص جودة قسم الائتمان والوقوف على مواطن الضعف التي تتمثل بوجود ظاهرة القروض المتعثرة المستحقة، إضافة إلى عدم التركيز على المراحل التي تسبق منح الائتمان ومراجعتها بصورة دورية³.

6. مؤشرات قياس المخاطرة الائتمانية لمحفظة القروض المصرفية:

- تعمد المصارف إلى وضع حدود معينة للمخاطر على القروض، وتتوقف تلك الحدود على مدى قدرة المصرف في تحمل الخسائر ومستوى العائد المرغوب، ويمكن تحديد تلك الحدود بطرائق عدة على مستوى كل قرض أو على مستوى محفظة القروض ككل، ويتم ذلك وفق الآتي⁴:
- وضع قيود على الإقراض لبعض الصناعات أو القطاعات أو المناطق الجغرافية.
- وضع حد أقصى لإقراض العميل (25% من رأس مال العميل).

¹ برنيه، محمد يسر (2008)، تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 9.

² عفانة، محمد كمال (2018)، إدارة الائتمان المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 144.

³ مفتاح، صالح؛ معارفي، فريدة (2007)، المخاطر الائتمانية، مرجع سبق ذكره، ص 5.

⁴ اتحاد المصارف العربية (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 73.

وتختلف هذه الحدود من دولة لأخرى أو من مصرف للآخر حسب طبيعة نشاط العميل والقرارات والقوانين التي تفرضها السلطات الرقابية.

وتعتمد إدارة الائتمان في المصرف إلى استخدام مجموعة من البيانات والمؤشرات المالية لقياس حجم المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تتعرض لها وهي على النحو الآتي¹:

أ. البيانات المصرفية:

- بيانات عن تبويب المحفظة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي (ربعية أو نصف سنوية)، لمعرفة مخاطر تركيز محفظة القروض.
- بيانات عن توزيع المحفظة حسب التسهيلات المقدمة (بضمان عيني، بدون ضمان عيني).

ب. النسب المالية:

- نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية: وتستخدم هذه النسبة كمؤشر على مدى كفاءة المصرف في استخدام أصوله (القروض) وقياس فشل القروض كنسبة مئوية من إجمالي محفظة القروض².
- نسبة مخصص الديون المشكوك فيها إلى إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية: وهي تشير إلى الأموال المحتجزة من قبل المصرف لمواجهة الخسائر المحتملة من القروض³.
- نسبة صافي الديون المدومة إلى إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية: ويشير صافي الديون المدومة إلى الفرق بين الديون المدومة ومخصص الديون المشكوك فيها، وارتفاع هذه النسبة يشير إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمحفظة⁴.
- نسبة إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع (نسبة التوظيف المصرفي): ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى مستويات قياسية إلى تعرض أموال المودعين للمخاطرة¹.

¹ الخطيب، سمير (2005)، مرجع سبق ذكره، ص 163.

² Rose, (2002), Op, Cit, p. 149.

³ سلمان، نادية طالب (2014)، أثر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على كفاية رأس المال: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 41، ص 307.

⁴ الشمري، صادق راشد (2013)، استراتيجية إدارة المخاطر وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 106.

• نسبة القروض غير المضمونة إلى إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية: ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى تقديم المصرف قروضاً بدون ضمانات، مما يجعله عرضةً لمخاطر خسارة مبلغ القرض².

• نسبة القروض التي مضى على استحقاقها 90 يوماً أو أكثر ولم تسدد فضلاً عن السحوبات على المكشوف إلى إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية: وتشير هذه النسبة إلى مستوى القروض غير العاملة ومدى تطورها، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة تعرض المصرف للمخاطر الائتمانية³.

ويمكن لإدارة الائتمان مقارنة نتائج هذه النسب مع الضوابط والمعايير المخططة أو المحددة من قبل السياسة الائتمانية وتحديد الانحرافات وعدم تكرارها مستقبلاً.

بناء على ما تقدم يستنتج الباحث: إن التحدي الرئيس لإدارة محفظة القروض المصرفية يتجسد في إدراك وفهم العلاقة المتداخلة بين أنواع المخاطر المتعددة، وعادة ما تكون هذه المخاطر مترابطة مع بعضها البعض بصورة موجبة أو سالبة، حيث أن تخفيض مستوى الديون المشكوك فيها لا يخفض مخاطر الإقراض فحسب وإنما يخفض مخاطر السيولة ومخاطر السمعة، كما أن تخفيض أحد المخاطر يزيد من مخاطر أخرى، حيث أن قيام محفظة القروض بزيادة القروض العقارية ضمن مكونات المحفظة وتقليل القروض التجارية سيقلل مخاطر الإقراض ولكن سيزيد من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، حيث أن القروض العقارية تتم لفترات طويلة الأجل وبالتالي تكون أكثر عرضةً لتقلبات أسعار الفائدة.

¹ Cornett, M. M., McNutt, J. J., & Tehranian, H. (2006). Performance Changes around Bank Mergers; Revenue Enhancements versus Cost Reductions. Journal of Money, Credit, and Banking, the Ohio State University Press, Vol. 38, No.4, pp. 31-32.

² Md Ataur Rahman, et al, (2017), Impact of Financial Ratios on Non-Performing Loans of Publicly Traded Commercial Banks in Bangladesh, International Journal of Financial Research, Vol. 8, No. 1, p. 182.

³ Bank Supervision Department (2009), Guidelines on Credit Risk Management for Institutions Licensed to Conduct Banking Business Under the Banking ACT. Eastern Caribbean Central Bank, p. 15.

المبحث الثاني: المحددات الداخلية للمصرف ودورها في أداء محفظة القروض

يوجد مجموعة من العوامل الداخلية للمصرف التي تحدد دور المصرف في تمويل الأنشطة الاقتصادية من خلال منح القروض والتسهيلات المصرفية، وتختلف هذه العوامل من مصرف إلى آخر ومن بلد إلى آخر، ويهدف هذا المبحث إلى وضع تصور واضح لأهم العوامل الداخلية الخاصة بالمصرف التي تسهم في أداء المصرف بصورة عامة وأداء محفظة القروض بصورة خاصة.

1. حجم المصرف Bank size:

يسهم تحسن أداء المصارف في زيادة دورها في الاقتصاد، وإن أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة أداء المصرف هو حجم المصرف، حيث أن حجم المصرف الكبير يزيد من قدرته على تسخير قوى السوق وبلورة أنشطة اقتصادية عدة، والاستفادة من وفورات الحجم في الاقتصاد، إضافةً إلى فرض قراراتها الاستثمارية في السوق بقوة كبيرة مقارنة مع المصارف ذات الحجم الصغير¹.

كما يسهم حجم المصرف في تحديد ربحية المصرف، حيث أن المصرف ذو الحجم الكبير له تأثير على مختلف أنشطة المصرف بما في ذلك الفرص الاستثمارية، تنويع المحفظة، السمعة والوصول إلى الأسواق المالية بسهولة أكبر بالمقارنة مع المصارف الصغيرة، كما أن المصارف الكبيرة لديها القدرة على تنفيذ عدد كبير من الأنشطة المختلفة دفعة واحدة، ويمكنها تنويع محفظة القروض وبالتالي تخفيض مخاطر الائتمان².

1.1. إيجابيات حجم المصرف وسلبياته:

هناك إيجابيات وسلبيات لحجم المصرف، يمكن ذكر ذلك على النحو الآتي:

¹ Mwangi, Mirie (2018), The Effect of Size on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, European Scientific Journal, Vol.14, No.7, p. 373.

² Rahman.M. M; Hamid. Md. K.; Mannan Khan, Md. Abdul (2015), Article: Determinants of Bank profitability: Empirical Evidence from Bangladesh, International Journal of Business and Management; Vol. 10, No. 8. P. 140.

أ. إيجابيات حجم المصرف:

يتخذ حجم المصرف دوراً بارزاً في استقرار عمل المصرف، ويبدو ذلك من خلال النقاط الآتية:

- إن زيادة حجم المصرف تؤدي إلى زيادة أرباحه، كما تمكنه من بناء رأسمال أكبر، الأمر الذي يسمح له بالوصول إلى مصادر تمويل إضافية وأن يكون أقل عرضة لأزمات السيولة وصدمات الاقتصاد الكلي¹.
- يسهم حجم المصرف في زيادة الودائع المصرفية في المصارف الكبيرة، مما يشير إلى وجود رافعة مالية كبيرة، وبالتالي زيادة معدل العائد على حقوق الملكية بالمقارنة مع المصارف صغيرة الحجم².
- يسهم حجم المصرف في بناء سمعة جيدة للمصرف، ويسمح للمصرف بتقديم تسهيلات ائتمانية أقل مخاطرة وبجودة أعلى.
- وجود المصارف الكبيرة يجعل مهمة الجهات الرقابية أكثر سهولة، نتيجة وجود قواعد بيانات كبيرة موحدة ومتاحة للجهات الرقابية، في حين أن وجود عدد كبير من المصارف الصغيرة وموزعة على مناطق مختلفة من البلاد يجعل مهمة الجهات الرقابية أكثر صعوبة وبصورة خاصة عندما لا تتوفر لهذه الجهات الإمكانيات المطلوبة لعملية الرقابة.
- تتوافر للمصارف الكبيرة القدرة على رقابة ورصد الائتمان المقدم، ويمكنها ذلك من تقديم خدمات استعلام مصرفي وائتماني عدة للمصارف والمؤسسات المالية صغيرة الحجم.
- تتمتع المصارف الكبيرة بوفورات اقتصاديات الحجم، ويسمح لها ذلك بتنويع محافظ القروض الخاصة بها، من خلال تقديم القروض لقطاعات وأنشطة مختلفة وتحقيق ميزة نسبية وتنافسية بالمقارنة مع المصارف الصغيرة³.

¹ Sulub, Saed Ahmed (2014), Do the bank size, age, and leverage have an impact on its profitability? empirical research on Banking sector in Sudan, p.2. [Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=2417923](https://ssrn.com/abstract=2417923)

² Kzistami, Magof (2011). Does leverage have a strong impact on profitability? International Journal of Governance, Volume 1, Issue 3. www.ijgovernance.com/index.php/ijg/article

³ Alkhazaleh, A. M, Almsafir. M. (2014), Article: Bank Specific Determinants of Profitability in Jordan, Journal of Advanced Social Research Vol.4 No.10. p. 12.

ب. سلبيات حجم المصرف:

يمكن أن تؤدي زيادة حجم المصرف عن حد معين إلى أثر سلبي في الاستقرار المالي والمصرفي ويمكن ذكر ذلك وفق الآتي:

- تفاقم مشكلة المخاطر الأخلاقية Moral Hazard Problems: ويعود ذلك إلى حقيقة مفادها أن المصارف ذات الحجم الكبير هي مؤسسات تميل بصورة كبيرة للفشل (Too Big to Fail)، بالتالي تحظى بقسم كبير من الضمانات الحكومية، ونتيجة لذلك يعتمد مديرو هذه المصارف إلى زيادة حجم المخاطر نظراً لاعتقادهم بأن المصارف المركزية ستتدخل وتتخذ هذه المصارف في حال تعرضها للفشل المالي¹.
- تلجأ المصارف الكبيرة عادةً إلى فرض فوائد عالية جداً على القروض التي تقدمها إلى بعض الأنشطة التي تعجز المصارف الصغيرة عن تمويلها، مما يدفع المقترضين في هذه الحالة إلى القيام بمشاريع محفوفة بالمخاطر لكي يتمكنوا من سداد القروض، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المخاطر الائتمانية.
- إن كبر حجم المصرف مقاساً بإجمالي موجودات المصرف يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات بالنسبة للمصارف الكبيرة مقارنة بالمصارف الصغيرة².
- يؤدي انخفاض الكفاءة الإدارية في المصارف الكبيرة إلى زيادة المخاطر التشغيلية، نظراً لارتفاع تكاليف التشغيل الضخمة والمتمثلة في التكنولوجيا الكثيفة، الخدمات، البرامج التشغيلية وتكاليف البحث والتطوير، إضافةً إلى عدم التنويع الجيد في محافظ القروض وارتفاع المخاطرة الائتمانية³.
- إن المصارف الكبيرة أكثر تعقيداً من الناحية التنظيمية بالمقارنة مع المصارف الصغيرة، كما أن المصارف الكبيرة أكثر تأثراً بالمخاطر النظامية وتحديدًا عندما ترتبط أنشطتها بأنشطة السوق بصورة كبيرة⁴.

¹ Adusei Michael, (2015), Op Cit, p. 3.

² الحسين، بسام (2016)، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد 33، ص 83.

³ Aladwan, M. S.(2015), The impact of bank size on profitability: an empirical study on listed Jordanian commercial banks, European Scientific Journal December 2015 Vol.11, No.34. p. 218.

⁴ Laeven , Luc, et al (2014), Bank Size and Systemic Risk, IMF Staff Discussion Note, Research Department, SDN/14/04, p. 18.

2.1. قياس حجم المصرف:

يختلف قياس الحجم في المصارف والمؤسسات المالية عما هو عليه الحال في المؤسسات والشركات الأخرى، حيث تلجأ الشركات التجارية أو الصناعية أو الخدمية إلى استخدام اللوغارتم الطبيعي لإجمالي المبيعات أو اللوغارتم الطبيعي لمعدل دوران المبيعات في قياس حجم المنشأة أو الشركة¹. كما يمكن قياس حجم المنشأة باستخدام مؤشر إجمالي عدد الموظفين في الشركة إضافة إلى المؤشرين السابقين².

يتم قياس حجم المصرف باستخدام المؤشرات الآتية:

(أ) **إجمالي الأصول:** وهو المؤشر الأكثر شيوعاً في قياس حجم المصرف، ويعتمد عليه المنظمون والباحثون في قياس حجم المصرف بعد استخدام اللوغارتم الطبيعي لإجمالي الأصول³.

(ب) **إجمالي الإيرادات:** ويعتمد هذا المؤشر على التدفقات النقدية للمصرف، ويتم كذلك استخدام اللوغارتم الطبيعي لإجمالي الإيرادات⁴.

(ج) **حقوق الملكية:** ويتم قياس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكية بعد استخدام اللوغارتم الطبيعي لإجمالي حقوق الملكية، وتضم حقوق الملكية (رأس المال المدفوع، الاحتياطات والأرباح الموزعة)⁵.

(د) **إجمالي الودائع:** يتم قياس حجم المصرف باستخدام اللوغارتم الطبيعي لإجمالي الودائع بأنواعها كافة⁶.

(هـ) **مؤشرات أخرى:** يلجأ بعض الباحثين أو المحللين إلى استخدام مؤشرات أخرى لتحديد حجم المصرف مثل (إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، صافي الدخل، عدد العملاء، عدد الموظفين)، لكن هذه المؤشرات تعطي صورة مجزئة ولا تعبر عن حجم المصرف بصورة دقيقة⁷.

¹ Kumar, Neeraj, (2016), Firm Size and Profitability in Indian Automobile Industry, Pacific Business Review International, Volume 8, Issue 7, p. 71.

² Dogan, Mesut (2013), Does Firm Size Affect The Firm Profitability?: Evidence from Turkey, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.4, No.4, p. 55.

³ Schildbach Jan (2017), Large or small? How to measure bank size, Deutsche Bank Research, Frankfurt, Germany, p. 2.

⁴ Yuzhu, J. Xin W., (2015), Bank Size And Bank Valuation: A research project submitted in partial fulfillment of the requirements of the degree of master of science in finance, Simon Fraser University, p.6.

⁵ Adusei Michael, (2015), Op Cit, p. 9.

⁶ Kagecha, P. K., (2014), Bank Performance: Does Bank Size Matter?: A research project submitted in partial fulfillment of the requirements of the degree of master of Arts in Economics, University of Nairobi, p. 14.

⁷ Schildbach Jan (2017), Op Cit, p.2.

وبناءً على ما تقدم عمد الباحث إلى استخدام اللوغارتم الطبيعي لإجمالي الأصول عند قياس حجم المصرف وأثره على أداء محفظة القروض.

2. الودائع المصرفية:

تمثل الودائع شريان الحياة بالنسبة للمصارف، كما تعتبر المصدر الأساس لأموال المصرف وأكثرها خصوبة وأقلها تكلفةً، ويعتمد نجاح المصارف في أدائها لأعمالها وتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية لعملائها بدرجة كبيرة على حجم الودائع.

1.2. مفهوم الودائع المصرفية:

يشكل قبول المصارف للودائع خدمة كبيرة للاقتصاد الوطني، ويتجلى ذلك بتسهيل عمليات الدفع الناجمة عن التبادل التجاري واستخدام الأموال في المجالات المختلفة. وتعرف الوديعة لغة بأنها: إيداع شيء لدى شخص آخر لمدة معينة على أن يتعهد هذا الشخص برد الشيء نفسه عند الطلب، والوديعة؛ ما استودع، وأودع الشيء: صانه، وأودعه مالا: دفعه إليه ليكون وديعة¹.

أما الوديعة اصطلاحاً: فهي "الشيء الذي يترك عند الأمين"، أو "أنها توكيل بحفظ المال"². وفي المجال المصرفي تعرف الوديعة بأنها: "عقد يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقد وبوسيلة من وسائل الدفع ويلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حين حلول آجاله، كما يلتزم المصرف بدفع فوائد أو أرباح للمودع وحسب شروط العقد المتفق بينهم"³. كما تعرف الودائع المصرفية بأنها: "مبالغ نقدية مقيدة في دفاتر المصارف التجارية مستحقة للمودعين بالعملات المحلية أو العملات الأجنبية، وتتخذ هذه الودائع أكثر من شكل طبقاً للاتفاق المنظم للعلاقة بين صاحب الوديعة والمصرف"⁴.

¹ سمحان، حسين محمد (2000)، العمليات المصرفية الإسلامية: المفهوم والمحاسبة، ط 1، مطابع الشمس، عمان، الأردن، ص 14.

² محمد شاهين، محمد عبدالله (2017)، دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، دار حميثرا للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ص 127.

³ الشمري، صادق راشد (2014)، إدارة العمليات المصرفية: مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 432.

⁴ القزويني، شاكر (2003)، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 77.

2.2. أنواع الودائع المصرفية:

تصنف الودائع المصرفية إلى أنواع عدة يمكن ذكر أهمها على النحو الآتي:

(أ) **الودائع تحت الطلب Demand Deposits:** ويطلق عليها مسميات مختلفة (الحسابات الجارية Current Account، حسابات الشيكات Checking Accounts وحسابات عند الاطلاع Sight Account)¹.

ويشير هذا النوع من الودائع إلى اتفاق بين الزبون والمصرف يودع بموجبه الزبون مبلغاً من النقود لدى المصرف، بحيث يكون له الحق في سحبه في أي وقت ودون إخطار مسبق منه، ويمكن سحب الودائع تحت الطلب بدون إشعار مسبق وبمجرد تقديم الطلب إلى المصرف².

ويلجأ المودعين إلى هذا النوع من الودائع إلى استخدامها كأداة لتسوية معاملاته التجارية، بحيث يمكنه السحب منها نقداً أو بموجب الشيكات أو التحويل بين الحسابات المصرفية³. وتعد الودائع تحت الطلب من أهم الودائع المصرفية بالنسبة للمصارف، حيث تشكل مصدراً أساسياً لسيولة المصارف، وأن وزنها النسبي بالنسبة لإجمالي الودائع يحدد قدرة المصارف في التوسع أو الإنكماش في منح الائتمان، كما تشكل هذه الودائع التزاماً فورياً بالدفع على المصارف، الأمر الذي يتطلب من المصارف الاحتفاظ بجزء من السيولة لمواجهة حالات السحب المفاجئة⁴.

(ب) **الودائع للأجل Time Deposits:** وهي الودائع التي يتفق على عدم استردادها إلا بعد انقضاء أجل معين متفق عليه بين المصرف وصاحب الوديعة، ويعد هذا النوع من الودائع من أكثر مصادر التمويل الخارجية استقراراً للمصرف، مما يعطي المصرف مرونة أكبر في إقراضها أو استثمارها وتحصيل عوائد مجزية بالمقارنة مع الودائع تحت الطلب، كما تعتمد

¹ عبد الحميد، عبد المطلب (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² اللامي، علي حسين نوري (2016)، أثر الودائع في صافي دخل المصارف: بحث تطبيقي في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48، العراق، ص 366.

³ المصري، ميسون عبد الوهاب (2017)، الحماية القانونية للودائع المصرفية في سورية وأنظمة ضمان الودائع، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 42، ص 59.

⁴ سعيد، عبد السلام لفته (2006) تحليل الودائع المصرفية: نموذج مقترح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 11، العراق، ص 309.

المصارف إلى دفع معدل أعلى من الفوائد على هذا النوع من الودائع بهدف جذب وتشجيع أكبر قدر ممكن من الإيداعات¹.

وتجدر الإشارة أنه يمكن للمودع أن يسحب هذا النوع من الودائع قبل انقضاء المدة المحددة، ولكنه يمكن أن يخسر كامل أو جزء من الفوائد المستحقة على هذه الودائع، كما يجب على المودع أن يقوم بإخطار المصرف بفترة سابقة لعملية السحب².

(ج) ودائع التوفير: تمثل ودائع التوفير اتفاقاً يقضي بإيداع الزبون مبلغاً من النقود لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة معينة، ويحق للزبون السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون إخطار سابق منه، ولا يجوز كشف حساب التوفير ولا تمنح دفاتر شيكات لأصحابها، بل يتم منحهم دفاتر توفير يتم الإيداع والسحب بموجبها³.

3.2. معدل توظيف الودائع:

يشير معدل توظيف الودائع إلى مدى قدرة إدارة المصرف في توظيف موارده من الودائع في قروض وتسهيلات ائتمانية أكثر ربحية إذا ما تمت مقارنتها بمجالات استخدامات الأموال الأخرى. ويتم قياس معدل توظيف الودائع وفق الصيغة الآتية⁴:

$$\text{معدل توظيف الودائع} = (\text{إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية} / \text{إجمالي الودائع}) \times 100.$$

3. السيولة Liquidity:

تعد السيولة ضرورية لجميع المؤسسات المصرفية والأسواق المالية للمحافظة على استقرار النظام المالي، وتقوم المصارف بدور الوسيط المالي في النشاط الاقتصادي، حيث تعمل على تجميع وتعبئة الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي، وتوجيهها في صورة قروض وتسهيلات مصرفية إلى الوحدات ذات العجز المالي، الأمر الذي يترتب على المصارف تأمين السيولة الضرورية بالمبالغ المطلوبة في الوقت المناسب.

¹ المعاينة، وسام عبد الحميد كريم (2018)، أثر درجة استقرار ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية للفترة (2007-2016)، مجلة جامعة الحسين بن طلال، المجلد 4، العدد 1، الأردن، ص 11.

² محمود الفاتح، محمد المغربي (2016) نقود وبنوك، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 88.

³ اللامي، علي حسين نوري (2016)، ص 366.

⁴ Cornett, M. M., McNutt, J. J., & Tehranian, H. (2006). Op cit, pp. 31-32.

1.3. مفهوم السيولة المصرفية:

تشير السيولة بمعناها المطلق إلى "النقدية"، أما بالمعنى الفني فتشير إلى مدى قابلية الأصل للتحويل إلى نقد بسرعة وبدون خسائر¹.

وفي المجال المصرفي يقصد بالسيولة: "قدرة المصرف على تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة أو تقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة والمتمثلة بالنقد السائل في الأوقات التي يختارها العملاء"².

كما تعرف السيولة المصرفية بأنها: "قدرة المصرف على التسديد نقداً لجميع التزاماته والاستجابة لطلبات الائتمان، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض أصوله"³.

وتشير الأدبيات المالية إلى أن للسيولة ثلاثة أبعاد، يمكن ذكرها وفق الآتي⁴:

- **الوقت:** ويعبر عن السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجودات إلى نقد.
- **المخاطرة:** وهي احتمالية هبوط قيمة الأصل المراد تحويله، أو احتمالية تقصير أو إهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال.
- **التكلفة:** هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لابد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.

وتجدر الإشارة إلى أن المحافظة على مستويات كافية من السيولة يتوقف على المقدرة المالية لشركات الأعمال في مواجهة عملياتها النقدية المتوقعة وغير المتوقعة، وتقدير تدفقاتها النقدية دون أن يترك ذلك أثراً سلبياً في العمليات اليومية للشركات أو الوضع المالي للمصارف⁵.

¹ توفيق، محب خلة (2011)، الهندسة المالية: الإطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والاستثمار، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص 269.

² الكروي، بلال نوري سعيد (2009)، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة: دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 6، العدد 24، ص 248.

³ الموسوي، سعدي أحمد حميد (2015)، القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 4، ص 61.

⁴ حمد، خلف محمد ؛ ناجي، أحمد فريد (2017)، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52، ص 406.

⁵ Office of the Comptroller of the Currency (OCC), (2012). Liquidity: Safety and Soundness. Comptroller's Handbook, Version 1, Washington, USA. P. 3.

2.3. أهمية السيولة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها:

تتبع أهمية السيولة في المصارف من خلال دورها في مواجهة عمليات السحب المفاجئة أو غير المتوقعة للودائع غير المستقرة، إضافةً إلى عمليات الاقتراض المختلفة، وتتجلى أهمية السيولة وفق الآتي¹:

(أ) تدعيم ثقة المقترضين عن طريق بناء سمعة ائتمانية جيدة، وذلك من خلال سداد الالتزامات المستحقة في موعدها المحدد.

(ب) تمويل الدورة التشغيلية للمقترضين وضمان عدم توقف التمويل الضروري لإتمام أنشطتهم.

(ج) مواجهة الحالات الطارئة التي تتطلب توافر مبالغ نقدية جاهزة تكون في متناول يدها بصورة فورية.

وتعتمد إدارة المصرف إلى وضع تصور واضح لجملة العوامل التي لها تأثير كبير في حجم السيولة المصرفية، ومن أهم هذه العوامل الآتي²:

- عمليات الإيداع والسحب على الودائع.
- معاملات الزبائن مع الخدمة العامة.
- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف.
- موقف المصرف المركزي بالنسبة للمصارف.
- رصيد رأس المال الممتلك.

3.3. مصادر السيولة المصرفية:

تتوزع مصادر السيولة المصرفية بين الأصول السائلة وشبه السائلة، بحيث يمكن للمصرف استخدامها في الوفاء بالتزاماته دون أي تأخير وتقسّم بصورة أساسية إلى المصادر الآتية:

(أ) **الاحتياطيات الأولية:** وهي الاحتياطيات النقدية المتوافرة لدى المصرف والتي لا تحقق أي عائد: وتتألف من:

¹ كاظم، شيماء يونس (2014)، أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف: دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للفترة (1997-2011)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنتس البريطانية، فرع العراق، ص 57.

² وهيب، رجاء (2014)، إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 5، ص 265.

- **النقد في الصندوق:** وهو النقد الذي يملكه المصرف بصورة أوراق نقدية بالعملة المحلية أو الأجنبية إضافةً إلى المسكوكات المختلفة¹.
- **الودائع لدى المصرف المركزي:** ويعبر عنها بالاحتياطي القانوني، حيث تكون المصارف التجارية مجبرة على الاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها بصورة نقد سائل لدى المصرف المركزي دون أي فائدة على هذه الأرصدة².
- **الودائع النقدية لدى المصارف المحلية والأجنبية:** وتضم الأموال التي يودعها المصرف في المصارف الأخرى محلياً أو خارجياً بغرض المقاصة أو إتمام العمليات التجارية³.
- **الصكوك تحت التحصيل:** وتشمل الصكوك المودعة لدى المصارف الأخرى لتحصيلها ولم يتم استلام قيمتها بعد⁴.
- (ب) **الاحتياطيات الثانوية:** وتضم الأصول قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى نقد بوقت قصير عن طريق بيعها أو رهنها بأقل الخسائر، وتتألف من الآتي:
 - **أذون الخزينة:** وهي أوراق مالية حكومية قصيرة الأجل ذات درجة عالية من السيولة وقابلة للتداول ومخاطرة تكاد تكون معدومة، وتصدر الأذون بخضم وتلتزم الحكومة بدفع القيمة الاسمية المدونة على الأذون بتاريخ الاستحقاق⁵.
 - **الأوراق المالية:** كالأسهم والسندات وهي على درجات متفاوتة من السيولة، وتعد السندات الحكومية أكثر هذه الأنواع سيولةً بسبب ضمانها من قبل الحكومة⁶.

¹ الخنيسة، خليل (2015)، أثر السيولة ومخاطرها على ربحية المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد 5، ص 341.

² ملافخ العتيبي، فهد (2015)، تأمين الودائع المصرفية في الأنظمة العربية والأجنبية، ط 1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، ص 44.

³ Hemple , Georga , H., Simonson , Donald , G (1999): Bank management, 5th ed , New york , John Wiley And sons , Inc, p. 151 .

⁴ عبد السادة، ميثاق هاتف؛ ناظم، إلهام؛ سعيد، بلال نوري (2008)، تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية: دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 6، العدد 1، العراق، ص 122.

⁵ حموي، فواز صالوم؛ إسماعيل، محمد رمضان (2011)، إدارة المؤسسات والأسواق المالية، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، ص 126.

⁶ وهيبه، رجراج (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 264.

- الأوراق التجارية المخصوصة: وتتوقف سيولتها على درجة الثقة بهذه الأوراق وأجل استحقاقها، ويمكن تسهيل هذه الأوراق بصورة أسرع في ظل وجود سوق نقدية منتظمة توفر أكبر قدر ممكن من الثقة في التعامل بهذه الأوراق¹.

4.3. مؤشرات قياس السيولة المصرفية:

تلجأ المصارف إلى استخدام عدد من النسب المالية لمعرفة حجم السيولة المتوفرة لديها، وتحديد مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، إضافةً إلى تحديد مستوى السيولة الفائضة وانعكاس ذلك على ربحية المصرف.

وتعتمد أغلب المصارف إلى قياس مستوى السيولة من خلال مقياس ساكن يدعى نسب السيولة، ويتوقف ذلك على طريقة تبويب الموجودات والمطلوبات، حيث يتم تصنيف الموجودات بين سهلة التحول إلى نقد وبدون خسارة وأخرى بطيئة التحول إلى نقد، أما المطلوبات فتقسم إلى عناصر متغيرة تكون عرضة للسحب والتغير وأخرى مستقرة².

ومن أهم النسب المستخدمة لقياس السيولة الآتي:

أ) **نسبة الرصيد النقدي:** وتشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، والمصارف الأخرى، والأرصدة الأخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة لدى المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في مواعيدها المحددة. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالصيغة الآتية³:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = (\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى المصرف المركزي} + \text{الأرصدة}$$

$$\text{السائلة الأخرى/ الودائع وما في حكمها}) \times 100.$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها: جميع المطلوبات باستثناء حقوق الملكية.

¹ عقل، مفلح (2000)، وجهات نظر مصرفية، ط 1، البنك العربي، عمان، الأردن، ص 161.

² الجميل، سرمد كوكب (2011)، التمويل الدولي: مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، ط 1، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، ص 306.

³ الموسوي، سعدي أحمد حميد (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 66.

كما يمكن أن يتم حساب نسبة الرصيد النقدي وفق الصيغة السابقة بعد أن يتم تعديل مقام النسبة ليصبح إجمالي الأصول بدلاً من إجمالي الودائع¹.

(ب) **نسبة الاحتياطي القانوني:** تحتفظ المصارف أو قد تكون ملزمة بالاحتفاظ بنسبة معينة على شكل احتياطي قانوني أو إلزامي من إجمالي الودائع المتوفرة لديها لدى المصرف المركزي وبدون فائدة، ويتوقف حجم هذا الاحتياطي بناءً على قوانين وقرارات الجهات الإشرافية والرقابية المتمثلة بالسلطات النقدية. ويمكن أن يعبر عن هذه النسبة وفق الصيغة الآتية²:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \left(\frac{\text{الرصيد النقدي لدى المصرف المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \right) \times 100.$$

وتشير الصيغة السابقة إلى أنه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية، وبصورة خاصة في الظروف غير الاعتيادية وخلال الأزمات التي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد التزاماته المالية.

(ج) **نسبة السيولة القانونية أو السيولة العامة:** وتعتبر هذه النسبة عن مدى قدرة الاحتياطيات الأولية والثانوية للمصرف على الوفاء بالتزاماته في جميع الظروف، وتعد من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقدير حجم السيولة، ويعبر عنها بالصيغة الآتية³:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \left(\frac{\text{الاحتياطيات الأولية} + \text{الاحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \right) \times 100.$$

(د) **نسبة التوظيف:** يستخدم معدل توظيف الودائع كمؤشر على مستوى السيولة لدى المصرف، وتكمن أهمية هذا المعدل في أنه يمثل نظام إنذار مبكر لإدارة المصرف لمراجعة سياستها الخاصة بتوزيع الأصول والحفاظ على مستوى سيولة مقبول، ويعبر عنها بالصيغة الآتية⁴:

$$\text{نسبة التوظيف} = \left(\frac{\text{إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية}}{\text{إجمالي الودائع}} \right) \times 100.$$

¹ معهد الدراسات المصرفية (2012)، إدارة السيولة في المصرف التجاري، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، الكويت العاصمة، دولة الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 2، ص 3.

² الكروي، بلال نوري سعيد (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 250.

³ الصائغ، محمد جبار؛ أبو حمد، رضا صاحب (2006)، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 3، العدد 11، جامعة كربلاء، العراق، ص 10.

⁴ Constantin Zopounidis (2002), New Trends in Banking Management, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, New York, USA, p. 61.

هـ) **نسبة السيولة الحاضرة:** تستخدم للتعبير عن مدى كفاية السيولة الحاضرة في مقابلة الاحتياجات الفورية على طلبات السحب من الودائع، ويعبر عنها بالصيغة الآتية¹:

$$\text{نسبة السيولة الحاضرة} = \left(\frac{\text{النقد في الصندوق} / \text{الودائع وما في حكمها}}{100} \right) \times 100.$$

وبناءً على ما تقدم يمكن للباحث القول: إن هذه النسب تبقى مرهونة بالمحل أو الجهة أو المصرف الذي يقوم بتقييم مستوى السيولة وفقاً للغايات المرجوة من التحليل، كما أن طبيعة هذه النسب تبقى غير محددة بصورة دقيقة تسمح باتباعها في مختلف الاقتصاديات، حيث تنفرد كل جهة أو هيئة رقابية بتحديد النسبة التي تراها مناسبة تماشياً مع الأوضاع الاقتصادية لكل بلد.

4. كفاية رأس المال:

تختلف كفاية رأس المال في المصارف عما هي عليه في المؤسسات والشركات الاقتصادية، وتبدو أهمية رأس مال المصرف على الرغم من صغر حجمه بالمقارنة مع عناصر الخصوم في قائمة المركز المالي للمصرف بأنه يشكل صمام الأمان للمصرف في مقابلة أية مخاطر تهدد أموال المودعين.

1.4. مفهوم كفاية رأس مال المصارف

عند الحديث عن كفاية رأس مال المصرف لا بد من التطرق بدايةً إلى مفهوم رأس مال المصرف ومن ثم الانتقال إلى مفهوم الكفاية، بهدف تكوين صورة متكاملة عن كفاية رأس مال المصرف.

أ. مفهوم رأس مال المصرف:

يعد هيكل رأس المال ذي أثر هام على قيمة أي منشأة بصورة عامة²، ويتجلى ذلك بصورة رئيسة من خلال التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بالإضافة إلى تكلفة رأس المال³.

تأخذ المصارف دور الوساطة بين القطاعات التي لديها فائض في أموالها والقطاعات التي تعاني من العجز أو نقص في مصادر التمويل، وبمعنى آخر تقوم المصارف بالمتاجرة بأموال

¹ وهيبة، رجراج (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 267.

² Alexande, Carol; Sheedy, Elizabeth. (2008). The Professional Risk Management Guide To Finance Theory Application. PRMIA, USA. P. 173.

³ الحناوي، محمد صالح وآخرون (2009)، الإدارة المالية: التحليل المالي للمشروعات الجديدة. المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، ص 334.

المودعين، وبالتالي فإن رأس مال المصرف ليس له دور كبير في خلق قيمة مضافة للمصرف بصورة مباشرة، وتبدو أهميته الكبيرة في مواجهة الخسائر والمخاطر المتوقعة، وأنه مصدر ثقة لدى المتعاملين مع المصرف.

ويعرف رأس مال المصرف بأنه: "قيمة أصول المصرف التي تزيد عن إجمالي ديونه، ويعبر عن الملكية أو الممتلكات المقدمة من قبل المالكين بهدف الحصول على عوائد مستقبلية"¹.

يعتبر رأس المال نقطة البداية لانطلاق عمل المصرف، وأداةً لحماية أموال المودعين خلال ممارسة المصرف لنشاطه، إضافةً إلى دوره في تمثيل المالكين في إدارة المصرف وغيرها من الوظائف الأخرى².

ب. مفهوم كفاية رأس مال المصرف:

ظهر الاهتمام بكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف التجارية في منتصف القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة صدور قانون الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للمصارف التجارية وفقاً لعدد السكان المقيمين في المنطقة التي ينشط بها المصرف.

تطور الاهتمام بملاءة المصارف التجارية، حيث انبثقت عن بنك التسويات الدولية BIS لجنة بازل للرقابة على المصارف في عام 1974، وهدفت هذه اللجنة إلى ضمان الاستقرار المالي العالمي من خلال وضعها لإجراءات خاصة تعنى بكفاية رأس المال والمخاطر المتعددة³.

تعرف كفاية رأس مال المصرف بأنها: "المستوى اللازم من رأس مال المصرف، والذي تحدده السلطات التنظيمية والإشرافية ليضمن السلامة المالية المصرف، ويعتبر رأس مال المصرف كافياً إذا كان المصرف قادر على تغطية نفقاته التشغيلية ويوفر الحماية على أموال المودعين كلياً أو جزئياً في حال التصفية أو عندما يواجه المصرف خسائر معينة"⁴.

¹Al fawwaz, Torki. M; Al ragaibat, Ghazi. A (2015), Capital Adequacy of the Jordanian Banking Sector for the Period (2000-2013), International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol. 5, No.1, p. 183

²رمضان، زياد؛ جودة، محفوظ (2006)، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط 3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 56.

³داوود، محمد بدر (2017)، أثر محددات كفاية رأس المال على أداء المصارف التجارية السورية، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 23، ص 133.

⁴Ejoh, Ndifon Ojong. (2014), The Impact of Capital Adequacy on Deposit Money Banks' Profitability in Nigeria, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.12, p. 8.

كما تعرف كفاية رأس مال المصرف بأنها: "مقدار رأس المال الذي يكون مناسباً، بحيث يستطيع المصرف من خلاله أداء أنشطته كافة دون أن يتعرض للخسارة أو التصفية، كما تمثل العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به"¹.

تتجلى أهمية كفاية رأس المال في أنها تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على سلامة وقوة كلٍ من المصرف والنظام المالي بصورة عامة، كما أنها تمثل سداً أو حاجزاً في مواجهة أية خسائر غير متوقعة تؤثر في عمل المصرف ويمكن أن تلحق الضرر بأموال المودعين، ومن المتعارف عليه أن المصارف تعمل في ظل بيئة تنصف بعدم اليقين ومرجحة بدرجة عالية من المخاطر.

كما تشكل كفاية رأس المال صمام أمان بالنسبة للمنظمين والمساهمين والعملاء، يسهم في تقليل المخاطر المتوقعة التي تواجهها المصارف التجارية، وتحديدًا بالنسبة لتلك المعاملات التي تتم عبر الحدود، وأن الالتزام بقواعد تحديد كفاية رأس المال يحقق أفضل الممارسات بالنسبة للإدارة وسيزيد من تطبيق الحوكمة².

2.4. قياس كفاية رأس مال المصرف

يتوجب على المصرف بصورة عامة الاحتفاظ برأس مال مناسب لمواجهة الظروف الاقتصادية الطارئة أو حالات عدم التأكد المرتبطة بأنشطته، ويتم ذلك بصورة متكافئة مع طبيعة وحجم المخاطر المرتبطة بهذه النشاطات.

يتم حساب نسبة كفاية رأس مال المصرف وفق الصيغة الآتية³:

نسبة كفاية رأس مال المصرف = (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند أو التكميلي) / إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر $\times 100 \leq 8\%$.

وفي حال اقتضت نسبة الكفاية على رأس المال الأساسي يتم حسابها وفق الصيغة الآتية⁴:

نسبة كفاية رأس مال المصرف = (رأس المال الأساسي) / إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر $\times 100 \leq 4\%$.

¹ شيخ السوق، ريم (2017)، أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سورية: دراسة حالة، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 27، ص 164.

² Osama A. El-Ansary; Hassan M. Hafez (2015), Determinants of Capital Adequacy Ratio: An empirical study on Egyptian Banks, Corporate Ownership & Control, Volume 13, Issue 1, p. 806.

³ Ibid, p. 810.

⁴ اسلامبولي، مرام (2010)، استخدام مؤشرات لجنة بازل في رقابة المصرف المركزي على المصارف السورية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سورية، ص 31.

وبناء على ما تقدم يستنتج الباحث: إن مستويات رأس المال المنخفض تعني عدم القدرة على مواجهة الخسائر والأحداث غير المتوقعة وتعريض أموال المصرف والمودعين للمخاطرة، وأن احتفاظ المصرف برأس مال يفوق احتياجاته يعد دليلاً بارزاً على عدم كفاءة الإدارة في استخدام رأس مال المصرف ويؤثر سلباً على معدلات الربحية لديه.

وتبقى مسألة تحديد كفاية رأس المال في مواجهة المخاطر المصرفية تشكل التحدي الأكبر للسلطات الرقابية والمصارف على حد سواء، وأن ذلك يتوقف على طبيعة الأوضاع الاقتصادية لكل بلد.

المبحث الثالث: دور لجنة بازل للرقابة المصرفية في إدارة محفظة القروض

تعد لجنة بازل للرقابة المصرفية من أهم الجهات الإشرافية والرقابية التي تهدف إلى دعم واستقرار النظام المصرفي العالمي، وهي لجنة تعمل تحت إشراف مصرف التسويات الدولية (BIS)، وعمدت لجنة بازل إلى وضع قواعد ومعايير احترازية للمصارف بهدف زيادة متانة وسلامة المراكز المالية للمصارف في مواجهة المخاطر الناشئة عن الأزمات المالية العالمية المحتملة.

1. مفهوم لجنة بازل للرقابة المصرفية:

تأسست لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية من قبل محافظي المصارف المركزية في مجموعة الدول الصناعية العشر (G 10)* في نهاية عام 1974 تحت إشراف مصرف التسويات الدولية (BIS) في مدينة بازل في سويسرا، وقد أطلق عليها فيما بعد لجنة Cooke نسبةً إلى Peter Cooke مدير الرقابة المصرفية في بنك انكلترا المركزي، حيث أنه أول من دعى إلى تشكيل لجنة بازل في ذلك الوقت، وانتخب كأول رئيس لهذه اللجنة.

يعود تشكيل لجنة بازل إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وازدياد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها من قبل المصارف العالمية، والمنافسة القوية من جانب المصارف اليابانية للمصارف الأمريكية والأوروبية نتيجة وجود نقص في رأس المال لدى هذه الأخيرة، إضافةً إلى ظهور تطورات اقتصادية عدة كالخصخصة والعولمة والمشتقات المالية والتقدم الكبير في نظم المعلومات والتجارة الإلكترونية¹. حيث عمدت اللجنة إلى وضع قواعد ومعايير احترازية للمصارف بهدف زيادة متانة وسلامة المراكز المالية للمصارف في مواجهة المخاطر الناشئة عن الأزمات المالية العالمية.

* مجموعة الدول الصناعية العشر (G 10) هي مجموعة الدول التي وافقت على المشاركة في الاتفاقيات العامة للإقتراض (GAB) بغرض تزويد صندوق النقد الدولي (IMF) بأموال إضافية لزيادة قدرته على الإقراض، وتشكلت عام 1962 وتضم في عضويتها الدول الآتية: (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) لتتضم إليها سويسرا في عام 1964، كما انضمت إليها كل من إسبانيا وأستراليا في عام 2011، وبقي اسمها مجموعة الدول الصناعية العشر (G 10) دون تغيير حتى الوقت الراهن.

¹ شاشي، عبد القادر (2010) معايير بازل للرقابة المصرفية: اتفاقية بازل 2، ملتقى الخدمات المالية وإدارة المصارف الإسلامية، شهر آذار، جامعة سطيف، الجزائر، ص 7.

1.1. الهيكل التنظيمي للجنة بازل للرقابة المصرفية:

تتكون لجنة بازل من خمس مجموعات؛ مهمتها رفع التقارير والملاحظات إلى رئيس اللجنة، الذي يقوم بدوره برفع تقرير نهائي إلى مجموعة الحكام أو المحافظين الممثلين في لجنة بازل ورئيس الرقابة المصرفية في اللجنة (GHOS)، ويمكن ذكر هذه المجموعات وفق الآتي¹:

- مجموعة تطوير السياسة Policy Development Group.
- مجموعة الإشراف والتنفيذ Supervision & Implementation Group.
- مجموعة الرقابة على الضوابط الاحترازية الكلية Macroprudential Supervision Group.
- مجموعة خبراء المحاسبة Accounting Experts Group.
- مجموعة بازل الاستشارية Basel Consultative Group.

وتجدر الإشارة إلى أن كل مجموعة من المجموعات السابقة لديها مجموعات وفرق عمل فرعية متخصصة، إضافةً إلى قسم السكرتاريا الخاص باللجنة، الذي يتخذ من مصرف التسويات الدولية مقراً له ويتلقى دعماً كبيراً منه.

2.1. أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية:

تهدف لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، يمكن ذكر أهمها²:

- تبادل المعلومات حول التطورات في القطاع المصرفي والأسواق المالية وتحديد المخاطر الحالية أو المخاطر الناشئة عن النظام المالي العالمي.
- تبادل القضايا والتقنيات الرقابية والإشرافية لتعزيز التفاهم والتعاون عبر الحدود.
- وضع المعايير العالمية لتنظيم المصارف والإشراف عليها، إضافةً إلى وضع المبادئ التوجيهية والممارسات السليمة.
- معالجة الثغرات التنظيمية والإشرافية التي تشكل مخاطر على الاستقرار المالي.

¹ Basel Committee organization and governance (2018). https://www.bis.org/bcbs/organ_and_gov.htm. Updated 14 April 2018.

² Basel Committee, Purpose and Role, Updated 5 June 2018. <https://www.bis.org/bcbs/charter.htm>

- مراقبة تنفيذ المعايير المحددة في الدول الأعضاء وخارجها وضمان تنفيذها بصورة متسقة وفعالة من قبل المصارف.
- التنسيق والتعاون مع القطاعات المالية والهيئات الدولية التي تعنى بصورة خاصة بتعزيز الاستقرار المالي.

2. اتفاقية بازل الأولى (Basel I):

عقد محافظو المصارف المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر اجتماعهم في نهاية عام 1987 في مدينة بازل السويسرية، بهدف مناقشة التقرير الأول المقدم من قبل لجنة بازل، الذي تناول موضوع التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية المحلية فيما يتعلق بمعايير وقياس كفاية رأس المال للمصارف التي تمارس الأعمال الدولية، وتمخض عن هذا الاجتماع وما تلاه من مشاورات في عام 1988 صدور مجموعة من الأحكام والقواعد والمعايير بناءً على المقترحات المقدمة من قبل Peter Cooke لتعرف فيما بعد بمقررات لجنة بازل الأولى (Basel I) أو لجنة Cooke¹ وقد كان أول رئيس للجنة بازل وفق ما تمت الإشارة إليه سابقاً، وقد دخلت اتفاقية بازل الأولى حيز التنفيذ في عام 1992.

1.2. مبادئ اتفاقية بازل الأولى:

تضمنت اتفاقية بازل الأولى مبادئ عدة يمكن ذكرها وفق الآتي²:

- (أ) **التركيز على المخاطر الائتمانية:** عمدت لجنة بازل الأولى إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال وفقاً للمخاطر الائتمانية بصورة أساسية ومخاطر الدول، دون التطرق للمخاطر الأخرى.
- (ب) **الاهتمام بنوعية الأصول والمخصصات الواجب تكوينها:** دعت لجنة بازل الأولى إلى زيادة الاهتمام بنوعية الأصول وحجم المخصصات الضرورية، التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات الأخرى، ووفقاً لهذا المبدأ يجب أن لا تكون كفاية رأس المال في المصرف تزيد عن الحد الأدنى المقرر، أي أنه يجب أن لا تزيد نسبة كفاية رأس المال لدى المصرف عن (8%)، بينما لا تتوفر لديه المخصصات الكافية لمواجهة المخاطر المحتملة (المخاطر الائتمانية مثلاً).

¹ Basel committee on Banking Supervision (2013), The evolution of the Basel Committee: Challenges and opportunities Basel, <https://www.bis.org/speeches/sp130926.pdf>

² Basel committee on Banking Supervision (1988): International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, p.4-5. <https://www.bis.org/publ/bcb04a.pdf>

ج) تقسيم دول العالم إلى مجموعتين رئيسيتين وفقاً لأوزان المخاطر الائتمانية: عمدت لجنة

بازل الأولى إلى تقسيم دول العالم وفقاً للمخاطر الائتمانية إلى مجموعتين رئيسيتين، بينما تقوم السلطات الرقابية المحلية بتحديد المخاطر الأخرى (المخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية)، ويمكن ذكر هاتين المجموعتين وفق الآتي¹:

- **المجموعة الأولى:** وهي مجموعة الدول التي تتميز بوجود مخاطر متدنية، وتضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)* في ذلك الوقت، إضافةً إلى المملكة العربية السعودية التي قامت بعقد بعض الترتيبات الإقراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي.

- **المجموعة الثانية:** وهي مجموعة الدول التي تتميز بوجود مخاطر مرتفعة وتضم باقي دول العالم.

د) **تحديد أوزان ترجيحية مختلفة لمخاطر الأصول:** يهدف هذا المبدأ إلى وضع أسس محددة للمقارنة بين المصارف تبعاً إلى اختلاف النظم المصرفية، وتشجيع المصارف إلى توزيع الجزء الأكبر من مواردها في أصول ذات مخاطر متدنية نسبياً، وتم تحديد أوزان الأصول ضمن خمس مجموعات تتراوح مخاطرها بين (0%، 10%، 20%، 50%، 100%)، ويتحدد الوزن النسبي لدرجة خطورة الأصل على أساس قدرة الملتزم أو الكفيل أو طبيعة الضمان، كما أن إعطاء وزن مخاطر لأصل معين لا يعني بالضرورة أنه أصل مشكوك بتحصيله بذات الدرجة المعطاة، وإنما هو أسلوب ترجيحي للفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة²، ويمكن أن تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول داخل الميزانية كما هو موضح في الجدول (1-3-1):

¹ Ibid. p: 8.

* منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): أنشئت في عام 1960 من قبل 18 دولة أوروبية إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، بهدف إيجاد منظمة متخصصة بالتنمية الاقتصادية، وتضم في عضويتها حالياً 36 بلداً من مختلف الاقتصاديات.

² علي، معن عبود؛ الموسوي، عبد الوهاب محمد جواد (2007)، المصارف الإسلامية أمام تحديات لجنة بازل، محور الدراسات المالية والمصرفية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 4، المجلد 9، ص 282.

الجدول (1-3-1) الأوزان الترجيحية لمخاطر الأصول داخل الميزانية وفق مقررات بازل

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
0%	- النقدية. - المطلوبات من الحكومات المركزية والمصارف المركزية بالعملة المحلية والممولة بها. - المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول OECD ومصارفها المركزية. - المطلوبات بضمانات نقدية وبضمان الأوراق النقدية الصادرة عن الحكومات المركزية في دول OECD أو المضمونة من حكومات والمصارف المركزية في بلدان OECD.
10% أو وفق ما يتقرر محلياً	- المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية باستثناء الحكومة المركزية والقروض المضمونة.
20%	- المطلوبات من من بنوك التنمية متعددة الأطراف (مثل البنك الدولي) وكذلك المطلوبات المضمونة أو المغطاة بأوراق مالية من تلك المؤسسات. - المطلوبات من المصارف المسجلة في دول OECD والقروض المضمونة منها. - المطلوبات من شركات الأوراق المالية المسجلة في دول OECD والخاضعة لاتفاقيات رقابية. - المطلوبات من المصارف المحلية والقروض المضمونة خارج دول OECD والمتبقي على استحقاقها أقل من عام. - المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المحلية في دول OECD والتي لا تتضمن مطلوبات الحكومة المركزية والقروض المضمونة. - النقدية برسم التحصيل.
50%	- القروض المضمونة بالكامل برهونات عقارية سكنية يشغلها المقترضون أو الخاضعة للتأجير للغير.
100%	- المطلوبات على القطاع الخاص. - المطلوبات من المصارف المسجلة خارج دول OECD التي تبقى على استحقاقها فترة تزيد عن عام. - المطلوبات من الحكومات المركزية خارج دول OECD التي تبقى على استحقاقها فترة تزيد عن عام. - المطلوبات من الحكومات المركزية خارج دول OECD ما لم تكن ممنوحة بالعملة المحلية. - المطلوبات من الشركات التجارية المملوكة للقطاع العام. - المباني والآلات والأصول الثابتة الأخرى. - الاستثمارات في شكل مساهمات ولم تدخل في الميزانية الموحدة للمصرف. - الأدوات الرأسمالية التي أصدرتها مصارف أخرى. - باقي الأصول الأخرى.

Source: Basel committee on Banking Supervision (1988): International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, p.21-22.

وبناء على المعلومات الواردة في الجدول (1-3-1) يتم تحديد قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة وفق الصيغة الآتية:

قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة = قيمة الأصل × درجة المخاطرة.

وتحسب أوزان المخاطرة المرجحة بالنسبة للعناصر خارج الميزانية (الالتزامات خارج الميزانية) وفق الجدول (2-3-1):

الجدول (2-3-1) أوزان المخاطرة المرجحة للعناصر خارج الميزانية

وزن المخاطرة	البند خارج الميزانية
100%	بنود مثيلة للقروض (الضمانات العامة للقروض وغيرها من البنود).
50%	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الإداء (خطابات الضمان، والتوريدات وغيرها).
20%	بنود مرتبطة بمعاملات ذات مخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الإعتمادات المستندية).

Source: A new capital adequacy framework consultative paper issued by the Basel committee on banking supervision, Basel, June 1999. pp. 5-6.

وبناءً عليه يتم حساب أوزان المخاطرة بالنسبة للتعهدات خارج الميزانية¹: من خلال ضرب قيمة الالتزام في معامل ترجيح الخطر كما هو موضح في الجدول (2-3-1)، ثم يتم ضرب الناتج في معامل الترجيح للالتزام الأصلي أو البند المقابل له في أصول الميزانية في الجدول (1-3-1).

هـ) وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي: حيث عمدت لجنة بازل الأولى إلى تقسيم رأس مال المصرف إلى شريحتين أساسيتين وفق الآتي²:

- الشريحة الأولى (Tier 1): وتسمى رأس المال الأساسي Core Capital ويتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المحتجزة.
- الشريحة الثانية (Tier 2): وتسمى رأس المال المساند Supplementary Capital ويتكون من الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات إعادة التقييم والمخصصات المعدة لمواجهة المخاطر وخسائر القروض إضافةً إلى الإقراض متوسط وطويل الأجل المقدم من قبل المساهمين أو من غيرهم (القروض المساندة).

¹ ناصر، سليمان (2006) النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، العدد 6، ص 4.

² Roy, Debajyoti Ghosh, Et. Al (2013), Basel I To Basel II To Basel III: A Risk Management Journey Of Indian Banks, Journal of Management & Research, Volume 7, Issue 2, p. 5.

ويستثنى من رأس المال الأساسي: الشهرة، ومساهمات المصرف في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية التابعة له، والمساهمات المتبادلة بين المصارف¹. وبالتالي تم تحديد معدل كفاية رأس المال وفق الصيغة الآتية²:

$$\text{معدل كفاية رأس مال المصرف} = (\text{الشريحة الأولى} + \text{الشريحة الثانية} / \text{إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}) \times 100 \leq 8\%.$$

2.2. التعديلات التي أدخلت على بازل الأولى:

قام محافظو المصارف المركزية في لجنة بازل في عام 1995 بإدخال بعض التعديلات الجوهرية على معدل كفاية رأس المال الذي أقر في اتفاقية بازل الأولى عام 1988، وذلك نتيجة تزايد المخاطر المصرفية على المؤسسات الدولية، وقد أطلق البعض على هذا التعديل اتفاقية بازل (1.5)³، حيث عمدت اللجنة إلى إدخال نوعاً آخر من المخاطر وهو المخاطر السوقية إلى جانب المخاطر الائتمانية، وذلك من خلال إضافة شريحة ثالثة (Tier 3) لرأس المال تتمثل بالقروض المساندة لأجل سنتين تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط⁴.

كما عمدت التعديلات الجديدة إلى إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية بالحد الجبري (12.5)*، وبما أن المخاطرة السوقية تختلف من مصرف لآخر ومن بلد لآخر، فقد سمحت اللجنة للمصارف باستخدام الأساليب الخاصة بها في تقدير المخاطر السوقية عند حساب معدل كفاية رأس المال، وبالمقابل اقترحت اللجنة طرقاتاً إحصائية لقياس هذه المخاطرة، منها القيمة المقدرة للقيمة Value at Risk إضافةً إلى أساليب كمية ونوعية أخرى. ووفقاً لهذه التعديلات يتم حساب معدل كفاية رأس المال وفق الصيغة الآتية⁵:

¹ Basel Committee, International Convergence Of Capital Measurement And Capital (July 1988, Updated To April, 1998) <http://www.bis.org/publ/bcbasc111.pdf>.

² Juliusz, Jablecki, (2009), The Impact of Basel I Capital Requirements on Bank Behavior And the Efficacy of Monetary Policy, International Journal of Economic Sciences and Applied Research, Vol. 2, No. 1, pp. 18.

³ حشاد، نبيل (2005)، دليلك إلى المخاطر المصرفية: بازل 2، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ص 30.

⁴ Prakash, Anupam (2008), Article: Evolution of the Basel Framework on Bank Capital Regulation, Reserve Bank of India Occasional Papers Vol. 29, No. 2, p. 91

* يمثل الحد الجبري 12.5: ناتج قسمة العدد 100 على العدد 8 الذي يمثل الحد الأدنى لكفاية رأس المال.

⁵ Białas, Małgorzata; Solek, Adrian, (2010), Evolution of Capital Adequacy Ratio, Poland, Economics & Sociology Journal, Vol. 3, No 2, p. 50.

معدل كفاية رأس مال المصرف = (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة / الأصول
المرجحة بأوزان المخاطر + (المخاطر السوقية × 12.5)) × 100 ≤ 8%.

3. اتفاقية بازل الثانية (Basel II):

قامت لجنة بازل في عام 1999 بتقديم وثيقة تهدف إلى مراجعة اتفاقية بازل 1 لعام 1988 وتعديلاتها، واقرحت اللجنة أن يتم أخذ التصنيفات الخارجية للمصارف بعين الاعتبار بهدف الوصول إلى تصنيف أفضل للمخاطر الائتمانية¹، وتم نشر وثيقة المقترحات في عام 2001 وتلقت اللجنة تعليقات عدة على هذه الوثيقة، لتبدأ اللجنة جولة مناقشات جديدة في عام 2002، وتم الانتهاء من صياغة مقررات بازل 2 في عام 2004.

1.3. أهداف لجنة بازل 2:

- تهدف لجنة بازل 2 إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن ذكر أهمها²:
- توفير منتدى للحوار وتبادل المعلومات بين القائمين على الرقابة المصرفية، وتعزيز التعاون الإشرافي وتطوير السياسات والممارسات التي من شأنها بناء نظام مصرفي ومالي قوي.
- توفير مداخل متعددة لقياس المخاطر، حيث أنه يمكن لكل مصرف اختيار المدخل المناسب لأوضاعه ووفقاً للظروف الاقتصادية الخاصة بكل بلد.
- تعزيز آليات التنفيذ الفعلي للمبادئ التي قامت لجنة بازل 2 بوضعها، وتطبيقها في مجموعة واسعة من الدول.
- تشجيع الإفصاح الملائم للمعلومات وتعزيز انضباط السوق.

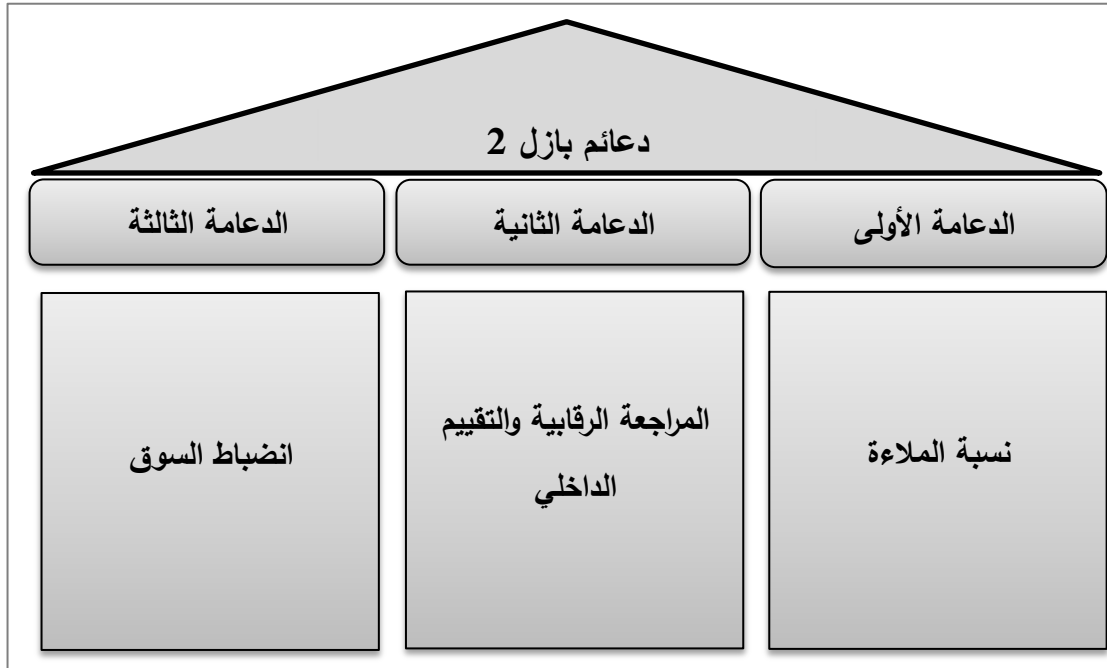
2.3. دعائم اتفاقية بازل الثانية:

تقوم اتفاقية بازل 2 على ثلاثة دعائم مكملة لبعضها البعض كما هو موضح في الشكل (1-3-1)، وهي مصممة لدعم الأهداف التشغيلية وتعزيز سلامة واستقرار النظام المالي والمصرفي وتحسين ممارسات إدارة المخاطر¹.

¹ عبد القادر، بريس (2013)، إدارة المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات بازل II و III ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 29، ص 34.

² Wellink Nout (2006), Goals and strategies of the Basel Committee (Central Bank Articles and Speeches), BIS Review 122/2006, <https://www.bis.org/review/r061214a.pdf>.

الشكل (1-3-1) دعائم بازل 2



Source: Balthazar, Laurent (2006): From Basel 1 to Basel 3: The Integration of State-of-the-Art Risk Modeling in Banking Regulation, First published by Palgrave Macmillan , P. 45.

- **الدعامة الأولى (نسبة الملاءة):** أبقت اتفاقية بازل 2 على نسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال عند 8% دون تغيير كما هي في اتفاقية بازل 1، إلا أنها عمدت إلى تغيير المنهجية المتبعة في تحديد الأصول المرجحة بالمخاطر من خلال إضافة نوع جديد من المخاطر هو مخاطر التشغيل²، وبناءً عليه يتم تحديد معدل كفاية رأس المال وفق الصيغة الآتية³:

$$\text{معدل كفاية رأس مال} = (\text{الشريحة 1} + \text{الشريحة 2} + \text{الشريحة 3} / \text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر} + \text{المخاطر السوقية} \times 12.5 + \text{المخاطر التشغيلية} \times 12.5) \times 100 \leq 8\%.$$

- **الدعامة الثانية (المراجعة الرقابية والتقييم الداخلي):** تهدف المراجعة الرقابية والتقييم الداخلي إلى التأكد من كفاية رأس المال بحسب نوعية المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وتشجيع المصارف على استخدام أفضل أساليب إدارة المخاطر وتحسين

¹ Rose, Peter. S & Hudgins, Sylvia. C (2010), Bank Management and Financial Services, Eighth Edition, McGraw Hill, p. 497.

² Van Greuning, Hennie; Brajovic Bratanovic, Sonja(2009), Analyzing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management, Third Edition. World Bank. © World Bank, p 131.

³ Białas, Małgorzata; Solek, Adrian, (2010), Op, Cite, p. 51.

الضوابط الداخلية، واقرحت بازل 2 أربعة مبادئ أساسية يجب أن تتبعها السلطة الرقابية وهي¹:

(أ) **المبدأ الأول:** يجب أن يكون لدى كل مصرف الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال لديه وفقاً لنوعية المخاطر التي يتعرض لها، ووضع استراتيجية مناسبة للحفاظ على مستوى رأس المال لديه.

(ب) **المبدأ الثاني:** يجب أن تقوم السلطة الرقابية بتقييم ومراجعة التقييمات الداخلية للمصارف التي تتعلق بمعدل كفاية رأس المال، والتأكد من قيام المصارف بالالتزام بالنسب المحددة من جانب السلطة الرقابية فيما يتعلق برأس المال.

(ج) **المبدأ الثالث:** يجب على الجهات الرقابية أن تتوقع بأن المصارف سوف تحتفظ بمعدل كفاية لرأس المال بصورة أعلى من الحد الأدنى المطلوب، كما يجب أن يكون لدى السلطة الرقابية القدرة على إلزام المصارف بالاحتفاظ بنسبة أعلى لمعدل الكفاية من الحد الأدنى المفروض.

(د) **المبدأ الرابع:** يجب أن تحاول السلطة الرقابية التدخل في مراحل مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، بهدف مواجهة المخاطر المحتملة للمصارف، كما يجب أن تطلب السلطة الرقابية من المصارف باتخاذ الإجراءات التصحيحية في حال عدم الاحتفاظ بمعدل الكفاية المطلوب.

- **الدعامة الثالثة (انضباط السوق):** تهدف هذه الدعامة إلى توفير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمتعاملين في السوق بتقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية وحجم رأس المال للمصرف، كما تساعد المصارف والمراقبين في إدارة المخاطر ودعم الاستقرار المالي، إلى جانب تلافي إغراق السوق بالمعلومات التي يصعب تحليلها أو استخدامها في التعرف على الحجم الفعلي للمخاطر التي تواجه المصارف².

¹ Bazel committee on Banking Supervision (2006), International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, A Revised Framework- Comprehensive Version, Bank for International Settlements, Bazel, Switzerland, pp 205 - 212.

² آدم، جعفر حسن البشير؛ فضل المولي، ابراهيم (2015)، معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 16، العدد 1، ص 99.

يلجأ المراقبون للعديد من الطرائق القانونية لإلزام المصارف باتباع متطلبات الإفصاح، وذلك من خلال إلزامها بنشر المعلومات في تقارير تكون متاحة للجمهور، ويتوقف مدى التزام المصارف بمتطلبات الإفصاح على السلطة الرقابية والمراقبين¹.

4. اتفاقية بازل الثالثة (Basel III):

قامت الجهة الرقابية في لجنة بازل للرقابة المصرفية، المكونة من محافظي المصارف المركزية بالإعلان عن حزمة من الإصلاحات المصرفية بتاريخ 12 من شهر أيلول عام 2010، وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة لدى مصرف التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية، وذلك في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي نتجت جزئياً عن تعاملات غير آمنة للمصارف وتمثلت في شح السيولة وضعف معايير منح الائتمان وتأثر أوضاع المصارف بتراكم المخاطر نتيجة ارتفاع ديونها وضعف رؤوس أموالها بالإضافة إلى عدم مناسبة حواجز السيولة (Liquidity Buffer)²، وتمت المصادقة على هذه الإصلاحات من قبل زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في كوريا الجنوبية في شهر تشرين الأول من عام 2010، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب بازل 3 إلى تعزيز وزيادة متطلبات رأس المال للقطاع المصرفي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية دون تدخل المصرف المركزي أو الحكومة قدر الإمكان.

تعد اتفاقية بازل 3 استكمالاً للجهود المبذولة من قبل لجنة بازل وهي مبنية على وثائق بازل 1 وبازل 2، وتضم مجموعة من الإصلاحات التي تطمح إلى تعزيز القوانين والرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة والشفافية في القطاع المصرفي³.

1.4. الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3:

عمدت بازل 3 إلى القيام بإصلاحات عدة أهمها⁴:

أ) إلزام المصارف بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يطلق عليه (رأس المال الأساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5% على

¹ عبد القادر، بريس (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 36.

² Basel Committee on Banking Supervision Basel III (2011): A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, June, p64.

³ معهد الدراسات المصرفية (2012)، اتفاقية بازل الثالثة، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، الكويت العاصمة، دولة الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 5، ص 3.

⁴ Vousinas, Georgios . L (2015), Supervision of financial institutions, Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 23, Issue 4, p: 394-395.

الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر وزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة 2% وفق اتفاقية بازل 2.

(ب) تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول، أي ان المصارف يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7%، وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع المصارف للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية للموظفين.

(ج) يجب أن تحتفظ المصارف بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين (0-2.5)% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى المصارف وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

(د) رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يتم تنفيذ هذه الإجراءات في مطلع عام 2019.

(هـ) متطلبات أعلى من رأس المال، وذلك بزيادة معدل كفاية رأس المال من 8% إلى 10.5% وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على تحسين جودة رأس المال.

(و) قامت اتفاقية بازل 3 بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال.

(ز) تشمل هذه الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة، حيث يتعين على المصارف تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بصورة أساسية من أصول عالية السيولة مثل السندات¹.

واقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتيين للوفاء بمتطلبات السيولة وفق الآتي²:

¹ صالح، مفتاح؛ فاطمة، رجال (2013)، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، اسطنبول، تركيا، (9-10) أيلول من عام 2013.

² العلي، علي حميد هندي؛ محسن، عواطف جلوب (2018)، مقررات لجنة بازل الثالثة وآثارها على النظام المصرفي العراقي: دراسة تحليلية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28، الجزء الثاني، جامعة واسط، العراق، ص 179.

- **النسبة الأولى:** للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio، وتستخدمها المصارف لمواجهة احتياجاتها من السيولة ذاتياً، وتعطى بالصيغة الآتية:

نسبة السيولة قصيرة الأجل LCR = (الأصول السائلة عالية الجودة / إجمالي التدفقات النقدية خلال 30 يوم) $\leq 100\%$.

- **النسبة الثانية:** وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio وتستخدم لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط وطويل الأجل، وتهدف إلى توفير موارد سيولة مستقرة للمصرف، وتعطى بالصيغة الآتية:

نسبة السيولة طويلة الأجل NSFR = (مصادر التمويل المتاحة والمستقرة / احتياجات التمويل المستقرة) $\leq 100\%$.

(ح) أضافت بازل 3 معياراً جديداً وهو الرافعة المالية Leverage Ratio، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية دون أخذ المخاطر المتعلقة بالاعتبار إلى رأس المال في الشريحة الأولى، ويجب أن لا تقل هذه النسبة عن 3%¹.

2.4. محاور اتفاقية بازل 3:

تشتمل اتفاقية بازل 3 على خمسة محاور أساسية هي²:

- **المحور الأول:** وينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس المال للمصارف، حيث يقتصر مفهوم رأس المال الأساسي على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. أما رأس المال المساند فقد اقتصر على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أي مطلوبات للغير على المصرف.

¹ كوكش، فلاح (2012)، أثر اتفاقية بازل على المصارف الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 3.
² عياش، زبير (2013)، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 455.

- **المحور الثاني:** تشدد مقترحات لجنة بازل على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.
- **المحور الثالث:** عمدت بازل 3 إلى إدخال نسبة الرفع المالي، بهدف وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي تقدم ضمانات إضافية في مقابلة المخاطر ومعايير الخطأ.
- **المحور الرابع:** يهدف هذا المحور إلى حث المصارف بأن لا تربط عمليات الإقراض التي تقوم بها بصورة كاملة بالدورة الاقتصادية، فتزيد التمويل في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع عن الإقراض في مرحلة الركود، الأمر الذي يطيل من المدى الزمني للركود.
- **المحور الخامس:** يركز هذا المحور على مسألة السيولة، التي تبين أثناء الأزمة المالية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق المالية، واقرحت اللجنة ضرورة اعتماد نسبتي في هذا المجال هما: نسبة السيولة القصيرة ونسبة السيولة الطويلة.

وبناءً على ما تقدم يتضح أن لجنة بازل تعتبر من أهم الجهات الإشرافية التي تركز على تدعيم رأس المال للمصارف وتحسين جودته، مع التركيز على وضع السيولة المصرفية وتعزيز مستوى الإفصاح والشفافية، بهدف الوصول إلى إدارة أفضل للمخاطر المصرفية وتخفيض خسائر محفظتي القروض والمحفظة الاستثمارية للمصارف في ظل التقلبات والأزمات الاقتصادية العالمية.

الجزء العملي

يهدف هذا الجزء إلى تحديد العوامل المؤثرة في أداء محفظة القروض المصرفية للمصارف عينة البحث باستخدام أساليب وأدوات الاقتصاد القياسي التي تبني أحكامها على المنطق والإستنباط، حيث تم تصميم الدراسة التطبيقية بعد تحديد مجتمع وعينة البحث موضوع الدراسة، إضافةً إلى جمع ووصف البيانات المالية لمتغيرات البحث ودراسة تطورها خلال الفترة الممتدة من (2012:Q1 - 2018:Q4)، كما تم في هذا الجزء اختبار نموذج البحث للمصارف عينة الدراسة بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي Eviews 10، واختبار الفرضيات المحددة واستخلاص النتائج ومناقشتها وصولاً إلى وضع جملة من التوصيات المناسبة.

وسوف نركز في هذا الجزء على الفصول الآتية:

- **الفصل الأول:** الأساليب القياسية المستخدمة وتصميم الدراسة التطبيقية.
- **الفصل الثاني:** الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات.

الفصل الأول

الأساليب القياسية المستخدمة وتصميم الدراسة التطبيقية

لم تعد الأبحاث العلمية في العلوم الاقتصادية والمالية تقتصر على استعراض النظريات الاقتصادية التي تبني أحكامها على المنطق والإستنباط، بل أصبح هدف هذه الأبحاث فهم الظاهرة المالية ومتغيراتها وضبط اتجاهاتها من خلال استخدام أساليب الاقتصاد القياسي. وبناءً عليه تم تصميم الدراسة التطبيقية من خلال تحديد مجتمع وعينة البحث موضوع الدراسة، وطرائق جمع ووصف البيانات المالية، وتحديد الآلية المناسبة لحساب قيم متغيرات البحث خلال فترة الدراسة. وسوف نركز في هذه الفصل على المباحث الآتية:

- **المبحث الأول:** نماذج بائل وتصميم الدراسة التطبيقية.
- **المبحث الثاني:** جمع ووصف بيانات متغيرات البحث.

المبحث الأول: نماذج بانل وتصميم الدراسة التطبيقية

تعد النماذج القياسية أداةً من أدوات التحليل الكمي التي تساعد الباحثين في التعرف على طبيعة متغيرات البحث، إضافةً إلى معرفة مدى ارتباط وتأثير هذه المتغيرات في بعضها البعض، وتعددت الأساليب والطرائق المستخدمة في تقدير وتحليل معادلات النماذج التي تصف سلوك الظواهر الاقتصادية والمالية، وبغرض تصميم الدراسة التطبيقية تم تحديد مجتمع وعينة البحث، ودراسة تطور كل من الودائع والقروض والتسهيلات الائتمانية للمصارف العاملة في سورية.

1. مفهوم نماذج البانل وأهميتها:

اكتسبت نماذج البانل اهتماماً متزايداً في الآونة الأخيرة وتحديدًا في الدراسات الاقتصادية والمالية، حيث تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن (T) وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية (N) على حد سواء والكامن في بيانات الظاهرة المدروسة¹. ويطلق على بيانات البانل التي يكون فيها عدد الوحدات المقطعية (N) مساوياً لعدد الفترات الزمنية (T) ببيانات البانل المتوازنة (Balanced Panel Data)، وعند اختلاف الفترات الزمنية من وحدة مقطعية إلى أخرى تسمى هذه الحالة ببيانات بانل غير المتوازنة (Unbalanced Panel Data)²، ويعبر عن الشكل العام لنماذج بانل وفق المعادلة الآتية³:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^k \beta_j \chi_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث أن: y_{it} : قيمة المتغير التابع في الوحدة المقطعية ($i=1,2,\dots,N$) عند الفترة الزمنية ($t=1,2,\dots,T$)، α_i : قيمة القاطع في الوحدة المقطعية i ، أي الأثر الفردي للوحدة المقطعية والثابت عبر الزمن، β_j : قيمة ميل خط الانحدار، أي أثر المتغير المستقل في المتغير التابع. $\chi_{j(it)}$: قيمة المتغير التفسيري ($j=1,2,\dots,k$) في الوحدة i عند الفترة t ، ε_{it} : تمثل حد الخطأ العشوائي في الوحدة i عند الفترة t .

تبدو أهمية نماذج بانل في الخصائص التي تتفرد بها والتي يمكن ذكر أهمها وفق الآتي:

¹ العبدلي، عابد (2010)، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المجلد 16، العدد 1، ص 16.

² Damodar N. Gujarati, (2004), Basic Econometrics, The McGraw-Hill, International Edition, 04th edition, p: 460.

³ Cheng, Hsiao (2003), Analysis of panel data 2nded, Cambridge university press, New York, p: 5.

- التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يمكن أن يفضي إلى نتائج متحيزة¹.
- تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي كبير، كما تمتاز بزيادة عدد درجات الحرية².
- توفر نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي تخفيها البيانات المقطعية، كما يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوك مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى³.
- تسهم بيانات بانل في الحد من مشكلة التغيرات المهمة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود إلى نتائج غير دقيقة ومتحيزة في الانحدارات المفردة⁴.
- القدرة على قياس التأثيرات غير الملحوظة (عدم التجانس أو الاختلاف) الخاصة بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية⁵.

2. طرائق اختبار استقرار السلاسل الزمنية لنماذج بانل:

- تعاني أغلب السلاسل الزمنية للمتغيرات من عدم الاستقرار أو بمعنى آخر تحتوي السلسلة الزمنية على جذر الوحدة (Unit Root)، وهناك طرائق عدة يمكن بواسطتها اختبار استقرارية (سكون) السلاسل الزمنية، يمكن ذكر أهمها على النحو الآتي:
- (أ) **الرسم البياني:** يعطي الرسم البياني تصور أولي عن مدى سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات⁶.
- (ب) **الاختبارات الكيفية:** ومن أشهر هذه الاختبارات: دالة الارتباط الذاتي (ACF) ودالة الارتباط الذاتي الجزئي (PACF)، وتسهم في إبراز بعض الخصائص العامة للسلسلة الزمنية⁷.
- (ج) **الاختبارات الكمية:** تهدف هذه الاختبارات إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة للتأكد من وجود جذر وحدة للسلسلة الزمنية من عدمه، وتحديد رتبة تكامل كل

¹ التميمي، زهرة عباس؛ حميد خديجة (2016)، منهج تحليل متجه الارتباط الذاتي (VAR) وتصحيح الخطأ (VEC) للبيانات اللوحية (Panel Data) مع حالة تطبيقية: الحسابات القومية لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (1970-2012)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد: 30، ص 8.

² Baltagi, B.H.(2005), Econometric Analysis Of Panel Data. 3rd Edition, Johan Wiley & Sons, Ltd. New York, USA, P: 9.

³ Alain Pirotte, (2011), Economics of panel data: Theory and application. Economica Edition, 1st Edition, p 45.

⁴ Dimitrios A; Stephen G. Hall, (2007), Applied Econometrics: A modern approach, 1st ed. Palgrave Macmillan, p: 344.

⁵ Greene, William., H., (2008), Econometric Analysis, New Jersey: Prentice Hall , 5 edition , p: 258.

⁶ Dahlhaus, R. (2000), Graphical interaction models for multivariate time series, metrika journal, © Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Vol. 51 Issue. 2, p: 51.

⁷ Gugarati ,Damoddar, (2005), Basic Economics , 5th Edition, McGraw Hill Education, New York, p:808.

متغير على حدة¹، حيث إن بعض السلاسل تستقر عند المستوى الأصلي وبعضها الآخر يستقر عند الفرق الأول أو الفرق الثاني.

تتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل (panel unit root tests) على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية (time series unit root tests)، نظراً لوجود محتوى معلوماتي مقطعي وزمني معاً، مما يؤدي إلى نتائج أكثر دقة فيما يتعلق بالاستقرار². ويوجد العديد من الاختبارات الكمية الخاصة بالكشف عن خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات بانل من أهمها: اختبار (LLC-LEVIN, LIN, CHU:2002) واختبار (IPS-IM, PESARAN,) (SHIN:2003)، ويعتمد كلا الاختبارين على اختبار ديكي فولر البسيط والموسع³.

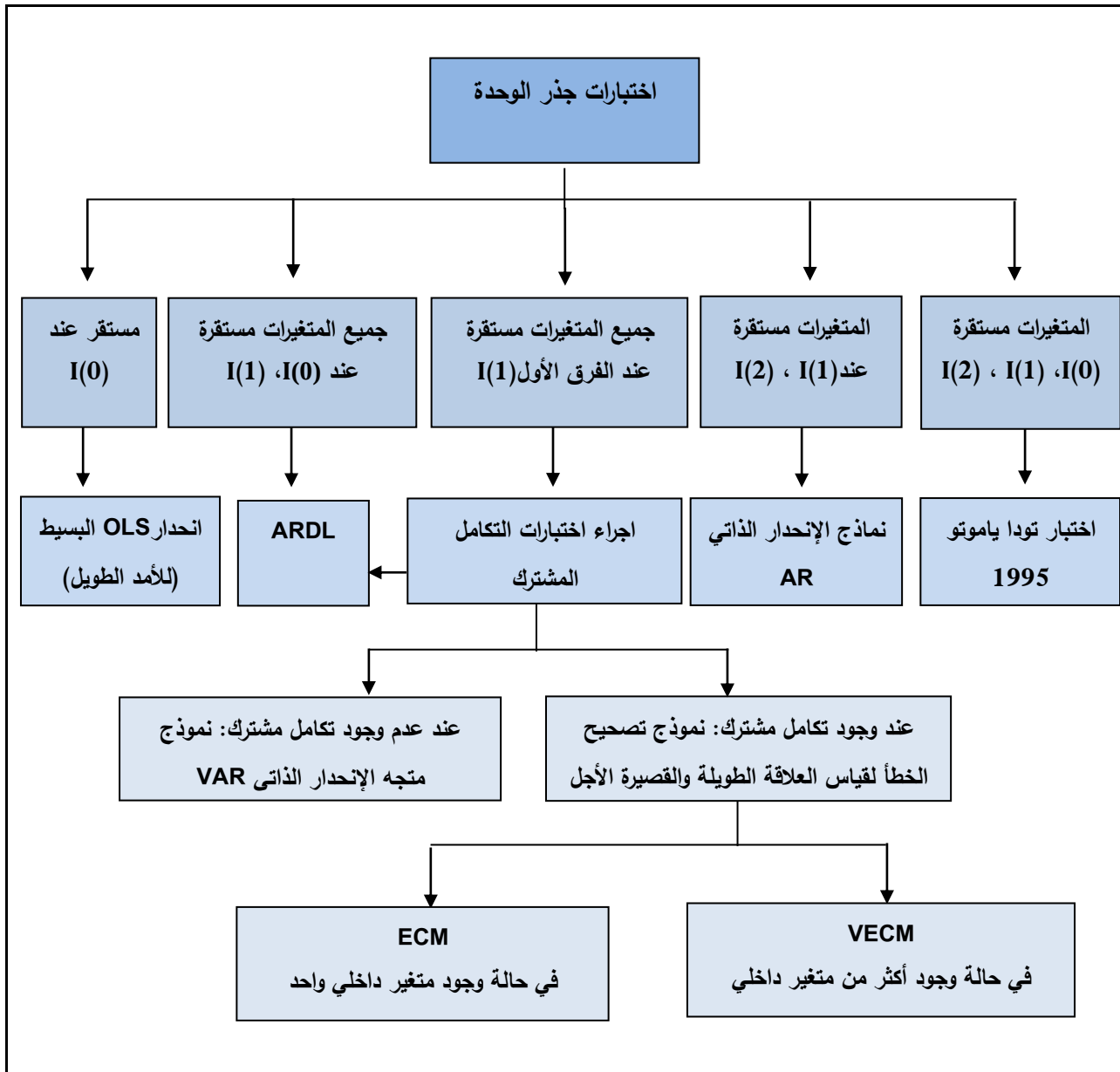
كما تحدد درجة الاستقرار الطريقة أو الاختبار الإحصائي المستخدم في القياس والتقدير كما هو موضح في الشكل (1-1-2).

¹ رشاد، ندوى خزعل (2011)، استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 19، بغداد، العراق، ص 268.

² John Thornton & Olumuyiwa S. Adedeji (2006), Saving, Investment and Capital Mobility in African Countries, Journal of African Economies, Vol. 16. No. 3. pp. 393-405.

³ Hurlin, C., Mignon, V., (2005), Synthesis of Unit Root Tests on Panel Data, University of Orleans, France, p: 5.

الشكل (1-1-2) مخطط هيكل الاختبارات القياسية



Source: Muhammad Saeed Ass Meo, Superior University Lahore , Pakistan.

<http://saeedmeo.blogspot.com/2015/12/time-series-model-selection-on-base-of.html>

3. النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل:

يوجد نوعين من نماذج بيانات البانل (البانل الساكن، البانل الديناميكي)، ويمكن توضيح كل

منهما وفق الآتي:

1.3 نماذج بيانات بانل الساكن (Static Panel):

تتقسم نماذج بيانات بانل الساكن إلى ثلاث نماذج أساسية وفق الآتي:

أ) نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model- PRM):

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البانل، ويعتمد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، ويعبر عن الشكل العام لهذا النموذج وفق المعادلة الآتية¹:

$$y_{it} = \alpha + \sum_{j=1}^k \beta_j \chi_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيث يبقى تفسير الرموز وفق ما تمت الإشارة إليه في المعادلة رقم (1).

ب) نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model- FEM):

يهدف هذا النموذج إلى معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة، ويعتمد على طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية (LSDV)، حيث يتم استخدام متغيرات صورية بقدر N-1 للسماح لمعلمة القاطع بالتغير بين المجاميع المقطعية، وبالتالي تجنب مشكلة التعددية الخطية النامة²، ثم يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. ويعبر عن هذا النموذج بعد إضافة المتغير الوهمي (D) في المعادلة رقم (2) ونحصل على المعادلة الآتية³:

$$y_{it} = \alpha_0 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j \chi_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

حيث إن: (D) هي المتغير الصوري، ويشير الحد $(\sum_{d=2}^N \alpha_d D_d)$ إلى التغير في المجاميع المقطعية للقاطع (α) من وحدة لأخرى.

يمكن توسيع نموذج التأثيرات الثابتة ليشمل التغيرات الزمنية (البعد الزمني) لكل وحدة من خلال إضافة متغير صوري يعبر عن تغير الزمن (T) إلى المعادلة رقم (3) لنحصل على المعادلة الآتية⁴:

$$y_{it} = \alpha_0 + \sum_{d=2}^N \alpha_{1d} D_{it} + \sum_{t=2}^T \alpha_{2i} T_{it} + \sum_{j=1}^k \beta_j \chi_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad (4)$$

ج) نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model- REM):

¹ Sevestre, partrik , (2002), Panel Data Econometrics, Dunod, Paris, France, P: 10.

² الجمال، زكريا يحيى (2012)، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، بغداد، العراق، العدد 21، ص 271.

³ Greene, William., H.,(2002), Econometric Analysis: Chapter 13 Model for Panel Data, 5th. ed. Prentice Hall, p. 258.

⁴ Greene, William., H., (2012), Econometrics Analysis, 7th ed., Pearson Education, Inc., NJ. p: 216

يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة كما هو الحال عليه في نموذج التأثيرات الثابتة، كما يعامل معامل القاطع α_i كمتغير عشوائي مقداره (μ) ، ويصبح القاطع: $\alpha_i = \mu + v_i$ وبالتعويض في المعادلة رقم (1) نحصل على معادلة نموذج التأثيرات العشوائية وفق الآتي¹:

$$y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j \chi_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it} \quad (5)$$

حيث أن: v_i : تشير إلى حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية (i)، ويطلق على نموذج التأثيرات العشوائية اسم نموذج مكونات الخطأ (Error Component Model) لأنه يحوي مركبين للخطأ هما (v, ε) ².

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن تقدير معاملات هذا النموذج باستخدام (OLS) لأنها تعطي مقدرات غير كفوءة ولها أخطاء قياسية كون تباينها المشترك لا يساوي الصفر، وإنما يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)³.

د) المفاضلة بين نماذج بيانات البانل الساكنة:

يتم المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية من خلال إجراء اختبار هيوسمان (Hausman Test)⁴، كما تتم المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة من خلال اختبار Fisher المقيّد⁵.

2.3. نماذج بيانات بانل الديناميكية (Dynamic Panel):

تستخدم نماذج بانل الديناميكية لتحديد الآثار والعلاقة قصيرة وطويلة الأجل للظاهرة المدروسة ومحدداتها، حيث تتطلب الدراسات الاقتصادية والمالية نماذج بيانات بانل تسمح بمزيد من التفاوت في معاملات النموذج للحصول على تقديرات متسقة تعكس السلوكيات المتباينة لمفردات العينة. ويشير كل من الباحثين (Pesaran & Smith) إلى أن تطبيق فرضية الدمج أو تساوي الميول في نماذج البانل الديناميكية يقود إلى مشكلة توصف بتحيز معاملات الميل غير المتجانسة

¹ Damodar N. Gujarati, (2004), Op cit, p: 470.

² الجمل، زكريا يحيى (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 273.

³ Greene, William., H., (2012), Op cit, p: 220

⁴ Hausman, J., (1978), Specification Test in Econometrics, Econometrica, Vol.46, pp.1251-1271

⁵ Torres- Reyna, O.(2007). Panel Data Analysis: Fixed And Random Effect using STATA. Princeton University, 2007. Available (online) <http://dss.princeton.edu/traning> accessed on 07/11/2017.

والتي تقضي إلى تقديرات غير متسقة¹. وقدم كل من الباحثين المذكورين طريقتين للتعامل مع التحيز الناتج عن الميول غير المتجانسة في نماذج البانل الديناميكية وهما: طريقة تقدير وسط المجموعة (MGE)، وطريقة تقدير وسط المجموعة المدمجة (PMGE)².

4. اختبار التكامل المشترك لنماذج بانل:

يختلف اختبار التكامل المشترك لنماذج بانل عما هو عليه في اختبار للسلاسل الزمنية المفردة، حيث إن اختبارات التكامل المشترك (أنجل وجرانجر، جوهانسن) للسلاسل الزمنية تعطي نتائج غير دقيقة في الحالات التي يكون فيها حجم العينة صغيراً، وهذا يضع شرطاً على استخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات³. ويوجد اختبارات عدة للتكامل المشترك لنماذج بانل من أهمها⁴: اختبار Pedroni، اختبار KAO، اختبار Johansen.

5. نموذج الانحدار الذاتي ذو المتباطئات الموزعة (ARDL):

تتطلب اختبارات التكامل المشترك (أنجل وجرانجر، جوهانسن) أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها $I(1)$ ، ونتيجة لهاتين المشكلتين أصبحت منهجية (Autoregressive Distributed Lag Model {ARDL}) للتكامل المشترك شائعة الاستخدام في الأبحاث العلمية خلال الآونة الأخيرة، حيث عمد مجموعة من الباحثين (Pesaran et.al, 2001) إلى طريقة تم فيها دمج نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Model) في نموذج واحد أطلق عليه (ARDL)⁵، ووفق هذه المنهجية يمكن أن يتم اختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية المتكاملة من الرتبة $I(0)$ و $I(1)$. وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها

¹ Pesaran, M.H. and R. Smith, (1995), Estimation of long-run Relationships from Dynamic Heterogeneous Panels, Journal of Econometrics, Vol. 68, pp. 79-113

² Pesaran, M.H., Y. Shin and R. Smith, (1999), Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels, Journal of the American Statistical Association, Vol. 94, pp.621-34.

³ Hassler. U, Jurgen. W (2005), Autoregressive Distributed Lag Models and Cointegration, Working Paper, NO. 2005/22, University Berlin, p: 5. This Version is available at: <http://hdl.handle.net/10419/28020>

⁴ Pedroni, P.(2004), Panel Cointegration: asymptotic and finite sample properties of pooled times series tests with an application to the PPP hypothesis, Econometric Theory, Published online by Cambridge University Press, Vol. 20, Issue. 3, pp: 597-625.

⁵ Pesaran .M, Shin. Y, and Smith. R, (2001), Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol(16), USA, p: 289.

وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بمدة واحدة أو أكثر¹. ويعبر عن الشكل العام لنموذج بانل (ARDL) وفق المعادلة الآتية²:

$$\Delta Y_t = c + B_1 Y_{t-1} + B_2 X_{1t-1} + B_3 X_{2t-1} + \dots + B_{k+1} X_{kt-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i} \Delta X_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k-1} \lambda_{(k+1)i} \Delta X_{kt-i} + \mu_t$$

حيث إن: Δ : الفروق الأولى، C : الحد الثابت، μ_t : حد الخطأ العشوائي، B : معاملات العلاقة طويلة الأجل. λ : معاملات العلاقة قصيرة الأجل، (p) تمثل فترة الإبطاء للمتغير التابع (y) ، $(q_1, q_2, \dots, q_k)$: تمثل فترات الإبطاء للمتغيرات المستقلة $(X_1, X_2, \dots, X_k)$ على الترتيب.

يتميز نموذج (ARDL) بمزايا عدة، يمكن ذكر أهمها على النحو الآتي:

- إمكانية تقدير العلاقة في الأجل الطويل والقصير في آن واحد، كما يمكن استخدامه في الحالات التي يكون فيها حجم العينة صغير، إضافةً إلى إمكانية تقدير التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية³.
- يساعد استخدام هذا النموذج في التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي، مما يجعل المقدرات الناتجة كفؤة وغير متحيزة.
- يأخذ نموذج (ARDL) عدد كافي من المتباطئات الزمنية للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام⁴.
- يعطي نموذج (ARDL) أفضل النتائج للمعاملات في الأجل الطويل، كما أن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بصورة كبيرة⁵.
- يمكن من خلال نموذج (ARDL) تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، فضلاً عن تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع،

¹ Nkoro, E., Uko, A. K., (2016), Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation, Journal of Statistical and Econometric Methods, Vol.5, NO.4, pp: 63-91.

² Pesaran .M, Shin. Y, and Smith. R, (2001), Op cit, p: 293

³ الشوريجي، مجدي (2009)، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مصر، ص 156.

⁴ Nkoro, E., Uko, A. K., (2016), Op cit, pp: 63-91.

⁵ Narayan, P.K. (2004), Fiji's tourism demand: the ARDL approach to Cointegration, Tourism Economics, Vol(10), Australia, p: 205.

وتُعدّ معلماته المقدرة للأجل القصير والطويل أكثر اتساقاً من تلك المقدرة بالطرق الأخرى لاختبار التكامل المشترك¹.

6. الاختبارات التشخيصية لنتائج نموذج (ARDL) المطبق:

يتم إجراء بعض الاختبارات التشخيصية لنتائج نموذج (ARDL) المطبق بغرض التأكد من صحة النتائج التي تم التوصل إليها، ومن أهم هذه الاختبارات:

(أ) اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج: يتم استخدام هذا الاختبار لمعرفة توزيع بواقي النموذج، ولمعرفة مدى التقارب بين القيم الفعلية والقيم المقدرة.

(ب) اختبار فترات الإبطاء المثلّي للفروق: يتم اختبار فترات الإبطاء المثلّي للفروق لقيم المتغيرات باستخدام معايير مختلفة أهمها (خطأ التنبؤ النهائي FPE، معيار معلومات أكيكي AIC، معيار شوارز SC، معيار حنان وكوين HQC، اختبار نسبة الإمكان الأعظم Likelihood Ratio). وتتفق جميع الاختبارات السابقة على أن فترة الإبطاء المثلّي هي تلك الفترة التي تعطي أدنى قيمة لمعظم المعايير عند إجراء اختبار فترات التباطؤ المثلّي².

(ج) اختبار معنوية المعلمات المقدرة للنموذج: يتم استخدام اختبار (WALD) للتأكد من مدى معنوية المعلمات المقدرة مجتمعةً لمتغيرات النموذج النهائي³.

7. تصميم الدراسة التطبيقية

تناولت الدراسة التطبيقية مجتمع المصارف العاملة في سورية، في حين اشتملت عينة البحث على المصارف التقليدية الخاصة السورية، وقد تم تحديد مجتمع وعينة البحث وفق الآتي:

1.7. مجتمع البحث

يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف العاملة في سورية، ويتكون القطاع المصرفي من 20 مصرفاً تقوم بتمويل أنشطة اقتصادية مختلفة من خلال فروعها الموزعة في أغلب المحافظات والمناطق السورية، وتتوزع بين ستة مصارف عامة مملوكة من قبل الدولة، وإحدى عشر مصرفاً تقليدياً خاصاً، وثلاثة مصارف إسلامية.

¹ شومان، عبد اللطيف حسن؛ حسن، علي عبد الزهرة (2013)، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونموذج توزيع الإبطاء، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34، المجلد 9، ص 184.

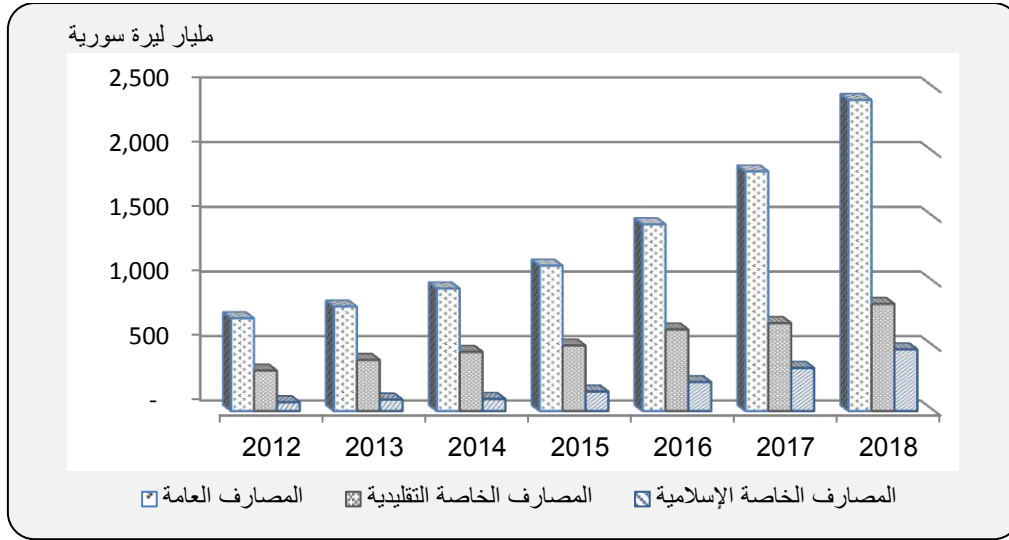
² النصار، عثمان؛ العواد، منذر (2012)، استخدام نماذج (VAR) في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، ص 337-360.

³ Ward, Michael D.; Ahlquist, John S. (2018). Maximum Likelihood for Social Science : Strategies for Analysis, Cambridge University Press. P: 36. ISBN 978-1-316-63682-4.

أ. تطور الودائع المصرفية بالليرات السورية لدى المصارف العاملة في سورية

ارتفعت الودائع المصرفية بالليرات السورية لدى المصارف العاملة في سورية بصورة عامة طيلة فترة الدراسة (2012-2018)، حيث بلغت لدى المصارف العامة 2,406 مليار ليرة سورية في عام 2018 مقارنةً بـ 718 مليار ليرة سورية في عام 2012، في حين بلغت الودائع لدى المصارف الخاصة 830 مليار ليرة سورية في عام 2018 مقارنةً بـ 313 مليار ليرة سورية في عام 2012، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فقد بلغت الودائع 477 مليار ليرة سورية في عام 2018 مقارنةً بـ 68 مليار ليرة سورية في عام 2012. كما هو موضح بالشكل رقم (2-1-2).

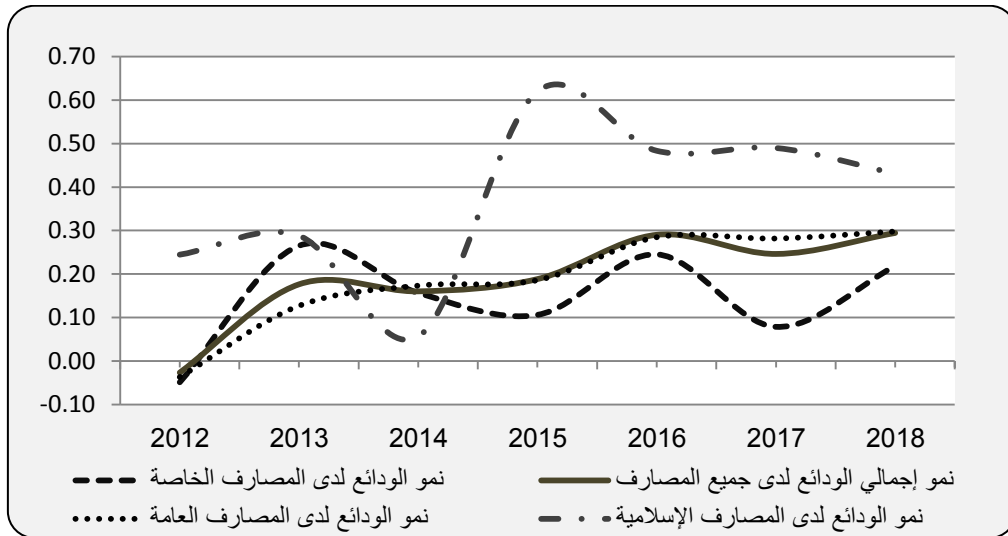
الشكل (2-1-2) تطور الودائع لدى المصارف العاملة في سورية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي

ومن خلال الشكل رقم (2-1-3) يلاحظ أن هناك تذبذباً في معدل نمو الودائع بالليرات السورية لدى المصارف العاملة السورية طيلة فترة الدراسة، حيث بلغ معدل نمو إجمالي الودائع للمصارف كافة نسبة 29% في عام 2018 مقارنةً بانخفاض معدل نمو هذه الودائع بنسبة 3% في عام 2012، حيث شهد عام 2012 قيام المودعين بسحب جزء من ودائعهم بالليرة السورية وقيامهم بشراء القطع الأجنبي (الدولار الأمريكي) نتيجة تخوفهم من انهيار العملة المحلية (الليرة السورية) وعدم قدرة المصارف على سداد مستحققاتهم، وذلك بسبب الأوضاع التي شهدتها سورية في بداية الأزمة، إضافةً إلى التحريض الذي مارسته العديد من الجهات الدولية وإطلاقها لمجموعة من الشائعات المضللة بخصوص انهيار القطاع المالي والمصرفي.

الشكل (3-1-2) نمو الودائع لدى المصارف العاملة في سورية

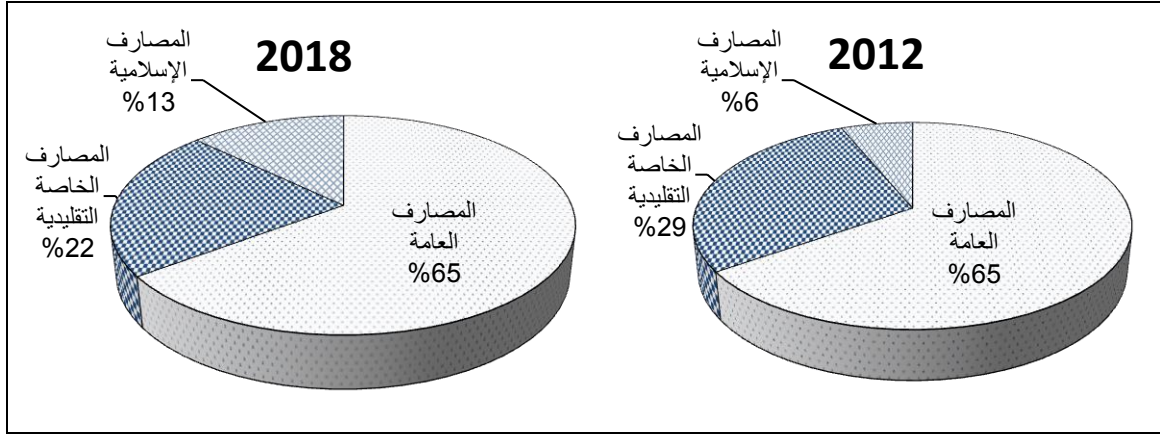


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي

يشير الشكل رقم (3-1-2) إلى نمو ودائع المصارف العامة بالليرة السورية بنسبة 30% في عام 2018 مقارنة بانخفاض نمو هذه الودائع بنسبة (4%) في عام 2012، كما نمت ودائع المصارف الخاصة بنسبة 22% في عام 2018 مقارنة بانخفاضها بنسبة (5%) في عام 2012. أما ودائع المصارف الإسلامية فقد نمت بنسبة 43% في عام 2018 مقارنة بمعدل نمو 24% في عام 2012.

ويظهر الشكل رقم (4-1-2) توزيع الودائع المصرفية بين المصارف العاملة السورية، ويلاحظ أن المصارف العامة تستحوذ على الجزء الأكبر من الودائع المصرفية طيلة فترة الدراسة، وتشكل نسبة ودائع المصارف العامة نسبة 65% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي خلال عامي 2012 و 2018، ويعود ذلك إلى أن مجمل ودائع مؤسسات القطاع العام يتم إيداعها لدى المصارف العامة، إضافةً إلى توافر عامل الثقة لدى العملاء بأن هذه المصارف مضمونة من قبل الدولة وبالتالي انخفاض المخاطرة، الأمر الذي دفع معظم المواطنين إلى إيداع أموالهم لدى هذه المصارف.

الشكل (2-1-4) توزع الودائع المصرفية بالليرات السورية بين المصارف العاملة السورية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي

ومن خلال الشكل رقم (2-1-4) يتضح تراجع حصة المصارف الخاصة التقليدية من إجمالي الودائع المصرفية، حيث بلغت هذه الودائع 22% من إجمالي الودائع المصرفية في عام 2018 مقارنةً بنسبة 29% في عام 2012، ويعزى ذلك إلى إجماع هذه المصارف عن استقطاب ودائع جديدة نتيجة عدم وجود قنوات ائتمانية إضافية أو عدم قدرتها على خلق منتجات مصرفية جديدة بسبب خروج العديد من المناطق عن سيطرة الدولة خلال فترة الدراسة وتوقف عمل بعض فروع هذه المصارف في مناطق عدة، كل ذلك دفع بهذه المصارف إلى عدم جذب ودائع جديدة تجنباً لدفع تكاليف أو فوائد إضافية على هذه الودائع.

كما أن المصارف الخاصة التقليدية البالغ عددها (11) مصرفاً لم تسع إلى فتح فروع جديدة بصورة متزايدة بالمقارنة مع المصارف الإسلامية، حيث يشير الجدول رقم (2-1-1) إلى أن عدد فروع المصارف التقليدية الخاصة وصل إلى 205 فروع في عام 2018 مقارنةً مع 203 فروع في عام 2012، في حين أن المصارف الإسلامية وعلى الرغم من عددها المحدود (3) مصارف، وصل عدد فروعها إلى 47 فرعاً في عام 2018 مقارنةً مع 40 فرعاً في عام 2012، وبالتالي واجهت المصارف الخاصة التقليدية منافسة قوية من قبل المصارف الإسلامية وخسارتها لنسبة 7% من إجمالي الودائع المصرفية في عام 2018 لصالح المصارف الإسلامية، وتمكنت هذه الأخيرة (المصارف الإسلامية) من الاستحواذ على جزء من الودائع المصرفية ووصل إلى نسبة 13% في عام 2018 مقارنةً بنسبة 6% في عام 2012 كما هو موضح بالشكل رقم (2-1-4)، إضافةً إلى سعي المصارف الإسلامية الدؤوب لاستقطاب ودائع جديدة وتوظيفها وفق صيغ إسلامية تلقى قبولاً متزايداً من قبل العملاء المصرفيين.

الجدول (1-1-2) عدد فروع المصارف العاملة في سورية

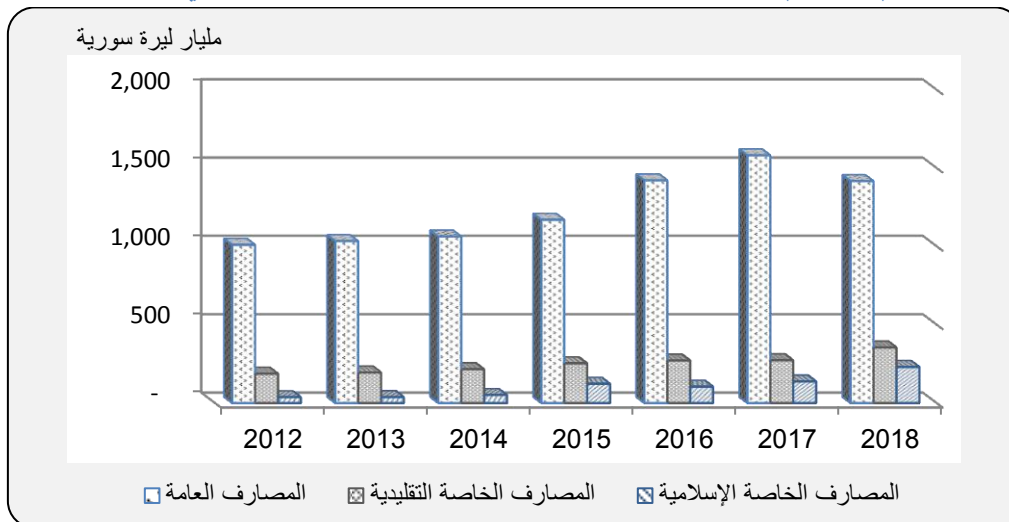
عدد فروع	العام	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المصارف العامة	298	301	302	302	302	302	302	302
المصارف الخاصة التقليدية	203	203	202	198	200	202	205	205
المصارف الخاصة الإسلامية	40	40	42	44	45	45	47	47
إجمالي عدد فروع المصارف	541	544	546	544	547	549	554	554

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي

ب. تطور التسهيلات الائتمانية بالليرات السورية لدى المصارف العاملة في سورية

ارتفعت التسهيلات الائتمانية بالليرات السورية لدى المصارف العاملة في سورية بصورة عامة طيلة فترة الدراسة (2012-2018)، حيث بلغت لدى المصارف العامة 1,416 مليار ليرة سورية في عام 2018 مقارنةً بـ 1,009 مليار ليرة سورية في عام 2012، في حين بلغ حجم التسهيلات الائتمانية للمصارف الخاصة 354 مليار ليرة سورية في عام 2018 مقارنةً بـ 187 مليار ليرة سورية في عام 2012، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فقد بلغت التسهيلات الائتمانية 230 مليار ليرة سورية في عام 2018 مقارنةً بـ 37 مليار ليرة سورية في عام 2012. كما هو موضح بالشكل رقم (5-1-2).

الشكل (5-1-2) تطور التسهيلات الائتمانية لدى المصارف العاملة في سورية

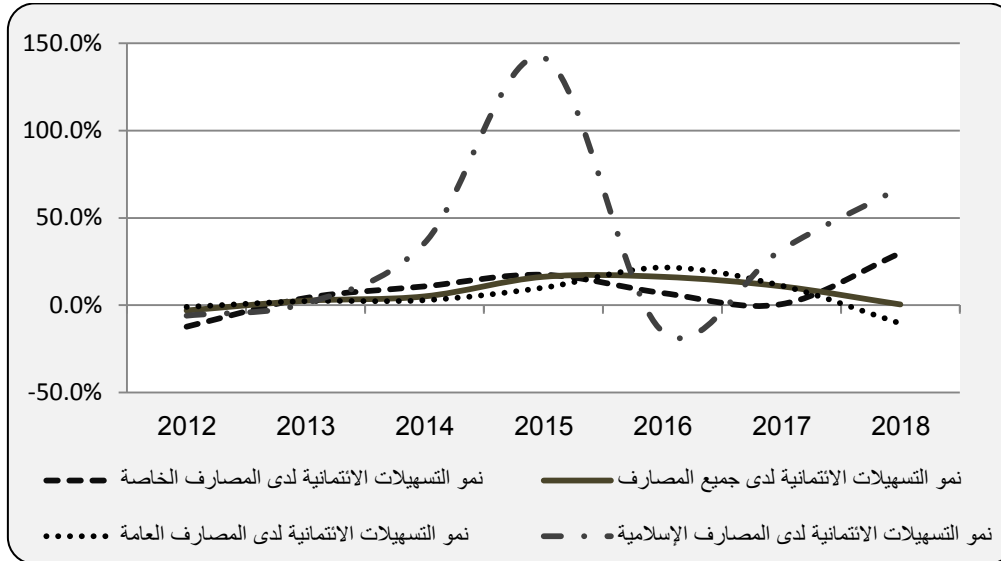


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي

ومن خلال الشكل رقم (6-1-2) يلاحظ أن هناك تذبذباً في معدل نمو التسهيلات الائتمانية بالليرات السورية لدى المصارف العاملة السورية طيلة فترة الدراسة، حيث بلغ معدل نمو إجمالي التسهيلات الائتمانية للمصارف العاملة كافة نسبة 0.4% في عام 2018 مقارنةً بانخفاض

معدل نمو هذه التسهيلات بنسبة (1%) في عام 2012، حيث شهد عام 2012 قيام المودعين بسحب جزء من إيداعاتهم بالليرة السورية لشراء القطع الأجنبي نتيجة تخوفهم من تدهور قيمة العملة المحلية أو إفلاس المصارف وفقدانهم لمخزوناتهم، الأمر الذي دفع بالمصارف إلى تخفيض حجم القروض والتسهيلات الائتمانية ومواجهة عمليات سحب الودائع المتزايدة والمفاجئة، ومن جانب آخر عمدت المصارف إلى التريث في منح القروض والتسهيلات الائتمانية نتيجة توقف أو تعثر بعض العملاء عن سداد أقساط القروض وفوائدها المستحقة وتزايد المخاوف من نشوء مشكلة القروض غير المنتجة (NPL) أو مشكلة القروض المتعثرة، يضاف إلى ذلك عدم توفر الضمانات الكافية لدى العملاء لمنح القروض والتسهيلات الائتمانية بسبب عدم الاستقرار الذي شهدته سورية مع بداية الأزمة، كل ذلك جعل من المصارف تترث في منح القروض والتسهيلات الائتمانية لحين تكوين رؤية واضحة لما ستؤول إليه الأوضاع في سورية خلال المرحلة اللاحقة.

الشكل (2-1-6) نمو التسهيلات الائتمانية لدى المصارف العاملة في سورية



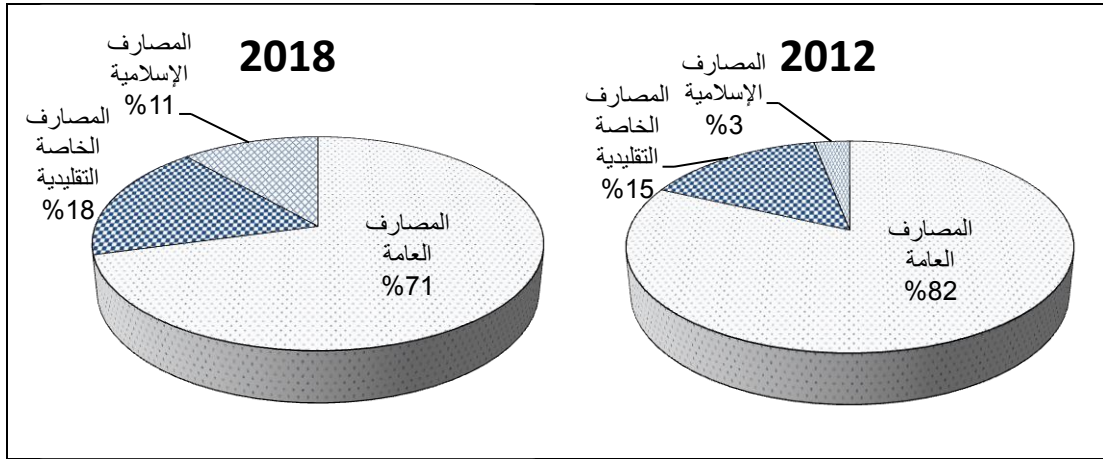
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي

يشير الشكل رقم (2-1-6) إلى انخفاض معدل نمو التسهيلات الائتمانية للمصارف العامة بالليرة السورية بنسبة (10.4%) في عام 2018 مقارنة بانخفاض نمو هذه التسهيلات بنسبة (1%) في عام 2012، في حين نمت التسهيلات الائتمانية للمصارف الخاصة بنسبة 29.8% في عام 2018 مقارنة بانخفاضها بنسبة (12.3%) في عام 2012. أما ودائع المصارف الإسلامية فقد نمت بنسبة 67.2% في عام 2018 مقارنة بانخفاض معدل نمو هذه التسهيلات بنسبة (6%) في عام 2012، كما تجدر الإشارة إلى وصول معدل نمو التسهيلات الائتمانية للمصارف الإسلامية

إلى مستويات قياسية في عام 2015، حيث بلغت نسبة 141.8% نتيجة زيادة حجم الودائع ونموها بنسبة 62% من العام نفسه.

ويظهر الشكل رقم (2-1-7) توزع التسهيلات الائتمانية بين المصارف العاملة السورية، ويلاحظ أن المصارف العامة تستحوذ على الجزء الأكبر من الودائع المصرفية طيلة فترة الدراسة، على الرغم من انخفاض نسبة هذه التسهيلات من 82% في عام 2012 إلى 71% في عام 2018، وقد أسهمت التوجهات والقرارات الحكومية في انخفاض التسهيلات الائتمانية للمصارف العامة، حيث صدرت العديد من التعاميم والقرارات الحكومية خلال فترة الدراسة التي تطلب بموجبها من المصارف العامة الامتناع عن تقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء واقتصرها على التسهيلات المقدمة لمؤسسات القطاع العام أو قروض الدخل المحدود للعاملين في القطاع العام، نتيجة تردي الأوضاع التي شهدتها سورية في أغلب المناطق خلال فترة الدراسة، الأمر الذي دفع بالعديد من العملاء وأصحاب الفعاليات الاقتصادية إلى التوجه إلى المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية للحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية.

الشكل (2-1-7) توزع التسهيلات الائتمانية بالليرات السورية بين المصارف العاملة السورية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي

ومن خلال الشكل رقم (2-1-7) يلاحظ ارتفاع حصة المصارف الخاصة التقليدية من إجمالي التسهيلات الائتمانية ووصولها إلى نسبة 18% في عام 2018 مقارنةً مع 15% في عام 2012، كما ارتفعت حصة المصارف الإسلامية من إجمالي التسهيلات الائتمانية ووصولها إلى نسبة 11% في عام 2018 مقارنةً مع 3% في عام 2012.

ويعود ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية لكل من المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية بالدرجة الأولى إلى القرارات الحكومية الملزمة للمصارف العامة وتوجيهها بخفض التسهيلات الائتمانية، وتوجه العملاء إلى المصارف التقليدية الخاصة والإسلامية، كما أسهمت الزيادة في عدد الفروع لدى المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في تقديم العديد من التسهيلات الائتمانية لعدد من العملاء والفعاليات الاقتصادية، وبالتالي زيادة حصتها من إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال فترة الدراسة.

2.7. عينة البحث:

تم الاعتماد على أسلوب العينة القصدية في اختيار عينة البحث، وقد قام الباحث باختيار جميع المصارف الخاصة التقليدية السورية البالغ عددها (11) مصرفاً تقليدياً خاصاً سورياً خلال الفترة (2012:Q1-2018:Q4)، نظراً لتوفر بيانات ربعية منشورة وموحدة لجميع هذه المصارف من حيث التصنيف والتبويب المحاسبي، كما أنها تقوم بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لمختلف الفعاليات الاقتصادية، ويمكن توضيح عينة البحث كما هو مبين في الجدول رقم (2-1-2).

الجدول (2-1-2) المصارف الخاصة التقليدية عينة البحث (الأرقام بملايين الليرات السورية)

اسم المصرف	الرمز	إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية		اسم المصرف	الرمز	إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية	
		2018	2012			2018	2012
الدولي للتجارة والتمويل	TBTF	36,904	24,880	سورية والخليج	SGB	25,429	14,677
الأردن سورية	BOJS	13,567	9,310	سورية والمهجر	BSO	13,417	16,564
بنك الشرق	SHRQ	25,689	7,393	عودة - سورية	BASY	18,643	25,158
العربي - سورية	ARBS	39,898	21,314	فرنسينك - سورية	FSBS	37,352	12,578
بيبلوس - سورية	BBS	42,949	21,055	قطر الوطني - سورية	QNBS	10,489	3,245
بيمو السعودي الفرنسي	BBSF	89,960	30,866				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة على موقع مصرف سورية المركزي؛ www.cb.gov.sy

اقتصرت عينة البحث على المصارف الخاصة التقليدية في الجمهورية العربية السورية للأسباب الآتية:

- تم استبعاد المصارف العامة لأنها مملوكة من الدولة وهي تخضع لإجراءات وسياسات الحكومة عند منح القروض والتسهيلات الائتمانية بغية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية

محددة، كما لا تتوافر في القوائم المالية لهذه المصارف بيانات رعية منشورة، إضافةً إلى عدم التزامها بالمعايير المحاسبية الدولية عند نشر بياناتها المالية.

- تم استثناء المصارف الإسلامية لعدم توافر محافظ قروض لديها، وإنما تقوم بتقديم التسهيلات الائتمانية وفقاً لأدوات وصيغ مصرفية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وبهدف دراسة عينة البحث التي تمثل المصارف التقليدية الخاصة السورية، توجب على الباحث البحث عن الأساليب والطرائق التي تمكنه من تحديد المتغيرات القياسية المؤثرة في عائد محفظة القروض، وذلك باستخدام بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن أن تحدد متغيرات البحث خلال الفترة (Q1: 2012- Q4: 2018).

المبحث الثاني: جمع ووصف بيانات متغيرات البحث

يهدف هذا المبحث إلى جمع بيانات متغيرات البحث، وتحديد الآلية المناسبة لحساب قيم متغيرات البحث وتطورها خلال فترة الدراسة. إضافةً إلى استخدام مجموعة من الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، واختبارات التوزيع الطبيعي وغيرها من الإحصاءات) لمتغيرات البحث. وسوف يتم التركيز على الموضوعات الآتية:

- مصادر جمع بيانات متغيرات البحث وطرائق حسابها.
- الوصف الإحصائي لمتغيرات البحث.
- مصفوفة الارتباط لمتغيرات البحث.

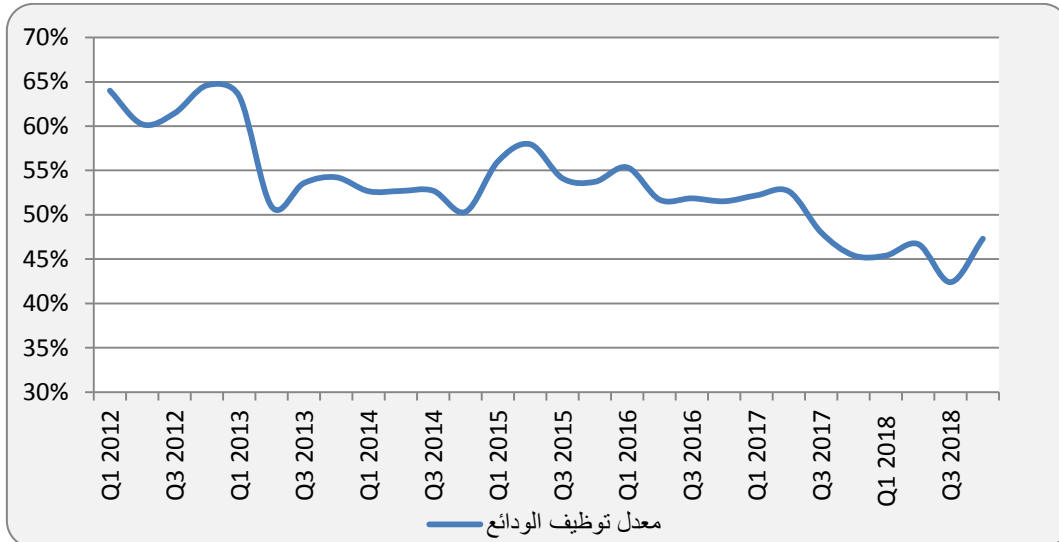
1. مصادر جمع بيانات متغيرات البحث وطرائق حسابها

اعتمد الباحث في جمع البيانات على التقارير المالية الرسمية وإفصاحاتها الصادرة عن المصارف الخاصة التقليدية السورية عينة البحث، وعلى البيانات المتوافرة عن هذه المصارف على المواقع الإلكترونية الرسمية لكل منها، والموقع الإلكتروني الرسمي لمصرف سورية المركزي، وتم الاعتماد على البيانات الربعية لهذه المصارف خلال الفترة الممتدة من (2012:Q1 - 2018:Q4) ليلبلغ عدد مشاهدات الدراسة $\{N(11)*T(7*4)\} = (308)$ مشاهدة، وهي فترة جيدة لإجراء التحليل المناسب باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Eviews 10.

1.1. معدل توظيف الودائع (LTD):

عمد الباحث إلى حساب معدل توظيف الودائع من خلال نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى إجمالي الودائع المصرفية لمصارف العينة.

الشكل (2-1-8) معدل توظيف الودائع للمصارف عينة البحث



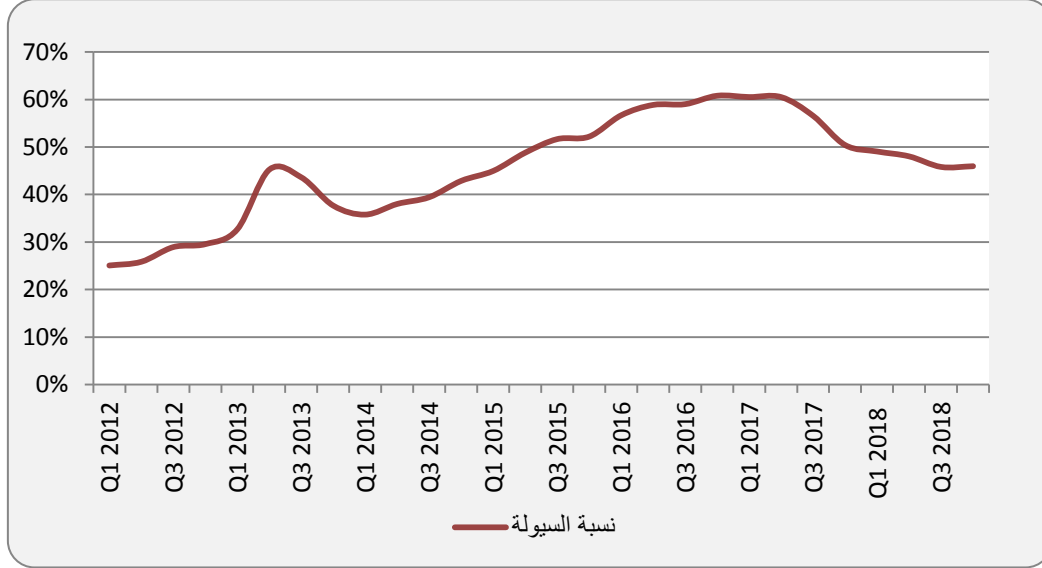
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة على موقع مصرف سورية المركزي؛ www.cb.gov.sy

يلاحظ من خلال الشكل رقم (2-1-8) أن معدل توظيف الودائع بالمتوسط لمصارف عينة البحث قد انخفض بصورة عامة طيلة فترة الدراسة على الرغم من تذبذب هذا المعدل، حيث انخفض من 64% في الربع الأول من عام 2012 ووصل إلى 47% في الربع الرابع من عام 2018، ويعزى انخفاض معدل توظيف الودائع إلى زيادة حجم الإيداعات لدى هذه المصارف عينة البحث للأسباب التي تم ذكرها سابقاً.

2.1. نسبة السيولة المصرفية (LQ):

تمّ حساب نسبة السيولة من خلال نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات المصرفية لمصارف العينة.

الشكل (9-1-2) نسبة السيولة المصرفية للمصارف عينة البحث



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة على موقع مصرف سورية المركزي؛ www.cb.gov.sy

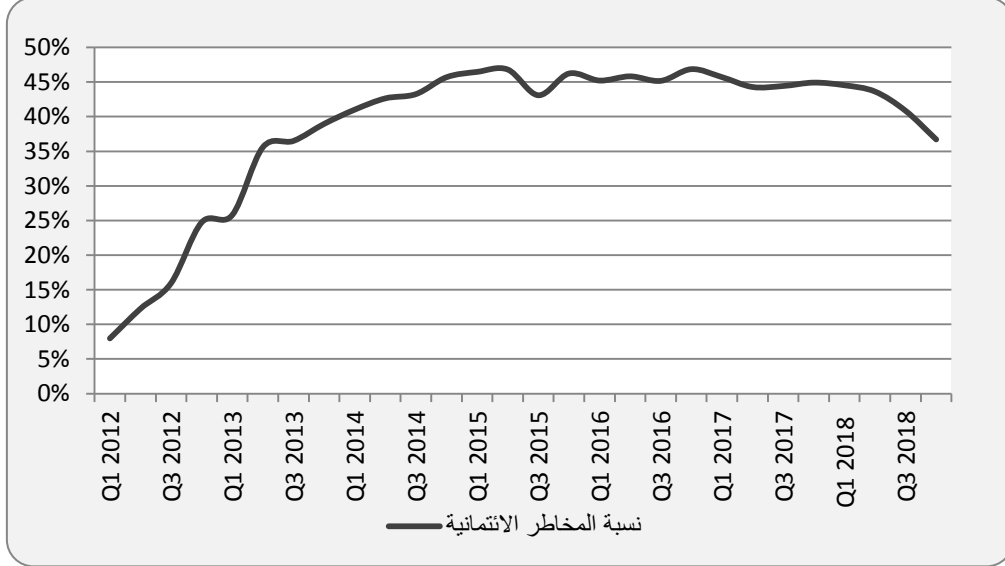
يلاحظ من خلال الشكل رقم (9-1-2) أن نسبة السيولة بالمتوسط لمصارف عينة البحث قد ارتفعت بصورة عامة طيلة فترة الدراسة على الرغم من تذبذب هذا النسبة، حيث بلغت نسبة 46% في الربع الرابع من عام 2018 مقارنةً بنسبة 25% في الربع الأول من عام 2012، وتجدر الإشارة إلى وصول نسبة السيولة للمصارف عينة البحث إلى مستويات قياسية 61% في الربعين الأول والثاني من عام 2017.

ويعزى ارتفاع السيولة لمصارف عينة البحث إلى ارتفاع حجم الإيداعات وهي في أغلبها إيداعات جارية (ودائع تحت الطلب) وعدم وجود منتجات مصرفية أو قنوات انتمائية لتوظيف هذه السيولة الفائضة، الأمر الذي دفع بالمصارف عينة البحث خلال الربعين الأخيرين من عام 2017 وخلال عام 2018 إلى الإمتناع أو خفض استقبال الإيداعات من المودعين وزيادة توظيف هذه السيولة وفق الاستثمارات المتاحة وبالتالي انخفاض نسبة السيولة خلال هذه الفترة كما هو موضح في الشكل رقم (9-1-2).

3.1. نسبة المخاطرة الائتمانية (CR):

قام الباحث بحساب نسبة المخاطرة الائتمانية من خلال نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية للمصارف عينة البحث.

الشكل (10-1-2) نسبة المخاطرة الائتمانية للمصارف عينة البحث



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة على موقع مصرف سورية المركزي؛ www.cb.gov.sy

يلاحظ من خلال الشكل رقم (10-1-2) أن نسبة المخاطرة الائتمانية بالمتوسط لمصارف عينة البحث قد ارتفعت بصورة عامة طيلة فترة الدراسة، حيث بلغت نسبة 37% في الربع الرابع من عام 2018 مقارنةً بنسبة 8% في الربع الأول من عام 2012، ويعزى ارتفاع نسبة المخاطرة الائتمانية إلى ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة وتعثر أو توقف بعض العملاء عن سداد أقساط القروض والفوائد المترتبة عليها نتيجة الأوضاع التي شهدتها سورية خلال فترة الدراسة وتعرض منشآتهم لأعمال التخريب والسرقة، إضافةً إلى توقف بعض المنشآت الممولة من قبل المصارف عن العمل نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية وعدم قدرتهم على استيراد المواد اللازمة لعمل هذه المنشآت وبالتالي توقفها عن العمل وتخلفها أو توقفها عن سداد الالتزامات المترتبة عليهم تجاه المصارف الممولة.

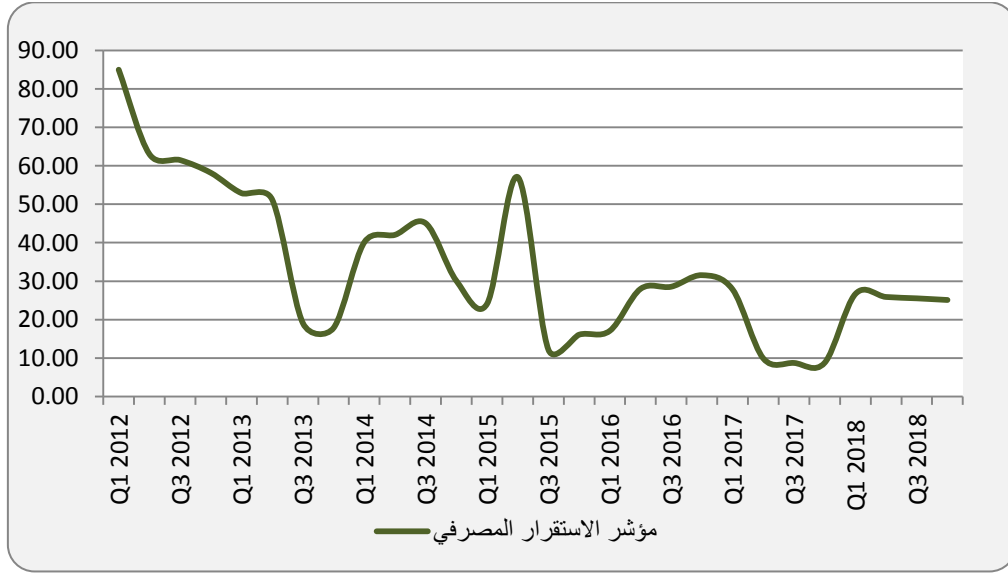
يتضح من الشكل رقم (10-1-2) أن عام 2018 شهد انخفاضاً في نسبة المخاطرة الائتمانية لمصارف عينة البحث نتيجة تمكن المصارف من تحصيل بعض القروض مع فوائدها، إضافة إلى عودة العديد من المناطق إلى سيطرة الدولة التي تضم بعض المنشآت الممولة من قبل

مصارف عينة البحث وتمكنها من بيع بعض الضمانات المأخوذة على هذه المنشآت أو العملاء، كل ذلك أدى إلى انخفاض المخاطرة الائتمانية في عام 2018.

4.1. مؤشر الاستقرار المصرفي (Z):

تمّ حساب مؤشر الاستقرار المصرفي من خلال نسبة (العائد على حقوق الملكية + نسبة كفاية رأس المال) / الانحراف المعياري للعائد على حقوق الملكية لمصارف العينة.

الشكل (2-1-11) مؤشر الاستقرار المصرفي لمصارف عينة البحث



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة على موقع مصرف سورية المركزي؛ www.cb.gov.sy

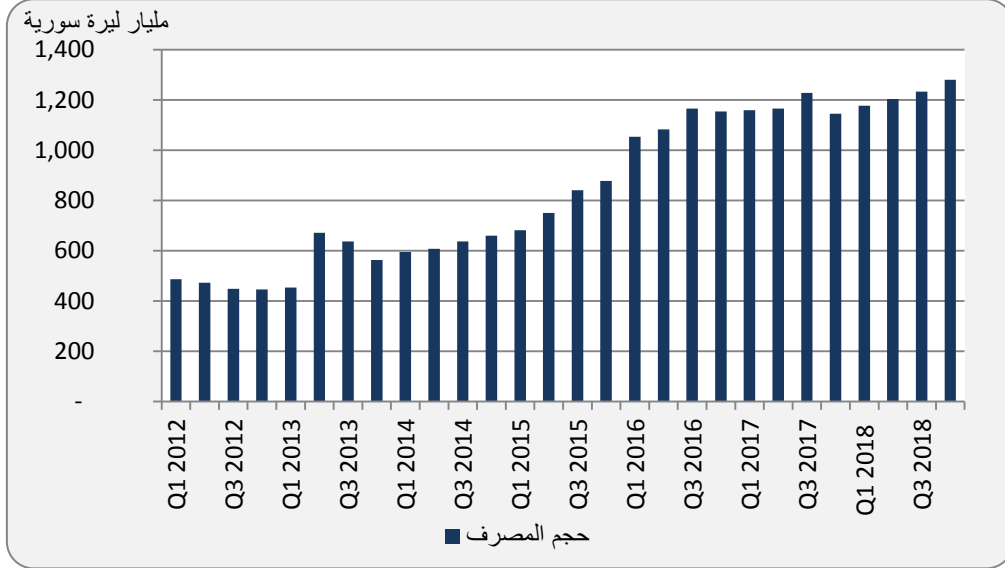
يلاحظ من خلال الشكل رقم (2-1-11) أن مؤشر الاستقرار المصرفي بالمتوسط لمصارف عينة البحث كان متذبذباً طيلة فترة الدراسة والمنحني العام له باتجاه الانخفاض، حيث انخفض من نسبة 84.98% في الربع الأول من عام 2012 ليصل إلى نسبة 25.10% في الربع الرابع من عام 2018، كما بلغت أدنى نسبة له 8.73% في الربع الثالث من عام 2017.

يعزى انخفاض مؤشر الاستقرار المصرفي إلى تراجع العائد على حقوق الملكية وارتفاع الانحراف المعياري للعائد على حقوق الملكية، مما يشير إلى وجود مخاطر مرتفعة لدى مصارف العينة نتيجة الأوضاع التي شهدتها سورية خلال فترة الدراسة، الأمر نتج عنه خسارة المساهمين لجزء كبير من الأرباح على الرغم من ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لمصارف عينة البحث.

5.1. حجم المصرف (SIZE):

تم تحديد حجم مصارف العينة من خلال استخدام اللوغاريتم الطبيعي لمجموع موجودات مصارف عينة البحث والشكل رقم (12-1-2) يوضح تطور حجم هذه المصارف.

الشكل (12-1-2) تطور حجم مصارف العينة



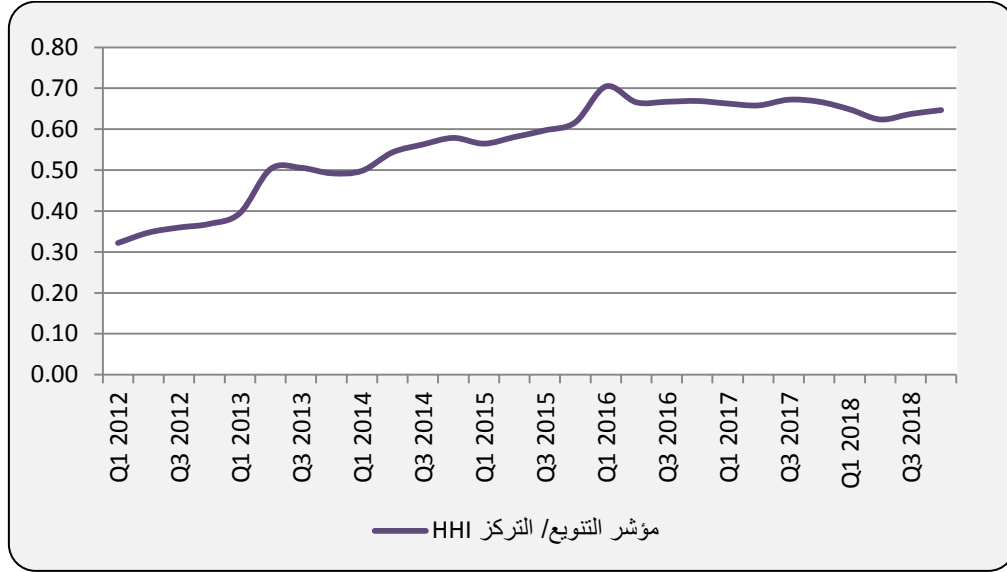
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة على موقع مصرف سورية المركزي؛ www.cb.gov.sy

يبين الشكل رقم (12-1-2) أن موجودات مصارف عينة البحث قد ارتفعت بصورة عامة طيلة فترة الدراسة ووصلت إلى 1,281 مليار ليرة سورية في الربع الرابع من عام 2018 مقارنةً بـ 486 مليار ليرة سورية في الربع الأول من عام 2012. ويعزى هذا الارتفاع في الموجودات بالدرجة الأولى إلى ارتفاع بنود الأصول السائلة ضمن القوائم المالية لمصارف عينة البحث وهذا ما أشارت إليه نسبة السيولة وفق ماتم ذكره سابقاً.

6.1. مؤشر التنوع/ التركيز (HHI):

بالاعتماد على مؤشر هيرشمان هيرفندال (HHI) الموضح في الصفحة رقم 24 من هذا البحث، فقد تم حساب مؤشر (التنوع/ التركيز) لقروض مصارف العينة من خلال نسبة مجموع مربعات نسبة كل قرض إلى إجمالي القروض الممنوحة من قبل مصارف العينة.

الشكل (2-1-13) مؤشر التنوع/ التركيز للمصارف عينة البحث



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة على موقع مصرف سورية المركزي؛ www.cb.gov.sy

يوضح الشكل رقم (2-1-13) أن هناك ارتفاعاً في مؤشر HHI بصورة عامة للمصارف عينة البحث طيلة فترة الدراسة، حيث بلغ هذا المؤشر نسبة 65% في الربع الرابع من عام 2018 مقارنةً مع نسبة 32% في الربع الأول من عام 2012.

يلاحظ من الجدول رقم (2-1-3) أن المتوسط الهندسي¹ العام لمؤشر HHI خلال فترة الدراسة والبالغ 55% يشير إلى وجود تركيز بصورة عامة في محفظة القروض المصرفية للمصارف عينة البحث، على الرغم من وجود تنوع في محفظة القروض للمصارف عينة البحث خلال عامي 2012-2013.

مما سبق يمكننا أن نستنتج أن مصارف عينة البحث عمدت إلى تنوع محفظة القروض الخاصة بها في عامي 2012-2013 لتشمل قروضاً وتسهيلات ائتمانية لقطاعات مختلفة، ومع اضطراب الأوضاع في سورية وتسارع وتيرتها عمدت المصارف المذكورة في الأعوام اللاحقة من فترة الدراسة إلى زيادة تركيز قروضها وتسهيلات الائتمانية في قطاعات محددة دون غيرها وتحديداً القطاع المالي الذي حظي بالحصة الأكبر من القروض والتسهيلات الائتمانية، ومن ثم قطاعي التجارة والصناعة وباقي القطاعات، في حين لم تقم المصارف عينة البحث بتقديم القروض

¹ تم استخدام المتوسط الهندسي عوضاً عن المتوسط الحسابي، حيث أنه أقل تأثراً بالقيم المتطرفة وتحديداً عندما تكون قيم المتغيرات تأخذ شكل نسب مئوية.

والتسهيلات الائتمانية على نحو كبير لقطاع الزراعة، نتيجة المخاوف من المخاطر المرتفعة والمتراكمة مع أنشطة هذا القطاع والمتمثلة بالعوامل المناخية وغيرها من العوامل.

الجدول (3-1-2) تنويع/ تركيز محفظة القروض للمصارف عينة البحث

تنويع/ تركيز محفظة القروض	المتوسط الهندسي السنوي	Q4	Q3	Q2	Q1	
تنويع في المحفظة	0.3495	0.37	0.36	0.35	0.32	2012
تنويع في المحفظة	0.4728	0.49	0.51	0.50	0.40	2013
تركز في المحفظة	0.5441	0.58	0.56	0.54	0.50	2014
تركز في المحفظة	0.5896	0.62	0.60	0.58	0.56	2015
تركز في المحفظة	0.6773	0.67	0.67	0.67	0.70	2016
تركز في المحفظة	0.6649	0.67	0.67	0.66	0.66	2017
تركز في المحفظة	0.6398	0.65	0.64	0.62	0.65	2018
0.55 وجود تركيز في محفظة القروض للمصارف عينة البحث						المتوسط الهندسي خلال فترة الدراسة

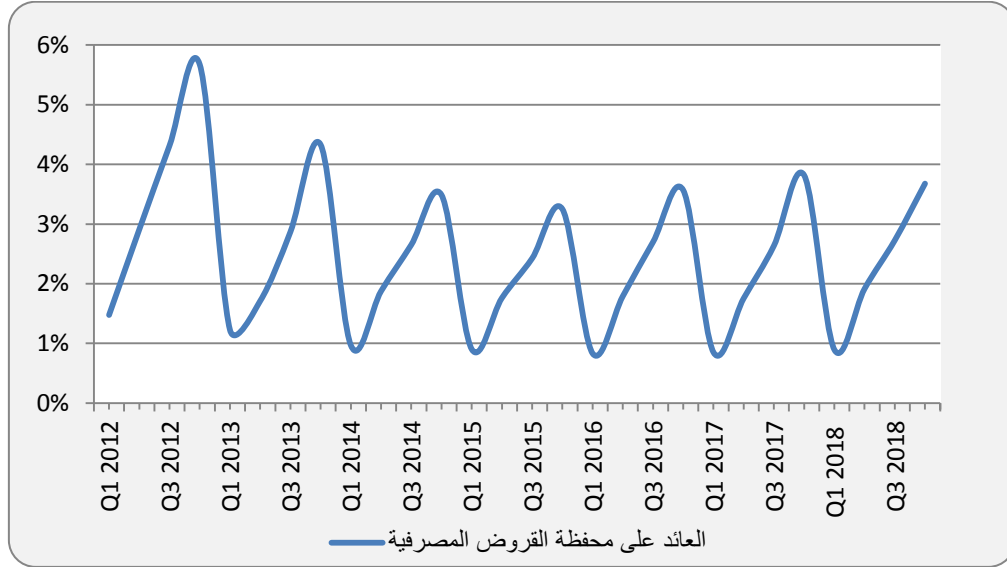
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة على موقع مصرف سورية المركزي؛ www.cb.gov.sy

7.1. أداء محفظة القروض المصرفية (ROL):

تم استخدام العائد على محفظة القروض لقياس أداء محفظة القروض، والذي يتم حسابه من خلال نسبة الفوائد الدائنة إلى إجمالي القروض المصرفية للمصارف عينة البحث.

يوضح الشكل (2-1-14) أن هناك تذبذباً في عائد محفظة القروض طيلة فترة الدراسة لمصارف عينة البحث، وبلغت أعلى نسبة للعائد خلال مرحلة الدراسة 6% في الربع الرابع من عام 2012، حيث تمكنت مصارف عينة البحث في هذا الربع من عام 2012 من تحصيل جزء من القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة مع فوائدها عن الفترات السابقة (الأرباع السابقة)، وذلك قبل أن تزداد حدة الاضطرابات والتوترات في سورية.

الشكل (2-1-14) العائد على محفظة القروض المصرفية للمصارف عينة البحث



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة على موقع مصرف سورية المركزي؛ www.cb.gov.sy

يبين الشكل رقم (2-1-14) أن العائد على محفظة القروض للمصارف عينة البحث وطيلة فترة الدراسة يكون منخفضاً في بداية الربع الأول من كل عام، ثم يأخذ بالارتفاع ليصل ذروته في نهاية الربع الرابع من العام نفسه، ويعزى ذلك إلى أن مصارف عينة البحث وبسبب الأوضاع التي شهدتها سورية خلال فترة الدراسة، كانت قد اعتمدت على سياسة ائتمانية قصيرة الأجل تقوم بموجبها وفي بداية كل ربع من كل عام بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية بصورة منخفضة ومن ثم تأخذ بزيادة حجم هذه القروض والتسهيلات بصورة تدريجية في الأرباع اللاحقة من العام نفسه. وقد تبنت المصارف هذه السياسة الائتمانية رغبة منها في تجنب مخاطر انخفاض قيمة العملة المحلية (مخاطر التضخم) وما ينجم عنها من خسائر في العوائد المتوقعة، كذلك الأمر تجنب الوقوع في مشكلة القروض غير المنتجة والقروض المتعثرة ومخاطر عدم السداد من قبل العملاء (المخاطر الائتمانية)، وما يترتب عليها من زيادة في المخصصات والمؤونات لمقابلة هذه المخاطر، بالإضافة إلى ضمان مصارف عينة البحث تحصيل القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها مع فوائدها قبل نهاية كل عام.

2. الوصف الإحصائي لبيانات متغيرات البحث:

يأخذ نموذج البحث الصيغة التي تم تحديدها مسبقاً في الصفحة 24 من هذا البحث، وهي وفق الآتي:

$$ROL_{it} = \alpha + \beta_1 LTD_{it} + \beta_2 LQ_{it} + \beta_3 CR_{it} + \beta_4 Z_{it} + \beta_5 Size_{it} + \beta_6 HHI_{it} + \varepsilon_{it}$$

لإجراء الوصف الإحصائي لمتغيرات البحث المحددة وفق النموذج المذكور أعلاه، قام الباحث بإعداد الجدول رقم (4-1-2) لبيان متغيرات البحث وفق الآتي:

الجدول (4-1-2) الوصف الإحصائي لبيانات متغيرات البحث

	ROL	LTD	LQ	CR	Z	SIZE	HHI
Mean	0.02	0.53	0.40	0.39	33.53	77,501,137	0.56
Median	0.02	0.55	0.41	0.36	27.31	61,623,167	0.56
Maximum	0.08	1.13	0.82	0.85	189.36	305,000,000	0.96
Minimum	0.002	0.08	0.06	0.0044	2.00	12,397,699	0.14
Std. Dev.	0.01	0.22	0.18	0.19	28.11	55,057,283	0.17
Skewness	1.00	- 0.06	0.25	0.21	2.22	1.55	0.29
Kurtosis	3.75	2.33	2.27	2.54	10.21	5.48	2.42
Jarque-Bera	58.20	5.97	10.14	5.03	920.11	202.06	8.62
Probability	0	0.04	0.01	0.08	0	0	0.01

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

يلاحظ من خلال الجدول (4-1-2) النتائج الآتية:

- بلغ متوسط العائد على محفظة القروض (ROL) للمصارف التقليدية الخاصة السورية 2% وبانحراف معياري قدره 1%، في حين بلغت أقل قيمة لعائد المحفظة 0.2% وأعلى قيمة 8%، ويمكن أن يعزى ذلك إلى ارتفاع الديون المتعثرة وتخلف قسم كبير من العملاء عن السداد والانكماش الحاصل في منح التسهيلات الائتمانية لهذه المصارف نتيجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي شهدتها سورية خلال فترة الدراسة.
- تراوح معدل توظيف الودائع (LTD) للمصارف التقليدية الخاصة السورية بين أدنى قيمة البالغة 8% وأعلى قيمة البالغة 113%، ويمكن أن يشير هذا المدى الكبير بين أدنى وأعلى قيمة إلى تباين معدل توظيف الودائع بين المصارف التقليدية الخاصة السورية، وبلغ متوسط معدل التوظيف للمصارف المذكورة 53% وبانحراف معياري قدره 23%.
- بلغ متوسط نسبة السيولة (LQ) للمصارف التقليدية الخاصة السورية 40% وتراوح بين أدنى قيمة البالغة 6% وأعلى قيمة البالغة 82% ويمكن أن يعزى ارتفاع نسبة السيولة على نحو كبير إلى الانكماش وإحجام المصارف التقليدية الخاصة السورية عن منح التسهيلات الائتمانية في ظل الأوضاع التي شهدتها سورية خلال فترة الدراسة.

- تراوحت نسبة المخاطر الائتمانية (CR) للمصارف التقليدية الخاصة السورية خلال فترة الدراسة بين 0.44% و 85%، كما بلغ المتوسط الحسابي لنسبة المخاطر الائتمانية 39% وبانحراف معياري قدره 19% ما يشير إلى وجود اختلاف في نسبة المخاطر الائتمانية بين المصارف التقليدية الخاصة السورية، وتعزى هذه المستويات المرتفعة من المخاطر إلى مجموعة من العوامل من بينها عدم القدرة على السداد من قبل العملاء كنتيجة للخسائر التي تعرض لها العملاء أو توقف مشاريعهم وخروج بعضها من الخدمة وعجزهم عن سداد الأقساط المستحقة.
- بلغ متوسط مؤشر هيرشمان هيرفندال (HHI) للتنوع أو التركيز في المصارف التقليدية الخاصة السورية 0.56 وتراوح بين أدنى قيمة والبالغة 0.14 وأعلى قيمة البالغة 0.96، ويشير ذلك إلى أن التنوع المصرفي منخفضاً لدى المصارف التقليدية الخاصة السورية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى التركيز على قطاعات معينة دون غيرها نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها سورية خلال فترة الدراسة، ورغبة هذه المصارف بتوظيف أموالها في قطاعات معينة تمكنها من تحقيق عوائد جيدة.
- بلغ متوسط مؤشر الاستقرار المصرفي (Z) للمصارف التقليدية الخاصة السورية 33.53 وبانحراف معياري قدره 28.11 ما يدل على تباين الاستقرار المصرفي للمصارف التقليدية الخاصة السورية.
- بلغ متوسط حجم المصارف التقليدية الخاصة السورية (Size) 78 مليار ليرة سورية وبانحراف معياري قدره 55 مليار ليرة سورية، مما يشير إلى اختلاف حجم المصارف التقليدية الخاصة واختلاف تركيبة استثماراتها ومن ضمنها استثمارات محفظة القروض المصرفية.
- عدم وجود توزيع طبيعي لأغلب المتغيرات المفسرة ضمن النموذج المقترح للمصارف التقليدية الخاصة السورية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05، باستثناء متغير نسبة المخاطر الائتمانية (CR).

3. الارتباط بين متغيرات البحث:

تم دراسة الارتباط بين متغيرات البحث للتحقق من حالة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات التفسيرية أو عدمه، حيث أظهرت مصفوفة الارتباط بين هذه المتغيرات النتائج الموضحة في الجدول (5-1-2):

الجدول (5-1-2) مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث

	ROL	LTD	LQ	CR	Z	SIZE	HHI
ROL	1.00	0.31	-0.35	-0.24	-0.05	-0.22	-0.39
LTD	0.31	1.00	-0.50	0.11	-0.02	-0.69	-0.58
CTD	-0.35	-0.50	1.00	0.41	-0.24	0.48	0.59
CR	-0.24	0.11	0.41	1.00	-0.34	0.09	0.49
Z	-0.05	-0.02	-0.24	-0.34	1.00	-0.09	-0.29
SIZE	-0.22	-0.69	0.48	0.09	-0.09	1.00	0.64
HHI	-0.39	-0.58	0.79	0.49	-0.29	0.64	1.00

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

يتضح من خلال الجدول السابق أنه لا وجود للارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات التفسيرية، وأن أعلى معامل ارتباط بين المتغيرات بلغ 0.69 وهو أقل من 0.80 الحد الطبيعي لوجود ارتباط خطي بين المتغيرات في مصفوفة الارتباط¹.

¹ Ergün, Uğur; Göksu Ali (2013), Applied Econometrics with Eviews Applications, International Burch University Publication, Sarajevo, p. 113.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات

يهدف هذا الفصل إلى اختبار النموذج محل البحث لمصارف عينة الدراسة بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي Eviews 10، واختبار الفرضيات المحددة واستخلاص النتائج ومناقشتها وصولاً إلى وضع جملة من التوصيات المناسبة. وسوف نركز في هذا الفصل على المباحث الآتية:

- المبحث الأول: نتائج التحليل الإحصائي.
- المبحث الثاني: اختبار فرضيات البحث.

المبحث الأول: نتائج التحليل الإحصائي

يهدف هذا المبحث إلى تحليل وتفسير نموذج البحث المحدد مسبقاً، من خلال استخدام أسلوب الانحدار المتعدد للمتغيرات بغرض تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات النموذج محل البحث وتحديد معالمها، وذلك بالاعتماد على تحليل مصفوفة البيانات المقطعية- الزمنية (Panel Data) من خلال برنامج التحليل الإحصائي Eviews 10، إضافةً إلى استخدام اختبار التكامل المشترك ومن ثم نموذج الانحدار الذاتي ذو المتباطئات الموزعة (ARDL) لنموذج بازل محل البحث واختبار مدى جودته.

1. اختبار استقرار (سكون) السلاسل الزمنية*:

قام الباحث باختبار استقرار السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات التي يتكون منها النموذج الذي تم تحديده، وقد تم اختبار استقرار السلسلة الزمنية لكل متغير وفقاً للاختبارات الكيفية (اختبار ACF، واختبار PACF) والاختبارات الكمية، وذلك على النحو الآتي:

1.1. الاختبارات الكيفية (ACF, PACF) لاستقرار السلاسل الزمنية:

تم إجراء الاختبارات الكيفية لجميع سلاسل متغيرات النموذج محل البحث، بهدف معرفة شكل الانحدار الذاتي لمعاملات المتغيرات، وذلك وفق الآتي:

(أ) الاختبارات الكيفية لسلسلة العائد على محفظة القروض المصرفية (ROL):

تشير نتائج الاختبارات الكيفية لسلسلة متغير العائد على محفظة القروض إلى النتائج الموضحة في الشكل رقم (2-2-1):

الشكل (2-2-1) نتائج الاختبارات الكيفية لمعدل العائد على محفظة القروض

المستوى						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.240	0.240	17.885	0.000
		2	-0.076	-0.142	19.687	0.000
		3	0.043	0.106	20.277	0.000
		4	0.673	0.681	162.44	0.000
		5	0.114	-0.406	166.57	0.000
		6	-0.086	0.196	168.89	0.000
		7	0.013	0.080	168.94	0.000
		8	0.481	-0.121	242.46	0.000
		9	0.040	0.059	242.97	0.000
		10	-0.112	-0.060	246.96	0.000
		11	-0.018	0.004	247.06	0.000
		12	0.356	0.041	287.86	0.000

الفرق الأول						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.272	-0.272	22.220	0.000
		2	-0.271	-0.373	44.381	0.000
		3	-0.315	-0.649	74.272	0.000
		4	0.719	0.394	231.08	0.000
		5	-0.223	-0.217	246.21	0.000
		6	-0.178	-0.092	255.90	0.000
		7	-0.220	0.024	270.77	0.000
		8	0.537	-0.052	359.39	0.000
		9	-0.176	-0.011	368.92	0.000
		10	-0.141	-0.061	375.12	0.000
		11	-0.166	-0.058	383.66	0.000
		12	0.438	0.048	443.40	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

يلاحظ من الشكل رقم (2-2-1) أن معاملات الارتباط الذاتي لمعدل العائد على محفظة القروض عند المستوى الأصلي وعند الفرق الأول تختلف معنوياً عن الصفر وهي خارج حدود الثقة 5%، ويشير ذلك إلى عدم استقرارها (سكونها) عند المستوى الأصلي وعند الفرق الأول، حيث

* تشير (I) إلى درجة استقرار السلسلة الزمنية.

يشير الشكل (2-2-1) إلى أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار (Q-Stat) بأنها أصغر من مستوى الثقة 0.05%.

(ب) الاختبارات الكيفية لسلسلة متغير معدل توظيف الودائع (LTD):

تشير نتائج الاختبارات الكيفية لسلسلة متغير معدل توظيف الودائع إلى النتائج الموضحة في الشكل رقم (2-2-2):

الشكل (2-2-2) نتائج الاختبارات الكيفية لمعدل توظيف الودائع

المستوى						الفرق الأول						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.907	0.907	256.03	0.000			1	-0.247	18.232	0.000
		2	0.858	0.194	485.47	0.000			2	-0.108	21.756	0.000
		3	0.819	0.092	695.35	0.000			3	0.054	22.621	0.000
		4	0.764	-0.072	878.77	0.000			4	0.079	24.527	0.000
		5	0.698	-0.125	1032.4	0.000			5	-0.093	27.163	0.000
		6	0.660	0.074	1169.9	0.000			6	0.006	27.174	0.000
		7	0.613	-0.016	1288.9	0.000			7	0.004	27.179	0.000
		8	0.563	-0.021	1389.9	0.000			8	-0.093	29.815	0.000
		9	0.528	0.033	1478.8	0.000			9	0.096	32.684	0.000
		10	0.481	-0.074	1553.0	0.000			10	-0.007	32.698	0.000
		11	0.438	-0.008	1614.8	0.000			11	-0.014	32.755	0.001
		12	0.396	-0.038	1665.3	0.000			12	-0.001	32.755	0.001

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

يلاحظ من الشكل رقم (2-2-2) أن معاملات الارتباط الذاتي لمعدل توظيف الودائع عند المستوى الأصلي وعند الفرق الأول تختلف معنوياً عن الصفر وهي خارج حدود الثقة 5%، ويشير ذلك إلى عدم استقرارها (سكونها) عند المستوى الأصلي وعند الفرق الأول، حيث تشير القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار (Q-Stat) إلى أنها أصغر من مستوى الثقة 0.05%.

(ج) الاختبارات الكيفية لسلسلة متغير نسبة السيولة (LQ):

تشير نتائج الاختبارات الكيفية لسلسلة متغير نسبة السيولة إلى النتائج الموضحة في الشكل رقم (3-2-2)، حيث يلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي لنسبة السيولة عند المستوى الأصلي تختلف معنوياً عن الصفر وهي خارج حدود الثقة 5%، ويشير ذلك إلى عدم استقرارها (سكونها) عند المستوى الأصلي، في حين أنها أصبحت ساكنة عند أخذ الفرق الأول لها، حيث تشير القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار (Q-Stat) إلى أنها أكبر من مستوى الثقة 0.05% عند الفرق الأول، وبناءً عليه يمكن القول أن سلسلة متغير نسبة السيولة متكاملة من الرتبة (1).I.

الشكل (3-2-2) نتائج الاختبارات الكيفية لنسبة السيولة

الفرق الأول						المستوى							
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		
		1	0.168	0.168	8.4334	0.004			1	0.928	0.928	268.07	0.000
		2	0.032	0.003	8.7322	0.013			2	0.845	-0.126	490.61	0.000
		3	0.016	0.010	8.8057	0.032			3	0.761	-0.037	671.81	0.000
		4	0.018	0.014	8.9026	0.064			4	0.673	-0.077	814.11	0.000
		5	-0.034	-0.041	9.2601	0.099			5	0.587	-0.039	922.53	0.000
		6	-0.030	-0.019	9.5333	0.146			6	0.523	0.115	1009.0	0.000
		7	-0.024	-0.016	9.7121	0.205			7	0.455	-0.101	1074.9	0.000
		8	-0.013	-0.005	9.7628	0.282			8	0.382	-0.087	1121.2	0.000
		9	-0.013	-0.008	9.8136	0.366			9	0.308	-0.057	1151.4	0.000
		10	-0.072	-0.071	11.417	0.326			10	0.240	-0.006	1169.8	0.000
		11	-0.029	-0.006	11.673	0.389			11	0.180	0.026	1180.2	0.000
		12	-0.039	-0.033	12.141	0.434			12	0.126	-0.029	1185.4	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

د) الاختبارات الكيفية لسلسلة متغير نسبة المخاطرة الائتمانية (CR):

تشير نتائج الاختبارات الكيفية لسلسلة متغير نسبة المخاطرة الائتمانية إلى النتائج الموضحة

في الشكل رقم (4-2-2):

الشكل (4-2-2) نتائج الاختبارات الكيفية لنسبة المخاطرة الائتمانية

الفرق الأول						المستوى							
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		
		1	-0.002	-0.002	0.0008	0.978			1	0.881	0.881	241.26	0.000
		2	0.113	0.113	3.8235	0.148			2	0.777	0.005	429.55	0.000
		3	0.094	0.096	6.4911	0.090			3	0.669	-0.074	569.50	0.000
		4	0.191	0.184	17.558	0.002			4	0.578	0.010	674.31	0.000
		5	-0.055	-0.073	18.487	0.002			5	0.472	-0.117	744.45	0.000
		6	0.073	0.024	20.124	0.003			6	0.394	0.048	793.56	0.000
		7	-0.001	-0.024	20.124	0.005			7	0.323	-0.010	826.65	0.000
		8	-0.047	-0.084	20.795	0.008			8	0.258	-0.037	847.79	0.000
		9	-0.058	-0.047	21.821	0.009			9	0.204	0.014	861.02	0.000
		10	-0.011	-0.022	21.860	0.016			10	0.160	-0.008	869.20	0.000
		11	-0.034	-0.002	22.218	0.023			11	0.120	-0.013	873.86	0.000
		12	-0.079	-0.049	24.182	0.019			12	0.092	0.018	876.58	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

يلاحظ من الشكل رقم (4-2-2) أن معاملات الارتباط الذاتي لنسبة المخاطرة الائتمانية

عند المستوى الأصلي تختلف معنوياً عن الصفر وهي خارج حدود الثقة 5%، ويشير ذلك إلى عدم

استقرارها (سكونها) عند المستوى الأصلي، في حين أنها أصبحت ساكنة عند أخذ الفرق الأول لها،

حيث تشير القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار (Q-Stat) إلى أنها أكبر من مستوى الثقة 0.05%

عند الفرق الأول، وبناءً عليه يمكن القول أن سلسلة متغير نسبة المخاطرة الائتمانية متكاملة من الرتبة $I(1)$.

هـ) الاختبارات الكيفية لسلسلة متغير مؤشر الاستقرار المصرفي (Z):

تشير نتائج الاختبارات الكيفية لسلسلة متغير مؤشر الاستقرار المصرفي إلى النتائج الموضحة في الشكل رقم (2-2-5):

الشكل (2-2-5) نتائج الاختبارات الكيفية لمؤشر الاستقرار المصرفي

الفرق الأول						المستوى					
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.186	-0.186	10.386	0.001			1 0.647	0.647	130.08	0.000
		2 -0.132	-0.173	15.641	0.000			2 0.431	0.022	188.12	0.000
		3 -0.086	-0.157	17.886	0.000			3 0.291	0.007	214.69	0.000
		4 -0.096	-0.190	20.656	0.000			4 0.200	0.006	227.22	0.000
		5 0.113	0.003	24.523	0.000			5 0.159	0.039	235.22	0.000
		6 -0.112	-0.166	28.330	0.000			6 0.068	-0.093	236.68	0.000
		7 0.021	-0.067	28.463	0.000			7 0.109	0.149	240.48	0.000
		8 0.095	0.038	31.223	0.000			8 0.153	0.072	247.89	0.000
		9 0.057	0.080	32.224	0.000			9 0.091	-0.109	250.52	0.000
		10 -0.099	-0.082	35.274	0.000			10 -0.002	-0.109	250.52	0.000
		11 0.036	0.068	35.686	0.000			11 -0.048	0.003	251.27	0.000
		12 -0.088	-0.080	38.112	0.000			12 -0.102	-0.097	254.65	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

يبين الشكل رقم (2-2-5) أن معاملات الارتباط الذاتي لمؤشر الاستقرار المصرفي عند المستوى الأصلي وعند الفرق الأول تختلف معنوياً عن الصفر وهي خارج حدود الثقة 5%، ويشير ذلك إلى عدم استقرارها (سكونها) عند المستوى الأصلي وعند الفرق الأول، حيث تشير القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار (Q-Stat) إلى أنها أصغر من مستوى الثقة 0.05%.

و) الاختبارات الكيفية لسلسلة متغير حجم المصرف (Size):

تشير نتائج الاختبارات الكيفية لسلسلة متغير حجم المصرف إلى النتائج الموضحة في الشكل رقم (2-2-6)، حيث يلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي لحجم المصرف عند المستوى الأصلي تختلف معنوياً عن الصفر وهي خارج حدود الثقة 5%، ويشير ذلك إلى عدم استقرارها (سكونها) عند المستوى الأصلي، في حين أنها أصبحت ساكنة عند أخذ الفرق الأول لها، حيث تشير القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار (Q-Stat) إلى أنها أكبر من مستوى الثقة 0.05% عند الفرق الأول، وبناءً عليه يمكن القول أن سلسلة متغير حجم المصرف متكاملة من الرتبة $I(1)$.

الشكل (6-2-2) نتائج الاختبارات الكيفية لحجم المصرف

الفرق الأول							المستوى						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 -0.065	-0.065	1.2818	0.258				1 0.940	0.940	274.54	0.000	
		2 -0.127	-0.132	6.1245	0.047				2 0.884	0.012	518.49	0.000	
		3 -0.015	-0.034	6.1922	0.103				3 0.832	-0.002	735.11	0.000	
		4 -0.013	-0.034	6.2427	0.182				4 0.778	-0.039	925.27	0.000	
		5 0.024	0.014	6.4188	0.268				5 0.719	-0.077	1088.1	0.000	
		6 0.014	0.011	6.4802	0.372				6 0.669	0.043	1229.7	0.000	
		7 -0.130	-0.127	11.670	0.112				7 0.616	-0.057	1350.0	0.000	
		8 0.041	0.026	12.189	0.143				8 0.560	-0.052	1449.8	0.000	
		9 -0.007	-0.036	12.204	0.202				9 0.502	-0.062	1530.2	0.000	
		10 -0.038	-0.040	12.656	0.244				10 0.441	-0.065	1592.6	0.000	
		11 0.106	0.094	16.138	0.136				11 0.385	0.002	1640.2	0.000	
		12 -0.049	-0.044	16.880	0.154				12 0.328	-0.052	1674.9	0.000	

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

ز) الاختبارات الكيفية لسلسلة مؤشر (HHI) الخاص بالتنوع أو تركيز محفظة القروض:

تشير نتائج الاختبارات الكيفية لسلسلة مؤشر (HHI) إلى النتائج الموضحة في الشكل رقم

(7-2-2):

الشكل (7-2-2) نتائج الاختبارات الكيفية لمؤشر (HHI)

الفرق الأول							المستوى						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 -0.086	-0.086	2.2073	0.137				1 0.895	0.895	248.99	0.000	
		2 -0.093	-0.101	4.8275	0.089				2 0.805	0.021	451.08	0.000	
		3 -0.010	-0.028	4.8578	0.183				3 0.725	0.006	615.65	0.000	
		4 0.057	0.045	5.8435	0.211				4 0.642	-0.056	745.12	0.000	
		5 0.037	0.044	6.2596	0.282				5 0.556	-0.063	842.69	0.000	
		6 0.036	0.055	6.6642	0.353				6 0.493	0.052	919.42	0.000	
		7 -0.030	-0.012	6.9452	0.435				7 0.424	-0.054	976.54	0.000	
		8 0.009	0.011	6.9674	0.540				8 0.352	-0.062	1015.9	0.000	
		9 -0.046	-0.053	7.6123	0.574				9 0.278	-0.066	1040.6	0.000	
		10 -0.021	-0.037	7.7453	0.654				10 0.223	0.030	1056.5	0.000	
		11 0.087	0.073	10.086	0.523				11 0.173	0.006	1066.2	0.000	
		12 -0.013	-0.005	10.137	0.604				12 0.108	-0.121	1069.9	0.000	

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

يلاحظ من الشكل رقم (7-2-2) أن معاملات الارتباط الذاتي لمؤشر هيرشمان هيرفندال

(HHI) الخاص بالتنوع أو التركيز عند المستوى تختلف معنوياً عن الصفر وهي خارج حدود الثقة

5%، ويشير ذلك إلى عدم استقرارها (سكونها) عند المستوى الأصلي، في حين أنها أصبحت

ساكنة عند أخذ الفرق الأول لها، حيث تشير القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار (Q-Stat) إلى أنها

أكبر من مستوى الثقة 0.05% عند الفرق الأول، وبناءً عليه يمكن القول أن سلسلة مؤشر هيرشمان هيرفندال (HHI) متكاملة من الرتبة I(1).

2.1. الاختبارات الكمية لاستقرار السلاسل الزمنية:

يؤخذ على الاختبارات الكمية عدم دقتها في الوصول إلى نتائج قطعية بخصوص طبيعة استقرار (سكون) السلاسل الزمنية للمتغيرات، الأمر الذي قاد الباحث إلى القيام بإجراء الاختبارات الكمية للتأكد من وجود استقرار (سكون) للسلاسل الزمنية للمتغيرات من عدمه*، وقد تم ذلك على النحو الآتي:

أ) اختبار استقرار السلسلة الزمنية لمتغير العائد على محفظة القروض (ROL):

تم اختبار استقرار السلسلة الزمنية لمتغير العائد على محفظة القروض المصرفية والجدول رقم (2-2-1) يوضح نتائج الاختبار المذكور:

الجدول (2-2-1) اختبار استقرار السلسلة الزمنية للعائد على محفظة القروض المصرفية

Method	Statistic	Prob.**	Cross-Sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-12.0753	0.0000	11	286
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-11.1262	0.0000	11	286
ADF - Fisher Chi-square	150.228	0.0000	11	286
PP - Fisher Chi-square	170.768	0.0000	11	297

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

يتضح من خلال الجدول (2-2-1) أن كافة الاختبارات المستخدمة في استقرار السلسلة الزمنية أشارت إلى أن السلسلة الزمنية لمتغير العائد على محفظة القروض المصرفية مستقرة عند المستوى الأصلي.

ب) اختبار استقرار السلسلة الزمنية لمتغير معدل توظيف الودائع (LTD):

تم اختبار استقرار السلسلة الزمنية لمتغير معدل توظيف الودائع والجدول رقم (2-2-2) يوضح نتائج الاختبار المذكور:

* تم إدراج الجدول الذي يكون فيه درجة الاستقرار للسلسلة متحققة، ففي حال كانت السلسلة مستقرة عند الفرق الأول فسيتم استبعاد نتائج الجداول السابقة والاكتفاء بالجدول الذي يوضح الاستقرار عند الفرق الأول.

الجدول (2-2-2) نتائج اختبار استقرار السلسلة الزمنية لمعدل توظيف الودائع

Method	Statistic	Prob.**	Cross-Sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.55184	0.0054	11	286
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.82468	0.0340	11	286
ADF - Fisher Chi-square	37.1370	0.0228	11	286
PP - Fisher Chi-square	46.5747	0.0017	11	297

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في 10 Eviews

يتضح من خلال الجدول (2-2-2) أن كافة الاختبارات المستخدمة في استقرار السلسلة الزمنية

أشارت إلى أن السلسلة الزمنية لمتغير معدل توظيف الودائع مستقرة عند المستوى الأصلي.

(ج) اختبار استقرار السلسلة الزمنية لمتغير نسبة السيولة (LQ):

تم اختبار استقرار السلسلة الزمنية لمتغير نسبة السيولة والجدول رقم (3-2-2) يوضح

نتائج الاختبار المذكور:

الجدول (3-2-2) نتائج اختبار استقرار السلسلة الزمنية لنسبة السيولة

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.0801	0.0000	11	275
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	136.666	0.0000	11	275
PP - Fisher Chi-square	208.491	0.0000	11	286

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في 10 Eviews

يتضح من خلال الجدول (3-2-2) أن الاختبارات المستخدمة كافة أشارت إلى أن السلسلة

الزمنية لمتغير نسبة السيولة مستقرة عند الفرق الأول I(1).

(د) اختبار استقرار السلسلة الزمنية لمتغير نسبة المخاطرة الائتمانية (CR):

تم اختبار استقرار السلسلة الزمنية لمتغير نسبة المخاطرة الائتمانية كما هو موضح في

الجدول رقم (4-2-2)، حيث يلاحظ أن الاختبارات المستخدمة كافة أشارت إلى أن السلسلة

الزمنية لمتغير نسبة المخاطرة الائتمانية مستقرة عند المستوى الأصلي.

الجدول (4-2-2) نتائج اختبار استقرار السلسلة الزمنية لنسبة المخاطرة الانتمانية

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.95275	0.0000	11	286
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.07790	0.0010	11	286
ADF - Fisher Chi-square	43.7296	0.0038	11	286
PP - Fisher Chi-square	47.7588	0.0012	11	297

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

هـ) اختبار استقرار السلسلة الزمنية لمتغير مؤشر الاستقرار المصرفي (Z):

تم اختبار استقرار السلسلة الزمنية لمتغير مؤشر الاستقرار المصرفي والجدول رقم (2-2-2-5) يوضح نتائج الاختبار المذكور:

الجدول (5-2-2) نتائج اختبار استقرار السلسلة الزمنية لمؤشر الاستقرار المصرفي

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.55646	0.0053	11	286
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.94456	0.0016	11	286
ADF - Fisher Chi-square	44.5775	0.0030	11	286
PP - Fisher Chi-square	57.9589	0.0000	11	297

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

يتضح من خلال الجدول (2-2-5) أن الاختبارات المستخدمة كافة في استقرار السلسلة الزمنية أشارت إلى أن السلسلة الزمنية لمتغير مؤشر الاستقرار المصرفي مستقرة عند المستوى الأصلي.

و) اختبار استقرار السلسلة الزمنية لمتغير حجم المصرف (Size):

تم اختبار استقرار السلسلة الزمنية لمتغير حجم المصرف كما هو موضح في الجدول رقم (2-2-6)، ويلاحظ أن كافة الاختبارات المستخدمة أشارت إلى أن السلسلة الزمنية لمتغير حجم المصرف مستقرة عند الفرق الأول I(1).

الجدول (6-2-2) نتائج اختبار استقرار السلسلة الزمنية لحجم المصرف

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.27441	0.0000	11	275
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.30483	0.0000	11	275
ADF - Fisher Chi-square	122.138	0.0000	11	275
PP - Fisher Chi-square	200.443	0.0000	11	286

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

ز) اختبار استقرار السلسلة الزمنية لمؤشر (HHI) الخاص بتنويع أو تركيز محفظة القروض:
تم اختبار استقرار السلسلة الزمنية لمؤشر (HHI) والجدول رقم (7-2-2) يوضح نتائج الاختبار المذكور:

الجدول (7-2-2) نتائج اختبار استقرار السلسلة الزمنية لمؤشر (HHI)

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.43359	0.0003	11	286
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.86441	0.0311	11	286
ADF - Fisher Chi-square	34.7684	0.0410	11	286
PP - Fisher Chi-square	39.2615	0.0132	11	297

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

يتضح من خلال الجدول (7-2-2) أنّ كافة الاختبارات المستخدمة أشارت إلى أنّ السلسلة الزمنية لمؤشر (HHI) مستقرة عند المستوى الأصلي.

2. اختبار عدد فترات التباطؤ المثلى:

تم إجراء اختبار عدد فترات التباطؤ المثلى باستخدام معايير مختلفة لمعرفة ما هو عدد فترات التباطؤ المثلى لظهور أثر متغير من المتغيرات في المتغيرات الأخرى، والجدول رقم (8-2-2) يبين نتائج اختبار فترات التباطؤ المثلى لمتغيرات البحث.

الجدول (8-2-2) نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	3224.791	NA	3.32e-19	-22.68422	-22.04813*	-22.42909*
2	3273.101	91.78891	3.34e-19	-22.67929	-21.40712	-22.16902
3	3325.175	96.3375*	3.27e-19*	-22.701*	-20.79299	-21.93584

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ عدد فترات التباطؤ المثلّي لمتغيرات البحث هو ثلاث فترات وذلك باتفاق معظم المعايير، ومن الناحية الاقتصادية من المحتمل أن يظهر تأثير متغير في آخر بعد ثلاثة أرباع، حيث أن بيانات البحث هي بيانات ربعية.

3. نتائج اختبار السببية:

تم إجراء اختبار السببية بين متغيرات البحث، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (9-2-2).

الجدول (9-2-2) نتائج اختبار السببية بين المتغيرات

Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LQ does not Granger Cause ROL	286	18.4254	3.E-08
ROL does not Granger Cause LQ		16.2106	2.E-07
CR does not Granger Cause ROL	286	15.4827	4.E-07
ROL does not Granger Cause CR		2.57245	0.0781
HHI does not Granger Cause ROL	286	31.6636	4.E-13
ROL does not Granger Cause HHI		3.02399	0.0502
LOGZ does not Granger Cause ROL	286	4.00047	0.0194
ROL does not Granger Cause LOGZ		6.53096	0.0017
LOGSIZE does not Granger Cause ROL	286	7.37551	0.0008
ROL does not Granger Cause LOGSIZE		17.4802	7.E-08
LTD does not Granger Cause ROL	286	15.2027	5.E-07
ROL does not Granger Cause LTD		4.94737	0.0077

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

يظهر الجدول رقم (9-2-2) النتائج الآتية:

- إن معدل توظيف الودائع LTD يسبب العائد على محفظة القروض ROL مع فجوتين زمنيّتين عند مستوى دلالة 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص: إن المتغير LTD لا يسبب المتغير ROL، كما أن العائد على محفظة القروض ROL يسبب معدل توظيف الودائع LTD مع فجوتين زمنيّتين عند مستوى دلالة 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص: إن المتغير ROL لا يسبب المتغير LTD، ويمكن تفسير ذلك بأنّ ارتفاع نسبة التوظيف بصورة قروض لدى المصارف التقليدية السورية سيؤدي إلى ارتفاع الفوائد المحصلة وهذا بدوره سينعكس على معدل العائد على محفظة القروض بصورة إيجابية، كما أنه من المفترض أن يؤدي ارتفاع معدل العائد على محفظة القروض

إلى دفع المصارف التقليدية الخاصة السورية إلى منح المزيد من التسهيلات الائتمانية وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع نسبة التوظيف لديها.

- إن نسبة المخاطر الائتمانية CR تسبب العائد على محفظة القروض ROL مع فجوتين زمنييتين عند مستوى دلالة 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص: إن المتغير CR لا يسبب المتغير ROL، كما أن العائد على محفظة القروض ROL يسبب نسبة المخاطر الائتمانية CR مع فجوتين زمنييتين عند مستوى دلالة 0.10، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص: إن المتغير ROL لا يسبب المتغير CR، ويمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع نسبة المخاطر الائتمانية قد يكبد المصارف خسائر كبيرة وبالتالي انخفاض العائد على محفظة القروض، وبالمقابل فإن انخفاض عائد محفظة القروض المصرفية قد يكون نتيجة زيادة القروض غير المنتجة أو نتيجة الديون المتعثرة الأمر الذي سيدفع المصارف للانكماش عن منح التسهيلات الائتمانية.

- إن التنوع أو التركيز وفق مؤشر هيرشمان هيرفندال HHI يسبب العائد على محفظة القروض ROL مع فجوتين زمنييتين عند مستوى دلالة 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص: إن المتغير HHI لا يسبب المتغير ROL، كما أن العائد على محفظة القروض ROL يسبب التنوع أو التركيز وفق مؤشر هيرشمان هيرفندال HHI مع فجوتين زمنييتين عند مستوى دلالة 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص: إن المتغير ROL لا يسبب المتغير HHI، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أنّ معامل التنوع أو التركيز المصرفي يمكن أن يكون له أثرين بصورة إيجابية أو سلبية في معدل العائد على محفظة القروض، فقد تعتمد المصارف إلى تركيز الاستثمارات في قطاع أو نشاط محدد دون غيره، وأن العائد الناجم عن تقديم القروض لهذا القطاع أو النشاط سيؤدي إلى رفع العائد على محفظة القروض، لكن ذلك قد يكبد المصرف مخاطر أو خسائر كبيرة في حال تعرض القطاع أو النشاط لخسائر أو كوارث معينة، وبالمقابل قد يؤدي تنوع محفظة القروض بحيث تشمل قطاعات أو أنشطة عدة يمكن أن يؤدي إلى حرمان المصرف من تحقيق عوائد جيدة نتيجة اختلاف المخاطر المرافقة لكل قطاع، كما يمكن أن يؤدي التنوع المصرفي إلى زيادة المخاطر الائتمانية تحديداً في ظل عدم وجود إدارة محفظة غير متخصصة للقيام بالتنوع الأمثل للقروض المصرفية.

- إن مؤشر الاستقرار المصرفي LOGZ يسبب العائد على محفظة القروض ROL مع فجوتين زمنييتين عند مستوى دلالة 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص: إن المتغير LOGZ لا يسبب المتغير ROL، كما أن العائد على محفظة القروض ROL يسبب الاستقرار المصرفي LOGZ مع فجوتين زمنييتين عند مستوى دلالة 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص: إن المتغير ROL لا يسبب المتغير LOGZ، ويمكن تفسير ذلك بأنّ الاستقرار المصرفي سيؤثر في رسم السياسة الائتمانية للمصرف وبالتالي تأثر العائد على محفظة القروض، كما أن الارتفاع في عوائد محفظة القروض المصرفية سيدعم المركز المالي للمصرف.
- إن العائد على محفظة القروض ROL يسبب حجم المصرف LOGSIZE مع فجوتين زمنييتين عند مستوى دلالة 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص: إن المتغير ROL لا يسبب المتغير LOGSIZE، كما أن حجم المصرف LOGSIZE يسبب العائد على محفظة القروض ROL مع فجوتين زمنييتين عند مستوى دلالة 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص: إن المتغير LOGSIZE لا يسبب المتغير ROL، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أنّ زيادة العائد على محفظة القروض سيؤدي إلى مزيد من الاستثمار وبالتالي زيادة التسهيلات الائتمانية في حال كان العائد مجزياً، كما أن زيادة حجم المصرف ستزيد من قدرة المصرف على توظيف موارده في التسهيلات الائتمانية وبالتالي زيادة معدل العائد على محفظة القروض المصرفية.
- إن نسبة السيولة LQ تسبب العائد على محفظة القروض ROL مع فجوتين زمنييتين عند مستوى دلالة 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص: إن المتغير LQ لا يسبب المتغير ROL، كما أن العائد على محفظة القروض ROL يسبب نسبة السيولة LQ مع فجوتين زمنييتين عند مستوى دلالة 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص: إن المتغير ROL لا يسبب المتغير LQ، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أنّ ارتفاع نسبة السيولة يشير إلى عدم توظيف الودائع وهذا ما سيؤدي إلى تراجع عائد محفظة القروض، كما أن انخفاض العائد على محفظة القروض سيجعل المصارف تتكمش في منح التسهيلات الائتمانية وتحديداً في ظل وجود مخاطر كبيرة مرافقة لمنح التسهيلات المذكورة، وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع نسبة السيولة لدى المصارف التقليدية الخاصة السورية.

4. تقدير نماذج (Panel):

تم تقدير نماذج بيانات بانل الساكنة (Static panel) والمفاضلة بينها وصولاً إلى النموذج المناسب لتقدير العلاقة بين المتغير التابع المتمثل بالعائد على محفظة القروض المصرفية والمتغيرات المستقلة محل البحث.

1.4. تقدير نماذج بيانات بانل الساكنة (Static panel):

تم استخدام نماذج عدة لتقدير بيانات بانل الساكنة وذلك على النحو الآتي:

أ) نموذج التجانس الكلي أو الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model- PM):

تم تقدير نموذج البحث وفقاً لنموذج الانحدار التجميعي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (LS)، والجدول رقم (10-2-2) يوضح نتائج تقدير الانحدار التجميعي:

الجدول (10-2-2) نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: ROL				
Method: Panel Least Squares				
Sample (adjusted): 2012Q2 2018Q4				
Periods included: 27				
Cross-sections included: 11				
Total panel (balanced) observations: 297				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROL(-1)	0.016906	0.057755	0.292715	0.7699
LTD	0.015132	0.005595	2.704625	0.0072
LQ	-0.004923	0.007275	-0.676763	0.4991
CR	-0.020486	0.005773	-3.548813	0.0005
LOGZ	-0.003530	0.001004	-3.515535	0.0005
LOGSIZE	0.002789	0.001800	1.549618	0.1223
HHI	-0.025310	0.010323	-2.451906	0.0148
C	0.002276	0.031523	0.072202	0.9425
R-squared	0.273422	Mean dependent var		0.025010
Adjusted R-squared	0.255823	S.D. dependent var		0.015121
S.E. of regression	0.013044	Akaike info criterion		-5.814384
Sum squared resid	0.049173	Schwarz criterion		-5.714889
Log likelihood	871.4360	Hannan-Quinn criter.		-5.774553
F-statistic	15.53644	Durbin-Watson stat		2.032767
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

يلاحظ من الجدول رقم (10-2-2) أن القيمة التفسيرية للنموذج هي 27% وأن قيمة معامل التحديد المعدل 25% ويشير ذلك إلى أن 25% من التغير في معدل العائد على محفظة القروض المصرفية يعزى إلى التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة.

ب) نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Model):

تم تقدير نموذج البحث وفقاً لنموذج التأثيرات الثابتة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، والجدول رقم (11-2-2) يوضح نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة:

الجدول (11-2-2) نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: ROL				
Method: Panel Least Squares				
Sample (adjusted): 2012Q2 2018Q4				
Periods included: 27				
Cross-sections included: 11				
Total panel (balanced) observations: 297				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROL(-1)	-0.071058	0.057903	-1.227183	0.2208
LTD	0.001848	0.008079	0.228744	0.8192
LQ	-0.009203	0.008997	-1.022973	0.3072
CR	-0.020881	0.007706	-2.709533	0.0072
LOGZ	-0.004275	0.001120	-3.817480	0.0002
LOGSIZE	0.001470	0.002804	0.524253	0.6005
HHI	-0.034132	0.011426	-2.987135	0.0031
C	0.044411	0.051068	0.869630	0.3853
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.349494	Mean dependent var	0.025010	
Adjusted R-squared	0.309857	S.D. dependent var	0.015121	
S.E. of regression	0.012562	Akaike info criterion	-5.857639	
Sum squared resid	0.044025	Schwarz criterion	-5.633776	
Log likelihood	887.8594	Hannan-Quinn criter.	-5.768019	
F-statistic	8.817462	Durbin-Watson stat	2.132267	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

يلاحظ من الجدول رقم (11-2-2) أن القيمة التفسيرية للنموذج هي 35% وهي أكبر من القوة التفسيرية لنموذج اختبار الانحدار التجميعي البالغة 27%، وأن قيمة معامل التحديد المعدل 30% ويشير ذلك إلى أن 30% من التغير في معدل العائد على محفظة القروض المصرفية وفقاً لنموذج اختبار التأثيرات الثابتة يعزى إلى التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة.

ج) نموذج التأثيرات العشوائية (Random Model):

تم تقدير نموذج البحث وفقاً لهذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)، والجدول رقم (12-2-2) يوضح نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية:

الجدول (2-2-12) نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: ROL				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Sample (adjusted): 2012Q2 2018Q4				
Periods included: 27				
Cross-sections included: 11				
Total panel (balanced) observations: 297				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROL(-1)	0.016906	0.055619	0.303958	0.7614
LTD	0.015132	0.005388	2.808507	0.0053
LQ	-0.004923	0.007006	-0.702757	0.4828
CR	-0.020486	0.005559	-3.685120	0.0003
LOGZ	-0.003530	0.000967	-3.650564	0.0003
LOGSIZE	0.002789	0.001733	1.609138	0.1087
HHI	-0.025310	0.009941	-2.546082	0.0114
C	0.002276	0.030357	0.074975	0.9403
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.000000	0.0000
Idiosyncratic random			0.012562	1.0000
Weighted Statistics				
R-squared	0.273422	Mean dependent var		0.025010
Adjusted R-squared	0.255823	S.D. dependent var		0.015121
S.E. of regression	0.013044	Sum squared resid		0.049173
F-statistic	15.53644	Durbin-Watson stat		2.032767
Prob (F-statistic)	0.000000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.273422	Mean dependent var		0.025010
Sum squared resid	0.049173	Durbin-Watson stat		2.032767

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

يلاحظ من الجدول رقم (2-2-12) أن القيمة التفسيرية للنموذج هي 27%، وأن قيمة معامل التحديد المعدل 25% ويشير ذلك إلى أن 25% من التغير في معدل العائد على محفظة القروض المصرفية وفقاً لنموذج اختبار التأثيرات العشوائية يعزى إلى التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة.

2.4. المفاضلة بين نماذج بيانات بانل الساكنة:

بعد تقدير نماذج بيانات بانل الساكنة، ينبغي الانتقال إلى المرحلة الثانية المتمثلة بالمفاضلة بين النماذج المستخدمة بهدف الوصول إلى نموذج التقدير الأمثل، ومن أجل تحقيق هذا الغرض تم الاعتماد على اختبار هيوسمان (Hausman Test) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة

ونموذج التأثيرات العشوائية، كما تم الاعتماد على اختبار فيشر (F-statistic) للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة.

أ. المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:

يتم المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية من خلال إجراء اختبار هيوسمان وفق ما تمت الإشارة إليه سابقاً، وتبدو أهمية اختبار هيوسمان في معرفة نوع التأثيرات (ثابتة، عشوائية)، وخلصت نتائج اختبار هيوسمان إلى النتائج الموضحة في الجدول (2-13-2):

الجدول (2-13-2) نتائج اختبار هيوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: RANDOMMODEL			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	32.502151	7	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

يلاحظ من الجدول رقم (2-13-2) أن القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار هيوسمان هي 0.00 وهي أقل من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية العدم التي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل، كما يشير ذلك إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو أفضل من نموذج التأثيرات العشوائية.

ب. المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والنموذج التجميعي:

تم الاعتماد على اختبار فيشر للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، والجدول رقم (2-14-2) يوضح قيمة اختبار فيشر (F-statistic) لكلا النموذجين المذكورين:

الجدول (2-14-2) نتائج اختبار فيشر (F-statistic)

نوع النموذج	النموذج التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	النتيجة
قيمة F	15.53	8.82	النموذج التجميعي أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

يلاحظ من الجدول رقم (2-14-2) أن قيمة F البالغة 15.53 في النموذج التجميعي هي أكبر من قيمة F البالغة 8.82 وبناءً عليه يمكننا القول أن النموذج التجميعي هو أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة.

3.4. نتائج تقدير النموذج التجميعي (Pooled Model):

يعد النموذج التجميعي النموذج الملائم لتحليل نموذج البحث وفقاً لطريقة البانل الساكنة، وهذا ما أشارت إليه عملية المفاضلة بين النماذج، ويوضح الجدول رقم (2-2-15) نتائج النموذج التجميعي:

الجدول (2-2-15) نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: ROL				
Method: Panel Least Squares				
Sample (adjusted): 2012Q2 2018Q4				
Periods included: 27				
Cross-sections included: 11				
Total panel (balanced) observations: 297				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROL(-1)	0.016906	0.057755	0.292715	0.7699
LTD	0.015132	0.005595	2.704625	0.0072
LQ	-0.004923	0.007275	-0.676763	0.4991
CR	-0.020486	0.005773	-3.548813	0.0005
LOGZ	-0.003530	0.001004	-3.515535	0.0005
LOGSIZE	0.002789	0.001800	1.549618	0.1223
HHI	-0.025310	0.010323	-2.451906	0.0148
C	0.002276	0.031523	0.072202	0.9425
R-squared	0.273422	Mean dependent var		0.025010
Adjusted R-squared	0.255823	S.D. dependent var		0.015121
S.E. of regression	0.013044	Akaike info criterion		-5.814384
Sum squared resid	0.049173	Schwarz criterion		-5.714889
Log likelihood	871.4360	Hannan-Quinn criter.		-5.774553
F-statistic	15.53644	Durbin-Watson stat		2.032767
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

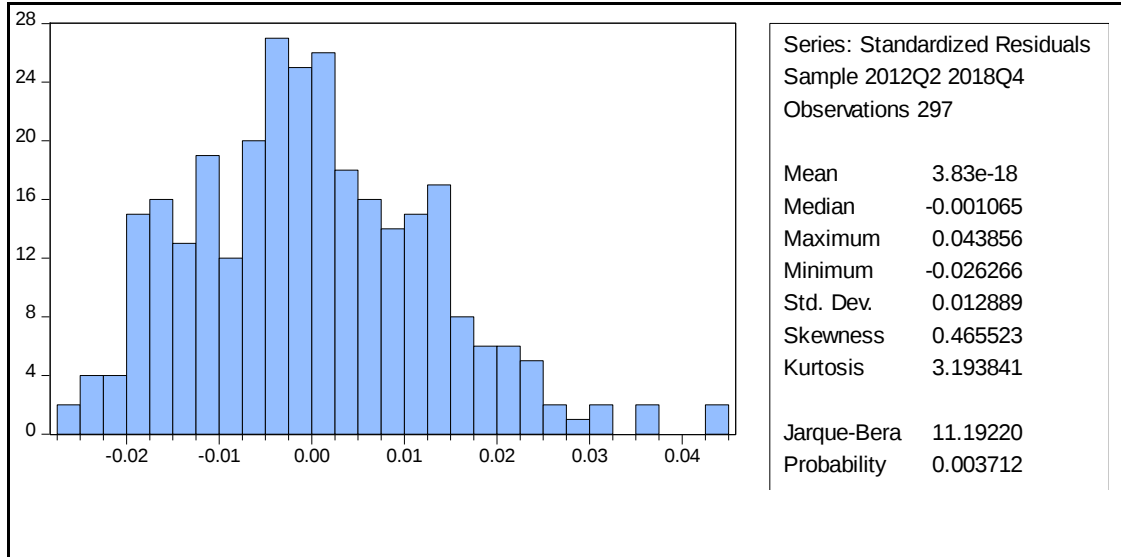
يوضح الجدول (2-2-15) الآتي:

- وجود أثر معنوي إيجابي لمعدل توظيف الودائع لدى المصارف التقليدية السورية في معدل العائد على محفظة القروض.
- وجود أثر معنوي سلبي لكل من نسبة المخاطر الائتمانية، مؤشر الاستقرار المصرفي، مؤشر التنويع، حيث أن زيادة المتغيرات التفسيرية السابقة ستؤدي إلى انخفاض معدل العائد على محفظة القروض.
- عدم وجود أثر معنوي للقيم السابقة لمعدل العائد على محفظة القروض و لمتغير الحجم ونسبة السيولة في معدل العائد على محفظة القروض.

- عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي، حيث بلغت قيمة معامل دورين- واتسون (DW) 2.03 وهي قريبة من الحد الطبيعي (2).

كما قام الباحث بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي وفق النموذج التجميعي كما هو موضح بالجدول رقم (2-2-16):

الجدول (2-2-16) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

يلاحظ من الجدول (2-2-16) أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار (Jarque- Bera) هي 0.00 وهي أقل من 0.05 ويشير ذلك إلى أن توزيع البواقي لا يخضع للتوزيع الطبيعي، وقد عمد الباحث إلى إجراء اختبار الارتباط المقطعي بين البواقي من خلال اختبارات (Cross Sectional Dependence) لمعرفة فيما إذا كان هناك حالة ارتباط بين الوحدات المقطعية بين البواقي من عدمه، والجدول الآتي رقم (2-2-17) يوضح نتائج هذه الاختبارات:

الجدول (2-2-17) نتائج اختبار الارتباط المقطعي للبواقي

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals			
Equation: POOLEDMODELFINAL			
Periods included: 27			
Cross-sections included: 11			
Total panel observations: 297			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Cross-section means were removed during computation of correlations			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	1073.098	55	0.0000
Pesaran scaled LM	97.07182		0.0000
Pesaran CD	32.64027		0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

يلاحظ من الجدول (2-2-17) أن القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبارات كافة أقل من 0.05 ما يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود حالة ارتباط بين بواقي الوحدات المقطعية.

بناءً على ما تقدم يستنتج الباحث: إنّ نتائج اختبار النموذج التجميعي كأحد نماذج البائل الساكنة لاختبار نموذج البحث هي الأفضل بالمقارنة مع نتائج اختبار نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، وعلى الرغم من ذلك تشير اختبارات البواقي إلى عدم جودة النموذج التجميعي في اختبار نموذج البحث محل الدراسة، كما أن نتائج اختبار الوحدات المقطعية تشير إلى وجود مشكلة ارتباط بين بواقي الوحدات المقطعية، ما يعني أنّ معلمات النموذج لن تكون دقيقة ومستقرة، إضافة إلى عدم قدرة النموذج التجميعي على تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات النموذج محل البحث.

5. اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية:

قام الباحث بدراسة الارتباط بين الوحدات المقطعية لكل متغير من متغيرات النموذج محل البحث، وذلك بهدف معرفة فيما إذا كانت قيم متغيرات النموذج محل البحث لمصرف ما ترتبط بباقي قيم المصارف الأخرى، والجدول رقم (2-2-18) يبين نتائج اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية لمتغيرات البحث، حيث يتضح من الجدول المذكور أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبارات الارتباط للمتغيرات كافة بلغت 0.00 وهي أقل من 0.05، ويشير ذلك إلى أن قيم المتغير لمصرف ما ترتبط بقيم المتغير ذاته لدى المصارف الأخرى، وهذا يعزى إلى أن المصارف التقليدية الخاصة السورية تنتهج السلوك نفسه بالنسبة لمتغيرات النموذج نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي تشهدها سورية خلال فترة الدراسة، وتحديداً فيما يتعلق بحجم توظيفاتها من الودائع وتقديمها لمنتجات مصرفية (قروض) تكاد تكون نفسها لدى جميع هذه المصارف، كما يوجد تقارب في نسب الفائدة الدائنة والمدينة المعتمدة لدى هذه المصارف، وتعرض هذه المصارف للمخاطر الائتمانية ذاتها، إضافة إلى انتهاج هذه المصارف لسياسة تنويع أو تركيز مصرفية متشابهة بالنسبة للقطاعات أو الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بتمويلها، كما أسهمت التشريعات والضوابط الرقابية المفروضة من قبل السلطة النقدية أو تلك المعايير والضوابط المحددة من قبل الجهات الدولية (الجنة بازل) في تحديد كفاية رأس المال وتكوين المخصصات الائتمانية ونسب السيولة ومؤشر الاستقرار المصرفي، الأمر الذي انعكس على معدل عائد محفظة القروض لكل من هذه المصارف.

الجدول (2-18) نتائج اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية لمتغيرات البحث

المتغير	Test	Statistic	d.f.	Prob.
العائد على محفظة القروض	Breusch-Pagan LM	1080.696	55	0.0000
	Pesaran scaled LM	97.79626		0.0000
	Bias-corrected scaled LM	97.59256		0.0000
	Pesaran CD	32.60228		0.0000
الودائع توظيف نسبة	Breusch-Pagan LM	356.3344	55	0.0000
	Pesaran scaled LM	28.73111		0.0000
	Bias-corrected scaled LM	28.52740		0.0000
	Pesaran CD	5.292322		0.0000
السيولة نسبة	Breusch-Pagan LM	656.2399	55	0.0000
	Pesaran scaled LM	57.32598		0.0000
	Bias-corrected scaled LM	57.12227		0.0000
	Pesaran CD	21.72414		0.0000
المخاطر الائتمانية	Breusch-Pagan LM	534.8331	55	0.0000
	Pesaran scaled LM	45.75029		0.0000
	Bias-corrected scaled LM	45.54659		0.0000
	Pesaran CD	20.54603		0.0000
مؤشر HHI	Breusch-Pagan LM	763.5939	55	0.0000
	Pesaran scaled LM	67.56177		0.0000
	Bias-corrected scaled LM	67.35807		0.0000
	Pesaran CD	26.63644		0.0000
المصرفي الاستقرار مؤشر	Breusch-Pagan LM	457.3775	45	0.0000
	Pesaran scaled LM	43.46840		0.0000
	Bias-corrected scaled LM	43.30174		0.0000
	Pesaran CD	16.57698		0.0000
المصرف جمع	Breusch-Pagan LM	1284.900	55	0.0000
	Pesaran scaled LM	117.2663		0.0000
	Bias-corrected scaled LM	117.0626		0.0000
	Pesaran CD	35.78794		0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

6. اختبار التكامل المشترك لنموذج البحث:

يهدف اختبار التكامل المشترك لمعرفة فيما إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين

المتغيرات محل البحث، والجدول رقم (2-19) يبين نتائج اختبارات التكامل المشترك.

الجدول (2-2-19) نتائج اختبارات التكامل المشترك

اختبار Pedroni				
common AR coefs. (within-dimension) Weighted				
	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.862815	0.8059	-1.401777	0.9195
Panel rho-Statistic	1.842987	0.9673	1.689664	0.9545
Panel PP-Statistic	-18.74442	0.0000	-19.45806	0.0000
Panel ADF-Statistic	-9.069893	0.0000	-8.891697	0.0000
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	2.991175	0.9986		
Group PP-Statistic	-26.92364	0.0000		
Group ADF-Statistic	-9.883927	0.0000		
اختبار KAO				
			t-Statistic	Prob.
ADF			-8.858526	0.0000
Residual variance			0.000301	
HAC variance			6.83E-05	
اختبار Johansen				
Hypothesized	Fisher Stat.*	Prob.	Fisher Stat.*	Prob.
No. of CE(s)	(from trace test)		(from max-eigen test)	
None	393.4	0.0000	217.5	0.0000
At most 1	232.4	0.0000	99.51	0.0000
At most 2	147.3	0.0000	61.29	0.0000
At most 3	99.26	0.0000	48.95	0.0008
At most 4	64.62	0.0000	41.96	0.0063
At most 5	41.45	0.0073	30.89	0.0984
At most 6	43.69	0.0039	43.69	0.0039

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

يتضح من خلال الجدول (2-2-19) النتائج الآتية:

- تشير نتائج اختبار (Pedroni) إلى وجود ست اختبارات من أصل (11) اختباراً تتعلق بالبعد الداخلي لنموذج البائل (within-dimension) والبعد البيئي للمجموعة (between-dimension) قيمها الاحتمالية 0.00 وهي أقل من مستوى 0.05 مستوى الدلالة الإحصائية، مما يشير إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث.
- تشير نتائج اختبار (KAO) إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث، حيث أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار KAO هي 0.00 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة الإحصائية.

- تشير نتائج اختبار (Johansen) إلى وجود ست علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات وفق اختبار (Trace)، في حين يوجد خمس علاقات وفق اختبار (Max-eigen)، ويشير اختبار جوهانسون إلى أنه عند تعارض هذين الاختبارين نلجأ إلى اختبار Trace، وبناءً عليه هناك ست متجهات للتكامل المشترك بين متغيرات البحث، حيث إن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار الأثر والجذر الكامل هي 0.00 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة الإحصائية.

7. نموذج الانحدار الذاتي ذو المتباطئات الموزعة (ARDL) لنموذج بانل:

يعد نموذج الانحدار الذاتي ذو المتباطئات الموزعة (ARDL) أحد أهم نماذج بانل الديناميكية من حيث مدى ملائمتها في اختبار نموذج البانل وشروط تطبيقه، والتي نعرضها وفق الآتي:

- اختلاف درجة استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج بانل محل البحث وفق ما أشارت إليه نتائج استقرار هذه السلاسل (اختبارات جذر الوحدة)، حيث أن بعض السلاسل الزمنية للمتغيرات كانت مستقرة عند المستوى الأصلي $I(0)$ ، وبعضها الآخر مستقر عند الفرق الأول $I(1)$ ، ويعتبر نموذج (ARDL) الأنسب لتقدير العلاقة بين المتغيرات.
 - وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وهذا ما أشارت إليه نتائج اختبارات التكامل المشترك (Pedroni, KAO, Johansen)، ويعتبر نموذج (ARDL) الأفضل في تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وتقدير العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ (VECM)، حيث أن منهجية (Johansen-Jueslius) لا يمكن الاعتماد عليها في تقدير العلاقة طويلة الأجل، كون السلاسل الزمنية للمتغيرات جميعها غير مستقرة عن الفرق الأول $I(1)$.
 - النموذج التجمعي (كأحد نماذج بانل الساكنة) هو النموذج الأفضل بالمقارنة مع نموذج التأثيرات الثابتة، إلا أنه (النموذج التجمعي) لا يتيح تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات، كما أنه لا يعطي الأثر الفردي لكل مصرف على حدة في المدى قصير الأجل.
- والجدول رقم (2-2-20) يظهر نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي ذو المتباطئات الموزعة لمتغيرات البحث:

الجدول (20-2-2) نتائج اختبار نموذج الانحدار الذاتي للمتباطات الموزعة لمتغيرات البحث

Dependent Variable: D(ROL)				
Method: ARDL				
Sample: 2013Q1 2018Q4				
Included observations: 264				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LTD CTD CR LOGZ LOGSIZE HHI				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 8				
Selected Model: ARDL(4, 1, 1, 1, 1, 1, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
LTD	0.055620	0.006128	9.076825	0.0000
LQ	-0.022250	0.004301	-5.172683	0.0000
CR	-0.018164	0.002624	-6.922637	0.0000
LOGZ	-0.000964	0.000380	-2.533981	0.0121
LOGSIZE	0.002828	0.000722	3.919429	0.0001
HHI	0.036105	0.007548	4.783696	0.0000
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.618709	0.220932	-2.800456	0.0057
D(ROL(-1))	-0.492078	0.155940	-3.155558	0.0019
D(ROL(-2))	-0.588339	0.098372	-5.980743	0.0000
D(ROL(-3))	-0.708367	0.059406	-11.92406	0.0000
D(LTD)	-0.031990	0.014279	-2.240337	0.0263
D(LQ)	-0.001878	0.011728	-0.160133	0.8730
D(CR)	-0.009679	0.015427	-0.627390	0.5312
D(LOGZ)	0.000755	0.000348	2.169827	0.0313
D(LOGSIZE)	-0.007675	0.007357	-1.043116	0.2983
D(HHI)	-0.010825	0.014937	-0.724681	0.4696
C	-0.035708	0.011605	-3.076892	0.0024
Mean dependent var	-0.000832	S.D. dependent var		0.018783
S.E. of regression	0.005571	Akaike info criterion		-6.604085
Sum squared resid	0.005618	Schwarz criterion		-5.986024
Log likelihood	1144.029	Hannan-Quinn criter.		-5.989097

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

وبناءً على مخرجات الجدول رقم (20-2-2) يمكن صياغة معادلة النموذج على النحو الآتي:

$$D(ROL) = 0.056 LTD - 0.022 LQ - 0.02CR - 0.001LOGZ + 0.003 LOGZISE + 0.04HHI - 0.5D(ROL(-1)) - 0.6D(ROL(-2)) - 0.70D(ROL(-3)) - 0.032D(LTD) - 0.002D(LQ) - 0.01D(CR) + 0.0007D(LOGZ) - 0.01(LOGSIZE) - 0.01D(HHI) - 0.04 - 0.62COINTEQ$$

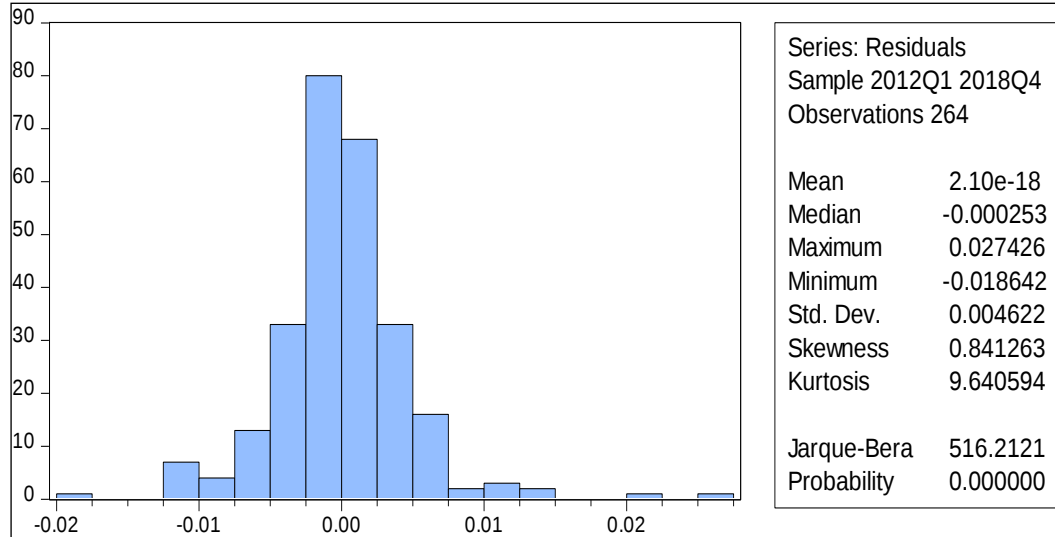
8. الاختبارات التشخيصية لنتائج نموذج بازل (ARDL) محل البحث:

تم إجراء بعض الاختبارات التشخيصية للتأكد من صحة النتائج التي تم التوصل إليها وفق

النموذج النهائي والموضحة في الجدول رقم (20-2-2) وذلك وفق الآتي:

أ) اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج والتقارب بين القيم المقدرة والفعلية:
تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج بازل النهائي والحصول على النتائج الموضحة في
الجدول رقم (21-2-2):

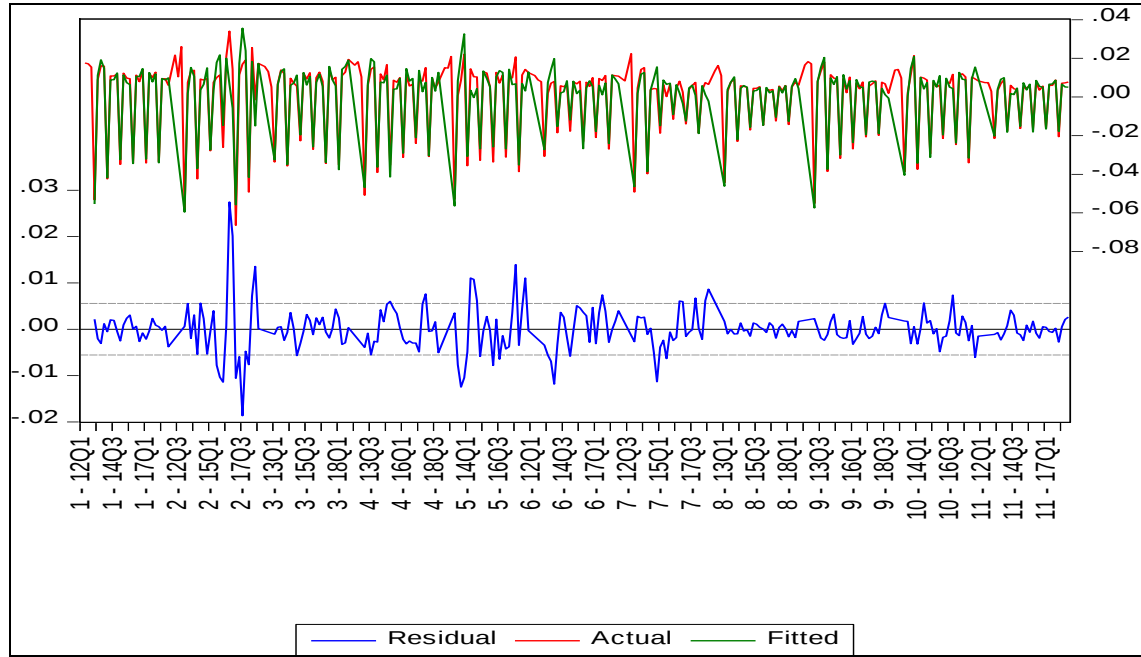
الجدول (21-2-2) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج (ARDL)



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

من الجدول السابق رقم (21-2-2) يتضح أن بواقي نموذج (ARDL) لا تخضع للتوزيع الطبيعي، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.00 وفق اختبار Jarque-Bera، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، ويعزى ذلك إلى أن بيانات النموذج هي بيانات مالية وغالباً ما يكون توزيع البواقي في مثل هذه النماذج غير طبيعي، حيث تكون البيانات متذبذبة طيلة فترة الدراسة. والشكل رقم (8-2-2) يوضح تقارب القيم المقدرة والفعلية لبواقي النموذج:

الشكل (8-2-2) القيم المقدرة والفعلية لبواقي نموذج (ARDL)

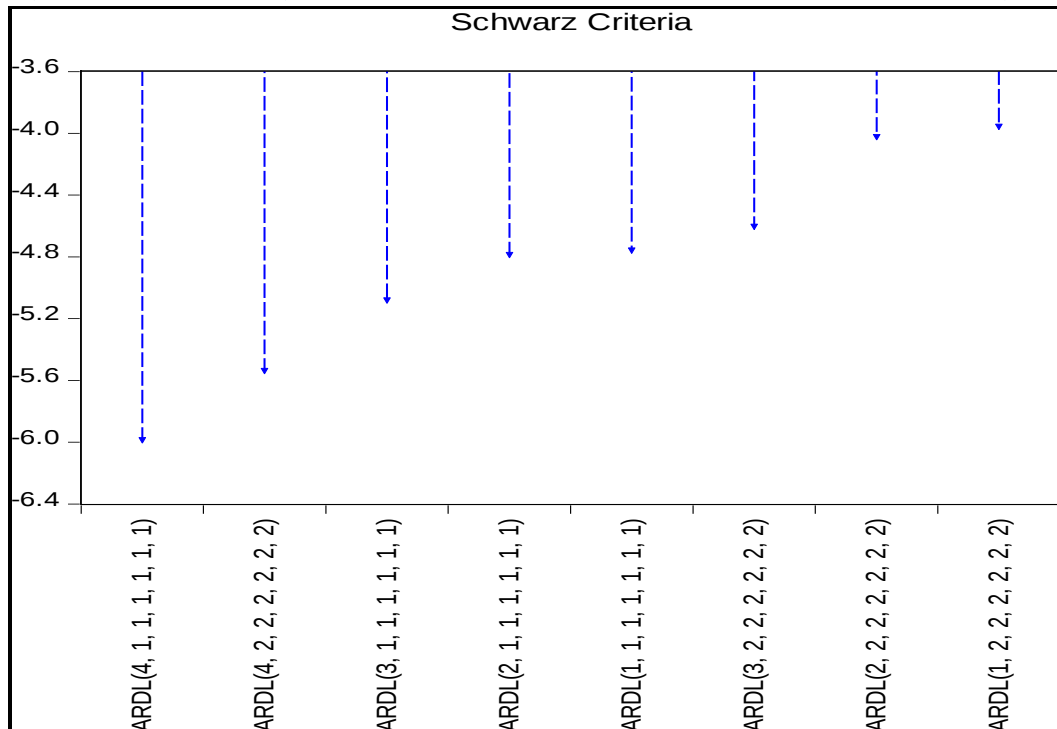


المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

(ب) اختبار فترات الإبطاء المثلى للفروق:

تم اختبار فترات الإبطاء المثلى لفروق قيم المتغيرات وفق معيار شوارز (Schwarz Criteria) والشكل رقم (9-2-2) يوضح نتائج هذا الاختبار:

الشكل (9-2-2) نتائج اختبار فترات التباطؤ المثلى للفروق وفق معيار (Schwarz Criteria)



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

يتضح من خلال الشكل (2-2-9) إنَّ النموذج الأفضل هو النموذج الذي يكون فيه قيمة معيار (Schwarz Criteria) عند أقل قيمة وهي بحدود (-6)، كما أن المتغير التابع يأخذ أربع فترات تباطؤ والمتغيرات المستقلة تأخذ فترة تباطؤ واحدة، حيث يصبح النموذج الأفضل من الرتبة $ARDL(4, 1, 1, 1, 1, 1)$.

(ج) اختبار معنوية المعلمات المقدرة لمتغيرات النموذج:
تم إجراء اختبار (WALD) لاختبار معنوية المعلمات المقدرة للمتغيرات التفسيرية مجتمعةً لنموذج (ARDL) وقد كانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (2-2-22):

الجدول (2-2-22) نتائج اختبار WALD

Wald Test: Equation: ARDLMODEL			
Test Statistic	Value	Df	Probability
F-statistic	63.50725	(6, 181)	0.0000
Chi-square	381.0435	6	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج تحليل البيانات في Eviews 10

من خلال الجدول رقم (2-2-22) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Chi-square هي 0.00، وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة الإحصائية، ويشير ذلك إلى معنوية المعلمات المقدرة للمتغيرات التفسيرية مجتمعةً لنموذج (ARDL) الذي تم التوصل إليه.

المبحث الثاني: اختبار فرضيات البحث

من خلال نتائج التحليل الإحصائي المبينة في الجدول رقم (2-2-20) وبعد التأكد من صحة النتائج التي تم الحصول عليها وفق النموذج النهائي (نتائج اختبار ARDL لمتغيرات البحث) من خلال الاختبارات التشخيصية المناسبة، تم اختبار فرضيات البحث في الأجل الطويل على النحو الآتي:

1. اختبار الفرضية الأولى: يؤثر معدل توظيف الودائع في أداء محفظة القروض للمصارف التقليدية الخاصة السورية.

من خلال الجدول رقم (2-2-20) يتبين وجود أثر معنوي وبصورة إيجابية لمعدل توظيف الودائع في أداء محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية، حيث يلاحظ أن قيمة معامل الانحدار β لمعدل توظيف الودائع بلغ (0.056)، كما بلغت القيمة الاحتمالية 0.00 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة الإحصائية. وبناء عليه نقبل الفرضية الأولى التي تنص: "يؤثر معدل توظيف الودائع في أداء محفظة القروض للمصارف التقليدية الخاصة السورية".

2. اختبار الفرضية الثانية: تؤثر نسبة السيولة المصرفية في أداء محفظة القروض للمصارف التقليدية الخاصة السورية.

يشير الجدول رقم (2-2-20) إلى وجود أثر معنوي وبصورة سلبية لنسبة السيولة المصرفية في أداء محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية، حيث يلاحظ أن قيمة معامل الانحدار β لنسبة السيولة المصرفية بلغ (-0.022)، كما بلغت القيمة الاحتمالية 0.00 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة الإحصائية. وبناء عليه نقبل الفرضية الثانية التي تنص: "تؤثر نسبة السيولة المصرفية في أداء محفظة القروض للمصارف التقليدية الخاصة السورية".

3. اختبار الفرضية الثالثة: تؤثر نسبة المخاطرة الائتمانية في أداء محفظة القروض للمصارف التقليدية الخاصة السورية.

يلاحظ من الجدول رقم (2-2-20) وجود أثر معنوي وبصورة سلبية لنسبة المخاطرة الائتمانية في أداء محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية، حيث يلاحظ أن قيمة معامل الانحدار β لنسبة المخاطرة الائتمانية بلغ (-0.018)، كما بلغت القيمة الاحتمالية 0.00 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة الإحصائية. وبناء عليه نقبل الفرضية الثالثة التي تنص: "تؤثر نسبة المخاطرة الائتمانية في أداء محفظة القروض للمصارف التقليدية الخاصة السورية".

4. اختبار الفرضية الرابعة: يؤثر مؤشر الاستقرار المصرفي في أداء محفظة القروض للمصارف التقليدية الخاصة السورية.

يلاحظ من الجدول رقم (2-2-20) وجود أثر معنوي وبصورة سلبية لمؤشر الاستقرار المصرفي في أداء محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية، حيث يلاحظ أن قيمة معامل الانحدار β لمؤشر الاستقرار المصرفي بلغ (-0.00095)، كما بلغت القيمة الاحتمالية 0.01 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة الإحصائية. وبناء عليه نقبل الفرضية الرابعة التي تنص: "يؤثر مؤشر الاستقرار المصرفي في أداء محفظة القروض للمصارف التقليدية الخاصة السورية".

5. اختبار الفرضية الخامسة: يؤثر حجم المصرف في أداء محفظة القروض للمصارف التقليدية الخاصة السورية.

من خلال الجدول رقم (2-2-20) يتبين وجود أثر معنوي وبصورة إيجابية لحجم المصرف في أداء محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية، حيث يلاحظ أن قيمة معامل الانحدار β لحجم المصرف بلغ (0.009)، كما بلغت القيمة الاحتمالية 0.00 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة الإحصائية. وبناء عليه نقبل الفرضية الخامسة التي تنص: "يؤثر حجم المصرف في أداء محفظة القروض للمصارف التقليدية الخاصة السورية".

6. اختبار الفرضية السادسة: يؤثر تنوع القروض في أداء محفظة القروض في المصارف التقليدية الخاصة السورية.

يشير الجدول رقم (2-2-20) إلى وجود أثر معنوي وبصورة إيجابية لمؤشر هيرشمان هيرفندال HHI في أداء محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية، حيث

يلاحظ أن قيمة معامل الانحدار β لتنوع القروض بلغ (0.04)، كما بلغت القيمة الاحتمالية 0.00 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة الإحصائية. وقد أظهرت نتائج مؤشر هيرشمان هيرفندال (HHI) للمصارف عينة البحث وجود تركيز (وليس تنوع) في محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية وفقاً لما تمّ الإشارة إليه في المبحث الثاني من الفصل الثاني من الجانب العملي. وبناء عليه نرفض الفرضية السادسة التي تنص: " يؤثر تنوع القروض في أداء محفظة القروض في المصارف التقليدية الخاصة السورية ".

النتائج والمناقشة

بعد العرض النظري والتطبيقي، خلص البحث إلى مجموعة من النتائج، نذكرها وفق الآتي:

1. نتائج اختبار الفرضية الأولى: "يؤثر معدل توظيف الودائع في أداء محفظة القروض للمصارف التقليدية الخاصة السورية".

يوجد أثر معنوي وبصورة سلبية لمعدل توظيف الودائع في أداء محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية في الأجل القصير، حيث إن نمو معدل توظيف الودائع بمقدار وحدة واحدة في الأجل القصير سيؤدي إلى انخفاض نمو عائد محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية بمقدار (0.032). ويعزى ذلك إلى أن توظيف الودائع لا يتم بناءً على دراسة ائتمانية واضحة، مما يؤدي إلى خلق مشكلة الديون غير المنتجة وحرمان المصرف من تحقيق العوائد المرجوة من هذه التوظيفات والمتمثلة في العائد على محفظة القروض. في حين أظهرت نتائج البحث وجود أثر معنوي وبصورة إيجابية لمعدل توظيف الودائع في عائد محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية في الأجل الطويل، حيث أنه كلما زاد معدل توظيف الودائع بمقدار وحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة عائد محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية بمقدار (0.06). وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية والمالية، حيث تسعى المصارف إلى استثمار الودائع المتوافرة لديها بصورة قروض وتسهيلات ائتمانية مختلفة بناءً على دراسات ائتمانية واضحة على خلاف الدراسات الائتمانية التي تتم في الأجل القصير وتلأفياً لمشكلة الديون غير المنتجة وتحقيق عوائد جيدة.

تتقاطع هذه النتيجة مع نتائج:

- دراسة (الخالدي، 2008) التي أشارت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية وبصورة إيجابية لمعدل توظيف الودائع في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية العراقية.
- دراسة (Sara Adugna, 2014) التي أشارت إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لنسبة توظيف الودائع في جودة محفظة القروض في مؤسسات التمويل الصغير في أثيوبيا.

2. نتائج اختبار الفرضية الثانية: " تؤثر نسبة السيولة المصرفية في أداء محفظة القروض للمصارف التقليدية الخاصة السورية "

يظهر البحث عدم وجود أثر معنوي لنسبة السيولة المصرفية في عائد محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية في الأجل القصير، حيث إن المصارف لا تعتمد على السيولة المتوافرة لديها في عمليات الإقراض، وإنما تستخدمها لتلبية عملياتها الجارية وبصورة خاصة في تلبية سحبيات المودعين للودائع. في حين أظهرت نتائج البحث وجود أثر معنوي وبصورة سلبية لنسبة السيولة المصرفية في عائد محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية في الأجل الطويل، حيث أنه كلما ارتفعت نسبة السيولة المصرفية بمقدار وحدة واحدة يؤدي ذلك إلى انخفاض عائد محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية بمقدار (0.02). وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية والمالية، حيث أن ارتفاع نسبة السيولة لدى المصارف التقليدية الخاصة السورية يشير إلى وجود أموال غير موظفة وحرمان هذه المصارف من تحقيق عوائد جيدة، ويعزى ذلك إجماع المصارف عن منح القروض والتسهيلات الائتمانية نتيجة الأوضاع التي شهدتها سورية خلال فترة الدراسة وخروج العديد من المناطق عن سيطرة الدولة، إضافة إلى رغبة المصارف بالاحتفاظ بجزء كبير من السيولة لتلبية الطلبات الطارئة من عمليات السحب المفاجئة للإيداعات من قبل المودعين، كل ذلك أسهم في انخفاض توظيف الإيداعات وزيادة نسبة السيولة وبالتالي انخفاض عائد محفظة القروض.

تتعارض هذه النتيجة مع نتائج:

- دراسة (الخالدي، 2008) التي أشارت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية وبصورة إيجابية لنسبة السيولة في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية العراقية.
- دراسة (Essendi Lillian Kisivuli, 2013)، التي أشارت إلى أن نسبة السيولة لها أثر معنوي إيجابي وبصورة كبيرة في تفسير جودة محفظة قروض الجمعيات التعاونية للإدخار والإئتمان في كينيا.

3. نتائج اختبار الفرضية الثالثة: " تؤثر نسبة المخاطرة الائتمانية في أداء محفظة القروض للمصارف التقليدية الخاصة السورية "

يظهر البحث عدم وجود أثر معنوي لنسبة المخاطرة الائتمانية في عائد محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية في الأجل القصير، ويعزى ذلك إلى أن مستويات تعثر العملاء تكون مقبولة، حيث أن نسبة من العملاء يقومون بالسداد، وبناء عليه لا يظهر الأثر المعنوي لنسبة المخاطرة الائتمانية في عائد محفظة القروض المصرفية. في حين أظهرت نتائج البحث وجود أثر معنوي وبصورة سلبية لنسبة المخاطرة الائتمانية في أداء محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية في الأجل الطويل، حيث أنه كلما ارتفعت نسبة المخاطرة الائتمانية بمقدار وحدة واحدة يؤدي ذلك إلى انخفاض عائد محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية بمقدار (0.02). ويعزى ذلك بصورة كبيرة إلى تعثر بعض العملاء أو توقفهم عن سداد أقساط القروض المستحقة مع فوائدها تجاه المصارف المانحة للقروض، ونشوء العديد من القروض غير المنتجة (القروض المتعثرة)، ما أسهم في انخفاض عائد محفظة القروض للمصارف التقليدية الخاصة السورية، وذلك نتيجة الأوضاع التي شهدتها سورية وخروج العديد من المناطق عن سيطرة الدولة وتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية للعملاء وتعرض بعض المحال والمنشآت لأعمال التخريب والسرقة، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية الدولية على سورية.

تتعارض هذه النتيجة مع نتائج:

- دراسة (المزاري، 2009) التي أشارت إلى وجود علاقة أثر إيجابية للمخاطر بصورة إجمالية في محفظة القروض للمصارف التجارية الأردنية.
- دراسة (Sufi Faizan Ahmed, Qaisar Ali Malik, 2015) التي أشارت إلى وجود أثر إيجابي لكنه غير معنوي للرقابة على مخاطر الائتمان في أداء القروض في مصارف التمويل الصغير في باكستان.

4. نتائج اختبار الفرضية الرابعة: " يؤثر مؤشر الاستقرار المصرفي في أداء محفظة القروض للمصارف التقليدية الخاصة السورية ".

يظهر البحث وجود أثر معنوي وبصورة إيجابية لمؤشر الاستقرار المصرفي في عائد محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية في الأجل القصير، حيث إن نمو مؤشر الاستقرار المصرفي بمقدار وحدة واحدة في الأجل القصير سيؤدي إلى زيادة في نمو عائد محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية بمقدار (0.001). ويعزى ذلك إلى أن

وجود الاستقرار المصرفي يدفع المصارف إلى منح مزيداً من القروض والتسهيلات الائتمانية كونها بعيدة عن التعثر، وبالتالي ارتفاع عائد محفظة القروض المصرفية. في حين أظهرت نتائج البحث وجود أثر معنوي وبصورة سلبية لمؤشر الاستقرار المصرفي في أداء محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية في الأجل الطويل، حيث أنه كلما ارتفع مؤشر الاستقرار المصرفي بمقدار وحدة واحدة يؤدي ذلك إلى انخفاض عائد محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية بمقدار (0.001). فالارتفاع المضطرب في مؤشر الاستقرار المصرفي ووصول نسبة كفاية رأس المال إلى مستويات مرتفعة هو دلالة واضحة على أن مصدر هذا الاستقرار هو الانكماش في منح التسهيلات الائتمانية الناجم عن انخفاض القنوات التسليفية، وهذا بدوره أدى إلى تراجع معدل العائد على محفظة القروض المصرفية.

تتقاطع هذه النتيجة مع نتائج: دراسة (Ivimić et al, 2008)، التي أشارت إلى وجود علاقة عكسية بين مؤشر الاستقرار المصرفي وجودة محفظة القروض المصرفية في دول شرق أوروبا ووسطها.

تتعارض هذه النتيجة مع نتائج: دراسة (بلقاسم وقندوز، 2011) التي أشارت إلى وجود علاقة طردية بين مؤشر الاستقرار المصرفي ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول في المصارف الإسلامية والتقليدية في السعودية.

5. نتائج اختبار الفرضية الخامسة: " يؤثر حجم المصرف في أداء محفظة القروض للمصارف التقليدية الخاصة السورية ".

يظهر البحث عدم وجود أثر معنوي لحجم المصرف في نمو عائد محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية في الأجل القصير، ويعزى ذلك إلى أن معظم موجودات المصارف هي موجودات سائلة لا تولد إيرادات وهذا ما أظهرته نسبة السيولة المرتفعة مسبقاً. في حين أظهرت نتائج البحث وجود أثر معنوي وبصورة إيجابية لحجم المصرف في أداء محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية في الأجل الطويل، حيث إنه كلما ازداد حجم المصرف بمقدار وحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة عائد محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية بمقدار (0.003). وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية والمالية. حيث أن زيادة حجم المصرف تمكن المصارف من تقديم قروض متنوعة وبأحجام مختلفة، وتجعلها أكثر قدرة على المنافسة في تقديم القروض لشريحة أوسع من العملاء والمنشآت وبالتالي زيادة عائد محفظة القروض.

تتقاطع هذه النتيجة مع نتائج:

- دراسة (الخالدي، 2008) التي أشارت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية وبصورة إيجابية لحجم المصرف في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية العراقية.
- دراسة (Tabak et al, 2011) التي أشارت إلى وجود أثر معنوي إيجابي لحجم المصرف في عائد المصارف البرازيلية.
- دراسة (Sara Adugna, 2014) التي أشارت إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لحجم المصرف في جودة محفظة القروض في مؤسسات التمويل الصغير في أثيوبيا.
- تتعارض هذه النتيجة مع نتائج: دراسة (Kamp et al, 2007) التي أشارت إلى وجود أثر معنوي سلبي لحجم المصرف في معدل العائد للمصارف الألمانية.

6. نتائج اختبار الفرضية السادسة: " يؤثر تنوع القروض في أداء محفظة القروض للمصارف التقليدية الخاصة السورية " .

يظهر البحث وجود تركيز في محفظة القروض للمصارف عينة البحث، وقد تبين عدم وجود أثر معنوي لتركز القروض في نمو عائد محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية في الأجل القصير، ويعزى ذلك إلى أن قرار تركيز القروض هو قرار طويل الأجل وانتقاء أثره في الأجل القصير. في حين أظهرت نتائج البحث وجود أثر معنوي وبصورة إيجابية لتركز القروض في أداء محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية في الأجل الطويل، حيث إنه كلما ازداد تركيز القروض بمقدار وحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة عائد محفظة القروض المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة السورية بمقدار (0.04). حيث أن المصارف الخاصة السورية عمدت إلى تركيز قروضها في قطاعات محددة، نتيجة انخفاض مخاطر هذه القطاعات مقارنةً ببقية القطاعات الأخرى، ويعزى ذلك إلى الأوضاع التي شهدتها سورية خلال فترة الدراسة، أو قد يعزى ذلك إلى عدم وجود إدارة كفوءة ومتخصصة بالتنوع لدى مصارف العينة.

تتقاطع هذه النتيجة مع نتائج:

- دراسة (Tabak et al, 2011) التي أشارت إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لتركز محفظة القروض في عائد المصارف البرازيلية.

- دراسة (Turkmen, Yigitm, 2012) التي أشارت إلى وجود أثر معنوي وسلبى للتنويع القطاعي والجغرافي في أداء المصارف التركية.
- دراسة (Faïçal Belaid, 2014) التي أشارت إلى وجود خلل في تنويع أنشطة المصارف التونسية مما أدى إلى انخفاض جودة محافظ القروض لديها.
- دراسة (Meryem Bellouma &Houda Belguith, 2017) التي أشارت إلى أن تركز القروض بصورة عامة في قطاعات معينة يكون أكثر ربحاً بالنسبة للمصارف التونسية من تنويع القروض على قطاعات مختلفة. وإشارتها إلى وجود تأثير سلبي لتنويع محفظة القروض على ربحية المصارف الخاصة في تونس.

تتعارض هذه النتيجة مع نتائج:

- دراسة (Rossi et al. 2009) التي أشارت إلى وجود تأثير إيجابي للتنويع بصورة عامة في أداء المصارف النمساوية.
- دراسة (Meryem Bellouma &Houda Belguith, 2017) التي أشارت إلى وجود تأثير إيجابي لتنويع محفظة القروض في ربحية المصارف الأجنبية العاملة في تونس.

7. إن نمو عائد محفظة القروض للمصارف التقليدية الخاصة السورية بنسبة 1% في ثلاثة أرباع سابقة سوف يؤدي إلى انخفاض نمو القيم الحالية لعائد محفظة القروض بنسبة 0.71%، وهذا ما يعكس الاتجاه العام الهابط لمنحنى العائد على محفظة القروض المصرفية.
8. إن معامل تصحيح الخطأ معنوي وسلبى وقد بلغ (-0.62) أي أن 62% من الأخطاء يتم تصحيحها كل ربع، وبناءً عليه فإن الفترة اللازمة لعودة العلاقة إلى الوضع التوازني طويل الأجل هي أقل من ربعين، كما إن ارتفاع معامل تصحيح الخطأ يشير إلى سرعة المصارف التقليدية الخاصة السورية في المواءمة بين المتغيرات بهدف تعظيم عائد محفظة القروض المصرفية.

التوصيات

خلص البحث إلى جملة من التوصيات التي تتعلق بالبحث الحالي، وتوصيات أخرى تتعلق بالدراسات المستقبلية، ويمكن ذكر ذلك على النحو الآتي:

1. التوصيات المتعلقة بالبحث الحالي:

انطلاقاً من النتائج التي تم التوصل إليها من واقع تحليل بيانات مصارف عينة البحث، فقد خُصص البحث إلى مجموعة من التوصيات بالنسبة للمصارف العاملة في سورية بصورة عامة ومصارف عينة البحث بصورة خاصة، يمكن ذكر أهمها وفق الآتي:

- ضرورة أن تقوم المصارف عينة البحث بزيادة معدل توظيف الودائع، بما يسهم في زيادة عوائد محافظ القروض لديها، وذلك من خلال قيام هذه المصارف بإعادة هيكلة الودائع وفقاً لآجال وتواريخ استحقاق مختلفة مع ضرورة التركيز على الودائع ذات الأمد الطويل، بحيث تتمكن من زيادة منح القروض لشريحة واسعة من العملاء والتي تلبي الحاجات الاستهلاكية والاستثمارية على حد سواء، كما ينبغي على هذه المصارف أن تقوم بالبحث عن عملاء جدد أو خلق منتجات تسليفية جديدة تتواءم وطبيعة المرحلة الحالية التي تشهدها سورية والمرحلة المستقبلية المتمثلة في مرحلة إعادة الإعمار المزمع انطلاقها في الأجل القريب.
- ينبغي أن تقوم المصارف عينة البحث بإدارة السيولة الفائضة لديها بصورة فعالة، من خلال إدارة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، بما يضمن تلبية سحبات المودعين العادية والمفاجئة، وتوظيف فائض السيولة في قروض واستثمارات قصيرة الأجل تتصف بمخاطر منخفضة ويمكن تسهيلها بصورة سريعة (أذون الخزينة) المتوقع طرحها في المرحلة المقبلة، وذلك بغرض الموازنة بين هدفي السيولة والربحية وزيادة عوائد محافظ القروض لديها.
- يتوجب على المصارف عينة البحث إعادة هيكلة وجدولة الديون المتعثرة لديها، بما يضمن زيادة قدرة هذه المصارف على تحصيل القروض المتعثرة وتشجيع العملاء على سداد الأقساط المستحقة مع فوائدها، وبما يسهم في انخفاض حجم المخصصات والمؤنات الضرورية للقروض المتعثرة والتي يتم اقتطاعها من صافي الدخل، الأمر الذي يزيد من عوائد محافظ القروض لديها. كما يجب على هذه المصارف إدارة المخاطر الائتمانية وفقاً للمعايير الدولية

وعلى نحو خاص المعيار المحاسبي رقم (9) الذي يشجع المصارف على إيجاد أنظمة تصنيف ائتمانية للعملاء، وتشكيل المخصصات والمؤونات الضرورية المتعلقة بمنح القروض بصورة مسبقة لمواجهة المخاطر الائتمانية المحتملة.

- ضرورة أن تقوم المصارف عينة البحث بتخفيض نسبة كفاية رأس المال إلى الحدود المقبولة من خلال زيادة منح القروض والتسهيلات الائتمانية، وبالتالي انخفاض مؤشر الاستقرار المصرفي إلى المستويات الطبيعية، بما يسهم في ضمان وجود استقرار مصرفي يؤثر على نحو إيجابي في عائد محفظة القروض للمصارف الخاصة التقليدية السورية.
- العمل على زيادة حجم المصرف لكل من مصارف العينة، بما يمكنها من تقديم قروض متنوعة وبأحجام مختلفة، وتجعلها أكثر قدرة على المنافسة في تقديم القروض لشريحة أوسع من العملاء والمنشآت وبالتالي زيادة عائد محفظة القروض.
- ضرورة إيلاء تنوع محافظ القروض أهمية خاصة كونه أحد أهم أشكال إدارة المخاطر الائتمانية، فإذا كان التركيز في محافظ القروض للمصارف عينة البحث قد أثر بصورة معنوية وإيجابية، إلا أنه يحمل في طياته مخاطر عدة قد تفوق العائد الذي يمكن أن تحققه المصارف عند مستويات تركيز معينة، ويمكن للمصارف عينة البحث أن تبدأ بعملية التنوع في محافظ القروض بصورة تدريجية تبدأ بتوفير الكوادر المتخصصة وتأهيلها بصورة جيدة، وبما يضمن انخفاض تكلفة التنوع وإدارة المخاطر الائتمانية بصورة فعالة.
- ضرورة أن تقوم المصارف عينة البحث بزيادة عدد فروعها وإعادة تأهيل المتوقف منها، بما يزيد من نفاذها المالي وتنافسيتها في الوصول إلى شريحة واسعة من العملاء على صعيد كل من استقطاب الودائع وتقديم القروض، الأمر الذي من شأنه زيادة عوائد محافظ القروض لديها.
- ضرورة أن تقوم المصارف عينة البحث باتباع الأساليب العلمية في بناء محفظة القروض، من خلال استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي لدراسة المراكز المالية للعملاء وتحديد درجة المخاطر المرافقة لعملية الإقراض بصورة سليمة.

2. توصيات تتعلق بالدراسات المستقبلية:

إن البحث العلمي يجب أن يكون محرضاً ودافعاً لأبحاث مستقبلية تتناول الظاهرة المدروسة بحيث يتم تطويرها بصورة دائمة، وانطلاقاً من هذا البحث فإن ثمة أبحاث مستقبلية ممكنة

وضرورية ليس فقط من أجل تأكيد أو نفي نتائجه، بل يمكن لهذا البحث أيضاً أن يشكل ركيزة أساسية لأبحاث مستقبلية يمكن القيام بها، ويمكن ذكر أهم التوصيات المتعلقة بهذا الخصوص وفق الآتي:

- تشجيع المصارف العاملة في سورية أوالباحثين الأكاديميين على دراسة العوامل الاقتصادية الكلية والخارجية المؤثرة في عائد محفظة القروض المصرفية، بغرض تكوين تصور شامل عن طبيعة العوامل المؤثرة في عائد محفظة القروض المصرفية للمصارف العاملة في سورية.
- ضرورة أن يتم إعادة إجراء هذه البحث على المصارف العاملة في سورية أو المصارف عينة البحث في ظروف مغايرة للظروف والأوضاع التي شهدتها سورية خلال فترة الدراسة الحالية.
- وضع نموذج كمي خاص بمحددات أداء محفظة القروض المصرفية للقطاع المصرفي يتم تطويره بصورة مستمرة، ويمكن من خلاله تحديد نقاط القوة والعمل على تعزيزها، وتحديد نقاط الضعف والعمل على تلافيها أو إدارتها بصورة مثلى.
- دراسة دور مؤسسة ضمان مخاطر القروض في أداء محفظة القروض المصرفية للمصارف السورية، وذلك بعد انطلاق عمل هذه المؤسسة وتوافر البيانات المطلوبة لأغراض الدراسة.
- دراسة دور مؤسسة ضمان الودائع في أداء محفظة القروض المصرفية أو في تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي.
- دراسة المحددات المتعلقة بالمحفظة التأمينية، نظراً لما تمثله هذه المحفظة من أهمية بالغة لشركات التأمين وشركات إعادة التأمين.
- دراسة العوامل المؤثرة في عائد محفظة القروض لمؤسسات التمويل الصغير، نظراً لأهمية هذه المؤسسات في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر والتي لا يتم تمويلها عادةً من قبل المصارف التقليدية.

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

أ) الكتب:

1. آل شبيب، دريد كامل (2015)، إدارة العمليات المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
2. آل شبيب، دريد كامل (2010)، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن.
3. آل علي، رضا صاحب أبو أحمد (2002)، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن.
4. ابراهيم عبد الباقي، اسماعيل (2016)، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. البلتاجي، محمد (2012) المصارف الإسلامية: النظرية، التطبيق، التحديات، ط 1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر.
6. الجميل، سرمد كوكب (2011)، التمويل الدولي: مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، ط1، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان.
7. الجميل، سرمد كوكب (2017)، مقدمة في إدارة المؤسسات المالية: نظريات وتطبيقات، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. الحناوي، محمد صالح وآخرون (2009)، الإدارة المالية: التحليل المالي للمشروعات الجديدة. المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، مصر.
9. الخطيب، سمير (2008)، قياس وإدارة المخاطر بالمصارف: منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف للنشر، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر.
10. الدوري، زكريا؛ السامرائي، يسرا (2013)، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
11. الراوي، خالد وهيب (2009)، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
12. الراوي، خالد وهيب (2000)، الأسواق المالية والنقدية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

13. الربيعي، حاكم محسن؛ راضي، حامد عبد المحسن (2011)، حوكمة البنوك وأثرها في الاداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
14. الزبيدي، حمزة محمود، (2002)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.
15. السامرائي، يسرا؛ الدوري، زكريا (2006)، البنوك المركزية والسياسات النقدية، عمان، الأردن.
16. السيسي، صلاح الدين حسن (2011)، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، الجزء الثاني، ط1، دار مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر.
17. السيسي، صلاح الدين حسن (2004)، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
18. الشاهد، سمير (2002)، إدارة الأموال: أهدافها وسياساتها ومناهجها وإدارة المخاطر الائتمانية، اتحاد المصارف العربية، بيروت لبنان.
19. الشماع، خليل (2005)، أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
20. الشمري، صادق راشد (2018)، إدارة العمليات المصرفية: مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
21. الشمري، صادق راشد (2014)، إدارة العمليات المصرفية: مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
22. الشمري، صادق راشد (2013)، استراتيجية إدارة المخاطر وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
23. الشمري، صادق راشد (2011)، الصناعة المصرفية الإسلامية: مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
24. الصائغ، نبيل ذنون (2018)، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
25. الصيرفي، محمد (2016)، إدارة العمليات المصرفية: العادية- غير العادية- الإلكترونية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
26. الصيرفي، محمد (2007)، البورصات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، مصر.
27. العايب، وليد؛ بوخاري، لحو (2013)، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة حسن العصرية، ط 1، بيروت، لبنان.
28. الفارس، عبد الرحيم فؤاد؛ الرفاعي، فراس أكرم (2013)، مدخل إلى الأعمال الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

29. القزويني، شاكراً (2003)، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
30. المغربي، محمد فاتح محمود (2016)، التمويل والاستثمار في الإسلام، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
31. المكاوي، محمد محمود (2015)، الاحتياط ضد مخاطر التمويل المصرفي، دار الفكر والقانون، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.
32. الموسوي، حيدر يونس (2012)، المصارف الإسلامية: أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
33. المومني، غازي فلاح (2008)، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
34. النشترتي، مصطفى (2003)، السياسات النقدية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر.
35. برغام، أجبين (2010)، الإدارة المالية: مفاهيم أساسية، تقييم الأدوات المالية، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سورية.
36. برنيه، محمد يسر (2008)، تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
37. بوراس، أحمد؛ بركة، السعيد (2014)، أعمال الصيرفة الإلكترونية: الأدوات والمخاطر، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
38. بوعبدلي، أحلام (2016)، سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
39. توفيق، محب خلة (2011)، الهندسة المالية: الإطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والاستثمار، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
40. جلال، أحمد (2016)، إدارة الأزمات المالية، دار خالد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
41. حسين، عصام (2007)، أسواق الأوراق المالية (البورصة)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
42. حشاد، نبيل (2005)، دليلك إلى المخاطر المصرفية: بازل 2، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.
43. حموي، فواز صالوم؛ إسماعيل، محمد رمضان (2011)، إدارة المؤسسات والأسواق المالية، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق.

44. حنفي، عبد الغفار؛ أبو قحف، عبد السلام (2000)، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر.
45. رزق، عادل (2006)، دعائم الإدارة الاستراتيجية للاستثمار، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.
46. رزق، عادل محمد (2004)، الاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية من منظور إداري ومحاسبي، دار طيبة، القاهرة، مصر.
47. رمضان، زياد؛ جودة، محفوظ (2006)، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط 3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
48. سلام، أسامة عزمي؛ موسى، شقيري نوري (2015)، إدارة الخطر والتأمين، ط 2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
49. سلطان، محمد سعيد (2005)، إدارة المصارف، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر.
50. سمحان، حسين محمد (2000)، العمليات المصرفية الإسلامية: المفهوم والمحاسبة، ط 1، مطابع الشمس، عمان، الأردن.
51. شاهر، ثائر فيصل (2010)، الإحصاء في العلوم الإدارية والمالية (إحصاء 1)، ط: 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
52. شكري، ماهر كنج؛ عوض، مروان (2004)، المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية، ط 1، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن.
53. طه، طارق (2000)، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دار الحرمين للكمبيوتر، الأزبكية، القاهرة، مصر.
54. عبد الحميد، عبد المطلب (2005)، المصارف الشاملة (إدارتها وعملياتها)، دار جامعة الاسكندرية، مصر.
55. عبد الرحيم، عاطف جابر طه (2008)، تنظيم وإدارة البنوك: منهج وصفي تحليلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
56. عصران، عصران جلال (2010)، الاستثمار غير المباشر في محافظ الأوراق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.
57. عفانة، محمد كمال (2018)، إدارة الائتمان المصرفي، ط 1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
58. عقل، مفلح (2012)، الائتمان المصرفي ومخاطره، منشورات اتحاد المصارف العربية، المجلد الأول، الجزء الأول، بيروت، لبنان.

59. عيسى، مهند حنا نقولا (2004)، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، السلسلة 4، عمان، الأردن.
60. فرح، شعبان (2013)، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الويرة، الجزائر.
61. فرحات جمعة، السعيد (2000)، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، كلية التجارة.
62. قندوز، عبد الكريم (2017)، الخيارات، المستقبلات والمشتقات المالية الأخرى، ط:1، إصدارات E-kutub Ltd، لندن، المملكة المتحدة.
63. كمال طه، مصطفى (2005)، عمليات البنوك، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر.
64. كوكش، فلاح (2012)، أثر اتفاقية بازل على المصارف الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
65. لطرش، طاهر (2005)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر العاصمة، الجزائر.
66. محمد شاهين، محمد عبدالله (2018)، أسواق المال بين الأرباح والخسائر (العوائد والمخاطر)، ط:1، دار حميثرا للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر.
67. محمد شاهين، محمد عبدالله (2017)، دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، دار حميثرا للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر.
68. محمد شاهين، محمد عبدالله (2017)، محافظ الأوراق المالية: إدارة - تحليل - تقييم، دار حميثرا للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر.
69. محمد، عمرو (2010)، اتخاذ القرارات الاستثمارية في القطاع المالي، دار طلاس للنشر والترجمة، ط 1، دمشق، سورية.
70. محمود الفاتح، محمد المغربي (2016) نقود وبنوك، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
71. ملافخ العتيبي، فهد (2015)، تأمين الودائع المصرفية في الأنظمة العربية والأجنبية، ط 1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر.

ب)المجلات والدوريات العلمية:

1. آدم، جعفر حسن البشير؛ فضل المولي، ابراهيم (2015)، معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 16، العدد 1، ص 99.
2. اتحاد المصارف العربية (2002)، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، لبنان، ص 31.
3. انجرو، إيمان (2006)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد 3، المجلد 28،
4. البشير، ابراهيم فضل المولي؛ ابراهيم كرار، عمر محمد أحمد (2016)، دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف، دراسة على عينة من المصارف التجارية السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد 17، الإصدار رقم 1، ص 19.
5. التميمي، زهرة عباس؛ حميد خديجة (2016)، منهج تحليل متجه الارتباط الذاتي وتصحيح الخطأ (VEC) للبيانات اللوحية (Panel Data) حالة تطبيقية: الحسابات القومية لدول مجلس التعاون الخليجي (1970-2012)، مجلة الاقتصادى الخليجي، العدد: 30، ص 8.
6. الجمال، زكريا يحيى (2012)، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، بغداد، العراق، العدد 21، ص 271.
7. الحسين، بسام (2016)، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد 33، ص 83.
8. الحمداني، رافعة ابراهيم؛ القطان، ياسين طه ياسين (2013)، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية في الشركات العامة لصناعات الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10، ص 464.
9. الحمدوني، الياس خضير (2011)، تقييم أداء المحافظ الاستثمارية (بالتطبيق على سوق عمان المالي)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، ص 319.
10. الحمدوني، إلیاس خضير؛ أحمد، عمار شهاب (2011)، تقدير الأخطار التشغيلية باستخدام منهج القياس الداخلي، مجلة تنمية الرافدين، العدد 111، بغداد، العراق، ص 53.

11. الخالدي، حمد عبد الحسين راضي (2008)، تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأهلية العراقية (2000-2008)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع والعشرون، ص (147-168).
12. الخطيب، محمد شاهين؛ أبو غزالة، شيرين (2016)، ماهية قرض التجمع البنكي، دراسات، علوم الشريعة والقانون، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 43، الملحق 4، ص 1506.
13. الخنيسة، خليل (2015)، أثر السيولة ومخاطرها على ربحية المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد 5، ص 341.
14. السيدية، موفق أحمد علي؛ محمد الهاشمي، ليلى عبد الكريم (2016)، قياس مخاطر التعثر المصرفي باستخدام نموذج Sherrod: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 36، العراق، ص 272.
15. الشورجي، مجدي (2009)، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مصر، ص 156.
16. الصائغ، محمد جبار؛ أبو حمد، رضا صاحب (2006)، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 3، العدد 11، جامعة كربلاء، العراق، ص 10.
17. العبدلي، عابد (2010)، محددات التجارة البنكية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المجلد 16، العدد 1، ص 16.
18. العلي، علي حميد هندي؛ محسن، عواطف جلوب (2018)، مقررات لجنة بازل الثالثة وآثارها على النظام المصرفي العراقي: دراسة تحليلية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28، الجزء الثاني، جامعة واسط، العراق، ص 179.
19. القاموسي، ضياء عبد الحسين؛ هاشم، محمد هادي (2017)، دور التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني: دراسة حالة في مصرف الرشيد، مجلة التقني، المجلد 30، العدد 4، ص 273.
20. الكراسنة، ابراهيم (2013)، الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان لدى البنوك، منشورات معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 26، الإمارات العربية المتحدة، ص 13.

21. الكروي، بلال نوري سعيد (2009)، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة: دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 6، العدد 24، ص 248.
22. اللامي، علي حسين نوري (2016)، أثر الودائع في صافي دخل المصارف: بحث تطبيقي في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48، العراق، ص 366.
23. المالكي، زهراء ناجي عبيد؛ سعيد، أحمد محمد فهمي (2013)، دور معايير كفاية رأس المال المصرفي وفق مقررات بازل 1-2 في المخاطرة الائتمانية، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، جامعة بغداد، العدد 24، ص 235.
24. المزاري، أحمد عارف كريم (2009)، أثر السياسة الائتمانية على محفظة القروض في المصارف التجارية الأردنية، مقالة منشورة في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد التاسع عشر، ص (311-350).
25. المصري، ميسون عبد الوهاب (2017)، الحماية القانونية للودائع المصرفية في سورية وأنظمة ضمان الودائع، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 42، ص 59.
26. المعاينة، وسام عبد الحميد كريم (2018)، أثر درجة استقرار ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية للفترة (2007-2016)، مجلة جامعة الحسين بن طلال، المجلد 4، العدد 1، الأردن، ص 11.
27. الموسوي، سعدي أحمد حميد (2015)، القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 4، ص 61.
28. النقار، عثمان؛ العواد، منذر (2012)، استخدام نماذج (VAR) في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، ص 337-360.
29. بدران، علي (2005)، الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2، مجلة الحاسب المجاز، الفصل الثالث، العدد 23، بيروت، لبنان، ص 11.
30. جعفر، زيد عبد الحارث (2016)، إدارة المحفظة الاستثمارية المثلى: بحث تطبيقي في شركات القطاع الصناعي العراقي الخاص، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثانية عشر، المجلد 14، العدد 38، ص 258.

31. حسن، بلقاسم غصان؛ قندوز، عبد الكريم أحمد (2011)، قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية، مجلة معهد التدريب والبحوث الإسلامية، المصرف الإسلامي للتنمية، المجلد 17، العدد 2.
32. حمد، خلف محمد ؛ ناجي، أحمد فريد (2017)، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52، ص 406.
33. خريوش، حسني علي؛ صيام، وليد زكريا (2002)، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في الأردن، مجلة الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، العدد 2، المجلد 16، ص 63.
34. داوود، محمد بدر (2017)، أثر محددات كفاية رأس المال على أداء المصارف التجارية السورية، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 23، ص 133.
35. رشاد، ندوى خزعل (2011)، استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 19، بغداد، العراق، ص 268.
36. رمضان، محمود محمد مرسى (2016)، أثر تمويل المشروعات القومية الكبرى على إدارة المخاطر المالية بالبنوك التجارية، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري.
37. سعيد، عبد السلام لفته (2006) تحليل الودائع المصرفية: نموذج مقترح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 11، العراق، ص 309.
38. سلمان، نادية طالب (2014)، أثر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على كفاية رأس المال: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 41، ص 307.
39. شاشي، عبد القادر (2010) معايير بازل للرقابة المصرفية: اتفاقية بازل 2، ملتقى الخدمات المالية وإدارة المصارف الإسلامية، شهر آذار، جامعة سطيف، الجزائر، ص 7.
40. شومان، عبد اللطيف حسن؛ حسن، علي عبد الزهرة (2013)، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونموذج توزيع الإبطاء، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34، المجلد 9، ص 184.
41. شيخ السوق، ريم (2017)، أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سورية: دراسة حالة، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 27، ص 164.

42. عبد السادة، ميثاق هاتف؛ ناظم، إلهام؛ سعيد، بلال نوري (2008)، تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية: دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 6، العدد 1، العراق، ص 122.
43. عبد القادر، بريش (2013)، إدارة المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات بازل II و III ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 29، ص 34.
44. علي، غذوان علي (2014)، تباين نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تحديد المركز المالي للشركات: دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة البعث، المجلد 36، العدد 1، ص 209.
45. علي، غذوان علي (2015)، أثر تركيز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد 2، ص 143.
46. علي، معن عبود؛ الموسوي، عبد الوهاب محمد جواد (2007)، المصارف الإسلامية أمام تحديات لجنة بازل، محور الدراسات المالية والمصرفية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 4، المجلد 9، ص 282.
47. عياش، زبير (2013)، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 455.
48. عيساوي، سهام؛ مرغاد لخضر (2014)، استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 5، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 152.
49. غرابية، محمد؛ (2016)، أثر التنوع في محافظ القروض على عائد البنوك، دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 22، العدد 2، ص 246.
50. متري، موسى خليل (2014)، عقد القرض المصرفي المجمع في القانون السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 1، ص 145.
51. محصول، نعمان؛ محرز، نور الدين (2018)، تقييم الاستثمار في الأوراق المالية في ظل نظرية المحفظة، مجلة دراسات - العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 2، ص 52.
52. محمد الزوام، السنوسي؛ محمد ابراهيم، مختار (2009)، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة، تاريخ (10-11) تشرين الثاني، ص 6.
53. معهد الدراسات المصرفية (2011)، مفهوم القروض المصرفية ومعايير منحها، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، الكويت العاصمة، دولة الكويت، العدد 11، ص 2.

54. معهد الدراسات المصرفية (2012)، اتفاقية بازل الثالثة، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، الكويت العاصمة، دولة الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 5، ص 3.
55. معهد الدراسات المصرفية (2012)، إدارة السيولة في المصرف التجاري، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، الكويت العاصمة، دولة الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 2، ص 3.
56. معهد الدراسات المصرفية (2015)، القروض المشتركة، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، الكويت العاصمة، دولة الكويت، السلسلة السابعة، العدد 12، ص 2.
57. مفتاح، صالح؛ معارفي، فريدة (2007)، المخاطر الائتمانية: تحليلها - قياسها - إدارتها والحد منها، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، جامعة الزيتونة، الأردن، ص 6.
58. ناصر، سليمان (2006) النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، العدد 6، ص 4.
59. هدى، عبو (2017)، سياسات واستراتيجيات إدارة المحافظ الاستثمارية بالتطبيق على محافظ بنك الرياض السعودية، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، مجلة مراجعة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد الرابع، ص 121.
60. وهيبة، رجراج (2014)، إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 5، ص 265.

ج) الرسائل الجامعية:

1. اسلامبولي، مرام (2010)، استخدام مؤشرات لجنة بازل في رقابة المصرف المركزي على المصارف السورية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سورية.
2. عثمان، محمد داوود (2008)، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة المصارف، دراسة حالة المصارف التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
3. عيسى، مهند حنا نقولا (2007)، دور التكنولوجيا في تحسين جودة محافظ الائتمان، دراسة الواقع الأردني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
4. غالب الشرجي، جمال عبد الواسع عبد الله (2006)، مدى الاعتماد على القوائم المالية في قرارات الإقراض في البنوك التجارية، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية اليمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سورية.

5. فائق، أفين (2015) أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة، دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجمهورية العربية السورية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.
6. كاظم، شيماء يونس (2014)، أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف: دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للفترة (1997-2011)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سانت كليمنتس البريطانية، فرع العراق.
7. محمد، رامي محمد، (2016) بعنوان التنويع في محافظ قروض المصارف التجارية العاملة في سورية وأثره على مخاطر الائتمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجمهورية العربية السورية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد.

د) المؤتمرات العلمية:

1. حميد النعيمي شهاب الدين (2004)، إدارة المعرفة وتطور وسائل بناء المحفظة المالية، المؤتمر السنوي العلمي الرابع، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، العدد (26-28).
2. شاهين، علي عبدالله (2005)، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، فلسطين.
3. صالح، مفتاح؛ فاطمة، رحال (2013)، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، اسطنبول، تركيا، (9-10) أيلول.

2. المراجع باللغة الانكليزية:

A. Books

1. Alain Pirotte, (2011), Economics of panel data: Theory and application. Economica Edition, 1st Edition.
2. Alexande, Carol; Sheedy, Elizabeth. (2008). The Professional Risk Management Guide To Finance Theory Application. PRMIA, USA.
3. Altman E, (2000), Predicting financial distress of companies: revisiting the Z-score and ZETA® models. New York University, USA.
4. Bacon,R.Carl,(2004), Practical Portfolio Performance Measurement and Attribution, Wiley & Sons, England.
5. Baltagi, B.H.(2005), Econometric Analysis Of Panel Data. 3rd Edition, Johan Wiley & Sons, Ltd. New York, USA.

6. Brealey, Richard & Myers, Stewart, Marcus, Alen, (2001), Fundamental of Corporate Finance, 3th ed. McGraw - hill , INC.
7. Brentani; Christine, (2004), Portfolio Management in Practice, Elsevier Ltd, Oxford, 200 Wheeler Road, Burlington, UK, The First published.
8. Buane, B. and Austin J. Spencer (1994), Managing Commercial Banks, Prentice-Hall International, London.
9. Charles W. L. Hill; Gareth R. Jones (2008), Strategic Management: An Integrated Approach, 8nd Houghton Mifflin company, Boston, USA.
10. Cheng, Hsiao (2003), Analysis of panel data 2nded, Cambridge university press, New York.
11. Christopher C. Cox (2017), A Comparison of Active and Passive Portfolio Management, University of Tennessee Honors Thesis Projects, Tennessee Research and Creative Exchange, USA.
12. Comptroller of The Currency Administrator of National Banks, (2017), Loan Portfolio Management, Comptroller's Handbook A- LPM.
13. Constantin Zopounidis (2002), New Trends in Banking Management, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, New York, USA.
14. Damodar N. Gujarati, (2004), Basic Econometrics, The McGraw-Hill, International Edition, 04th edition.
15. Dash, Ambika Prasad, (2009), Security Analysis and Portfolio Management, 2nd edition, I. K. International Pvt. Ltd, New Delhi, India.
16. De Servigny, Arnauds and Renault, Oliver,(2004), Measuring and Managing Credit Risk, New York, McGraw Hill.
17. Dimitrios A; Stephen G. Hall, (2007), Applied Econometrics: A modern approach, 1st ed. Palgrave Macmillan.
18. Ergün, Uğur; Göksu Ali (2013), Applied Econometrics with Eviews Applications, International Burch University Publication, Sarajevo.
19. Frank J. Fabozzi (2008), Fixed Income Securities, 2nd edition, John Wiley and Sons, USA.
20. Ghosh, Amalendu (2012), Managing Risks in Commercial and Retail Banking, John Wiley & Sons Singapore Pte. Ltd.
21. Gitman, Lawrence's, (2000), principles of Managerial, 9th, ed., N.Y, Donnelly and sons company.
22. Greene, William., H., (2012), Econometrics Analysis, 7th ed., Pearson Education, Inc., NJ.
23. Greene, William., H., (2008), Econometric Analysis, New Jersey: Prentice Hall , 5 edition.
24. Greene, William., H., (2002), Econometric Analysis: Chapter 13 Model for Panel Data, 5th. ed. Prentice Hall.
25. Greg, N., Hoppe, CH., (2009), The Handbook of Credit Portfolio Management, published by the McGraw Hill Companies, New york, USA.
26. Gujarati ,Damoddar, (2005), Basic Economics , 5th Edition, McGraw Hill Education, New York.

27. Guide of Portfolio construction, A systematic approach to investing, (2015), Issued by Vanguard Asset Management, the vanguard group, USA.
28. Hemple , Georga , H., Simonson , Donald , G (1999): Bank management, 5th ed , New york , John Wiley And sons.
29. Hurlin, C., Mignon, V., (2005), Synthesis of Unit Root Tests on Panel Data, University of Orleans, France.
30. John B. Guerard, Jr. (2009), Handbook of Portfolio Construction: Contemporary Applications of Markowitz Techniques , Springer Science & Business Media.
31. Jonthan, Golin; Philippe, Delhaise (2013), The Bank Credit Analysis Handbook, Second Edition: A Guide for Analysts, Bankers, and Investors, Publisher: John Wiley & Sons, Singapore.
32. Keegan, M., (2004), Management of Risk, Principles and Concepts, Hm Treasury, The Orange Book, Crown copyright, London, UK.
33. Kondabagil, Jayaram (2007), Risk Management in Electronic Banking: Concepts and Best Practices, John Wiley & Sons (Asia) Pte. Ltd.
34. Lawton, Philip; Jankowski, Todd (2009), Investment performance measurement, John Wiley& Sons, Inc, New Jersey, USA.
35. Lawton, Philip; Jankowski, Todd (2009), Investment performance measurement, John Wiley& Sons, Inc, New Jersey, USA.
36. Light, M; Hayward,S (2005), Realizing The Benefits of Project and Portfolio Management.
37. Matthews K. and Thompson J., (2008), The Economics of Banking, 2nd ed., John Wiley & Sons, LTD.
38. McNeil, A., et al,(2005), Quantitative Risk Management, Concepts, Techniques and Tools, Princeton University press.
39. Office of the Comptroller of the Currency (OCC),(2012). Liquidity: Safety and Soundness. Comptroller's Handbook, Version 1, Washington, USA.
40. Rahul Chaudhury (2013), Interest Rate Risk modeling for Banks , Indian Institute of Technology Patna, published by IDRBT, Hyderabad, India.
41. Reilly, F., Brown, K.,(2012), Investment analysis Portfolio Management, the 7th edition, published by South- Western College, USA.
42. Rose, Peter. S & Hudgins, Sylvia. C (2010), Bank Management and Financial Services, Eighth Edition, McGraw Hill.
43. ROSE, Sylvia .p ; C.s. Hudging, (2008), Bank Management & Financial services. Ed , McGraw- Hill , New york.
44. Sevestre, partrik , (2002), Panel Data Econometrics, Dunod, Paris, France.
45. Smithson, Charles (2003). Credit Portfolio Management. John Wiley & sons Inc. Hoboken, New Jersy.
46. Van Greuning, Hennie; Brajovic Bratanovic, Sonja (2009), Analyzing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management, Third Edition. World Bank. © World Bank.

47. Ward, Michael D.; Ahlquist, John S. (2018). Maximum Likelihood for Social Science : Strategies for Analysis, Cambridge University Press.
48. Winton, A.,(1999), Don't Put All Your Eggs in One Basket? Diversification and Specialization in Lending, University of Minnesota: Twin Cities.

B. Periodicals and Working Papers:

1. Adhikary, B. Kumar. (2006), Nonperforming Loans in the Banking Sector of Bangladesh: Realities and Challenges, *Ritsumeik an Journal of Asia Pacific Studies, Japan*, Vol 21, pp 25.
2. ADU, Augustina (2011).Optimal Loan Portfolio (Case Study: Prudential Bank Ltd Asante Akyem Rural Bank). MA. DISS, University of Science and Technology, P: 30.
3. Adusei Michael, (2015), The impact of bank size and funding risk on bank stability, working paper, *Journal of Cogent Economics & Finance*, Vol. 3, Issue. 1, pp. 24-39
4. Ahmed, S. F; Malik, Q.A (2015),Credit Risk Management and Loan Performance: Empirical Investigation of Micro Finance Banks of Pakistan, *International Journal of Economics and Financial Issues*, Vol. 5, Issue. 2. P. 575.
5. Al fawwaz, Torki. M; Al ragaibat, Ghazi. A (2015), Capital Adequacy of the Jordanian Banking Sector for the Period (2000-2013), *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, Vol. 5, No.1, p. 183
6. Aladwan, M. S,(2015), The impact of bank size on profitability: an empirical study on listed Jordanian commercial banks, *European Scientific Journal* December 2015 Vol.11, No.34. p. 218.
7. Alina Georgiana Manta & Roxana Maria B?dîrcea, (2013), the Effects of the Macroeconomic Variables on the Loan Portfolios Quality of the Romanian Banking Sector, University of Craiova, Faculty of Economics and Business Administration, Finance - Challenges of the Future, working paper NO (15), pp. (96-103).
8. Alkhazaleh, A. M, Almsafir. M. (2014), Article: Bank Specific Determinants of Profitability in Jordan, *Journal of Advanced Social Research* Vol.4 No.10. p. 12.
9. Altman E, and Hotchkiss E, (2006), *Corporate Financial Distress and Bankruptcy*. 3rd edition, John Wiley & Sons, Inc., USA, p. 267.
10. Angora Alain, (2011), Liquidity Assessment and the Use of Liquidity Ratio as. Defined in the Basel III Accords to Identify Bank Distress. Article, Université de Limoges, LAPE, 5 rue Félix Eboué, 87031 Limoges Cedex, France.
11. Atman E (1968), Financial ratios discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy, *Journal of Finance*, Vol. 23. No 4. P. 594.

12. Basel Committee on Banking Supervision Basel III (2011): A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for International Settlements , Basel, Switzerland, June ,p64.
13. Bank Supervision Department (2009), Guidelines on Credit Risk Management for Institutions Licensed to Conduct Banking Business Under the Banking ACT .Eastem Caribbean Central Bank.
14. Basel committee on Banking Supervision (2006), International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, A Revised Framework- Comprehensive Version, Bank for International Settlements, Bazel, Switzerland, pp 205 - 212.
15. Bialas, Malgorzata; Solek, Adrian, (2010), Evolution of Capital Adequacy Ratio, Poland, Economics & Sociology Journal, Vol. 3, No 2, p. 50.
16. BIS, Basel Committee on Banking Supervision (2000 September), principles for the Management of credit Risk, p:17.
17. C.Miller, Steven (2015), A Syndicated Loan Premier, Managing Director, S&P Capital IQ, New York, August, p 4.
18. Chen, Xiaohong A., Xiaoding Wang a, Desheng Dash Wu b.(2010). Credit risk measurement and early warning of SMEs: An empirical study of listed SMEs in China. Decision Support Systems, Vol. 49, No. 10, P. 303.
19. Chirani Ebrahim; Effatdoost Mona, (2013), Diversification Strategy, a way toward the competitive advantage, Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review Vol. 3, No.1, p:24.
20. Cornett, M. M., McNutt, J. J., & Tehranian, H. (2006). Performance Changes around Bank Mergers; Revenue Enhancements versus Cost Reductions. Journal of Money, Credit, and Banking, the Ohio State University Press, Vol. 38, No.4, pp. 31-32.
21. Cullen O. Roche (2016), Understanding Modern Portfolio Construction, working papers Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2740027> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2740027>.
22. Dahlhaus, R. (2000), Graphical interaction models for multivariate time series, metrika journal, © Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Vol. 51 Issue. 2, p: 51.
23. David P. Keeley, (1995), Asset Allocation: Objectives, Implementation, Performance and Constraints, Toronto, working paper, The Philanthropist journal Volume 13, No.1, p. 61.
24. Dogan, Mesut (2013), Does Firm Size Affect The Firm Profitability?: Evidence from Turkey, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.4, No.4, p. 55.
25. Dullmann, Klaus; Nacny Masschelein (2006). Sector Concentration in Loan Portfolios and Economic Capital, Banking and Financial Studies, No. 9, Deutsche Bunds Bank .p.1.

26. Ejoh, Ndifon Ojong, (2014), The Impact of Capital Adequacy on Deposit Money Banks' Profitability in Nigeria, *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol.5, No.12, p. 8.
27. Faïçal Belaid, (2014), Loan quality determinants: evaluating the contribution of bank-specific variables, macroeconomic factors and firm level information, Graduate Institute of International and Development Studies Working Paper, No: (4).
28. Gadanez, Blaise (2004), The syndicated loan market: structure, development and implications, *BIS Quarterly Review*, p 83
29. Gallick, Edward (2007), Bank profitability and bank size, working papers, *Journal of banking and Finance*, Amsterdam, Netherlands, VOL 31, NO 02, pp 1-2
30. Gallick, Edward (2007), Bank profitability and bank size, working papers, *Journal of banking and Finance*, Amsterdam, Netherlands, VOL 31, NO 02, pp 1-2
31. Gordon Mills, Karen; McCarthy, Brayden (2016), The State of Small Business Lending: Innovation and Technology and the Implications for Regulation, Working Paper (17-042), Harvard Business school, p: 5.
32. Guill, G,(2007), Credit Portfolio Management at Japanese Financial Institutions Current Status and Challenges- Study Group on Credit Portfolio Management, *The RMA journal*, P. 14.
33. Hassler. U, Jurgen. W (2005), Autoregressive Distributed Lag Models and Cointegration, Working Paper, NO. 2005/22, University Berlin, p: 5. This Version is available at: <http://hdl.handle.net/10419/28020>
34. Hausman, J., (1978), Specification Test in Econometrics, *Econometrica*, Vol.46, pp.1251-1271.
35. Hayden, E, Porath, D, Westernhagen, V.N, (2006), Does Diversification Improve the Performance of German Banks? Evidence from Individual Bank Loan Portfolios, *Deutsch Bundesbank, Discussion Paper, Series 2: Banking and Financial Studies*, No 05, 34 pages.
36. HODA, N, C, GUPTA,S,L, (2014). Loan Portfolio of a Faith-based Microfinance Institution: An Empirical Analysis from Saudi Arabia, working paper, Lumen Publishing House, *PostmodernOpenings journal*, Volume 5, Issue 1, March, pp. 65-94.
37. Houda Belguith & Meryem Bellouma, (2017), The Impact of Loan Portfolio Diversification on Tunisian Bank's Profitability, Faculty of Economic and Management of Nabeul, Tunisia, Belguith et al. *international Journal of Emerging Research in Management & Technology*, Volume 6, Issue 6, pp. (35-45).
38. Islam S. T. Babela and Renas I. Mohammed (2016): Business Failure Prediction using Sherrod and Kida Models: Evidence from Banks Listed on Iraqi Stock Exchange (2011 - 2014), *Humanities Journal of University*

- of Zakho, Vol. 4, No. 2, p.36.
39. Jasiene, Meile, et al, (2012), Bank Liquidity Risk: Analysis And Estimates, Business, Management and Education, Vol. 10, Issue. 2. pp. 186 -204.
 40. Jerop,Toraitich, (2017), Credit Risk Management and Performance of Loan Portfolios among SACCOs in Kisumu County, Kenya, The International Journal Of Business & Management, Vol 5, Issue 11, p: 441.
 41. John D. Martin , Akin Sayrak, (2003), Corporate diversification and shareholder value: a survey of recent literature, Journal of Corporate Finance 9, U.S.A, p:38.
 42. John Thornton & Olumuyiwa S. Adedeji (2006), Saving, Investment and Capital Mobility in African Countries, Journal of African Economies, Vol. 16. No. 3. pp. 393-405.
 43. Juliusz, Jablecki, (2009), The Impact of Basel I Capital Requirements on Bank Behavior And the Efficacy of Monetary Policy, International Journal of Economic Sciences and Applied Research, Vol. 2(1), pp. 18.
 44. Kamp, Andreas; Andreas Pfingsten; Andreas Behr (2007), Diversification and the Bank Risk- return characteristic, evidence from Loan portfolio of German banks, Deutsche Bundesbank, Germany, working paper, Banking and financial studies, series 2. No. 05.
 45. Kamp ,Andreas; Andreas Pfingsten; Daniel Porath, (2005). Working papers: Do Bank Diversify Loan Portfolios ? A tentative Answer Based on Individual Bank Loan Portfolios, pp: 2-3. Electronic copy on (<http://www.business.uiuc.edu/finance/papers/2005/pfingsten.pdf>).
 46. KIDA T (1980), An investigation into auditors' continuity and related qualification judgments, University of Chicago, USA, Journal of Accounting Research, Vol. 18. No 2. P. 513.
 47. Kidd, Deborah (2011), Investment Performance Measurement: Measures of Risk-Adjusted Return, CFA Institute. Reproduced and republished from the Investment Risk and Performance Newsletter, p: 2.
 48. Kumar, Neeraj, (2016), Firm Size and Profitability in Indian Automobile Industry, Pacific Business Review International, Volume 8, Issue 7, p. 71.
 49. Kzistami, Magof (2011). Does leverage have a strong impact on profitability? International Journal of Governance, Volume 1, Issue 3. www.ijgovernance.com/index.php/ijg/article
 50. Laeven , Luc, et al (2014), Bank Size and Systemic Risk, IMF Staff Discussion Note, Research Department, SDN/14/04, p. 18.
 51. LeGrand, E. Jean, (1993), Diversity: Strength in Numbers, The Bankers' Magazine, volume 176, Issue 2, p 65.
 52. Low, R.K.Y, et, al (2016). Enhancing mean-variance portfolio selection by modeling distributional asymmetries. Journal of Economics and Business, Vol. 85, pp: 49-50

53. Maitah, Mansoor; Zeda, Khalid and Galalh, Abudeltef (2012), The Utilizing of Financial Analysis in Credit Decision in Palestinian Commercial Banks, *Journal of Money, Investment and Banking*, Vol. 24, No.12, P. 114.
54. Marhfor, Ahmed (2016), Portfolio Performance Measurement: Review of Literature and Avenues of Future Research, *American Journal of Industrial and Business Management*, Vol. 6, pp: 432-438.
55. Markowitz, H.M., (1952) "Portfolio Selection" *The Journal of Finance* Vol. 7, No. 1: pp. (77-91).
56. Marling, H., Emanuelsson, S., (2012), The Markowitz Portfolio Theory, *Journal of Finance*, Volume 7, P3.
57. Mc. Guinnes, Gerard; Hogan, Teresa (2014), Bank credit and trade credit: Evidence from SMEs over the financial crisis, article, *International Small Business Journal*, Vol 34, issue 4, P. 3.
58. Md Aatur Rahman, et al, (2017), Impact of Financial Ratios on Non-Performing Loans of Publicly Traded Commercial Banks in Bangladesh, *International Journal of Financial Research*, Vol. 8, No. 1, p. 182.
59. Mohamed Hassan Suleiman et al (2015), working papers: Diversity in Remittances on the Performance of Financial Institutions: Case of Dahabshiil Bank in Hargeisa Somaliland, *International Journal of Business Management and Economic Research*, Mount Kenya University, Kenya, Vol 6, Issue 6, p:341.
60. Morgan D., Samolyk K.(2003), Geographic Diversification in Banking and its Implications for Bank Portfolio choice and Performance, *Journal of Banking*, Feb, P3.
61. Murfin, J., Petersen, M.,(2016), Loans on Sale: Credit market seasonality, borrower need, and lender rent seeking, *Journal of Financial Economics*, Northwestern University and NBER, Volume 121, Issue 2, P:310.
62. Mvula Chijoriga, M. (2011). Application of multiple discriminant analysis (MDA) as a credit scoring and risk assessment model. *International Journal of Emerging Markets*, VOL. 6, NO. 2, pp. 133-134.
63. Mwangi, Mirie (2018), The Effect of Size on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, *European Scientific Journal*, Vol.14, No.7, p. 373.
64. Narayan, P.K. (2004), Fiji's tourism demand: the ARDL approach to Cointegration, *Tourism Economics*, Vol(10), Australia, p: 205.
65. Nguyen, Tram et al (2018), Operational Efficiency of Bank Loans and Deposits: A Case Study of Vietnamese Banking System, Article, *International Journal of Financial Studies*, Vol. 6, Issue 1, pp.1-33.
66. Nkoro, E., Uko, A. K., (2016), Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation, *Journal of Statistical and Econometric Methods*, Vol.5, NO.4, pp: 63-91.

67. Orabi M.M (2014). Empirical Tests on Financial Failure Prediction Models, *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, Vol. 5. No 9. P.32.
68. Osama A. El-Ansary; Hassan M. Hafez (2015), Determinants of Capital Adequacy Ratio: An empirical study on Egyptian Banks, *Corporate Ownership & Control*, Volume 13, Issue 1, p. 806.
69. Pedroni, P,(2004), Panel Cointegration: asymptotic and finite sample properties of pooled times series tests with an application to the PPP hypothesis, *Econometric Theory*, Published online by Cambridge University Press, Vol. 20, Issue. 3, pp: 597-625.
70. Pesaran .M, Shin. Y, and Smith. R, (2001), Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relationships, *Journal of Applied Econometrics*, Vol(16), USA, p: 289.
71. Pesaran, M.H., Y. Shin and R. Smith, (1999), Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels, *Journal of the American Statistical Association*, Vol. 94, pp.621-34.
72. Pesaran, M.H. and R. Smith, (1995), Estimation of long-run Relationships from Dynamic Heterogeneous Panels, *Journal of Econometrics*, Vol. 68, pp. 79-113
73. PHIP, Mulema .S (2011). Credit Policy and Loan Portfolio Performance in Microfinance Institutions: Case study of Uganda Finance Trust Central Branch, Kampala. M.SE. Makerere University, pp: 1
74. Prakash, Anupam (2008), Article: Evolution of the Basel Framework on Bank Capital Regulation, *Reserve Bank of India Occasional Papers* Vol. 29, No. 2, p. 91
75. Rahman Ataur et al, (2017). Impact of Financial Ratios on Non-Performing Loans of Publicly Traded Commercial Banks in Bangladesh, working paper, *International Journal of Financial Research*, Vol. 8, No. 1, pp. 181-188.
76. Rahman..M. M; Hamid. Md. K.; Mannan Khan, Md. Abdul (2015), Article: Determinants of Bank profitability: Empirical Evidence from Bangladesh, *International Journal of Business and Management*; Vol. 10, No. 8. P. 140.
77. Redman, Arnold L ; N.S Gullet; Herman M. (2000).The Performance Of Global and International Mutual Funds, *Journal Of Financial and Strategic Decisions*.VOI.13 .NO.2. p: 77
78. Ricardas Mileris, (2015) The Impact of Economic Downturn on Banks' Loan Portfolio Profitability, Kaunas, Lithuania, *Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics*, Volume 26, Issue 1, pp. 12-22.
79. Ricardas Mileris, (2012), Macroeconomic Determinants of Loan Portfolio Credit Risk in Banks, work paper, Kaunas University of Technology, Panevezys Institute, Panevezys, Lithuani, *Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics*, volume 23, issue 5, pp. 496-504

80. Rossi, Stefaniap, Markus Schwiger, Gerhard Winker (2009), how loan portfolio diversification affects risk efficiency and capitalization, a managerial behavior model for Austrian banks, working paper, Journal of Banking & Finance Vol 33(12) pp: 2218-2226.
81. Roy, Debajyoti Ghosh, Et. Al (2013), Basel I To Basel II To Basel III: A Risk Management Journey Of Indian Banks, Journal of Management & Research, Volume 7, Issue 2, p. 5.
82. Schildbach Jan (2017), Large or small? How to measure bank size, Deutsche Bank Research, Frankfurt, Germany, p. 2.
83. Stefanesc, Catalina A. , Tunaru, Radu B., Turnbull, Stuart C. (2009).The Credit Rating Process and Estimation of Transition Probabilities. Management Science and Operations, London Business School,. Vol. G21-C52, No.09, P. 4.
84. Stephany Griffith-Jones, et al (2004), Basel II and Developing Countries: Diversification and Portfolio Effects, Institute of Development Studies University of Sussex, Article in CEPAL review, researchgate, p. 151.
85. Sufi Faizan Ahmed, Qaisar Ali Malik (2015), Credit Risk Management and Loan Performance: empirical Investigation of Micro Finance Banks of Pakistan, working paper, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol 5, Issue 02, pp. (574-579).
86. Sulub, Saed Ahmed (2014), Do the bank size, age, and leverage have an impact on its profitability? empirical research on Banking sector in Sudan, p.2. Electronic copy available at: <https://ssrn.com/abstract=2417923>
87. Sun, Z., Liu, F.W., Li, Z.Q., (2005), Market development, government influence and corporate debt maturity structure. Evidence from China, Economic Research Journal, Vol. 5, P 53.
88. Tabak ,Benjamin .M ; Dimas.M Fazio ; Daniel.O Cajueiro (2011). The Effects Of loan portfolio Concentration On Brazilian Banks Return And Risk. Journal of Banking & Finance, VOI. 35 Issue 11, pp; 3065-3076.
89. Turkmen. Sibel Yilmaz and Yigit Ihsan (2012), diversification in banking and its effect on banks performance; evidence from Turkey. Working paper, American international Journal of Contemporary Research. Vol. 2, No12, pp. 111-119.
90. Valeria Stefanelli & Matteo Cotugno, (2012) board monitoring role and loan portfolio quality in banks, working paper, Academy of Banking Studies Journal, Volume 11, NO 2, pp. 47-79.
91. Vousinas , Georgios . L (2015), Supervision of financial institutions, Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 23, Issue 4, p: 394-395.
92. Xiping Li, David Tripe, Chris Malone (2017), Measuring bank risk: An exploration of z-score, Massey University, Palmerstone North, New Zealand, 38 pages. Electronic copy available at: <https://ssrn.com/abstract=2823946>

93. Xiuli Z., et al, (2012), working paper; Banking system reform, earnings quality and credit allocation. University of Hong Kong, China Journal of accounting Research, Volume 5, Issue 3, P 228.
94. Yu, Lean, et al. (2015), Social credit: a comprehensive literature review, Financial Innovation a Springer open Journal, School of Economics and Management, Beijing University. China, VOL. 1, Issue 6, p 2.

C. Thesis:

1. Adugna, Sara, (2014).Determinants of Microfinance Institutions Loan Quality An Empirical Evidence from Ethiopia, a Thesis Submitted to the Department of accounting and Finance Presented in Partial fulfillment of the requirements for the Degree of master of science in Accounting and Finance, publisher: Addis Ababa University, digital library.
2. David, Csongor; Dionne, Curtis (2005), Banks' loan portfolio diversification, Master's Thesis, Industrial and Financial Economy, School of Economics and Commercial Law, University of Gothenburg, Sweden.
3. Essendi Lillian Kisivuli (2013), the effects of credit risk management on the loans portfolio among Saccos in Kenya, a research project submitted in partial fulfillment of the requirements of the degree of masters of business administration (MBA), Nairobi University, REG.D61/66681/.
4. Kagecha, P. K., (2014), Bank Performance: Does Bank Size Matter?: A research project submitted in partial fulfillment of the requirements of the degree of master of Arts in Economics, University of Nairobi.
5. KIM, Juno (2005). A credit Risk Model For A agricultural Loan Portfolios Under The New Basel Capital Accord. PHD thesis, university of Texas.
6. Stavroula, K., (2009), Risk management in banking; The case of Greek banking industry, Master Thesis, University of Macedonia..
7. Yuzhu, J. Xin W.,. (2015), Bank Size And Bank Valuation: A research project submitted in partial fulfillment of the requirements of the degree of master of science in finance, Simon Fraser University.

D. Scientific conferences:

1. Ivipčić L, Kunovac D, Ljubaj I, (2008), working paper: Measuring Bank Insolvency Risk in CEE Countries, The 14th Dubrovnik, Economic Conference, Croatian National Bank, (25- 28) June.
2. Chen Yibing, Wei Xianhua, Zhang Lingling (2013), Anew Measurement of Sectoral Concentration of Credit Portfolios, International Conference of information techolgy and quantitative management, China.
3. Dong, X. L. and Srivastava, D. (2013). Big data integration: 29th International Conference on Data Engineering (ICDE), AT&T Labs–Research, Florham Park, NJ, USA.

4. Ibrahim Anil and Ihsan Yigit (2011), The Relation between Diversification Strategy and Organizational Performance: A Research on Companies Registered to the Istanbul Stock Exchange Market, 7th International Strategic Management Conference, Published by Elsevier Ltd, Procedia Social and Behavioral Sciences, VOL 24, pp: 1500-1501.

3. المواقع الإلكترونية:

1. Basel Committee organization and governance (2018). https://www.bis.org/bcbs/organ_and_gov.htm. Updated 14 April 2018
2. Basel Committee, Purpose and Role, Updated 5 June 2018. <https://www.bis.org/bcbs/charter.htm>
3. Basel Committee on Banking Supervision (2015). Report: Progress in adopting the principles for effective risk data aggregation and risk reporting, <http://www.bis.org/bcbs/publ/d308.htm>.
4. Basel committee on Banking Supervision (2013), The evolution of the Basel Committee: Challenges and opportunities Basel, <https://www.bis.org/speeches/sp130926.pdf>
5. Basel committee on Banking Supervision (1988): International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, p.4-5. <https://www.bis.org/publ/bcbs04a.pdf>
6. Basel Committee, International Convergence Of Capital Measurement And Capital (July 1988, Updated To April, 1998) <http://www.bis.org/publ/bcbsc111.pdf>.
7. Chris B, Murphy (2018), How do top-down and bottom-up investing differ?, <https://www.investopedia.com/ask/answers/193.asp>
8. <https://www.cb.gov.sy>
9. <https://www.merriam-webster.com/dictionary/portfolio>,
10. Muhammad Saeed Ass Meo, Superior University Lahore , Pakistan. <http://saeedmeo.blogspot.com/2015/12/time-series-model-selection-on-base-of.html>
11. Torres- Reyna, O.(2007). Panel Data Analysis: Fixed And Random Effect using STATA. Princeton University, 2007. Available (online) <http://dss.princeton.edu/traning> accessed on 07/11/2017.
12. Wellink Nout (2006), Goals and strategies of the Basel Committee (Central Bank Articles and Speeches), BIS Review 122/2006, <https://www.bis.org/review/r061214a.pdf>.

Damascus University
Faculty of Economics
Business Administration Department



**The Factors Affecting the Performance of Bank's
Loans Portfolio**
An Applied Study on Banks in the Syrian Arab Republic

A Submitted Research in achieving a PHD Degree in Business Administration

Submitted By:
Salem Kasser Nasser

Supervised By:

Dr. Ghazwan Ali
Chief Supervisor
Ass Prof. in Business Administration
Faculty of Economics
Damascus University

Dr. Ahmad al-Ali
Associate Supervisor
Prof. in Banking & Insurance
Faculty of Economics
Damascus University

Damascus: 2020

Research Abstract

This research aims to study the factors affecting the performance of bank's loans portfolio, the research population included the banks operating in the Syrian Arab Republic, which are 20 banks, while the research sample consisted of (11) traditional private Syrian banks, based on quarterly financial statements during the period (2012:Q1-2018:Q4), that had been obtained from the published financial statements of the research sample banks.

In order to achieve the research's aim, six hypotheses were determined in light of the research problem and its testing, where an econometric model was designed, composing of the loans portfolio return (the performance of bank loans portfolio) as a dependent variable, and the following factors (the loans to deposit rate, the liquidity ratio, the credit risk ratio, banking stability, the bank size and the diversification in terms of Hershman- Herfindal index HHI) as an independent variables.

Based on the cross-sectional data matrix analysis (Panel -data) for sample's banks, specifically the Autoregressive Distributed Lag (ARDL), in order to determine the relationship between variables in both long and short runs, in which the time series through using this methodology is a function in lagging its values and the values of independent variables in either one period or more. Using the statistical analysis program (Eviews 10) which is considered one of the best statistical packages for analyzing the relationship between the time series of variables. The research results showed that in the long run: there was a positive significant effect of (the loans to Deposits rate, the bank size and portfolio concentration) on the return of loans portfolio, while it indicated a significant negative effect existence for all of the following (the liquidity ratio, the credit risk ratio and the banking stability index) on the return of loans portfolio, as well as the research showed that the error correction factor is significant and negative at (-0.62) which refers to the speed and capacity of the research sample banks in harmonizing the explanatory variables in order to maximize the return on the loans portfolio.

Keywords: The Banking Loans Portfolio, the Credit Risk, the Diversification, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL).